مُسَاعَدَةُ الطُّلَّابِ

بِبَيَانِ كَيْفِيَّةِ الْإِعْرَابِ

كتاب يحتوي على خطوات معينة لإعراب الكلمات

مع قواعد علمية إعرابية لإعراب القرآن وغيره

قَدَّمه وَأثْنَى عَلَيهِ الشَّيخُ الجَلِيلُ

أَبُو بِلَال خالد بن عبود الحَضرَمِي

تَأليفُ أَبِي مَشْكُور الإِسْرافِيلي

عَبدِ الشَّكُور بن عَليّ بن عَبد الله الصَّومَالي

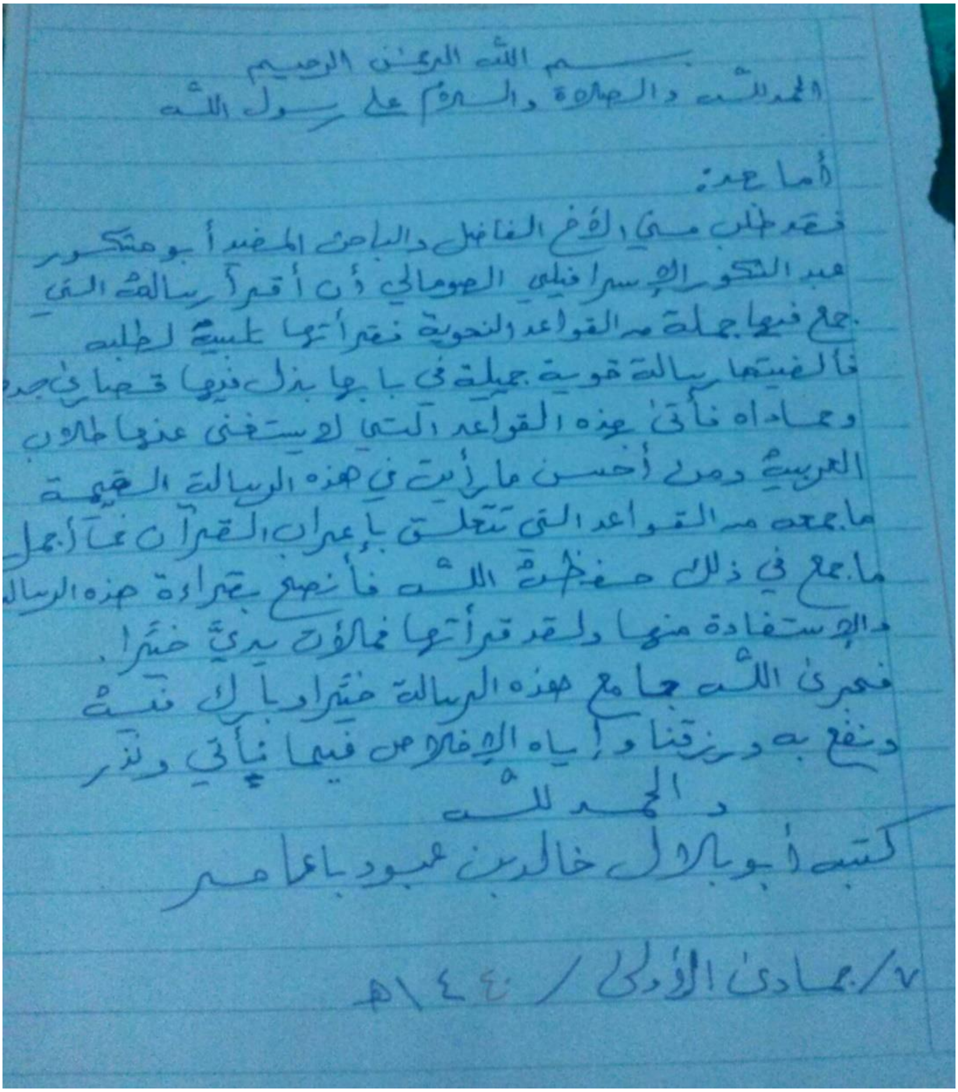
فِي دارِ الحَدِيثِ السَّلَفِيَّةِ بِالحَامِي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤٤٠-٢٠١٩

صُورَة مقدّمة الشّيخ أَبِي بِلال الحضرَمِي


بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

أما بعد:
فقد طلب مني الأخ الفاضل والباحث المفيد أبو مشكور
عبد الشكور الإسرافيلي الصومالي أن أقرأ رسالته التي
جمع فيها جملة من القواعد النحوية فقرأتها تلبية لطلبه
فألفيتها رسالة قوية جميلة في بابها بذل فيها قصارى جهده
ومداده فأتى بهذه القواعد التي لا يستغني عنها طلاب
العربية ومن أحسن ما رأيت في هذه الرسالة القيمة
ما جمعه من القواعد التي تتعلق بإعراب القرآن فما أجمل
ما جمع في ذلك حفظه الله فأنصح بقراءة هذه الرسالة
والاستفادة منها ولقد قرأتها فما لاح بين يدي خيرًا.
فجزى الله جامع هذه الرسالة خيرًا وبارك فيه
ونفع به ورزقنا وإياه الإخلاص فيما نأتي ونذر
والحمد لله
كتبه أبو بلال خالد بن عبود باعامر

٧/جمادى الأولى/١٤٤٠هـ

مُقدّمَةُ الشَّيخ الجَلِيل أَبِي بِلال الحَضرَمِي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد:

فقد طلب منِّي الأخ الفاضل والباحث المفيد أبو مشكور عبد الشكور الإسرافيلي الصَّومالي أن أقرأ رسالته التي جمع فيها جملة من القواعد النَّحويَّة، فقرأتها تلبِية لطلبه، فألفيتها رسالة قويَّة، جميلة في بابها، بذل فيها قصارى جده وحماداه، فأتى بهذه الفوائد التي لا يستغني عنها طلاب العربيَّة، ومن أحسن ما رأيت في هذه الرِّسالة القيِّمة ما جمعه من القواعد التي تتعلق بإعراب القرآن، فما أجمل ما جمع في ذلك حفظه الله!

فأنصح بقراءة هذه الرِّسالة والاستفادة منها، ولقد قرأتها فملأت يديَّ خيرا، فجزى الله جامع هذه الرِّسالة خيرا، وبارك فيه، ونفع به، ورزقنا وإيَّاه الإخلاص فيما نأتي ونذر، والحمد الله.

كتبه أبو بلال خالد بن عبود باعامر

(٧/جمادى الأولى/١٤٤٠هـ)

مُقدّمَةُ المصنِّفِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذُ بالله من شرور أنفُسِنَا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يُضْلِلْ فلا هَادِيَ له. وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ. ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ١٠٢﴾ [سورة آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبٗا﴾ [سورة النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلٗا سَدِيدٗا ٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ٧١﴾ [سورة الأحزاب:٧٠-٧١].

أما بعد؛ فإن أصدقَ الحديثِ كتابُ اللهِ، وخيرَ الهَدْيِ هديُ محمد ﷺ، وشَرَّ الأمور مُحْدَثَاتُها، وكلَّ مُحْدَثَةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة.

فإن المعجزة الكبرى، والمنّة العظمى، التي أعطي رسولنا المجتبى، محمد ﷺ المصطفى، لهو القرآن الكريم، وكتاب الله العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، وقد أنزله

الله على عبده بلسان قومه، ثم أمر بالتدبّر والتفكّر فيه، فقال جلّ من قائل: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ۝٣﴾ [سورة الزخرف:١-٣].

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدۡ نَعۡلَمُ أَنَّهُمۡ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٞۗ لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ۝١٠٣﴾ [سورة النحل:١٠٣].

وقال الحكيم العليم: ﴿وَلَوۡ جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا أَعۡجَمِيّٗا لَّقَالُواْ لَوۡلَا فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥٓۖ ءَا۬عۡجَمِيّٞ وَعَرَبِيّٞۗ قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوۡنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ ۝٤٤﴾ [سورة فصلت:٤٤].

وقال اللطيف الخبير: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا وَصَرَّفۡنَا فِيهِ مِنَ ٱلۡوَعِيدِ لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا ۝١١٣﴾ [سورة طه:١١٣].

وقال الغفور الشكور: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ قُرۡءَانًا عَرَبِيّٗا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلۡقُرَىٰ وَمَنۡ حَوۡلَهَا وَتُنذِرَ يَوۡمَ ٱلۡجَمۡعِ لَا رَيۡبَ فِيهِۚ فَرِيقٞ فِي ٱلۡجَنَّةِ وَفَرِيقٞ فِي ٱلسَّعِيرِ ۝٧﴾ [سورة الشورى:٧].

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنَ الأَنْبِيَاءِ نَبِيٌّ إِلَّا أُعْطِيَ مَا مِثْلهُ آمَنَ عَلَيْهِ البَشَرُ، وَإِنَّمَا كَانَ

الَّذِي أُوتِيتُ وَحْيًا أَوْحَاهُ اللَّهُ إِلَيَّ، فَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَكْثَرَهُمْ تَابِعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

ولم يكن سبيل إلى امتثال هذا الأمر، مع القيام بواجب التدبّر، إلا بتعلّم اللغة العربية، حتى يفهم بها كتاب ربّ البريّة، والأحاديث النبويّة.

يقول شيخ الإسلام كما في اقتضاء الصراط المستقيم (١/٤٥٠): "فإن الله تعالى لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغا عنه للكتاب والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين به؛ لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط اللسان، وصارت معرفته من الدين، وصار اعتبار التكلم به أسهل على أهل الدين في معرفة دين الله، وأقرب إلى إقامة شعائر الدين، وأقرب إلى مشابهتهم للسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار في جميع أمورهم".

ولذلك حثَّ علماؤنا ومشايخنا من أهل السنة والجماعة، على الاهتمام بتعلّم العربيّة، وجعلوها من فروض الكفاية، لأنها أصل العلوم، وكلّ العلوم مفتقرة إليها، فلا يستغني عنها محدّث ولا أخباري، ويحتاج إليها الفقيه، والأصولي، يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٣٢/٢٥٢): "وَمَعْلُومٌ أَنَّ تَعَلُّمَ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَتَعْلِيمَ الْعَرَبِيَّةِ فَرْضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ؛

وَكَانَ السَّلَفُ يُؤَدِّبُونَ أَوْلَادَهُمْ عَلَى اللَّحْنِ. فَنَحْنُ مَأْمُورُونَ أَمْرَ إِيجَابٍ أَوْ أَمْرَ اسْتِحْبَابٍ أَنْ نَحْفَظَ الْقَانُونَ الْعَرَبِيَّ؛ وَنُصْلِحَ الْأَلْسُنَ الْمَائِلَةَ عَنْهُ؛ فَيَحْفَظُ لَنَا طَرِيقَةَ فَهْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ وَالِاقْتِدَاءِ بِالْعَرَبِ فِي خِطَابِهَا. فَلَوْ تُرِكَ النَّاسُ عَلَى لَحْنِهِمْ كَانَ نَقْصًا وَعَيْبًا".

وقال الإمام الشافعي رحمه الله كما نقل عنه شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (١/٥٢١): "ولهذا نقول: ينبغي لكل أحد يقدر على تعلم العربية أن يتعلمها؛ لأنه اللسان الأولى بأن يكون مرغوبا فيه من غير أن يحرم على أحد أن ينطق بأعجمية ".

ويقول شيخ مشايخنا الإمام الوادعي رحمه الله كما في مقدّمة كتاب الحلل الذهبيّة (ص/٦): "تلكم اللغة هي التي عرف علماؤنا أهميتها من التشريع الإسلامي؛ فقاموا بجمع مفرداتها من أصحاب البادية من بطون الأودية، وشغف الجبال، وقاموا ـ رَحِمَهُمُ اللَّهُ ـ بوضع قواعد؛ للمحافظة عليها، من اللحن، وإذا وجد محدّث يلحن في حديثه ذكروا ذلك في ترجمته، ليُحذر من لحنه، وكذا وضعوا قواعد في التصريف للمحافظة على أوزان الكلمات... فنصيحتي لطلبة العلم النافع الذين لم يُفتنوا بالشهادات أن يُقبلوا على تعلّم اللغة العربية، والاهتمام بالدعوة إلى دراستها بإتقان،

واحتساب الأجر والثواب عند الله، والطالب الذي يكون قويًّا في اللغة العربية تسهل عليه بقيّة العلوم بإذن الله".

وقال أيضا في إرشاد ذوي الفطن (ص/٦٥): "علم النحو من العلوم المهمّة التي يجب على المسلمين أن يعطوها اهتماما، إذ أعداء الإسلام ينفِّرون المسلمين عن لغة دينهم، ويشغلونهم بما ليس من ضروريات دينهم، والله المستعان".

وكان الإمام الوادعي ينصح طلابه كثيرا بتعلّم العربية، وكان يقول: "يا أبنائي إن كانت لي عندكم نصيحة متقبّلة فاهتمّوا بالنحو"، ويقول: "أصحابي أصحاب النحو"، ويقول: "ما عرفت نفسي إلّا بالنحو". [١]

وهذا كلّه يدلّ _ وهو أقل ما يدلّ_ مدى اهتمام علمائنا بهذه اللغة العربية، لما لها من الأهمية العظيمة، والفوائد الجسيمة، للمجتمع الإسلامي عموما، ولطلاب العلم خصوصا، وأحاول في هذا المقام أن أذكر بعض فوائد العربيّة وعلومها، لعلّ الله أن ينفع بذلك جمعا من طلاب العلوم الشرعيّة، فأقول وبالله أستعين:

---

[١] سمعت شيخنا أبا بلال ينقل عنه كثيرا، بهذا اللفظ.

من فوائد العربيَّة وعُلومِها:

الأولى: أنها تعين على فهم كلام الله جلّ وعلا؛ إذ القرآن نزل بلغة العرب، كما تقدّم. يقول الإمام ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص/١١٣): "النحو واللغة من علوم الإسلام وبها يعرف معنى القرآن الْعَزِيز، ولعمري إن هَذَا لا ينكر، ولكن معرفة مَا يلزم من النحو؛ لإصلاح اللسان وما يحتاج إليه من اللغة فِي تفسير القرآن والحديث أمر قريب، وَهُوَ أمر لازم".

الثانية: أنها تعين أيضا على فهم كلام رسول الله ﷺ، لأن الرسول عربيّ، ولغته عربيّة، يقول شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (١/٥٢٨): "فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب. ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية، وهذا معنى ما رواه أبو بكر بن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس عن ثور عن عمر بن زيد قال: كتب عمر إلى أبي موسى

الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "أما بعد: فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية وأعربوا القرآن، فإنه عربي". [١]

وفي حديث آخر [٢] **عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: "تعلموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم"** [٣]

وهذا الذي أمر به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من فقه العربية وفقه الشريعة، يجمع ما يحتاج إليه؛ لأن الدين فيه أقوال وأعمال، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو فقه أعماله."

وقال ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/١١٢٩): "وَمِمَّا يُسْتَعَانُ بِهِ عَلَى فَهْمِ الْحَدِيثِ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْعَوْنِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ الْعِلْمُ بِلِسَانِ الْعَرَبِ وَمَوَاقِعِ كَلَامِهَا وَسَعَةِ لُغَتِهَا وَأَشْعَارِهَا

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٦٥١) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله، (٢٢٢٧)، وهو معضل ضعيف. فيه عمر بن يزيد ضعيف من السابعة، وبينه وبين عمر وأبي موسى مفاوز، والله أعلم.

(٢) أي: في أثر آخر.

(٣) أخرجه البيهقي في الكبرى (٢٢٧٤)، وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢٢٢٧) بسند صحيح، بلفظ (تعلموا العربيَّة) فقط.

وَمَجَازِهَا وَعُمُومِ لَفْظِ مُخَاطَبَتِهَا وَخُصُوصِهِ وَسَائِرِ مَذَاهِبِهَا لِمَنْ قَدَرَ فَهُوَ شَيْءٌ لَا يُسْتَغْنَى عَنْهُ."

ولذلك يقول الأصمعي رحمه الله كما في السير (١٠/١٧٨): "إِنَّ أَخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ إِذَا لَمْ يَعْرِفِ النَّحْوَ أَنْ يَدْخُلَ فِي جُمْلَةِ قَوْلِهِ –عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَمُ –:"مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ".[(١)]

الثَّالثة: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم البنان عند الكتابة، لأن العربية في الكلام كالملح في الطعام، قال الشيخ ابن عثيمين في شرح الألفية (١/٣): "والحقيقة أن علم النحو مهم جداً لما فيه من الفوائد الكثيرة. فمن فوائده تقويم اللسان وتقويم البنان، أي: تقويم اللسان عند النطق، وتقويم البنان عند الكتابة."

وفي معجم الأدباء للحموي (١/٢٥) عن يحيى بن عتيق قال: "سألت الحسن فقلت: يا أبا سعيد الرجل يتعلم العربية يلتمس بها حسن

---

(١) قال الصنعاني في توضيح الأفكار (٢/ ٤٢٤): " قلت: وإنما قال الأصمعي: (أخاف) ولم يجزم؛ لأن من لم يعلم بالعربية وإن لحن [لم] يكن متعمدا الكذب."

المنطق ويقيم بها قراءته، قال: حسن يا بني، فتعلمها فإنّ الرجل يقرأ الآية فيعيا بوجهها فيهلك فيها".

ومن ذلك قول القائل:

النحـو يبسـط مـن لسـان الألكـن ... والمـــرء تعظمـــه إذا لـــم يلحـــن

فـــإذا أردت مـــن العلـــوم أجلهـــا ... فأجلهـــا منهـــا مقـــيم الألســـن[١]

الرَّابعة: أنها تعين على إدراك مقصد المتكلّم، وفهم ما يريده من كلامه، يقول العلامة المعلّمي رحمه الله كما في مجموع آثاره (٩/٢٠): " ولا تحسب النّحو يعصم اللسان فقط، بل وقد يتوقف عليه فهم المعاني، ولا يُؤمَن غلطُ جاهله فهمًا وإفهامًا، ألا ترى قولهم: "ما أحسن زيد" بنصبهما، وبنصب الأول وضم الثاني، وبضم الأول وجر الثاني، لا يكاد غيرُ النحوي يفرق بين معانيها، مع أنها شتى".

الخامسة: أنها تعين على الإصغاء إلى المتكلّم، والسماع لكلامه، فإن المتكلّم إذا كان يلحن يستثقله السمع، واللحن عندهم معيب، وصاحبه مذموم، لا ينبغي له الكلام، وفي ذلك يقول الشاعر:

---

(١) قال الشيخ بكر أبو زيد في (الحلية): "لبعض العلماء تعقيب على ما أنشده المبرد من أن أجل العلوم علم التوحيد، لكن الجلالة هنا نسبة إلى علوم الآلة. والله أعلم".

مـن فاتـه النحـو فـذاك الأخـرس وفهمـه فـي كـل علـم مفلـس
وقـدره بـين الـورى موضـوع وإن ينـاظر فهـو المقطـوع
لا يهتـدي لحكمـة فـي الـذكر ومالـه فـي غـامض مـن فكـر

وفي معجم الأدباء (١/٢٥) عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني عن أبيه قال: "تكلم أبو جعفر المنصور في مجلس فيه أعرابيّ فلحن، فصرّ الأعرابي أذنيه، فلحن مرة أخرى أعظم من الأولى، فقال الأعرابي: أفّ لهذا ما هذا؟ ثم تكلم فلحن الثالثة، فقال الأعرابي. أشهد لقد وليت هذا الأمر بقضاء وقدر".

وقال الشاعر:

وإذا لـم يبصـر النحـو الفتـى هـاب أن ينطـق جبنـا فـانقطع
فتـراه ينصـب الرفـع ومـا كان من نصب ومن خفض رفع
يقـرأ القـرآن لا يعـرف مـا صـرف الإعـراب فيـه وصـنع

وقد تقدَّم كلام شيخ الإسلام أن السلف كانوا يضربون أولادهم باللحن، بل قال الإمام أبو الحسن ابن فارس رحمه الله في الصاحبي في فقه اللغة (ص/٣٥): "وَقَدْ كَانَ الناس قديماً يجتنبون اللحن فيما يكتبونه أَوْ يقرءونه اجتنابَهم بعضَ الذنوب. فأما الآن فقد تجوزا حَتَّى أن المحدّث

يحدث فليحن. والفقيه يؤلف فيلحن. فإذا نُبها قالا: مَا ندري مَا الإعراب؟ وإنما نحن محدّثون وفقهاء. فهما يسران بما يُساء بِهِ اللبيب."

وما أحسن قول الشاعر:

النحـــو زيــــن وجمـــال يلــــتمس   يأخـذ مـن كـل العلـوم بـالنفس
صـــاحبه مكـــرَّم حيـــث جلـــس   هـل يسـتوي رب الحمـار والفـرس

السَّادسة: أنها في الكلام كالملح في الطعام، يقول ابن الليث: "النحو في الأدب كالملح في الطعام فكما لا يطيب الطعام إلا بالملح لا يصلح الأدب إلّا بالنحو". [١]

وقال الشيخ ابن عثيمين في شرح الألفية (١/١٧): "بل هو أشدّ من الملح في الطعام، لأنه لابدّ لكلّ إنسان يريد أن يُقيم لسانه على وفق كلام الله وكلام رسوله ﷺ."

السَّابعة: أن أحياءها إحياء لشعائر الإسلام، وإحياء للغة العربية الفصحى، والله عزَّ وجلَّ يقول: ﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج (٣٢)]

---

[١] معجم الأدباء للحموي (١/ ٢٨).

وقال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم (٥٢٦/١): "وإنما الطريق الحسن اعتياد الخطاب بالعربية، حتى يتلقّنها الصغار في المكاتب وفي الدور، فيظهر شعار الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهل على أهل الإسلام في فقه معاني الكتاب والسنة وكلام السلف، بخلاف من اعتاد لغة، ثم أراد أن ينتقل إلى أخرى فإنه يصعب".

الثّامنة: أنها تؤثّر في الطبع والعقل وفي مشابهة صدر هذه الأمّة، يقول شيخ الإسلام اقتضاء الصراط المستقيم (٥٢٧/١): "واعلم أن اعتياد اللغة يؤثر في العقل، والخلق، والدين تأثيرا قويا بينا، ويؤثر أيضا في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد العقل والدين والخلق."

التّاسعة: أن العلوم كلّها مفتقرة إليها، يقول الإمام السيوطي رحمه الله في شرح الألفية: "وقد اتفق العلماء على أن النحو يحتاج إليه في كلّ فنّ من فنون العلم، لا سيّما التفسير والحديث، فإنه لا يجوز لأحد أن يتكلّم في كتاب الله حتى يكون ملّيا بالعربية، لأن القرآن عربي".

وقال الزمخشري في المفصّل (ص/١٨): "وذلك أنهم لا يجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها وأخبارها إلا

وافتقاره إلى العربية بين لا يدفع، ومكشوف لا يتقنع، ويرون الكلام في معظم أبواب أصول الفقه ومسائلها مبنيا على علم الإعراب، والتفاسير مشحونة بالروايات عن سيبويه، والأخفش، والكسائي، والفراء، وغيرهم من النحويين البصريين والكوفيين، والاستظهار في مآخذ النصوص بأقاويلهم والتشبث بأهداب تفسيرهم وتأويلهم".

ويقول الشيخ العلامة صالح آل الشيخ: "لا علم شرعي إلا بالنحو؛ لأن العلم الشرعي عربي تفقه النصوص، الكتاب والسنة وتعبر عن فهم السلف لها، فهم العلماء لها، وهذا لا يكون إلا بفهم اللغة، وأول درجات فهم اللغة فهم النحو تفهم معاني الكلام إذا تركب، فمن لم يفهم النحو لا فهم له في الشريعة." [١]

ولقد أحسن الشاعر حين قال:

أيّهـــا الطالـــب علمـــا نافعـــا   اطلب النحو ودع عنك الطّمع
إنمـــا النحـــو قيـــاس يتبـــع   وبـــه فـــي كـــل علـــم ينتفـــع
وإذا مـــا أبصـــر النحـــو فتـــى   مرّ في المنطق مرّا فاتّسع من
وكـــم وضـــيع رفـــع النحـــو وكـــم   شـــريف قـــد رأينـــاه وضـــع

---

(١) أسئلة كشف الشبهات (ص/ ٥).

العاشرة: أنها من شروط الاجتهاد، أي: لا يكون الرجل مجتهدا عالما مستنبطا من الأدلّة إلا بالعربية، يقول أبو البركات الأنباري كما في لمع الأدلة في أصول النحو في الفصل الحادي عشر: "إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرْط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره. فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتم إلا به" [(١)]

وقال الطوفيّ في مختصر الروضة (٣/٥٨١): "وَيُشْتَرَطُ لِلْمُجْتَهِدِ أَنْ يَعْرِفَ مِنَ النَّحْوِ وَاللُّغَةِ مَا يَكْفِيهِ فِي مَعْرِفَةِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِنْ نَصٍّ وَظَاهِرٍ، وَمُجْمَلٍ، وَحَقِيقَةٍ وَمَجَازٍ، وَعَامٍّ وَخَاصٍّ، وَمُطْلَقٍ وَمُقَيَّدٍ، وَدَلِيلِ خِطَابٍ وَنَحْوِهِ."

الحادية عشرة: أن صاحبها يكون ذكيًّا فطنا، يفهم أسرار الكلام، ولذلك يقول الشافعي كما في آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم (ص/٥٠): "أصحاب العربية جنُّ الإنس يبصرون ما لا يبصر غيرهم."

---

(١) انظر النحو الوافي (١/ ١).

قال شيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري في شرح لامية ابن الوردي (ص/٨٩): "معناه: أن الذي عنده قدرة في العربية يفهم دقائق المسائل...فلا ينبغي لطالب العلم أن يهمل النحو".

ومن نماذج ذلك ما ذكره أصحاب المصطلح عن هشيم بن بشير، أنه كان مدلِّسًا، فاجتمع طلابه يوما، فقالوا له: نريد أن تحدّثنا اليوم شيئا لا يكون فيه تدليس، فقال: خذوا، ثم أملي عليهم مجلسا، وكان يقول: "حدثنا حصين، ومغيرة عن إبراهيم"، فلما فرغ قال لهم: "هل دلست لكم اليوم؟، قالوا: لا، فقال: "لم أسمع من مغيرة حرفا مما ذكرته، وإنما قلت: حدثنا حصين، ومغيرة غير مسموع لي"، فجعل الواو استئنافيّة، وهم يظنون أنها حرف عطف.

ومن ذلك ما ذكره الإمام ابن القيم في الطرق الحكمية (٩٥/١): "ومن ذلك: قول عبد الرحمن بن أبي ليلى الفقيه -وقد أقيم على دكان ليلعن علي بن أبي طالب بعد صلاة الجمعة -فقام على الدكان، وقال: إن الأمير أمرني أن ألعن علي بن أبي طالب، فالعنوه" يريد به الأمير.

وبهذا يظهر كلام الشيخ الوادعي: "ما عرفت نفسي إلّا بالنحو."

وما أحسن ما قاله الطوفي في (شرح مختصر الروضة) (٣/٣٩-٤٠): "وَلِهَذَا حُكِيَ عَنْ أَبِي عُمَرَ الْجَرْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ :لِي كَذَا وَكَذَا سَنَةً أُفْتِي فِي الْفِقْهِ مِنْ كِتَابِ سِيبَوَيْهِ، يَعْنِي فِي النَّحْوِ، وَمَا ذَاكَ إِلَّا لِأَنَّ مَأْخَذَ سِيبَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ فِي غَايَةِ اللَّطَافَةِ، وَنَظَرَهُ فِي غَايَةِ الدِّقَّةِ، وَالْجَرْيُ عَلَى قَوَاعِدِ الْحِكْمَةِ، وَالْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ - لِمَنِ اعْتَبَرَهَا -مِنَ الْحِكْمَةِ بِمَكَانٍ عَلَى مَا أَشَرْتُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنْهُ فِي الْقَوَاعِدِ .وَهَذَا رَجُلٌ قَدْ كَانَ ذَكِيًّا، وَلَهُ نَظَرٌ يَسِيرٌ فِي الْفِقْهِ، فَعَادَ يَتَنَبَّهُ بِلَطَافَةِ حِكْمَةِ سِيبَوَيْهِ، وَمَأْخَذِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى حُكْمِ الشَّرْعِ، وَمَأْخَذِهِ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ.

وَيُقَالُ :إِنَّ الْكِسَائِيَّ قِيلَ لَهُ يَوْمًا :مَا تَقُولُ فِي الْمُصَلِّي يَسْهُو فِي صَلَاتِهِ، وَيَسْهُو أَنَّهُ سَهَا هَلْ يَسْجُدُ لِسَهْوِ السَّهْوِ؟ فَقَالَ :لَا، فَقِيلَ لَهُ :مَا الْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ، وَمِنْ أَيْنَ أَخَذْتَ؟ فَقَالَ :إِنَّ التَّصْغِيرَ عِنْدَنَا لَا يُصَغَّرُ."

الثَّانية عشرة: أن الجهل بها يسبّب انحرافات كثيرة، وأخطاء كبيرة، يقول الأزهري الهروي رحمه الله في تهذيب اللغة (١/٦): "فعلينا أَن نجتهدَ فِي تعلُّم مَا يُتوصَّل بتعلمه إِلَى معرفَة ضروب خطاب الْكتاب، ثمَّ السُّنن المبيّنة لجمل التَّنْزِيل، الموضّحة للتأويل؛ لتنتفيَ عَنَّا الشبهةُ الداخلةُ على كثير من رُؤَساء أهل الزَّيْغ والإلحاد، ثمَّ على رُءُوس ذَوي

الْأَهْوَاء والبِدَع، الَّذين تأوَّلوا بآرائهم المدخولة فأخطئوا، وتكلَّموا فِي كتاب الله جلّ وعزّ بلكنتهم العجميّةِ دونَ معرفةٍ ثاقبة، فضلُّوا وأضلُّوا.

ونعوذ بِاللَّه من الخِذلان، وإياه نسْأَل التَّوْفِيق للصَّواب فِيمَا قصدناه، والإعانة على مَا توخَّيناه، من النَّصِيحَة لجَماعَة أهلِ دين الله، إنّه خير موفِّقٍ ومعين."

وروى الأصمعي عن الخليل بن أحمد، عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال: "أكثر من تزندق بالعراق لجهلهم بالعربية". [١]

وقال الأصمعي: "تزندق هؤلاء القوم لجهلهم باللغة العربية، ولو كانوا مطّلعين على خفايا اللغة لفهموا حقيقة القرآن والحديث، ولما اعتراهم الشكُّ في الدين" [٢].

ويقول الإمام عبد العزيز الكناني كما في الحيدة (ص/ ٦٠) وهو يبيِّن لأمير المؤمنين –حينذاك–المأمون جهالة بشر، ومن يقول بخلق القرآن، وأن سبب انحرافهم هو جهلهم بلغة العرب، قال: "وإنما دخل الجهل على بشر ومن قال بقوله يا أمير المؤمنين؛ لأنهم ليسوا من العرب،

---

(١) انظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص/ ٣٢).

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢/ ٢١٧).

ولا علم لهم بلغة العرب، ومعاني كلامها، فتناولوا القرآن على لغة العجم التي لا تفقه ما تقول، وإنما تتكلم بالشيء كما يجري على ألسنتها، فكل كلامهم ينقض بعضه بعضا لا ينتقدون ذلك من أنفسهم، ولا ينتقده عليهم غيرهم لكثرته".

بل يقول الإمام الشافعي رحمه الله: "ما جهل الناس، ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب، وميلهم إلى لسان أرسطاليس".

وقال السيوطي في صون المنطق (ص/٥١): "وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداع الجهل بلسان العرب." (١)

وقد كان السلف رضوان الله عليهم يعيبون من طلب الحديث وهو لا يعرف العربيّة، ففي الجامع للخطيب (٢/٢٦_٢٧) عن شعبة أنه قال: "مَنْ طَلَبَ الْحَدِيثَ فَلَمْ يُبْصِرِ الْعَرَبِيَّةَ فَمَثَلُهُ مَثَلُ رَجُلٍ عَلَيْهِ بُرْنُسٌ وَلَيْسَ لَهُ رَأْسٌ"

وقال حماد بن سلمة كما في المصدر السابق: "مَثَلُ الَّذِي يَطْلُبُ الْحَدِيثَ وَلَا يَعْرِفُ النَّحْوَ مَثَلُ الْحِمَارِ عَلَيْهِ مِخْلَاةٌ لَا شَعِيرَ فِيهَا".

---

(١) بواسطة كتاب المدخل لدراسة البلاغة للصامل.

وبهذا المعنى نظمه من قال:

مثـــل الطالـــب الحـــديث ولا يحســـن نحـــوًا ولا لـــه آلات
كحمـــار قـــد علفـــت لـــيس فيهـــا مـــن شـــعير يرأســـه مخـــلات

وفي عيون الأخبار لابن قتيبة (١٧٥/٢): أن أعرابيا سمع أماما يقرأ: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة (٢٢١)] بفتح تنكحوا، فقال: سبحان الله هذا قبل الإسلام قبيح فكيف بعده! فقيل له: إنه لحن، والقراءة: ﴿وَلا تُنْكِحُوا﴾، فقال: قبحه الله، لا تجعلوه بعدها إمامًا، فإنه يحل ما حرم الله.

ولذلك يقول الإمام الخطابي في شأن الدعاء (ص/١٩): "ومما يجبُ أنْ يُراعَى في الأدعِيَةِ، الإعرابُ الذِي هو عماد الكلامِ، وبِهِ يستقيم المعنى، وبِعَدَمِه يَخْتلُّ، ويَفْسُدُ، وربما انْقلبَ المعنَى باللَّحنِ حتى يصيرَ كالكُفْرِ، إنْ اعتَقَدَهُ صاحبُهُ. كدُعاءِ مَنْ دَعَا، أو قراءَةِ من قرأ: (إياكَ نَعْبُدُ وإياك نستعين) بِتَخْفِيْفِ اليَاءِ من إياك، فإن الأيَا: ضياءُ الشمس، فيصيرُ كأنهُ يقولُ: شَمْسَكَ نَعْبد. وهذا كفرٌ.

وأخبرَني محمد بنُ بحرٍ الزُّهَني، قال: حدثَني الشاهُ بنُ الحَسَن قالَ: قالَ: أبو عثمانَ المازني لبعضِ تلامِذَتِهِ: عَلَيْكَ بالنحوِ؛ فإن بني إسرائيل كفَرَت

بحرفٍ ثقيلٍ خَفَّفُوهُ، قال الله عزّ وجلّ لِعِيْسَى: (إني ولَّدتُكَ) فقالوا: "إني وَلَدتُكَ" فَكَفَرُوْا."

ومن المحدّثين من لا يحدّث إلّا من تعلَّم العربيَّة، ذكر الذهبي في السير: (٩/٣٥١) في ترجمة عبد الله بن داود الخُريبي أنه أتاه أحد الطلبة، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ؟ قُلْتُ: الحَدِيْثُ. قَالَ: اذْهَبْ، فَتَحَفَّظِ القُرْآنَ. قُلْتُ: قَدْ حَفِظْتُ القُرْآنَ. قَالَ: اقْرَأْ: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِم نَبَأَ نُوْحٍ﴾ [يُونُس: ٧١]. فَقَرَأْتُ العشْرَ حَتَّى أَنْفَذْتُهُ، فَقَالَ لِي: اذْهَبِ الآنَ، فَتَعَلَّمِ الفَرَائِضَ. قُلْتُ: قَدْ تَعَلَّمتُ الصُّلْبَ وَالجدَّ وَالكُبَرَ. قَالَ: فَأَيُّمَا أَقْرَبُ إِلَيْكَ: ابْنُ أَخِيْكَ، أَوْ عَمُّكَ؟ قُلْتُ: ابْنُ أَخِي. قَالَ: وَلِمَ؟ قُلْتُ: لأَنَّ أَخِي مِنْ أَبِي، وَعَمِّي مِنْ جَدِّي. قَالَ: اذْهَبِ الآنَ، فَتَعَلَّمِ العَرَبِيَّةَ. قَالَ: قَدْ عَلِمْتُهَا قَبْلَ هَذَيْنِ. قَالَ: فَلِمَ قَالَ عُمَرُ -يَعْنِي حِيْنَ طُعِنَ-: يَا لَلَّهِ، يَا لِلْمُسْلِمِيْنَ، لِمَ فَتَحَ تِلْكَ، وَكَسَرَ هَذِهِ؟ قُلْتُ: فَتَحَ تِلْكَ اللاَّمَ عَلَى الدُّعَاءِ، وَكَسَرَ هَذِهِ عَلَى الاسْتِغَاثَةِ وَالاسْتِنْصَارِ. فَقَالَ: لَوْ حدَّثْتُ أَحداً، لَحَدَّثْتُكَ".

فعلى هذا فليهتمّ كل طالب علم بهذه اللغة العربية، وليحرص على فهمها والتمكّن فيها غاية الحرص، ولكن ينبغي هنا تنبيهُه أنه ليس معنى الاهتمام بالعربية أن يصرف الأوقات كلها إليها، ويشغل بها عن الفنون

الأخرى كالعقيدة والفقه، فإن هذا من تلبيس إبليس، بل ليس المراد بذاتها، وإنما هي وسيلة، من وسائل العلم، فليؤخذ بقدر الحاجة، والغلوّ فيها يزيد في القلب قسوة وفظاظة، والله أعلم.

يقول ابن الجوزي في تلبيس إبليس (ص/١١٣): "قد لبس [إبليس] عَلَى جمهورهم، فشغلهم بعلوم النحو واللغة من المهمات اللازمة التي هي فرض عين عَنْ معرفة مَا يلزمهم عرفانه من العبادات، وما هو أولى بهم من آداب النفوس، وصلاح القلوب، وبما هو أفضل من علوم التفسير والحديث والفقه، فأذهبوا الزمان كله فِي علوم لا تراد لنفسها بل لغيرها، فَإِن الانسان إذا فهم الكلمة فينبغي أن يترقى إِلَى العمل بِهَا إذ هي مرادة لغيرها، فترى الانسان منهم لا يكاد يعرف من آداب الشريعة إلا القليل، ولا من الفقه، ولا يلتفت إِلَى تزكية نفسه وصلاح قلبه، ومع هَذَا ففيهم كبر عظيم، وَقَدْ خيل لهم إبليس أنكم علماء الإسلام؛ لأن النحو واللغة من علوم الإسلام، وبها يعرف معنى القرآن الْعَزِيز، ولعمري أن هَذَا لا ينكر، ولكن معرفة مَا يلزم من النحو لإصلاح اللسان، وما يحتاج إليه من اللغة فِي تفسير القرآن والحديث أمر قريب، وَهُوَ أمر لازم، وما عدا ذلك فضل لا يحتاج إليه، وإنفاق الزمان فِي تحصيل هَذَا الفاضل، وليس بمهم، مَعَ ترك المهم غلط، وإيثاره عَلَى مَا هو أنفع وأعلى رتبة كالفقه والحديث

غبن، ولو اتسع العمر لمعرفة الكل كان حسنا، ولكن العمر قصير فينبغي إيثار الأهم والأفضل."

ولقد أحسن شيخنا الجليل النَّحوي النبيل خالد بن عبود الحضرمي حيث قال في مقدّمة تحقيقه على الموصّل (ص/٩): "ونحن إذ نذكر اهتمام علمائنا باللغة العربية، وحثهم طلابهم على ذلك، فليس مقصودنا أننا نطالب كلَّ شخص أن يُتقن الخلاف بين البصريين والكوفيين، فهذا عسير، ولا يستطاع، ولا سيّما في هذه الأيام، بل نحذّر أنفسنا وإخواننا من أن نشغل بمسائل: ظننت وظناني شاخصا الزيدين شاخصين، ونحو: أعلمت وأعلمانيهما إياهما الزيدين العمرين منطلقين، ونحو: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه، فننشغل بهذه المسائل عن مسائل الاعتقاد والفقه ومعرفة التفسير وغير ذلك مما هو أهمّ، ولكن المقصود من هذه الوسيلة التوصُّل إلى الغاية، وهي معرفة كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وصون اللسان عن اللحن في الكلام، والله الموفق."

واعلم رحمك الله _أيها القارئ الكريم_ أن علوم العربية عند العلماء اثنا عشر علما، وهي التي نظمها بعضهم بقوله:

صـرف بيـان معـاني النحـو قافيـة شعر عروض اشتقاق الخط إنشاء
محاضـرات وثـاني عشـرها لغـة تلـك العلـوم لهـا الآداب أسـماء

ولكن من أهمّ هذه العلوم وأنفعها وأولاها بالعناية علم النحو، كما قال ابن خلدون في مقدّمته: (ص/٥٠٠-٥٠١): "والّذي يتحصّل أنّ الأهمّ المقدّم منها هو النّحو؛ إذ به تتبيّن أصول المقاصد بالدّلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حقّ علم اللّغة التّقدّم، لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغيّر، بخلاف الإعراب الدّالّ على الإسناد والمسند والمسند إليه، فإنّه تغير بالجملة، ولم يبق له أثر. فلذلك كان علم النّحو أهمّ من اللّغة؛ إذ في جهله الإخلال بالتّفاهم جملة، وليست كذلك اللّغة، والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التّوفيق."

والمعلوم أن ثمرة علم النحو وفائدته هو معرفة تراكيب كلام العرب وفهمها، وتطبيق القواعد النحوية على النصوص، وفهم كلام العلماء، وتبيين ارتباط الأصول والقواعد بأنماط القول والتعبير، وقد اصطلح عند المتأخرين أن يسمّى هذا التطبيق بعلم الإعراب، يقول ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغة (ص/٤٣): "ومن العلوم الجليلة الَّتِي خصت بِهَا العرب الإعرابُ الَّذِي هو الفارق بَيْنَ المعاني المتكافِئَة فِي اللفظ، وبه

يعرف الخبر الَّذِي هو أصل الكلام، ولولاه مَا مُيّز فاعل من مفعول، ولا مضاف من مَنْعوت، ولا تَعَجُّبٌ من استفهام، ولا صَدْر من مصدَر، ولا نعتٌ من تأكيد".

هذا، ولما رأيت كثيرا من طلبة العلم قد صعب عليهم تطبيق الإعراب، ورغب في تأليفه بعض الأصحاب، وضعت هذه الرسالة تسهيلا لكيفية الإعراب، وملخِّصا ما تفرّق في بطون الأبواب، وسلكت فيها أسهل الترتيب وأوضح الأساليب، وقد كان التطبيق قبل يؤخذ من أفواه المدرّسين، وخبرة المعلّمين، ولكنِّي أُظهر قواعد علميّة، وخطوات أساسيّة، يمرّ بها المعرب في صورة أبدع، ومعنى أنفع، مستفيدا من أساتذتي المحبوبين، ومن كتب في هذا الشأن من المعاصرين "مضيفا إليها فوائد شريفة، وزوائد لطيفة، مما عثر عليه فكري الفاتر، ونظري القاصر، بعون الملك القادر" [١]، وقد أسميتُها: "مُسَاعدة الطلاب ببيان كيفيَّة الإعراب" راجيًا من الله جلّ وعلا أن يكتب لها القبول بين الطلّاب، والله هو المسؤول أن ينفع بها كما نفع بمتن الآجرومية، وما توفيقي إلا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب.

---

[١] شرح تصريف العزي (ص/ ٦٩)

❊ ❊ ❊

البَابُ الأوَّل

مَعنَى الإعرَاب
وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

الفَصلُ الأَوَّل

مَعنَى الإِعرَابِ

اعلم رحمك الله _أيها الطَّالب_ أن الإعراب في اللغة [١] تطلق على معان عدّة، منها:

١) الإفصاح والإبانة، تقول العرب: "أعربت عما في نفسي" أي أفصحته وبيّنته، ومنه حديث: "الثيّب تعرب نفسها". [٢]

٢) التغيير، يقال: "أعربت معدّة الرجل" إذا تغيَّرت. [٣]

٣) الحسن والتحسين، يقال: "جارية عروبة" أي حسناء.

٤) الانتقال، تقول العرب: "أعربت الإبل عن مرعاها" إذا انتقلت.

---

[١] بكسر الهمزة، مصدر قياسي، من (أعرب يعرب إعرابا)، احترازا من الأعراب، بفتحها، وهم أهل البادية.

[٢] الحديث أخرجه أحمد في المسند برقم (١٧٧٢٢)، وصححه محققو المسند، والله أعلم.

[٣] كما في تاج العروس (٣/ ٣٤٠-٣٥٢).

٥) المعرفة بالخيل، تقول العرب: "أعرب الرجل" إذا كان عارفا بالخيل.[١]

٦) التكلم بلغة العرب، تقول العرب: "أعرب الرجل" أي أنه تحدث بالعربية. [٢]

وأما الإعراب في الاصطلاح فلها أربع إطلاقات:

الأول: إطلاق هذا اللفظ على العلوم العربيّة كلّها:

معنى الإعراب في هذه المرحلة إبانة الكلام وإفصاحه، وذلك بالسير على سنن كلام العرب، والحفاظ على جميع قواعد اللغة، من نحو وصرف وبلاغة وأدب وشعر، وضدّه اللحن.

---

[١] هذه المعاني الخمسة ذكرها ابن حمدون، ثم نظمها بقوله:

بيان وحسن وانتقال تغير ومعرفة الإعراب باللغة أعقلا

انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ٣٨).

[٢] وهذا المعنى ذكره ابن محي الدِّين في منتهى الأرب في تحقيق شذور الذهب (ص/ ٥٨).

وهذا هو المراد من هذا اللفظ في آثار المتقدّمين، من الصحابة ومن بعدهم، فحثُّهم على الإعراب إنما هو حثٌّ على تصحيح النطق وتوضيحه، وإجراء الكلام على سنن كلام العرب. [١]

وهذا المعنى هو الذي قصد ابن جنّي من كتابه "سرّ صناعة الإعراب". [٢]

الثَّاني: إِطلَاق هذا اللفظ على علم النّحو:

معنى الإعراب هنا هو العلم بقواعد مستنبطة، من استقراء كلام العرب، يعرف بها أحكام الكلم العربيّة إفرادا وتركيبا. [٣]

---

(١) مثال ذلك ما روي عن أبي بكر الصدّيق وعمر الفاروق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهما قالا: "إعراب القرآن أحبّ إلينا من حفظه" وهو منقطع.

وأمّا حديث: "من قرأ القرآن فأعربه، كان له بكل حرف أربعون حسنة، ومن أعرب بعضاً، ولحن في بعض، كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن لم يعرب منه شيئاً، كان له بكل حرف عشر حسنات" فموضوع، كما قاله الألباني في الضعيفة برقم (٦٥٨٢) (١٤/ ١٩٤).

(٢) فقد ذكر فيها كثيرا من مباحث اللغة سواء كانت نحوا أم صرفا، أم لغة، بل ذكر فيها مخارج الحروف، انظر الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي للدكتور محمد السيف (١/ ٦٦).

(٣) فيدخل فيه علم الصرف والنحو، لأنهما فن واحد عند جماعة من العلماء، ومن فرّق بينهما وأراد تعريف النحو قال: إعرابا وبناءً، والله أعلم.

وهذا الاطلاق هو الذي اشتهر بعد القرن الثاني من الهجري. [١]

ومن الكتب التي أريد بهذا الإطلاق كتاب ملحة الإعراب للحريري، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي، والمفصّل في صناعة الإعراب للزمخشري.

الثالث: إطلاق هذا اللفظ على ما يقابل البناء:

الإعراب بهذا المفهوم باب من أبواب النحو، وهو قسيم البناء، واختلفوا في تعريفه على قولين، فذهب البصريون إلى أنه لفظي، وعرّفوه بأنها أثر

---

(١) فلو نظرت في لسان العرب (١٤/ ٢١٤) مادة (نحا) تجده يقول: " نحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه ومنه سمي النحوي، لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب". بل جاء في نفس الكتاب (١٠/ ٨٣): مادة (عرب) "والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"، ثم أورده قول الشاعر:

ماذا لقينا من المستعربين ومن ... قياس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

وكأنه يورد هذا البيت دليلًا على أن المستعربين هم أصحاب النحو، ومما يدل على أنه كان عندهم شيء واحد ما جاء في الوساطة بين المتنبئ وخصومه للقاضي عبد العزيز الجرجاني (ص/ ٤٥٣) أنه قال في بيان حال خصم المتنبئ أنه أحد رجلين: "إما نحوي لغوي لا بصر له في صناعة الشعر، أو معنوي مدقق لا علم له بالإعراب، ولا بصر له في اللغة" فأتى الجرجاني عبارة "لا علم له بالإعراب"، وصف للمعترض على المتنبئ مقابلًا لكلمته "إما نحوي" ولم يقل: لا علم له بالنحو، مما يدل على أن مفهوم الإعراب عنده هو النحو. انظر ظاهرة الإعراب في النحو العربي لأحمد سليمان ياقوت (ص/ ١٥).

ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها معنوي، وعرّفوه بأنها تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.

والفرق بينهما أن الإعراب هو نفس الحركات وليس علامة لها عند من يقول إنها لفظي، ومن قال إنها معنوي، فالإعراب عنده هو الانتقال من الرفع إلى النصب فتكون الحركات علامة للإعراب، لا نفس الإعراب. (١)

الرَّابع: إطلَاق هذا اللَّفظ على التَّحلِيلِ النَّحوِيِّ: (٢)

(١) قال ابن حمدون في حاشيته (١/ ٣٨): "فإن قلت: هل هنالك ما يبنى على كون الإعراب لفظيًا أو معنويًا؟ قلت: لا ينبني عليه شيء من جهة المعنى، وإنما ينبني عليه من جهة اللفظ، فإذا قلت: جاء زيد مثلا، فعلى أنه لفظي تقول: زيد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، وعلى أنه معنوي تقول مرفوع وعلامة رفعه ضمة..إلخ، فعلى كونه لفظيا تكون الضمة مثلا نفس الإعراب، وعلى أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط".

قلت: والظاهر أن هذا نظري، وإلا عند التطبيق فالمعربون يقولون: وعلامة رفعه، حتى قال الشنواني: "قال بعض المحققين: إن هذه عبارة المتقدِّمين القائلين بأن الإعراب معنوي، جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد، فافهم ذاك، والله يتولَّى هداك." انظر حاشية شيخنا على القطر (١/ ١١٧).

(٢) أي: للنص المعرب في بيان العلاقة اللفظية والمعنوية بين أجزاء الجملة فيه، وذلك بذكر موقع الكلمة في الجملة أو موقع الجملة في العبارة، كأن يقال: عنها إنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ أو خبر. انظر الأثر العقدي (١/ ٦٩).

ومعنى الإعراب في هذه المرحلة هو الإفصاح عن خصائص الكلمات العربية حال تراكيبها بواسطة قواعد علم النحو. [١]

وقيل: هو العلم بقواعد وضعت لمعرفة انطباق الكلام العربي على قواعد النحو. [٢]

والإعراب بهذا المفهوم يعتبر فنًّا مستقلًّا، مع علاقته القويّة للنحو، لأنه التطبيق على القواعد العربيّة، ونسبته للنحو كنسبة العلاج لعلم الطبّ، والإفتاء للفقه.

فإذا قيل لك: أعرب لي جاء زيد، فمعناه طَبِّق القواعد على هذا الجزئيّ، وبيِّن لي أنه مندرج تحت قاعدة من قواعد النحو. [٣]

---

(١) وهذا هو مرادنا في هذا الكتاب، وإني ممن ينادي أن يفصل هذا العلم عن علم النحو، لما لاحظت ولاحظ غيري أن كثيرا من أبناء الزمان لم يجدوا ثمرة علم النحو وغايته، مع أنهم أخذوا الحظَّ الوافر من علم النحو، وذلك لعدم معرفتهم طريقة معيّنة لإعراب الكلمات، وقد حاولت في هذا البحث أن أرسم لهم طريقة مرضيّة إن شاء الله، والله المستعان.

(٢) انظر كيف تتعلم الاعراب (ص/ ٣٤).

(٣) وقد أطلق بعض الأئمة هذا اللفظ وهم يريدون بهذا المعنى، فخطّأه من لم يفهم مقصوده، منهم ابن الحاجب في شافيته، فإنه عرّف علم الصّرف بقوله:" عِلْمٌ بأُصُولٍ تُعْرَفُ بها أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكلم التي ليس بإِعْراب."

=

يقول الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي(١/٦٤) الحاشية: **"وللإعراب معنى آخر مشهور بين المشتغلين بالعلوم العربية، هو: التطبيق العام على القواعد النحوية المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو: مبتدأ، أو: خبر، أو: مفعول به، أو حال ... أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كل منهما في جملته، وبنائه أو إعرابه.... أو غير ذلك."** [1]

فخطَّأه الشارح المحقّق الرضي الشيعي (١/ ٥) بأن قوله: "ليس بإعراب" لم يكن محتاجاً إليه، لأن بناء الكلمة لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يجترز عنه، وإن دخل فاحتاج إلى الاحتراز فكذا البناء، فهلاَّ احترز عنه أيضا؟ !.

هكذا قال الشارح ظنًّا بأن المراد بالإعراب هنا الإعراب التي هي قسيم البناء، وابن الحاجب يريده بهذا المعنى الأخير، ولذلك قال محققو الشرح: " قد يقال: إن المراد من الاعراب ما يشمل البناء، وإطلاق الاعراب على ما يشمل البناء كثير في كلامهم، من ذلك قول المصنف " أن ألحق بمقدمتي في الاعراب مقدمة في التصريف على نحوها".

وممن استخدم هذه العبارة بهذا المعنى الإمام ابن هشام في المغني حيث قال في مقدّمته وهو يتكلّم عن أسباب طول كتب إعراب القرآن: " وَالثَّالِث اعراب الواضحات كالمبتدأ وَخَبره وَالْفَاعِل ونائبه وَالْجَار وَالْمَجْرُور والعاطف والمعطوف"، فأنكر عليه من لم يفهم مقصوده أنه قد تكون الكلمة مبنيّة، فكيف يجعلونها معرَبًا، وقد كان يريده بهذا المعنى الأخير، ولذلك قال الدسوقي في حاشيته على المغني (١/ ٢٤): "مراده إجراء المركّبات على القواعد، سواء كانت المفردات معربة كالفاعل، أو مبنيّة".

[1] قال الأستاذ محمد خليل باشا في كتابه التذكرة في قواعد اللغة العربية (٢٥٩): "الإعراب هو تحليل تظهر فيه ماهية الكلمة، ومحلّها من الإعراب في الجملة، وأخيرًا محل الجملة من الإعراب =

والفرق بين النحو والإعراب ـبهذا الإطلاق الأخيرـ أن النحو عبارة عن تقعيد ما يستنبط من كلام العرب، مثل قولهم: "كل كلمة صحّ اقترانها بزمن فهي فِعل" فهذه قاعدة استنبطوا من كلام العرب، فتطبيق هذه القاعدة على فعل من الأفعال هو عين الإعراب، فمثلًا تأتي إلى (ضرب)، فتقول إنها فعل؛ لأنها كلمة صحّ اقترانها بالزمن الماضي. [(١)]

ونشأة فنّ الإعراب كانت مع علم النّحو، ثم أخذ يستقلّ، وكان استقلاله تطوّره مع علوم القرآن، والتفسير، [(٢)] **إذ أعظم جزئيّات طبّقت**

= في سياق النصّ، وهذا يقتضي بادئ ذي بدء، فهم معاني المفردات، ثم فهم المعنى العام المقصود، ثم تعرب كل كلمة ثم كل جملة".

(١) وبعبارة أخرى يستطاع أن يقال: إن النحو عبارة عن تقرير قواعد منطقيه لها مقدّمات وشروط ونتائج (أي أحكام). وعلم الإعراب هو عبارة عن تقرير النتائج، ثم التحقق من صحتها بناءً على وجود المقدمات والشروط.
فإذا قلت: كل كلمة دلت على معنى في غيرها فهي حرف.
فقولك: "كلّ كلمة" مقدّمة، وقولك: "دلَّت على معنى في غيرها" شرط، وقولك: "فهي حرف" نتيجة وحكم.
وتطبيقي لهذه القاعدة على أفرادها هي الإعراب فأقول مثلًا: (من) حرف جر لأنها كلمة دلت على معنى في غيرها. انظر كيف تتعلم الإعراب (ص/ ٤٩).

(٢) تناول النحاة أولًا علم الإعراب، وبنوا استشهادهم على القرآن في الأكثر، كما فعله سيبويه رحمه الله في كتابه، ثم استعان به المفسّرون في توضيح الآيات في كتب التفسير، ثم أخذ يتميَّز وينمو شيئا فشيئا، حتى أصبح غرضا قائما بذاته. انظر الأثر العقدي (١/ ٧٠).

هذه القواعد عمليًّا آيات القرآن الكريم [١]، وصارت معرفته من أعظم ما يجب على طالب علوم القرآن.

قال مكي بن أبي طالب في مشكل القرآن (١/٦٣): "وَرَأَيْت من أعظم مَا يجب على الطَّالِب لعلوم الْقُرْآن، الرَّاغِب فِي تجويد أَلْفَاظه، وَفهم مَعَانِيه، وَمَعْرِفَة قراءاته ولغاته، وَأفضل مَا القارئ إِلَيْهِ مُحْتَاج: معرفة إعرابه، وَالْوُقُوف على تصرف حركاته وسواكنه، يكون بذلك سالما من اللّحن فِيهِ، مستعينا على أَحْكَام اللَّفْظ بِهِ، مطلعا على الْمعَانِي الَّتِي قد تخْتَلف باخْتلَاف الحركات، متفهما لما أَرَادَ الله بِهِ من عباده؛ إِذْ بِمَعْرِفَة حقائق

[١] يقول الدكتور محمد السيف في الأثر العقدي(١/ ٧٤): "ولقد اتسع استعمال الإعراب بهذا المفهوم التحليلي، حتى أصبح مهارة لغوية، يكشف من خلالها عن مدى تقدم المُعْرِب، وبراعة النصّ المعرَب، ولهذا لجأ إليه المفسرون في تفسير القرآن، والشراح في شرح الأحاديث، والنصوص الشعرية والنثرية. وحظي القرآن الكريم منه بنصيب كبير، حين أقبل النحاة على إعرابه، وتبيان مواقع كلمه وألفاظه، وقد اختلف تناول العلماء لإعراب القرآن على مشارب متعددة، ومناهج مختلفة، يصور ذلك أبو البقاء العكبري في التبيان في إعراب القرآن(١/ ٣):"والكتب الْمُؤَلّفَة في هَذَا الْعلم كَثِيرَة جدا، مُخْتَلفَة ترتيبا وحدًّا، فَمِنْهَا الْمُخْتَصر حجما وعلما، وَمِنْهَا المطول بِكَثْرَة إِعْرَاب الظَّوَاهِر، وخلط الْإِعْرَاب بالمعاني".

الْإِعْرَاب تعرف أَكثر الْمعَانِي، وينجلي الْإِشْكَال، فتظهر الْفَوَائِد، وَيفهم الْخطاب، وَتَصِح معرفَة حَقِيقَة المُرَاد". (١)

فإن قيل: إذا كان فنّ الإعراب فنًّا مستقلًّا، فما هي مسائله؟

قلت: قد علمت أن المراد من هذا الفنّ هو تطبيق قواعد النحو على الكلمات العربيّة، وعناصر الكلام العربي لا تخرج من ثلاث: إما أن يكون جملة، أو شبه جملة، أو مفردات، فيتلخّص هذا الفنّ بإعراب هذه الأشياء الثلاثة. (٢)

---

(١) قال الإمام أبو جعفر ابن جرير الطبري في تفسيره (١/ ١٨٥): "وَإِنَّمَا اعْتَرَضْنَا بِمَا اعْتَرَضْنَا فِي ذَلِكَ مِنْ بَيَانِ وُجُوهِ إِعْرَابِهِ، وَإِنْ كَانَ قَصْدُنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ الْكَشْفَ عَنْ تَأْوِيلِ آيِ الْقُرْآنِ، لِمَا فِي اخْتِلَافِ وُجُوهِ إِعْرَابِ ذَلِكَ مِنَ اخْتِلَافِ وُجُوهِ تَأْوِيلِهِ، فَاضْطَرَّتْنَا الْحَاجَةُ إِلَى كَشْفِ وُجُوهِ إِعْرَابِهِ، لِتَنْكَشِفَ لِطَالِبِ تَأْوِيلِهِ وُجُوهُ تَأْوِيلِهِ عَلَى قَدْرِ اخْتِلَافِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي تَأْوِيلِهِ وَقِرَاءَتِهِ."

وقال الزركشي في البرهان (١/ ٣٠٢): "وَعَلَى النَّاظِرِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، الْكَاشِفِ عَنْ أَسْرَارِهِ، النَّظَرُ فِي هَيْئَةِ الْكَلِمَةِ وَصِيغَتِهَا، وَمَحَلِّهَا، كَكَوْنِهَا مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا أَوْ فَاعِلَةً أَوْ مَفْعُولَةً، أَوْ فِي مَبَادِئِ الْكَلَامِ، أَوْ فِي جَوَابٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ تَعْرِيفٍ أَوْ تَنْكِيرٍ، أَوْ جَمْعِ قِلَّةٍ أَوْ كَثْرَةٍ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ".

(٢) كثرت كتب إعراب القرآن ومعانيه، وكلّها تعتبر تطبيق القواعد على جزئيّات القرآن، ومن المعروف أن الكلمات تتكرّر، والإعراب هو نفس الإعراب، فلم يستسغ كثير من العلماء هذا التكرير الموجود في كتب إعراب القرآن، فحاولوا أن يقعّدوا بعض القواعد التي هي خلاصة أعمال المتقدّمين الجبّارة، وكان من الممكن أن يقسّم عناصر الكلام العربي عند الإعراب إلى هذه الثلاثة، ثم يذكر بعض ملحقاتها، والله أعلم.

وأوّل ما يتعرّضون له كيفية إعراب المفردات وخطواته، وقد يذكرون في هذا المبحث بعض الكلمات التي يحتاج إليها المعرب لكثرة دورانها في الكلام.

ثم يتكلّمون عن كيفية إعراب الجمل، وبيان الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، والتي لها محلّ، ثم يذكرون ما يتعلّق بشبه الجملة وإعرابها.

كما أنهم يتعرّضون لبعض المسائل المهمّة التي تتعلّق بالإعراب، كالألفاظ الموجزة التي تستخدم عند الإعراب، والجهات التي يحترز منها المعرب عند الإعراب، وتخطئة بعض ألفاظ المعربين، وغير ذلك.

ومن أحسن كتب الإعراب: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام.(١)

(١) الإمام ابن هشام رحمه الله يعتبر من أوائل من قام في تأسيس هذا الفنّ، وكانت له اليد الطولى في تقعيد هذا الفن وتسهيله، فقد ألّف ثلاثة كتب تتعلّق بهذا الفنّ، صارت مرجع المتأخرين ممن اهتمّ بهذا الفنّ، بل لا يستغني عنها معرب، وهذه الكتب هي مغني اللبيب، والإعراب عن قواعد الإعراب، ويسمّى القواعد الكبرى، ونكتة الإعراب، وتسمّى القواعد الصغرى، فقد سلك ابن هشام في هذه الكتب منهجًا فريدًا، لم يسبق إليه في التأليف النحوي، على هذه الصورة ولعل هذا المنهج الجديد كما يقول بعض الدكاترة يعد من أهم المميزات التي رفعت من شأنه، حيث أنه لم يسر فيه حسب أبواب النحو المعهودة من قبل، كالمعربات والمبنيات أو المرفوعات والمنصوبات =

والمجرورات ولذلك يعتبر أنه من أوائل من قعَّد هذا الفن بهذه الصورة وإن كانت قواعده مثبوتة في كتب النحو وإعراب القرآن.

فقد كتب ابن هشام أولًا: كتابه الشهير المسمى الإعراب عن قواعد الإعراب، فجمع فيه خلاصة وافية لطيفة لطائفة من مسائل هذا الفن يشتد إليها حاجة الطلاب لعلم العربية ولا توجد في صورتها في كتاب آخر فموضوعاته هي الجملة بأحكامها وشبه الجملة ومتعلقاتها وبيان معاني واستعمالات طائفة من الكلمات التي يكثر شيوعها في الكلام وإيضاح أساسيات أولية في الإعراب تحتاج إليها المبتدئون، وهذا المضمون في مجموعة يختلف كل الاختلاف عن مضمون المشهور في كتب النحو. وأما كتابه الثاني: وهو كتابه الكبير المسمى (مغني اللبيب) فسبب تأليفه هو الكتاب الأول كما ذكر في مقدمة المغني (١/ ٥٥) حيث قال: ومما حثني على وضعه أنني لما أنشدت في معناه المقدمة الصغرى المسماة (الإعراب عن قواعد الإعراب) حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب.

والكتابان يلتقيان في أصل المنهج، إلا أن كتاب قواعد الإعراب يعتبر بداية هذا الفن، والمغني نهايته، ولذلك اشتمل قواعد الإعراب على أربعة أبواب والمغني على ثمانية فلا شك أن المغني أرفع قدرًا وأكثر فائدة فمصنفه وهو أعلم منا يذكر أن كتاب قواعد الإعراب بالنسبة لكتاب المغني أنه كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر كما في المغني (١/ ٥٥). وأما القواعد الصغرى: فهي رسالة مختصرة صغيرة تقع في ورقات قليلة تتضمن مباحث: أ-الجملة وأحكامها. ب-الظرف والجار والمجرور. ج-أدوات بكثر دوراتها في الكلام.

قال ابن هشام في مقدمتها: "هذه نكت يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب تسهيلًا على الطلاب وتقريبًا على أولي الألباب وتختصر في ثلاثة أبواب". وقد نشر الرسالة بتحقيق الدكتور إسماعيل مروة.

وهذا كله يدل مدى فحولة ابن هشام في هذا الباب ولا غرابة في ذلك إذ الأمر كما قال ابن خلدون في مقدمته (ص/ ٤٨٥): " كيف يطالب به المتعلّم -أخذ جميع كتب النحو- وينقضي عمره دونه، ولا يطمع أحد في الغاية منه، إلّا في القليل النّادر، مثل ما وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد، من تآليف رجل من أهل صناعة العربيّة، من أهل مصر يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه فيها أنّه استولى على غاية من ملكة تلك الصّناعة، لم تحصل إلّا لسيبويه وابن جنّي وأهل طبقتهما، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفنّ وتفاريعه، وحسن تصرّفه فيه. "

* * *

= ومن أحسن كتب المعاصرين في هذا الباب كتاب طريقة الإعراب للدكتور سعود بن عبد العزيز الخنين، وكتاب كيف نتعلَّم الإعراب تأليف توفيق بلطه جي، وقد استفدت منهما كثيرا، فجزاهما الله خيرا.

لقائل أن يقول: زعمتم أن فن الإعراب فن مستقل فكيف تكون دراسته؟

فأقول مستعينًا بالله: إن أحسن كيفية يدرس هذا الفن –بعد إتقان الشخص مبادئ علم النحو ودراسته للآجرومية والمتممة _على الأقل–يحسن له أن يبدأ بـ:

أ–متن العوامل للجرجاني إذ به يتصوَّر إعراب المفردات، ويعرف الشخص به ما الذي يؤثر في الكلمة، وتتغير لأجله، فيحصل لمعرفة ذلك انكشاف غموضات كثيرة، وتساؤلات في النحو.

بـ–متن قواعد الإعراب لابن هشام أو نظمه لابن ظهيرة، فيتصوّر إعراب الجمل وشبهها، وبعض الكلمات الذي يذكرها ابن هشام، مع تنبيهات جيدة، فبهذا يفهم هذا الفن ومسائله وأرى أن دراسة المنظومة أحسن من دراسة المتن لأمرين:

أحدهما: ليسهل حفظ المنظومة فيكون لك أصلًا في هذا الفن.

ثانيهما: أن المتن سيأتي معك دراسته مع الموصل والله أعلم.

جـ–موصِّل الطلَّاب إلى قواعد الإعراب لخالد بن عبد الله الأزهري.

د–مساعدة الطلاب ببيان كيفيَّة الإعراب لأبي مشكور الإسرافيلي. مع بعض التطبيقات.

هـ–مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، وبهذا ينتهي من دراسة علم الإعراب ويكون الشخص من أهل هذا الفن والحمد لله رب العالمين.

الفَصْلُ الثَّانِي

مُهِمَّاتُ تَطبِيقِ الإِعرَابِ

إن للإعراب أمورا مهمّة، يحتاج إليها المعرِب حاجة ماسّة، ولابدّ أن يعرفها من أراد أن يكون معربا ماهرا [١]، ومن هذه الأمور:

الأوَّل: تَمييزُ مَا يُعرَبُ مما لا يُعرَبُ

لابدّ أن يعرف المعرِب أنه ليس كلّ شيء من الكلمات يعرب، بل من الأشياء ما يعرب، كما أنّ منها مالا يعرب، وضبطا لهذا الأمر المهمّ يمكن أن يقال:

كلّ اسم أو فعل يستحقان الإعراب مطلقا. [٢]

---

(١) وهذا بعد دراسة علم النحو، وأما من لم يدرس النحو ولم يأخذ مبادئها فلا يتعب نفسه في الإعراب، والله أعلم.

(٢) سواء أكانا وسط اللفظ المعرَب أم آخره، مع التنبيه إلى أنهما قد يكونان على صورة حرف واحد أو حرفين، وقد يكونان غير مذكورين بلفظهما، وعلى المعرب البحث عنهما وتعيينهما. انظر طريقة الإعراب للخنين (ص/ ٢٠).

وأمّا الحروف فلا تخلوا من أحد احتمالين:

الاحتمال الأوَّل: أن تكون مؤثِّرة فيما اتّصلت به في تغيير معناه أو لفظه.[١]

ولها حالتان:

أ- أن تكون قبل الاسم أو الفعل المراد إعرابهما، وهذه الحالة تنقسم إلى قسمين:

١) أن تكون على صورة حرفين، أو ثلاثة، فإنه يعرب مطلقا[٢]**، كـ(سوف، لم، لن، وحرف التفصيل "إمّا"، وها التنبيه).**

٢) أن تكون على صورة حرف واحد، وهذه لها حالتان أيضا:

---

(١) لأن الحرف إما أن يغيّر الْإِعْرَاب دون الْمَعْنى، أم الْمَعْنى دون الْإِعْرَاب، أم غَيرهمَا مَعًا، أم لم يُغير وَاحِدًا مِنْهُمَا، فَالْأول: نَحْو إِن زيدا قَائِم، وَالثَّانِي: نَحْو هَل زيد قَائِم، وَالثَّالِث: مَا زيد قَائِما، وَالرَّابِع: نَحْو لزيد قَائِم. انظر موصِّل الطلّاب للأزهري (ص/ ٥١).

(٢) سواء أمنع ما قبله من التأثير الإعرابي اللفظي أو المحلّي فيما بعده. انظر طريقة الإعراب للخنين (ص/ ٢٠).

أ) أن تكون مما يمنع ما قبله من العمل فيما بعده، ويجول بينهما، فيعرب لأنه كلمة مستقلّة تستحقّ الإعراب، مثل السين [١]، واللام بجميع أنواعها، والواو والفاء. [٢]

ب) ألّا تكون مما يمنع ما قبله من العمل فيما بعده، فلا يعرب، لأنه لا تُعَدّ كلمة مستقلّة، بل هي في حكم ما اتَّصلت بها، وكأنها جزء منه، فلا يُخصّ بإعراب، كأحرف المضارعة، وتاء التأنيث في أوَّل المضارِع، وهمزة التعدية في أوَّل الماضي، نحو أكرم، وحرف التعريف. [٣]

بـ) أن تكون آخر الاسم أو الفعل المراد إعرابهما، وهذه تنقسم إلى قسمين:

---

[١] وقد وجدت من كبار المعربين المعتنين بالتفصيل من تسامح فيها فأهملها، ولم يعربها، قاله الدكتور الخنين في المرجع السابق (ص/ ٢١).

[٢] ومنها العاطفتان، فإنّ ما بعدهما يكون معربا بعامل جديد وهو التبعيّة، أو تكرار عامل جديد. انظر المرجع السابق (ص/ ٢١).

[٣] واختلف في آلة التعريف، فذهب الخليل ونسب إلى سيبويه إلى أن (أل) بجملتها للتعريف، وذهب الأخفش ونسب إلى سيبويه أيضا إلى أنها اللام فقط، وضعت ساكنة، ثم اجتلب همزة الوصل، قال الخنين: "ولعلّي هنا أجنح ضبطا للقاعدة إلى قول من يرى أنه حرف واحد، هو اللام"، وقد تكلّف بعضهم فخصَّها بالذكر والإعراب. انظر كشف النقاب للفاكهي (ص/ ٦٤)، وطريقة الإعراب (ص/ ٢١).

١) أن تكون متَّصلةً بالأسماء، فلا يعرب شيء منها، لأنها كالجزء منها، كالتنوين، ونون التثنية نحو: مسلمان، ونون الجمع، نحو: مسلمون، وألف التأنيث المقصورة والممدودة.

٢) أن تكون متَّصلةً بالأفعال، فتستحق الإعراب، كتاء التأنيث، في (قامت)، ونون التوكيد الخفيفة، والثقيلة، ونون الوقاية. (١)

وفي إعراب نون الأفعال الخمسة خلاف. (٢)

الاحتمال الثاني: ألّا تكون مؤثِّرة فيما اتّصلت به في تغيير معناه أو لفظه، بل هي ظواهر صوتيّة.

---

(١) فإن قيل: ما الفرق بين المتَّصلة بالأسماء، والمتَّصلة بالأفعال؟

قيل: إن الاسم أقوى وأكثر أصالة من الفعل، ولذلك تدخل عليه الحروف، وتصبح كالأجزاء منه، فلا تعرب، وليست الأفعال كذلك، فالحرف بعدها يستثقل عنها فيعرب وحده، والله أعلم انظر طريقة الإعراب (ص/ ٢٤).

(٢) أي اختلفوا في نون الأفعال الخمسة، من نحو: "يفعلان"، هل تعرب أولا؟ واختلافهم مبني هل هي متّصلة بالأسماء أو بالأفعال؟، فقيل: إنها متّصلة بالأسماء لأنها تقع بعد ألف الاثنين، وواو الجماعة، وياء المخاطبة، وهي أسماء فلا تعرب، وقيل: بل تقع بعد الأفعال الخمسة، لأنه الأصل، ولا ينظر هذه الضمائر التي بينهما، فهي أيضا متّصلة بالفعل، والشيخ محمد محي الدّين في حاشيته على الأوضح يهملها ولا ينصَّ عليها، قاله الدكتور الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٢٣)

فلا تعرب إعراب الكامل [(١)]، وقد يشار إليها كواو الإشباع، وميم ضمير الجمع، [(٢)] وحرف الإطلاق في القوافي.

وأغرب بعضهم حين أعرب الألف الفارقة الواقعة بعد واو الجماعة كتابة لا نطقا. [(٣)]

الثَّاني: معرفة ما يستحقّ الذكر في الإعراب مما لا يظهر لفظا

المعرِب لا يكتفي عند الإعراب بالظاهر الذي أمامه، ولا يقتصر على الألفاظ التي بين يديه، فإن وراء ذلك أمورا مهمّة يراعيها المعرِب، لأن هناك أشياء لابدّ للمعرب إعرابها مع عدم ظهورها. [(٤)]

---

(١) أي: المستكمل للخطوات الآتية، وإنما يشر إليها إشارة عابرة للتمرين والتدريب، حتى لا يعتقد أنها جزء أصلي مما اتصلن به، انظر طريقة الإعراب (ص/ ٢٥).

(٢) ومن المعربين من يعربها، انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٥٤١).

(٣) مع أنه لا وجود لها ظاهرا في اللفظ ولا مقدِّرا، بل هي اصطلاح في الرسم، للتفريق بين بعض الأفعال وبعض الأسماء، ولا يبعد عندي أن تكون في بعدها عن الإعراب مشابهة لعلامات الترقيم، فكلاهما اجتهاد في الكتابة، لا علاقة له بحقيقة الكلمة. نظر طريقة الإعراب (ص/ ٢٦).

(٤) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٣١).

وهذه الأشياء تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

أـ) ما يكون ذكره واجبا:

وذلك فيما يكون عمدة في الكلام، ولا يجوز حذفه، كالفاعل ونائبه.

فإنه يجب ذكره إذا كان مستترا، وتعيينه إذا لم يكن صريحا، بأن يكون مؤوّلا أي جملة مبتدأة بالحرف المصدري، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت (٥١)]

وإنما وجب ذكر الفاعل ونائبه؛ لأنهما يضمران ولا يحذفان على الصحيح إلا في مواضع معدودة، والله أعلم. (١)

---

(١) فعلى الأستاذ أن يعلّم الطالب المبتدئ أن كلّ فعل تام لا بدّ أن يأتي بعده فاعل أو نائب عنه، ويبيِّن له أن الفاعل قد يكون اسما ظاهرا مجاورا لفعله أو بعيدا عنه، وأن لم يكن كذلك فهو ضمير بارز متَّصل بالفعل، وإلّا فهو حتما ضمير مستتر، يُنَصّ على ذكره بعد الفعل مباشرة، وقيل المفعول، لأن هذه مرتبته في الكلام، حتى ولوكان المفعول به ضميرا متّصلا بالفعل، وهكذا وجدت المعربين يفعلون، وقد يكون الفاعل اسما صريحا، وقد يكون مؤوّلا من الحرف المصدري والفعل. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٣٢)

قلت: يتنبه الطالب أن النحاة ذكروا وجود بعض الأفعال التي ليست لها فاعل، وهي "طالما وقلما وكثرما والفعل المؤكّد"، ومنهم من زاده، وقد نظم هذه الأربعة العلّامة الإثيوبي محمد بن علي في التحفة المرضيّة (١/ ١٢) يقوله:

=

بـ) ما يكون ذكره قريبا من الواجب:

وذلك في المتلازمات من كلام العرب، التي يجوز حذف أحدهما، كالمبتدأ والخبر، أو ما كان أصله المبتدأ والخبر، وفعل الشرط وجوابه، وإنما لم يجب ذكر هذه لأنه يجوز حذفه، اختصارًا بخلاف الفاعل ونائبه.

ومما يكون ذكره قريبا من الواجب إعراب التوابع، [١] والتنصيص على إعراب الجمل، [٢] وأشباه الجمل، وتبيين محلّ المصدر المؤوّل من

=و(مـا) تكـفُّ (طـال) (قَـلَّ) (كثـرا)   وبعضـهم زاد عليهـا (قصـرا)

[١] إذا أعرب تابعا من التوابع فإن من المتأكد عليه أن يصرّح بالمتبوع كأن يعيّن المبدل منه بعد أن يذكر البدل، وينصّ على المعطوف عليه بعد إعراب المعطوف، وإنما كان هذا قريبا من الواجب لأن من المهمّ في الإعراب أن يعرف المتبوع الذي سيتبعه التابع في إعرابه. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٣٣).

[٢] ببيان محلّها إن كان لها محلّ، أو بيان أن لا محلّ لها. المرجع السابق، ولو قيل إنها ظاهرة، والكلام فيما لا يظهر لكان متجها.

الإعراب بحسب موقعه من الجملة، والتنصيص على المضاف [(١)] والمضاف إليه، والفعل المحذوف إذا كان معموله موجودًا.

جـ) ما يكون ذكره حسنا مرغّبًا فيه:

وهو مالا يتعلّق بالإعراب، بل من معاني الجملة كحذف المفعول، أو بعض المعطوفات، أو حذف القول، وهو كثير جدًّا في العربيّة، ولكنّه لا يلزم على المعرب ذكره، وإن ذكره كان مستحسنا وإيضاحا لمعنى العبارة.

قال العلّامة ابن هشام في المغني (٦/٥٣٥): "الْحَذف الَّذِي يلْزم النَّحْوِيّ النّظر فِيهِ هُوَ مَا اقتضته الصِّنَاعَة؛ وَذَلِكَ بِأَن يجد خَبرا بِدُونِ مُبْتَدأ، أَو بِالْعَكْسِ، أَو شرطا بِدُونِ جَزَاء، أَو بِالْعَكْسِ، أَو مَعْطُوفًا بِدُونِ مَعْطُوف عَلَيْهِ، أَو مَعْمُولا بِدُونِ عَامل، نَحْو: ﴿لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ وَنَحْو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾ وَنَحْو: خير عافاك الله، وَأما قَوْلهم فِي نَحْو: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ إِن التَّقْدِير وَالْبرد وَنَحْو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء(٢٢)] إِن التَّقْدِير: وَلم تعبدني، ففضول فِي

---

(١) مع أن الحكم على كلمة ما بأنها مضاف ليس من ألفاظ الإعراب، ولا أحكامه، ولكن من المؤكّد في حقّ المعرب إذا همّ بإعراب المضاف إليه أن يمهّد له ذكر المضاف. المرجع السابق.

فن النَّحْو وَإِنَّمَا ذَلِك للمفسر وَكَذَا قَوْلهم: يحذف الْفَاعِل لعظمته، وحقارة الْمَفْعُول، أَو بِالْعَكْسِ، أَو للْجَهْل بِهِ، أَو للخوف عَلَيْهِ أَو مِنْهُ، وَنَحْو ذَلِك، فَإِنَّهُ تطفل مِنْهُم على صناعَة الْبَيَان."

الثَّالث: معرفة الفرق بين الإعراب الظاهري والتقديري والمحلّي والحكمي[1]

على المعرب أن يفرّق بين الإعراب الظاهري، والتقديري، والمحلّي، وأن الإعراب الظاهري هو التغيّر الظاهر الذي يوجد في آخر الكلمة، وأمّا التقديري فلا تظهر فيه الإعراب، مع كونه معرّبا، وله مواضع معيّنة معروفة في كتب النحو، وأمّا المحلّي فلا يلجأ إليها إلّا في حالتين:

١) في المبنيّات، التي يدخل عليها العامل، سواء كان اسما أم فعلا. [2]

٢) في الجمل التي لها محلّ من الإعراب.

[1] وسيأتي توضيح الفرق بينها وتعريف كلّ واحد منها بأوسع من هذا في باب العمل.

[2] أي: الفعل المضارع والماضي إذا دخل عليه ناصب أو جازم، وأما الأمر فلا يكون له محلّ عند البصريين، والحرف كذلك اتفاقا. كما سيأتي في باب العامل.

وأما الإعراب الحكمي، فالمراد منها الكلمات المعربة التي لها أكثر من إعراب، كقوله تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة(١٩)].

الرَّابع: معرفة المقدّرات من الكلام

المقدِّرات في الكلام نوعان: [(١)]

أ) ما قد يفهم من الكلام، ودلّ عليه السياق ودلائل القول، فترى المحذوف جزءً من المعنى، كأنك نطقت به، وإنما تخففت بحذفه، وآثرت الإيجاز بتركه، وهذا أمر سائغ في كلّ لغة، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾ [النحل (٣٠)]، ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا

---

(١) انظر إحياء النحو لإبراهيم مصطفى (٣٧)

وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ ﴾ [الرعد (٣٥)]، ﴿ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾ [الذاريات (٢٥)]. [١]

ب) التقدير الصناعي: وهو ما يراد به تسوية صناعة الإعراب، وهو كلمات تجتلب لتصحيح الإعراب، ولتكميل نظريّة العوامل، وهذا التقدير الثاني هو الذي ضيّع النّحو وصعّبه، لأن النحاة لم يجعلوا له كلمة حاسمة، وقولا باتًّا، بل قد يذكرون الكلمة الواحدة عدّة تقديرات يرفعونها وينصبونها ويجرّونها، بدون نظر المعنى ومقصد الكلام، بل غاية نظرهم كيف تكون الكلمة مفعولا به منصوبة، أو تكون مبتدأة مرفوعة، فيقدّرون ما يجعله كذلك، والله أعلم. [٢]

---

(١) قال الإمام ابن مالك: "المدّعي لحذف شيء يصحّ المعنى بدونه لا تصحّ دعواه، حتى يكون موضع ادّعاء الحذف صالحا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف." نقله عنه الدماميني في شرح المغني (١/ ٦٢).

(٢) قال الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/ ٣٧): "وما دام التقدير يمدّهم بما شاءوا فلهم أن يوجّهوا الكلام كلّ وجه، ثم لا تعجزهم الحجّة، ولا يعوزهم التقدير، سأل يوما عضد الدولة الإمام أبا عليّ الفارسي، لماذا ينصب المستثنى في نحو: قام القوم إلا زيدا، قال: بتقدير أستثني زيدا، فقال عضد الدولة_ وكان فاضلا_ لم قدرت "استثنى زيداً" فنصبت؟ وهلا قدرت امتنع زيد" فرفعت! فلم يحر الفارسي جوابا وقال له: هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني وإذا رجعت ذكرت لك الجواب الصحيح."

الخامس: الفَصل بين الكَلِمَات المراد إعرابها

المعرِب الماهر هو الذي يعرب كلّ كلمة بمفردها مع تفاصيلها، ويعطي كلَّ كلمة حقّها عند التعليم، فمثلا إذا أردا أن يعرب قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص(١)]، فلا بدّ أن يعرب كلّ واحدة بمفردها، فيعرب (قل) ويذكر فاعلها، ثم (هو)، ثم (الله)، ثم (أحد).

وهذا أمر جليّ للمعربين، ولكن أكثر ما يقع فيه الخطأ في الكلمات التي يتّصل بعضها ببعض في الكتابة، نحو: (هذا)، فهي كلمتان عند الإعراب، حرف تنبيه واسم إشارة، فيظنّ بعضهم أنها كلمة واحدة. [١]

ومثلها: (ذلك، قامتا، لئلّا، لكيلا)، فكلّ واحدة من هذه ثلاث كلمات عند الإعراب، مع قلّة ألفاظها. كما أنّ (فإنني)، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾، ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي﴾، أربع وستّ، وسبع كلمات، [٢]

---

[١] واستحسن بعضهم وهو جميل علوش في كتابه: الإعراب النموذجي (ص/ ٥٢) أن يعرب كلّها اسم إشارة، والتحقيق على خلافه.

[٢] إذا حاسبنا حرف الإشباع.

في حساب المعرب. [(١)]

السَّادس: الفهم الصحيح للمعنى المطلوب من الجملة

ينبغي للمعرب ألَّا يخوض في إعراب الألفاظ دون معرفة معناه اللغوي، أي المعنى الذي يقصد به هذه الكلمة، والذي يعبّر عنها.

فلا يعرب كلمة لا يعرف معناها، لأن الإعراب من تفسير الكلمة. [(٢)]

قال ابن هشام في المغني (٦/٧): " وَأَوَّل وَاجِب عَن المعرِب أَن يفهم معنَى مَا يعربه، مُفردا أَو مركبا؛ وَلِهَذَا لَا يجوز إِعْرَاب فواتح السُّور، على القَوْل بِأَنَّهَا من الْمُتَشَابه، الَّذِي اسْتَأْثر الله تَعَالَى بِعِلْمِهِ". وقَال: "وكَثِيرًا مَا تزلُّ الأقدام بِسَبَب ذَلِك". [(٣)]

---

(١) وقد يجتهد طالب فيعكس الأمر، ويعدّ الكلمة الواحدة اثنين أو ثلاثا، كأن يتوهّم أن (نرجو) فعل وفاعل، ظنَّ الواو اسما ضميرا، والحقّ أنها لام الفعل، وحرف من حروفه. انظر طريقة الإعراب (ص/١٩)

(٢) يقول الدّكتور مازن المبارك في النحو العربي (ص/ ١٦٠): "إن النحويَّ الذي يخرِّج وجها من وجوه الإعراب غير مراع إصابة المعنى، هو نحويٌّ لم يفهم صنعته، ولم يتمثَّل الغاية من علمه".

(٣) ثم ذكر ابن هشام في المصدر المذكور (٢٢) خطأ حصل للمعربين لعدم اهتمامهم بهذا الأمر.

فمثلا قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَاشُعَيْبُ أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود (٨٧)] يتبادر إلى الذهن أنّ قوله تعالى: ﴿أو أن نفعل﴾ عطف على ﴿أن نترك﴾، وهو باطل من حيث المعنى، لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاءون، وإنما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل.

ومثله قوله تعالى: ﴿قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [يوسف (٦٦)]، فالذي يتبادر إلى الذهن أن لفظ الجلالة فاعل (قال)، وليس كذلك، وإنما هو مبتدأ. (١)

---

(١) فعلى هذا فالأحسن للمعرب إذا سئل عن إعراب شيء لا يعرف معناه أن يطلب تفسيره من السائل، وقد قال الشلوبين: "حُكيَ لي أَن نحويا من كبار طلبة الْجُزُولِيّ، سُئِلَ عَن إِعْرَاب كَلَالَة من قَوْله تَعَالَى {وَإِن كَانَ رجل يُورث كَلَالَة أَو امْرَأَة} فَقَالَ: أخبروني مَا الْكَلَالَة؟ فَقَالُوا لَهُ: الْوَرَثَة إِذا لم يكن فيهم أَب فَمَا علا، وَلَا ابْن فَمَا سفل، فَقَالَ: فَهِيَ إِذن تَمْيِيز، وتوجيه قَوْله أَن يكون الأَصْل وَإِن كَانَ رجل يَرِثهُ كَلَالَة ثمَّ حذف الْفَاعِل وَبني الْفِعْل للْمَفْعُول فارتفع الضَّمِير واستتر ثمَّ جِيءَ بكلالة تمييزا".
قال ابن هشام: "وَقد أصَاب هَذَا النَّحْوِيّ فِي سُؤَاله، وَأَخْطَأ فِي جَوَابه؛ فَإِن التَّمْيِيز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الَّذِي حذف لأَجله، وتراجع عَمَّا بنيت الْجُمْلَة عَلَيْهِ من طي ذكر الْفَاعِل فِيهَا، وَلِهَذَا لَا يُوجد فِي كَلَامهم مثل ضرب أَخُوك رجلا،...وَالصَّوَاب فِي الْآيَة أَن كَلَالَة بِتَقْدِير مُضَاف أَي ذَا =

السَّابع: استعمال الألفاظ الموجزَة عند الإعراب

قال الإمام ابن هشام في المغني (٦/٥٨٨): "يَنْبَغِي للمعرب أَن يتَخَيَّر من الْعبارَات أوجزها وأجمعها للمعنى المُرَاد، [١] فَيَقُول فِي نَحْو ((ضُرِبَ)): فعل مَاضٍ لم يسم فَاعله، وَلَا يَقُول مَبْنِيّ لما لم يسم فَاعله، لطول ذَلِك وخفائه.

وَأَن يَقُول فِي الْمَرْفُوع بِهِ: نَائِبٌ عَن الْفَاعِل، وَلَا يَقُول مفعول مَا لم يسم فَاعله؛ لذَلِك [٢] ولصدق هَذِه الْعبارَة على الْمَنْصُوب، من نَحْو ((أُعطِي زيدٌ دِينَارًا))، أَلَا ترى أَنه مفعولٌ لـ((أُعطِي)) وَ((أُعْطِيَ)) لم يُسمَّ فَاعله، وَأما النَّائِب عَن الْفَاعِل فَلَا يصدُقُ إِلَّا على الْمَرْفُوع.

= كَلَالَة وَهُوَ إِمَّا حَال من ضمير يُورث فَكَانَ نَاقِصَة وَيُورث خبر أَو تَامَّة فيورث صفة وَإِمَّا خبر فيورث صفة وَمن فسر الْكَلَالَة بِالْمَيتِ الَّذِي لم يتْرك ولدا وَلَا والدا فَهِيَ أَيْضا حَال أَو خبر وَلَكِن لَا يحْتَاج إِلَى تَقْدِير مُضَاف وَمن فسرهَا بِالْقَرَابَةِ فَهِيَ مفعول لأَجله" انظر مغني اللبيب لابن هشام (٦/ ٩-١٣).

[١] أي يشترط في الألفاظ المستخدمة، عند الإعراب أمران: ١) أن تكون موجزة. ٢) أن تكون وافية بالمقصود.

[٢] لهذا الطول والخفاء.

وَأَن يَقُول فِي ((قد)): حرف لتَقلِيل زمن الْمَاضِي، وَحدث الْآتِي، ولتحقيقِ حَدثهمَا.

وَفِي ((أَمَّا)): حرف شَرط وتفصيل وتوكيد.

وَفِي ((لَم)): حرف جزم لنفي الْمُضَارع وَقَلبه مَاضِيا.

وَيزِيد فِي ((لَمَّا)): الجازمة مُتَّصِلا نَفْيه، متوقعا ثُبُوته.

وَفِي الْوَاو: حرف عطف لمُجَرّد الْجمع، أَو لمُطلق الْجمع، وَلَا يَقُول: للْجمع الْمُطلق.

وَفِي ((حَتَّى)): حرف عَطف للْجمع والغاية.

وَفِي ((ثمَّ)): حرف عطف للتَّرْتِيب والمُهلَة.

وَفِي الْفَاء حرف عطف للتَّرْتِيب والتعقيب.

وَإِذا اخْتَصَرتَ فِيهِنَّ فَقُلْ: عَاطِفٌ وَمَعطوفٌ وَنَاصبٌ وَمَنصوبُ وجازِمٌ ومجزومٌ كَمَا تَقول جَارٌّ ومجرور."

الثَّامن: مَعرِفَة خطوات الإعراب

من مشكلات الطلّاب عند الإعراب عدم معرفتهم لمنهج ثابت الأركان، وخطوات أساسيّة، وما يدرون كيف يبدأ؟، ومن أين يبدأ؟، فيرى أستاذه يعرب على طريقة مطوّلة في يوم، وطريقة أخرى في يوم آخر، فيشكل عليه كيفية الإعراب، ولابدّ من معرفة الخطوات المهمّة في الإعراب، وسيأتي ذكرها إن شاء الله تعالى.

التَّاسع: مُراعاة ضوابط الأبواب وشروطها

لا بدّ للمعرِب عند الإعراب أن يعرف ويستحضر ضوابط الأبواب وشروطها وعلاماتها، فلا يحكم على كلمة ما أنها مبتدأ، أو مفعول مطلق، أو حال، أو تمييز حتى يستحضر ضابطها وشروطها وعلاماتها، وذلك أن الْعَرَب يشترطون فِي بَاب شَيْئا، ويشترطون فِي آخر نقيض ذَلِك الشَّيْء، على مَا اقتضته حِكْمَة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فَإِذا لم يتَأَمَّل المعرب اخْتلطت عَلَيْهِ الْأَبْوَاب والشرائط. فمثال ذلك اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق للنعت. (١)

---

(١) انظر مغني اللبيب لابن هشام، بتحقيق الخطيب (٦/ ١٧٣).

العاشر: التأمّل فيما يحتاجُه المعرَب [(١)]

قال الإمام ابن هشام في قواعد الإعراب (ص/١٠٧): "واعلم أنه يُعاب على الناشئ في صناعة الإعراب أن يذكر فعلا، ولا يبحث عن فاعله، أو مبتدأً، ولا يَتفَحَّصُ عن خبره، أو ظرفا، أو مجرورا، ولا يُنبِّهُ على متعلِّقه، أو جملةً، ولا يذكر لها محلّ أم لا، أو موصولا، ولا يبيِّن صلته وعائده.

وأن يقتصر في إعراب الاسم من نحو: ((قام ذا))، أو ((قام الَّذي))، على أن يقول: اسم إشارة، أو اسم موصول، فإن ذلك لا يقتضي إعرابا، والصواب أن يقال: فاعل، وهو اسم إشارة، أو هو اسم موصول."

الحادي عشر: تصوّر النحو كلَّه تصوُّرا إجماليًّا

من أسباب ضعف الطلاب في الإعراب أنهم لا يتصوَّرون النحو صورة كلِّية إجماليّة بل أكثرهم تائهون بين مفردات التفصيل، وقد أكثر النحاة الخلاف فيه، "ولو أنَّ أستاذا اختبر طلّابه في سرد المرفوعات

[(١)] أي: أن ينظر فيما يحتاجه اللفظ المعرَب، فلا ينتقل من إعراب كلمة إلّا بأن ينظر متطلِّباتها، فيكمله لها، والله أعلم.

والمنصوبات والمجرورات والمبنيّات، لفوجئ أن بعض طلابه المتخصصين لا يحسن ذلك، فأيُّ شيء أدركه الطَّالب إن لم يجب عن هذا السؤال؟".[١]

فلا بدّ للمعرب أن يجمع في ذهنه رءوس مسائل النحو وأبوابها، ويجعلها كالشيء المرئيّ أمامه، يختار منه ما شاء عند الإعراب.

الثَّاني عشر: كون الكلمة المراد إعرابها في سياق الجملة

المعلوم أن الكلام يشترط في التركيب، من كلمتين أو أكثر، فلا بدّ أذن أن تكون الكلمة المراد إعرابها في جملة مع أختها حتى يكون لها معنى، وأما الكلمة المفردة نحو: من، وقام، وحدهما، فلا يحسن إعرابها، وليس لها حكم إعرابيٌّ، والله أعلم.

---

[١] على أن الأمر أيسر من هذا، فالنحو كلّه إن نظرت من علُ وجدته في أصوله قليلا محصورا متقاربا، وكثير من طلابنا يفاجأ أشدَّ المفاجأة حين تلخِّص له أهمّ أحكام النحو ورءوس أبوابه في دقائق، وسترى هذا التلخيص في الفصل الآتي. انظر طريقة الإعراب (ص/ ١٦).

الثَّالث عشر: مَعرِفَة المُعرِب الاصطِلاحَات النَّحوِيَّة

من الأشياء المهمّة للمُعرِبِ أن يعرف اصطلاحات النحاة، لا سيِّما المختلف فيها، لأنه قد يُظن أنه اختلاف في إعراب الكلمة، مع أنه ليس كذلك.

ومن ذلك أنهم يطلقون على التمييز أسماء أخرى، كالتبيين، والتفسير والمميِّز، وعلى نائب الفاعل المفعول الذي لم يسمَّ فاعله، وسمَّاه سيبويه بـ(المفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل الفاعل).

ومن ذلك أن الكوفيين يطلقون على المفاعيل غير المفعول به مشبهات بالمفعول به، وعلى الظرف صفة، وعلى البدل ترجمة وتبيينا، وتكرارا، وعلى ضمير الفصل عمادا، وعلى حروف الجر حروف الإضافة، وحروف الصفات، وعلى (لا) النافية للجنس: (لا) التبرئة، وعلى الضمير كناية أو مكنّى. ويسمي الفراء الظرف محلا، والمفعول لأجله تفسيرا. [1]

* * *

---

(١) انظر الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ١٢-١٣).

الفَصْلُ الثَّالِثُ

تَلخِيصُ أَبوَابِ النَّحوِ

"اعلم أنّ اللّغة في المتعارف هي: عبارة المتكلّم عن مقصوده، [(١)] وتلك العبارة فِعل لسانيّ، ناشئ عن القصد بإفادة الكلام، فلا بدّ أن تصير مَلَكة متقرِّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللّسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم.

وكانت المَلَكَة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها، إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، مثل الحركات الّتي تعيّن الفاعل من المنصوب أي المفعول، ومن المجرور أعني المضاف، ومثل الحروف الّتي تفضي بالأفعال إلى الذّوات، من غير تكلّف ألفاظ أخرى.

---

(١) أي الألفاظ الموضوعة للمعاني، من (لغِيَ) بالكسر يلغى لغًا، إذا لهج بالكلام، وأصلها لُغَيٌ أو لَغَوٌ، والهاء عوض، وجمعها لُغًى، مثل بُرَة وبُرًى. شرح تصريف العزّي للتفتازاني (ص/ ٧١).

وليس يوجد ذلك إلّا في لغة العرب، وأمّا غيرها من اللّغات فكلُّ معنى أو حال لا بدّ له من ألفاظ تخصّه بالدّلالة، ولذلك نجد كلام العجم من مخاطباتهم أطول ممّا تقدّره بكلام العرب. [١]

وهذا هو معنى قوله ﷺ: «أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصارا». [٢] **فصار للحروف في لغتهم، والحركات والهيئات -أي الأوضاع- اعتبار في الدّلالة على المقصود غير متكلّفين فيه لصناعة يستفيدون ذلك منها، إنّما هي ملكة في ألسنتهم يأخذها الآخر عن الأوّل كما تأخذ صبياننا لهذا العهد لغاتنا.**

---

(١) وهذا شيء ملاحظ في كثير من اللغات الأعجميَّة، ولهذا ذكروا أنه لا يوجد المثنى في اللغات الأعجميَّة، فيحتاج إلى إعادة الاسم، كأن يقال: محمد ومحمد ...

(٢) الجملة الأولى من الحديث ورد عن جماعة من الصحابة رضى الله عنهم، منهم: أبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وحذيفة، وأبو أمامة، وأبو ذر، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عباس، وعلى بن أبى طالب، وهو متفق عليه من حديث جابر بن عبد الله، كما بيَّنه الشيخ الألباني في الإرواء برقم (٢٨٥).

وأما الجملة الثانية فقد ضعَّفه الألباني في الضعيفة برقم (٢٨٦٤)، وضعيف الجامع برقم (٩٤٩).

قال النووي في شرح مسلم (١٣/ ١٧٠): "قوله: (وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُعْطِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ بِخَوَاتِمِهِ) أَيْ إِيجَازُ اللَّفْظِ مَعَ تَنَاوُلِهِ الْمَعَانِيَ الْكَثِيرَةَ جِدًّا، وقوله (بِخَوَاتِمِهِ) أَيْ كَأَنَّهُ يَخْتِمُ عَلَى الْمَعَانِي الْكَثِيرَةِ الَّتِي تَضَمَّنَهَا اللَّفْظُ الْيَسِيرُ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ طَالِبِهِ وَمُسْتَنْبِطِهِ لِعُذُوبَةِ لَفْظِهِ وَجَزَالَتِهِ".

فلمّا جاء الإسلام وفارقوا الحجاز؛ لطلب الملك الّذي كان في أيدي الأمم والدّول، [١] وخالطوا العجم، تغيّرت تلك الملكة بما ألقى إليها السّمع من المخالفات الّتي للمستعربين، والسّمع أبو الملكات اللّسانيّة، ففسدت بما ألقي إليها ممّا يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السّمع، وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على الفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة، مطّردة، شبه الكلّيّات والقواعد، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل: أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثمّ رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملا وأمثال ذلك.

وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم، فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة لهم مخصوصة. واصطلحوا على تسميتها بعلم النّحو". [٢]

---

[١] لو قال ابن خلدون: لنشر الإسلام وفتح البلدان لكان أحسن، لأنَّ مقصد الأوَّلين هو إعلاء كلمة الله، وإلا فالمسلمون السابقون ما كانوا حول الدُّنيا.

[٢] مقتبس من مقدِّمة ابن خلدون (ص/ ٤٩٨-٤٩٩).

وهذا العلم المسمّى علم النحو من أسهل العلوم، وليس معنى كثرة كتبه أنه صعب، بل إنما النحاة هم الذين أكثروا فيه الخلافات والمناقشات. (١)

وغاية ما يذكره النحاة في كتبهم من مسائل النَّحو ثلاث مقدِّمات، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم المجزومات، ثم التوابع الخمسة، ثم الأسماء العاملة عمل الأفعال، ثم يدرسون بعض الأساليب الخاصَّة، كالتعجب، والتنازع، وغيرها. (٢)

فأمَّا المقدِّمة الأولى فهي مقدِّمة تبيِّن معنى الكلام وما يتألّف منه، وتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وذكر علاماتها. (٣)

---

(١) قال شيخنا أبو بلال الحضرمي في تعليقه على شرح قطر الندى (١/ ١٦٠): "وكثير من خلافات النحاة لا طائل تحتها، فينبغي الإعراض عنها، والضرب عنها صفحا، وما أجمل ما قاله أبو حيان في التذييل والتكميل (٢/ ١٤٥) بعد أن ذكر خلاف النحاة في سبب بناء (ضربت) على السكون، قال: "وهذه التعاليل تسويد للورق، وتخرص على العرب، في موضوعات كلامها، وكأن الأولى أن نضرب صفحاً عن ذكر هذا كله."

قلت: وقال في نفس المصدر (١٠/ ٥٨): "ذكرنا اختلاف الناس فيها، وهي جميعها تسويد للورق، وإكثار في الكلام، ولا طائل تحته، ... ولو كانت أحكامُ نحوية مكان هذه التعاليل والاختلاف لكان الاشتغال بها أَولى وأنفع، ولكن كل علم لا بد فيه من فضول".

(٢) وهذا غالب الترتيب النحوي الذي أتى به الإمام ابن مالك، وتابع عليه العلماء بعده، والله أعلم.

(٣) وهذه المقدمة لها من الأهمية بمكان، إذ يتوقف عليها أحكام الكلمة كلها.

وإنّما ذكروا هذه المقدِّمة لأن مبنى الإعراب الكلام، والكلام العربي مركّب من هذه الثلاثة، فلا بدَّ إذن معرفتها.

وأمّا المقدِّمة الثانية فهي مقدِّمة تتعلّق بالإعراب والبناء، وأنواع كلّ واحد منهما، وأن الكلمة العربيّة لا تخرِج عن اثنين: إمّا أن تكون مبنيّة، وإمّا أن تكون معربة. (١)

والأصل في الأسماء الإعراب، ولا يبنى إلّا ما أشبه الحروف على الصحيح، كالمضمرات، وأسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، ونظمها بعضهم بقوله:

بمضمرات وبشرط والذي وباسم أفعال كذا استفْهِمْ وذي

والأصل في الأفعال البناء، وإنما أعرب المضارع -إذا لم يَتَّصل به نون التوكيد أو النسوة-لمشابهته الاسم. وأمَّا الحروف فمبنيَّة كلّها.

(١) وذهب بعض النحاة إلى أن الاسم ثلاثة أنواع: معرب، ومبني، وما ليس معربا ولا مبنيًّا، وسمِّي هذا النوع الثالث (خصيا)، ومثل له بالاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم، نحو: غلامي، وكتابي، وصديقي، زعم أنه ليس معربا، لأنه لزم حركة واحدة، وليس مبنيًّا، لأنه لم يشبه الحرف، وأجيب عن هذا بأنه معرب، والحركات مقدَّرة على ما قبل ياء المتكلِّم. منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب (ص/ ٩٩).

وذكروا في هذه المقدِّمة علامات الإعراب ومواضيعها، كما يشيرون إلى الإعراب التقديري ومواضعها، وقد يذكرون في هذا الموضع الاسم الممنوع من الصرف، وليس بصعب إذا حفظ علله، وحكمه، والله أعلم.

وإنما ذكروا في هذه المقدِّمة مع أنها المقصودة بذاتها، لأنهم يحتاجون إليها في تفصيل الأحكام، كتفصيلهم في اسم لا، والمنادى، أنهما إذا كانا مضافين أو شبيهين بالمضاف يعربان، وإلّا فمبنيّان. (١)

وأمَّا المقدّمة الثالثة: فيبيِّنون فيها إلى أنَّ الأسماء تنقسم إلى قسمين، معرفة ونكرة، وللمعارف أبواب ستّة عند الأكثر، وهو مبحث بلاغي لا حاجة للمعرب إليه كثيرا.

وإنما ذكروا هذه المقدِّمة تمهيدا لبعض الأحكام التي ستأتي في وسط الأبواب، كقولهم: إن الحال والتمييز لا يكونان إلّا نكرتين، وصاحب الحال والمبتدأ لا يكونان إلّا معرفتين، وذكروا أن غالب المعارف مبني، وغالب النكرات معرب، والله أعلم. (٢)

---

(١) انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ٣٨).

(٢) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٦٩): "ومناسبة ذكر هذا الباب-النكرة والمعرفة- عقب المعرب والمبني، أن غالب المعارف مبني، وغالب النكرات معرب".

ثم بعد ذلك يشرعون المقصود، ويبدءون بذكر المرفوعات، لِأَنَّهَا أَرْكَان الاسناد، يقول الشيخ ابن عثيمين في شرح الألفيّة (٣٧١/١): " فمن هذا الباب تبدأ التراكيب، وفائدة النحو؛ لأن كلَّ ما سبق في المفردات، ومن الآن فصاعدًا في التراكيب." [1]

واختلفوا في أصل المرفوعات، هل هو المبتدأ، أو الفاعل؟، وكلّ يبتدئ بالذي يرى أنه أصل، ولذلك قال السيوطي في الفريدة:

واختلفوا فيما له التأصُّل   في الرفع هل مبتدأ أو فاعل
ووجه كلّ باتجاه يجلو   ومن ثَمَّ قال البعض كلّ أصل [2]

فإذن نبدأ بالمبتدأ والخبر، فالمبتدأ هو الاسم المرفوع العاري عن العوامل اللفظيّة، وهو ينقسم إلى قسمين، ظاهر ومضمر، وإلى مبتدأ له خبر أو مبتدأ له مرفوع يسدّ مسدَّ الخير، ثم إن الظاهر ينقسم إلى صريح ومؤوَّل.

---

(١) قال الصبان في حاشيته على الأشموني (١/ ٢٧٥): "هذا شروع في الأحكام التركيبية. والتركيب المفيد إما جملة أسمية، ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغني عن الخبر، أو فعلية، ومنها الجملة الندائية."

(٢) ويبني على هذا الخلاف أنك إذا وجدت اسما محتملا لكونه فاعلا محذوف الفعل، ومبتدأ محذوف الخبر، ترجح كل عند القائل بأصالته، وتكافآ عند من يقول كل منهما أصل. حَاشِية ابن حَمدون (١/ ١١٨).

وعلامته أنه هو الشيء الذي ابتدأت به في ذهنك لتتحدّث عنه ولتحكم عليه، ولا يلزم أن يكون المبدوء به في اللفظ، لأنه قد يكون متأخرا.

والغاية أن تبحث في المعنى عن الذي يصلح أن يكون جوابا عن ((من الذي، أو ما الذي تتحدَّث عنه))؟ فمثلا قوله سبحانه: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح (٢٩)]، ما الذي يتحدَّث أنه رسول من الله، فتحكم على أن (محمد) هو المبتدأ. (١)

ومن مواضعه المشهورة أن يقع بعد (حيث)، و(لولا)، والضمائر المرفوعة المنفصلة مثل نحن، وهو، لا تكون إلّا مبتدأً، وقد يتعدَّد المبتدأ كما يتعدَّد الخبر، والله أعلم.

وأما الخبر فهو الجزء الذي تتمّ به الفائدة مع المبتدأ غير الوصف المستغنى عن الخبر، ثم ينقسم إلى مفرد وغير مفرد، وغير المفرد ينقسم

---

(١) وربما أخطأ الطلاب في المبتدأ الذي لا يرفع خبرا، بل يرفع فاعلا أو نائبا عنه، يسدُّ مسدَّ الخبر، لأنهم ألفوا أن المبتدأ يلازمه الخبر، ولم يتنبهوا أن هذه الصورة خالفت المألوف، لأنك لو تأملت المبتدأ في نحو: (هل قائم الزيدان)، لوجدته يخالف المبتدآت المعتادة، فهو نكرة لابدَّ أن يعتمد على شيء قبله، كما أنه في معنى الفعل تماما، إلا أنه في لفظ اسم، فالمعنى: هل يقوم الزيدان؟ انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤٠)، ومنه استفدت كثيرا من هذا المبحث.

إلى جملة وشبه جملة، فالجملة إلى اسمية وفعلية، وشبه الجملة إلى ظرف وجار ومجرور. [١]

وعلامته: أنه هو الذي يكون جوابا عن ((**بم أخبرت عن المبتدأ، أو حكمت عليه**))**؟ سواء أكان مفردًا أم جملةً أم شبه جملة، فالأوَّل يحكم بأنه مرفوع، والثاني في محلِّ رفع، والثالث يتعلَّق بخبر محذوف، تقديره:** ((**كائن أو استقرَّ**)).

وقد يلتبس على المعرِب المبتدأ بالخبر، فلا يعرف المحكوم عليه ولا الحكم، فينظر أنه إذا كان أحدهما معرفةً، والآخر نكرة، نحو: ((**عادل زيد**))**، فالمعرفة هو المبتدأ تقدّم أو تأخَّر.** [٢]

---

[١] ولا بدَّ من التأمُّل فيه، فقد يكون بعد المبتدأ مجاورا له، وقد يكون بعيدا عنه، وقد يكون قبله، وقد يكون محذوفا. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤٠).

[٢] قال السمين الحلبي في الدر المصون (٤/ ٤٧٢): "إذا اجتمع معرفةٌ ونكرةٌ جَعَلْتَ المعرفةَ محدِّثاً عنها والنكرةَ حديثاً، وعكسُ ذلك قليلٌ جداً أو ضرروةٌ".

وإذا كان كلاهما معرفةً فالمبتدأ هو الأعرف منهما، وإن تساويا في التعريف [(١)] أو كان كلاهما نكرة بمسوّغٍ فاللفظ الأوَّل هو المبتدأ، نحو: ((زيد أخوك))، ((أفضل منِّي أفضل منك)). [(٢)]

وأمَّا النواسخ: وهي الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، [(٣)] **فهي على ثلاثة أقسام:**

١) ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهو ((كان)) وأخواتها، والحروف المشبّهة بليس، وأفعال المقاربة.

٢) ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهو ((إنَّ)) وأخواتها، و((لا)) التي لنفي الجنس.

٣) ما ينصب المبتدأ والخبر جميعا، وهو ((ظنَّ)) وأخواتها.

---

(١) وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ أو خبرا، وقيل: المشق هو الخبر وإن تقدَّم.

(٢) انظر المغني (٥/ ٣٥٧) لابن هشام، ففيه مبحث جميل: "ما يعرب المبتدأ عن الخبر".
ويستفاد من ذلك أيضا في تعيين أسماء النواسخ وأخبارها، ويستثنى من مختلفي الرتبة نحو: (هذا) فإنه يتعيَّن كونه الاسم، لمكان التنبيه المتصل به. طريقة الإعراب (ص/ ٤١).

(٣) فتغيِّرهما وتنسخهما، وتمنحهما أحكاما وأسماء جديدة. طريقة الإعراب (ص/ ٤٢).

فأفعال ((كان)) وأخواتها أفعال معدودة محصورة، وعددها (١٣) فعلا على المشهور، وهي: (كان، أمسى، وأصبح، وأضحى، وظل، وبات، وصار، وليس، وما زال، وما فتئ، وما برح، وما انفك، وما دام) [١] وألحق بها عشرة أفعال، تكون بمعنى صار في العمل والمعنى. [٢]

وتنقسم هذه الأفعال باعتبار العمل إلى ثلاثة أقسام:

أ) ما يعمل هذا العمل من غير شرط، وهي الثمانية الأولى.

ب) ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدَّمه نفي أو شبهه، وهي الأربعة التي تليها.

جـ) ما يعمل هذا العمل بشرط أن يتقدَّمه ((ما)) المصدرية، وهي (دام).

---

[١] ونظمها من قال:

نـــواقص الأفعـــال وهـــي عشـــرة تعـــدُّ مـــع ثلاثـــة مشـــتهرة
كـــان وصـــار وبـــات ظـــل وأضـــحى مـــا زال أمســـى لـــيس ثـــم أصـــبحى
مـــا انفـــك مـــا دام كـــذاك مـــا بـــرح ومـــا فتـــئ وحكمهـــا كمـــا شُـــرح

[٢] نظمها الخضري بقوله:

بمعنـــى صـــار فـــي الأفعـــال عشـــر تحـــوّل آض عـــاد وارجـــع لتغْـــنَم
وراح غـــدا اســـتحال ارتـــدَّ فاقعـــد وحـــار فهاكهـــا واللـــه أعلـــم

انظر حاشيته على ابن عقيل (١/٢١٥).

ولا يحتاج إلى ذكر علامة اسمها وخبرها، لأنهما واقعان بعد أفعال معيّنة ينبغي حفظها.

وأمَّا **الحروف المشبهة بليس** وهي أربعة: "ما، لا، إن، لات"، فهي تعمل عمل «كان» وأخواتها عند بعض العرب، إلّا "لات" فجميع العرب تعملها.

وكلّ من هذه الأحرف له شروط في إعماله، لا بدَّ أن يراعيها المعرب، وإن كان يُتساهل كثير منها عند التطبيق.

وبعد هذه الأحرف **الأفعال المقاربة**، وهي مثل «كان» وأخواتها في العمل، وإنما فصَّل النحاة بينهما لاختلاف أحكامهما، ولا يخفى أن هذه التسمية من باب التغليب، أو تسمية الكلِّ باسم البعض. [١]

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام: أفعال المقاربة، وأفعال الشروع، وأفعال الرجاء.

---

[١] والفرق بينهما أن باب تسمية الكل باسم البعض يعتبر فيه الهيئة الاجتماعيَّة، ثم يؤخذ جزء منها، ويسمى ذاك الكلّ باسمه، والتغليب لا يعتبر فيه ذلك، وإنما يعتبر فيه الفرد الأشهر او الأكثر، أو الأخف، أو كونه أصلا، والأصحُّ أن يكون من باب التغليب، لأن تسمية الكل باسم البعض لا يصحُّ هنا، لأن كل واحد من الأقسام الثلاثة منظور إليه. حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٢٤١) وحاشية عبادة على الشذور (٢/ ١٢).

ومعرفة معموليها لا تخفى على أحد، لأنها تقع بعد أفعال معيَّنة ينبغي حفظها. [١]

والقسم الثاني من الناسخ، وهو «إنَّ» وأخواتها، و«لا» التي لنفي الجنس، يتَّحد عملهما، وإنما فصَّل النحاة بينهما لاختلاف أحكامها، وكلُّها حروف بالإجماع إلّا «أن» المفتوحة، فقيل إنها اسم، [٢] ولكلٍّ حرف منها معنى ظاهر، يعرفها المبتدئون.

وقد يتَّصل بـ«إنَّ» وأخواتها «ما» الكافَّة، فتبطل عملها إلّا ليت، ولا بدَّ أن يفرَّق بين «ما» الكافَّة الحرفيّة و«ما» الاسميّة، كالموصولة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾ [الأنعام (١٣٤)].

ولا يحتاج معمولاها علامة، لأنها تقع بعد هذه الأحرف المعيّنة، إلّا أنه قد تنصب معموليها، في بعض لغات العرب.

---

(١) وينتبه معاني هذه الأفعال، كما أنه ينتبه أن خبرها لا يكون إلا جملة فعليَّة، فعلها مضارع، مقرون بأن أو مجرَّدة عنها، فتكون الجملة أو المصدر المؤوَّل في محلِّ نصب، والله أعلم.

(٢) كذا زعم الحيدري اليماني في كشف المشكل في النحو (ص/ ٨٨)، وفيه نظر لا يخفى.

ولمعمولي ((لا)) التي لنفي الجنس، أحكام ينبغي الاهتمام بها، كحذف خبرها كثيرا، ومن مواضعها في الإعراب قولهم: "لا شكَّ، لا بدَّ، لا بأس، لا عليك، لا سيما".

ومنها كلمة الإسلام (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ).

والقسم الثالث من النواسخ هو ((ظنَّ)) وأخواتها، وهي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاء فاعلها، كما تقدَّم، فتجعلهما مفعولين، فيسمَّى الأول منهما مفعولا به أوَّل، والثاني مفعولا به ثانيا، وتنقسم هذه الأفعال إلى أفعال القلوب، وأفعال التصيير، ثم إنَّ أفعال القلوب تنقسم إلى أربعة أقسام معروفة في النحو. [(١)]

وهي أفعال معدودة لا إشكال فيها، إلا أنه ينتبه أحكامها، وهو الإعمال والتعليق، والإلغاء، والله أعلم.

---

(١) ونظمها من قال:

ثلاثة يقينها لمن ينكرا ... وجدت محبوبي تعلَّم ودرى
وخمسة تفيد رجحانا جُعل ... وخمسة تفيد رجحانا جُعل
لذين قد أتى رأى علما ... وظن وخال مع حسبت فافهما
وغالب اليقين في رأى علم ... وللثلاث بعد رجحان جُعل

انظر حاشية السجاعي على ابن عقيل.

وامَّا الأفعال المتعدِّية إلى ثلاثة مفاعيل، المسمَّى باب «أعلم وأرى» فحكمها حكم الأفعال، وقد ذكر ابن مالك منها سبعة أفعال وهي: وهي (أرى، أعلم، أخبر، خبَّر، أنبأ، نبَّأَ، حدَّثَ).

وبهذا ينتهي النواسخ، وبعده الفاعل وهو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله، أو ما هو في تأويل الفعل، وينقسم إلى ظاهر ومضمر، وعامله إمَّا أن يكون فعلا، أو ما يشبه الفعل في العمل والاشتقاق، فلا تجد الفاعل إلّا بعد الفعل، أو ما يشبهه، ولا يكون على الصحيح قبل فعله، نحو: (زيد قام)، بل يعرب الأول مبتدأً، والله أعلم.

وقد يكون الفاعل اسما ظاهرا مجاورا لعامله، أو بعيدا عنه متأخرا، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة (١٢٤)]، كما أنه يكون مصدرا مؤوَّلا، نحو: (يعجبني أن تضرب زيدًا)، وقد يكون ضميرًا بارزًا متَّصلا أو منفصلا، وإلّا فهو قطعا ضمير مستتر، يسهل عليك تقديره، ولا يصحُّ منك نسيانه، ويكون واجب الاستتار في مواضع عشرة معروفة في كتب النَّحو.[١]

[١] وقد يشكل على المعرب تعيين نوع استتاره، هل هو واجب أو جائز؟ ولو حفظ هذه الأبيات لكانت كافية في معرفة مواضع الوجوب، وهي: =

وعلامته أنه هو الذي يصلح أن يكون جوابا عن ((من الذي، أو ما الذي قام بهذا العمل، أو اتصف بهذا الحدث المفهوم من الجملة))؟ فإذا قيل مثلا: (درَّس الشيخ ألفيَّة ابن مالك)، فتبحث من الذي قام بفعل التدريس، هو الشيخ، فتحكم أنه هو الفاعل.

ومن الأخطاء الحاصلة في هذا الباب أن بعض الطلاب لا ينتظرون الفاعل إلّا بعد فعل صريح، ويغفلون أنه قد يأتي بعد الأسماء المشتقَّة، نحو: (ما ضارب زيد عمرا).

وينتبه المعرب جِدًّا لإعراب الاسم الواقع بعد أدوات الشرط والتحضيض، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة (٦)] ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق(١)]، فالأولى أن تعرب فاعلا، لأن

=وســـتر مرفـــوع بـــأمر حتمـــا ودون (يـــا) مضـــارع واســـميهما
وفعـــل الاســـتثناء والتعجـــب وأفعـــل التفضـــيل صـــبرا تصـــب

انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/٧٥) والفريدة للسيوطي.

هذه الأدوات خاصَّة بالدخول على الأفعال، ولو أعرب بعض مبتدأ فلا نلوم عليه لأنه مذهب الكوفيين والأخفش. [(١)]

وبعد الفاعل نائبه وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله، وأقيم هو مقامه، فيحلّ محلّ الفاعل، وأحكامه نفس أحكام الفعل مع التقاسيم.

والغالب أنه هو الذي كان مفعولا به في الجملة قبل تغيير فعلها من البناء للفاعل إلى البناء للمفعول، وقد ينوب عنه المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة (١٣)]، والجارّ والمجرور نحو: ﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف (١٤٩)]، والظرف نحو: (صيم رمضان).

---

(١) ويذكر في هذا الموضع أن النحاة يقررون أن كل الأفعال والمشتقات تتحمل ضميرا، ولكني لا أرى أن على المعرب أن ينصَّ على فاعل المشتقات إذا كان مستترا، إلا إن ظهر له عمل في غير الفاعل، كأن ينصب المفعول به مثلا، فلا يجب مثلا على معرب (محمد أفضل من أخيه) أن يقول: وفاعل (أفضل) ضمير مستتر، ولا على معرب (هو قائم) أن يقول: وفاعل (قائم) ضمير مستتر. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٤٨).

وعلامته ظاهرة؛ لأنه لا يقع إلّا بعد الفعل المغيِّر الصيغة، واسم المفعول، ولا يكون بعد غيرهما أبدًا، [١] ولكن يشكل أن هناك بعض الأفعال المبنيَّة للمعلوم التي تلازم بناء المجهول نحو: (زهي، وزكم، وحم، وجن، بهت)، والصواب في هذه الأفعال أنه يجوز أن يعرب فاعلا، أو نائب فاعل، كما اختاره بعض المحققين.

ومن مشكلات الإعراب في هذا الباب نيابة المجرور، إذا لم يكن الجارُّ زائدا [٢]، في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر(٣٦)]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة (١١)].

---

(١) قال الأستاذ في النحو الوافي (٢/ ٩٧): "والذي يحتاج لنائب فاعل ويرفعه شيئان، أحدهما: "الفعل المبني للمجهول"، وقد يسمى أيضًا: "الفعل المبني للمفعول"، والتسمية الأولى أحسن، والآخر: "اسم المفعول"؛ فلا بد لكل منهما من نائب فاعل".

(٢) قال السيوطي في الهمع (١/ ٥٨٧): "وَأما الْمَجْرُور فَإِن جر بِحرف زَائِد فَلَا خلاف فِي إِقَامَته، وَأَنه فِي مَحل رفع، نَحْو أحد فِي قَوْلك: (مَا ضرب من أحد)، فَإِن جر بِغَيْرِهِ فَاخْتلف على أَقْوَال: أَحدهَا: وَعَلِيهِ الْجُمْهُور أَن الْمَجْرُور فِي مَحل رفع، وَهُوَ النَّائِب نَحْو: (سير بزيد)، كَمَا لَو كَانَ الْجَار زَائِدا، وَالثَّانِي: وَعَلِيهِ ابْن هِشَام أَن النَّائِب ضمير مُبْهَم مستتر فِي الْفِعْل، وَجعل ضميرا مُبْهما ليتحمل مَا يدل عَلَيْهِ الْفِعْل من مصدر أَو ظرف مَكَان أَو زمَان؛ إِذْ لَا دَلِيل على تعْيين أَحدهَا، وَالثَّالِث وَعَلِيهِ الْفراء النَّائِب حرف الْجَرّ وَحده، وَأَنه فِي مَوضِع رفع، كَمَا أَن الْفِعْل فِي زيد يقوم فِي مَوضِع رفع".

فالأشهر عند النحاة أن النائب هو المجرور فيحكم عليه الرفع محلًّا، والجرّ لفظا، فيعامل به معاملة الحرف الزائد، ولا تعلّق له في هذه الحالة.[١]

ولو أخذ القول بأن النائب ضمير مستتر مبهم، والجار والمجرور يتعلقان بالفعل ظاهرا كما هو الأسهل، لكان أحسن، فيقال في الآية المتقدِّمة (لا يقضى القضاء عليهم)، وعليه بعض المعربين والله أعلم.

وينتبه المعرب في هذه الباب أنه إذا كان للفعل مفعولان، أو أكثر، ثم جعل مغيِّر الصيغة، فإن واحدا منها –والغالب أوَّلها–يسمَّى نائب فاعل، ويظل الباقي على تسميته، فيقال: (مفعول ثان أو ثالث). [٢]

وبهذا انتهينا من مرفوعات الأسماء، وأمَّا الأفعال التي تكون مرفوعا فهو الفعل المضارِع فقط إذا تجرَّد من الناصب والجازم، ولا يخرِج إما أن

---

(١) ونصَّ على هذا جماعة من النحويين، منهم أبو حيَّان كما في ارتشاف الضرب (٣/ ١٣٣٦) فقال: "فإذا بني الفعل للمفعول أقيم مقامه، فهو في موضع رفع كالمجرور بمن الزائدة سواء إلا أنه لا يتبع على الموضع."، ومال إليه الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (٢/ ٢١٧)، وانظر المعجم المفصَّل في الإعراب (ص/ ٤٤١).

(٢) مع أنه لم يذكر في الإعراب المفعول الأوَّل، ولو نُصَّ على أنَّ نائب الفاعل سدَّ مسدَّ المفعول الأوَّل لكان خيرا. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٥١).

يكون متَّصلا بالضمائر الساكنة فيرفع بثبوت النون، أو لا يكون متَّصلا بها فيرفع بالضمة، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم ننتقل إلى القسم الثاني وهو المنصوبات، وأصلها المفاعيل، ونبدأ بالمفعول به لأنه أحوج الى الإعراب، لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس، كما ذكر ذلك ابن هشام. (١)

والمفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل، نحو: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ﴾ [النمل (١٦)]، وعلامته أنه جواب لسؤال ((من الذي، أو ما الذي وقع عليه الحدث المفهوم من الجملة))؟ فإذا قلت مثلا: (ضرب زيد عمرا)، نلاحظ أن الحدث المفهوم من الجملة هو الضرب، والذي وقع عليه هذا الحدث هو (عمرو)، إذن فهو المفعول به.

---

(١) في شرح الشذور (ص/ ٢٤١) فقال رحمه الله: "وبدأت منها بالمفاعيل لأنها الأصل، وغيرها محمول عليها ومشبَّه بها، وبدأت من المفاعيل بالمفعول به كما فعل الفارسي وجماعة منهم صاحب المقرب والتسهيل، لا بالمفعول المطلق، كما فعل الزمخشري وابن الحاجب، ووجه ما اخترناه أن المفعول به أحوج إلى الإعراب؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس. "

ويمكن أن يقال: إنه هو الذي يصحُّ أن يخبر باسم مفعول تامٍّ، مستغن عن حرف جرّ، مصوغ من فعله، نحو: عمرو مضروب، ومشكور مأخوذ، بخلاف زيد ممرور به. (١)

وهو ينقسم إلى قسمين: إلى ظاهر ومضمر، كما أن الظاهر ينقسم إلى ظاهر صريح، ومؤوَّل بالمصدر، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام (٨١)].

والأصل أن يكون بعد الفعل وفاعله، وقد يكون بعد الفعل مباشرة، وقد يكون قبله، وقد يحذف عامله جوازا ووجوبا في سبعة مواضع، نظمها من قال:

وجوب حذف عامل المفعول به ... في سبعة من المواضع المثل
وشبهه والاختصاص والنداء ... تحذير إغراء واشتغال عن عمل

وينتبه المعرب في هذا الباب أنه قد يكون الفعل متضمِّنا معنى يقع على أكثر من شيء، فيكون له أكثر من مفعول به، فإذا قلت مثلا: (ظننت زيدًا قائما)، فـ(زيدا) مفعول به أوَّل، لأنه وقع عليه الظن، فهو مظنون،

---

(١) قال الفاكهي في كشف النقاب عن مخدِّرات ملحة الإعراب (ص/ ١١٤): "وعلامة المفعول به أن يخبر عنه باسم مفعول تامّ من لفظ مصدر ما عمل فيه، كـ(ضربت زيدا، وركبت الفرس)، إذ يصحُّ أن يقال: (زيد مضروب، والفرس مركوب)."

و(قائما) مفعول به ثان، لأن الظن وقع عليه أيضًا، فهو مظنون صدوره من زيد، والله أعلم.

وأمَّا المسمَّى عند النحاة المشبَّه بالمفعول به، وهو المعمول المنصوب الذي يكون معرفة، ويقع بعد الصفة المشبَّهة التي هي في حكم الفعل اللازم، الذي لا يتعدَّى إلى المفعول به، في نحو: (زيد حسن وجهه)، فأرى أنه لا يحتاج إليه؛ لأنه يصلح أن يكون تمييزا، وإنما اخترع من ابتدعه لمنعه أن يكون التمييز معرفة، وشواهد اللغة تدلُّ على أنَّ التمييز قد يكون معرفة خلافا للبصريين. [١]

وأمَّا المسمَّى عند النحاة المنصوب بنزِع الخافض؛ فإنه قد يسمَّى مفعولا به توسعا، لأن علاقة الجار والمجرور بالفعل علاقة المفعولية، فإذا حذف الجار كان ذلك أظهر، وهو سماعي عند بعضهم، [٢] ولذلك يقول

---

[١] قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٤/ ٤٤٢): "وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْكُوفِيُّونَ أَصَحُّ فِي اللُّغَةِ وَالْمَعْنَى".

[٢] واستثنى بعضهم إذا كان مع (أن) و(أنَّ) وما ورد من آيات تحمل على هذا الباب مع غير المصادر المؤوَّلة فإنه يمكن حملها على إعراب آخر، وبخاصَّة أن يضمَّن الفعل اللازم معنى فعل متعدٍّ، فليس المعرب محتاجا إلى القول بنزع الخافض إلا في المواضع السماعية المحفوظة، وهي قليلة، ولو لأنه قاله في المواضع المحتملة فقد وافق عملا للنحويين، ولم يخطئ. طريقة الإعراب (ص/ ٥٤).

البصريُّون: إنَّ الناصب له الفعل، وهناك ألفاظ يعرب مطلقا أنها منصوبة بنزِع الخافض، نحو: (لغة، واصطلاحا، وشرعا)، وسيأتي إن شاء الله في أواخر الكتاب.

وبعد المفعول به **المفعول المطلق** وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلَّط عليه عامل من لفظه أو من معناه، وقد يكون أشياء تنوب عن المصدر، كلفظ (كلّ، وبعض، والعدد، وأسماء الآلات)، وعلامته أنه يكون جوبًا عن ((كم مرَّة صدر هذا الحدث)) إذا كان مبينا لعدد عامله، نحو: ﴿فَدُكَّتَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾ [الحاقة (١٤)]، أو يكون جوبا عن ((أيّ نوعٍ من الحدث كان)) إذا كان مبينا لنوع عامله، نحو: ﴿فَأَخَذْنَاهُمْ أَخْذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ﴾ [القمر (٤٢)]، وقد لا يكون فيه المعنيان السابقان، وإنما هو تأكيد وقوع الحدث فحسب، وتكررا للفظه، ولا بدَّ على معنى أزيد من هذا، وذلك إذا كان مؤكِّدًا لعامله، نحو: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء (١٦٤)].

وقد يلتبس على المعرب المفعول المطلق بالمفعول به، والفرق بينهما ظاهر، فإن الملاحظ في المفعول المطلق اسم الحدث نفسه الذي دلَّ عليه العامل، ويراعى في المفعول به شيء جديد منفصل.

يقول ابن هشام في المغني (٦/٥٧٩): "الْمَفْعُول بِهِ: مَا كَانَ مَوْجُودا قبل الْفِعْل الَّذِي عمل فِيهِ، ثمَّ أوقع الْفَاعِل بِهِ فعلا، وَالْمَفْعُول الْمُطلق: مَا كَانَ الْفِعْل الْعَامِل فِيهِ هُوَ فعل إيجاده".

ومثال ذلك قولهم: ضرب ضربا، فإن الضرب لم يكون موجودا من قبل، وإنما وجد الفعل ومعموله وهو المصدر في وقت واحد. (١)

والألفاظ التي تنوب عن المصدر يعرب مفعولا مطلقا، لا أنها نائبة عن المفعول المطلق، كما يفعله بعضهم، لأنها لم تنب عنه، وإنما تنوب عن المصدر، وبعض المعربين المتقدِّمين يسمُّونه مصدرًا.

وكثيرا ما يوجد عامل المفعول المطلق محذوفا، بل كثير من الألفاظ المنصوبة المشكلة تعرب مفعولا مطلقا، وستأتي في أواخر الكتاب قاعدة في ذلك.

وبعد المفعول المطلق المفعول فيه، ويسمَّى الظرف، سواء كان زمانا أم مكانا، وله ضابط مهمٌّ، ينبغي أن يتفطن له، وهو أن يكون بمعنى (في) الظرفيَّة، وبهذا يخرج المفعول به إذا كان من أسماء الزمان والمكان، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة (٢٨١)].

---

(١) انظر شرح الخطيب على المغني (٥/ ٥٧٩).

وعلامته الظاهرة أنه هو الذي يصلح أن يكون جوابا عن ((أين وقع الحدث؟ أو متى وقع الحدث؟))، والغالب في الجواب أن يكون من أسماء الدالَّة على زمان أو مكان مبهم، كما هو ظاهر، وقد ينوب عنها أسماء أُخَرَ، لها صلة بالزمان أو المكان، وتجد فيها معناهما واضحا، نحو: (حيث، وإذ، وإذا، ومع، وقط، ولدى، ولدن، ولما، ومذ، ومنذ). [١]

وليس المفعول فيه مقصورا على الأسماء المشهورة كأسماء الجهات الستّ، بل يدخل فيه كلُّ ما دلَّ على زمان أو مكان، والله أعلم.

والباب الرابع من المفاعيل هو المفعول لأجله، أو من أجله، أو له، وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بيانا لسبب وقوع الفعل، وهو من السُّهولة بمكان، لأن له علامة معروفة، وهي أن يكون جوابًا عن ((لماذا وقع الحدث والفعل؟)).

قال الشيخ الحريري في الملحة:

---

(١) وقد يشكل على بعض الطلاب اختلاط معنى الإشارة بالظرفيَّة في (هنا، وثَمَّ)، ولا خلط بينهما فالإشارة وظيفة ثانية بعد الدلالة على الظرفيّة، لا تحمل وجها من أوجه الإعراب، فاسم الإشارة قد ينصب، وقد يرفع، وقد يجرُّ، بخلاف الظرف أو المفعول فيه، فهو حتما منصوب، أو في محلِّ نصب، فيصحُّ أن يقال في الإعراب: اسم إشارة، مبني على السكون أو الفتح، في محلِّ نصب، لأنه مفعول فيه، أو أن يقال: ظرف زمان أو مكان، أو مفعول فيه، مبني على السكون أو الفتح، في محلِّ نصب، وهو اسم إشارة. انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦١).

وغالــــبُ الأحــــوالِ أَن تَــــرَاهُ جـوَابَ لِـمْ فعلْـتَ مَـا تَهـوَاهُ
تقــولُ قــد زُرتُـكَ خـوفَ الشَّــرِّ وغُصْـتُ فِـي البحـرِ ابتغاءَ الـدُّرِّ

والشروط القاسية التي اشترطها النحاة له غير معتبرة عند التطبيق، فما صلح أن يكون مصدرا وعلَّة، مع كونه منصوبا، فهو المفعول له،[1] ولا يجب نصبه، بل يجوز فيه الجر باللام أو بـ(من)، ولكنه لا يعرب في حالة الجرِّ مفعولا له، لكونه اسما مجرورا بالحرف الذي قبله.

وينتبه أن الكوفيين لا يترجمون للمفعول لأجله، ويرونه أنه من المفعول المطلق، والله أعلم بالصواب. [2]

وأما المفعول معه وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بعد واو المعيَّة لبيان الذات التي فُعِل الفعل بمصاحبتها، مسبوقا بجملة فيها فعل، أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه، فهو ظاهر متميِّز بوجود الواو قبله الدالَّة على

---

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية: (٢/ ١٨٨) "وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب إكرام في المثالين السابقين والله أعلم."

(٢) قال الأنباري في أسرار العربيَّة (ص/ ١٤٩): "وهذا الباب إنما يُتَرْجِمَهُ البصريون، وأما الكوفيون فلا يترجمونه، ويجعلونه من باب المصدر، فلا يفردون له بابًا؛ فاعرفه تصب، إن شاء الله تعالى."

معنى المصاحبة، ويصحُّ أن يكون جوابا عن ((من الذي وقع الحدث معه وبمصاحبته؟)).

ومن واجب المعرِب في هذا الباب أن يتحرَّى واو العطف، فإن أمكن الحمل عليها فهو الأولى، ولا يلجأ إلى المفعول معه إلّا إذا لم يوجد للعطف وجها لسبب صناعيٍّ –أي لفظي–ومعنويّ، وذلك قليل في الكلام، غير كثير. (١)

ثم بعد المفاعيل باب الحال، وهو الاسم المنصوب المفسِّر لما استبهم من الهيئات، وينقسم إلى مفرد وغير المفرد، أي الجملة وشبهها.

وعلامته أن يكون جوبا عن ((ما هيئة التي تتحدث عنه عند وقوع الحدث؟))، أو ((كيف))، ويصحُّ أن يقدّر دائما (حالة كونه كذا). (٢)

قال الناظم الحريري:

---

(١) وقيل: إنه سماعي، لا قياسي، وهو رأي الأخفش، عزاه إليه الفارسي في الإيضاح (ص/ ٢١٧)، وذكره الزمخشري معزوا لبعض العلماء في المفصل (ص/ ٥٩). طريقة الإعراب (ص/ ٦٢).

(٢) ويجب التنبيه أن أوصاف الحال الأربعة التي ذكرها النحويون للحال تتخلَّف كثيرا عند الإعراب، فلا يُعمل بها فيه، وإنما وضعت للتقريب ولوصف الغالب، وللاحتكام إليها، وللترجيح حين يشتبه الحال بغيره. طريقة الإعراب (ص/ ٦٦).

ثـمّ تُـرَى عِنـدَ اعتبـارِ مَـنْ عَقَـلْ جوابَ كيفَ فِي سؤالِ مَنْ سَألْ

وقد يلتبس الحال بالصفة المنصوبة، في نحو: ((رأيت رجلا مسرعا))، أما إذا كانت مرفوعة أو مجرورة فلا إشكال، إذ الحال لا يكون كذلك، ولكن يرفع هذا الإشكال أن يعلم المعرب أن الحال لا يكون في الغالب إلا نكرة بعد معرفة، والصفة لا تكون إلا مطابقة لما قبلها في التعريف والتنكير، هذا من حيث الإعراب، وأما من حيث المعنى فالحال تقييد لهيئة تعرف ذاته، ولكنك تريد معرفة هيئته، في وقت وقوع الحدث فحسب، وأما الصفة فالمراد بها تقريب شيء إليك لم تكن تعرفه من قبل، فهي تقييد عام له، وليس المراد منها بيان هيئة لحظة وقوع الحدث، نحو: رأيت رجلا طويلا، ورأيت رجلا راكبا. [١]

وهناك ألفاظ يصح أن تعرب حالا أبدًا، نحو: (جميعا، معا، كافة، قاطبة، طرًّا، وحده، شتَّى فصاعدا، وجها لوجه)، وغيرها مما سيأتي في أواخر الكتاب، والله أعلم.

---

[١] طريقة الإعراب (ص/ ٦٥).

وأما التَّمييزُ فحقيقته أنه اسم جامد، لا يأتي إلا بعد كلام فيه إبهام، ويكون هو المبيِّن والمفسِّر والمميِّز، وهذه علامة له بيِّنة، وهو ينقسم إلى تمييز النسبة، وتمييز الذات.

وتمييز الذات من أيسر ما يكون، لأنه يقع بعد أشياء معيَّنة يعرفها النحوي، ومن ذلك وقوعه بعد الأعداد (١١–٩٩)، وبعد (كم) الاستفهاميّة، و(كذا)، وبعد ألفاظ الكيل والوزن والمساحة، وهذا ظاهر عند الطلاب.

وأما تمييز النسبة أو الجملة فيمكن أن يقرَّب إلى الطالب بأن يقال: حين تأتي جملة مكتملة، بوجود المسند والمسند إليه، وهما الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، ومفرداتها واضحة جليَّة بذاتها، ولكنَّ تجد فيها غموضا في نسبة المسند إلى المسند إليه، لأنه غير ظاهر، أو يحتمل احتمالات كثيرة، لا يدرى أيُّها المقصود؟، ثم تأتي كلمة لتنصَّ على الوجه المراد، فهذه هي التمييز، فإذا قلت مثلا: (زيد أكثر منك)، فالمفردات واضحة، ولكن السامع لا يعرف الشيء الذي فاق به زيد الناس، وأكثرهم فيه، فلذا يحتمل أمورا كثيرة، منها المال والعلم والولد، فيقول بعدها:

(ورعا)، وأكثر ما يقع بعد أفعل التفضيل، وبعد (نعم، وبئس، وامتلأ، وما بمعناهما، وحسبك بكذا، وكفى بكذا [(١)]، وغيرها مما سيأتي ذكره.

وإن التبس عليك التمييز بالحال فاجعل المشتقَّ حالا، والجامد تمييزا، وشأن المعرِب في هذا الباب يختلف عن النحوي، بحيث لا يطلق المعرب على اسم ما، أنه تمييز، إلا إذا كان منصوبا، وأما الذي يسميه النحاة أنه تمييز مع أنه مجرور كما في باب العدد فهي تسمية لغويَّة لا إعرابيَّة. [(٢)]

وأما باب المستثنى فهو من المنصوبات في بعض صوره، ويتميّز بوجود الأداة قبله، فلا إشكال في معرفته، وقد يكون متَّصلا أو منقطعا، أو تاما موجبا، أو غير موجب، أو مفرَّغا، [(٣)] وهذا كلُّه مبيَّن في كتب النحو.

وينتبه أنه إذا كان الاستثناء بغير إلّا، فقد خرج في الإعراب عن باب الاستثناء، لأنه إما أن يكون مفعولا به بعد (خلا، وعدا، وحاشا)، إن

[(١)] إن كان ما بعدهما جامدا، وإلا فقد يكون حالا.

[(٢)] طريقة الإعراب (ص/ ٦٧).

[(٣)] والتفريغ يقع في جميع الأبواب ما عدا المفعول معه والمفعول المطلق المؤكد لعامله. طريقة الإعراب (ص/ ٦٣).

اعتقد أنها أفعال، أو خبرا بعد (ليس، ولا يكون)، أو اسما مجرورا بإضافة بعد (سوى، وغير)، أو بحرف بعد (خلا، وعدا، وحاشا،)، إن اعتقد أنها حروف جَرٍّ.

والنحاة يختلفون في إعراب (غير) نفسها، إذا نصبت في غير التفريغ، فأكثرهم يقول: إنها مستثنى منصوب، وهذا مع شيوعه غير دقيق، فإن المستثنى في الحقيقة هو ما بعدها، وأمَّا هي فلم تدلَّ على شيء يفهم منه أنها للمستثنى، وقيل على التشبيه بظرف مكان، وقيل غير ذلك.

والصواب الذي ارتضاه بعض المحققين أن تعرب حالا في نحو هذا الأسلوب، وهو قول الفارسي، واختيار ابن مالك. [١]

ومن المشكل إعراب (بيد)، وأحسن ما يقال فيها: إنها اسم منصوب على الاستثناء المنقطع، والمصدر المؤوَّل بعدها في محلِّ جر بالإضافة، وأما (سوى) فالأظهر أن تعرب ظرفا دائما.

---

[١] قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٢٧٨): "والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء، كما أن ما وصلتها في نحو قاموا ما عدا زيدا مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء."

هذا آخر ما يقال في منصوبات الأسماء، وأما الفعل المنصوب فهو الفعل المضارع -أو الماضي عند قوم-الذي تقدَّم عليه واحدا من نواصبه الأربعة، وهي (أن، ولن، وإذن، وكي).

ويتنبَّه على أن (أن) تنصب، وهي مضمرة جوازا أو وجوبا. [١]

ثم ننتقل إلى القِسمِ الثَّالث وهي المجرورات بالأصالة، وهما بابان:

١) المجرور بحروف الجر، وحروف الجرِّ إحدى وعشرين حرفا، منها ما يجرّ الظاهر والمضمر، ومنها ما يجر الظاهر فقط، ولا يكاد يخطئ فيه طالب لوجود حروف الجر قبل المجرور.

وينتبه أنه يلزم بعد إعراب الجار والمجرور أن يبيَّن متعلِّقهما، كما سيأتي بيانه.

وقد تتصل ببعضها (ما) الكافَّة، فتكفَّ عن العمل. [٢]

---

[١] ومن المعربين من لا يتكلَّف، بل يعبِّر بالعامل الظاهر، فيقول مثلا: (منصوب بحتّى، أو باللام)، قال الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٦): "وهذا عندي صحيح، ولا سيما عند المبتدئين، والأوَّل أدقّ وأصحّ، وهو الأليق بالمتقدِّمين."

[٢] وكثير من الطلاب يظنون أن (مع) من حروف الجرّ، والصواب أنها اسم، ويكون ما بعدها مضافا إليه، والله أعلم.

٢) المجرور بالمضاف، وهو من السهولة بمكان، وقد يقال في تقريبه: إذا تجاور اسمان، والثاني منهما ليس خبرا عن الأوَّل، ولا تابعا له من التوابع،[١] فالثاني حتما مضاف إليه.

أو يقال: إذا رأيت اسما مجرورا بأيِّ علامة من علامات الجرِّ، وليس قبله حرف من حروف الجرِّ، وليس تابعا للمجرور فهذا مضاف إليه، لأن المجرورات في العربيَّة ثلاثة.

وأقسام الإضافة لا تخفى على المعربين، ومن قواعد هذا الباب أن كلَّ ضمير اتصل باسم فإنه في محلِّ جرٍّ بالمضاف. [٢]

وأمَّا القسم الرابع وهي المجزومات، فلا تكون إلّا في الفعل المضارِع الذي دخل عليه جازم، أو الماضي في المحلّ، والجوازم تنقسم إلى قسمين، جوازم تجزم فعلا واحدا، وجوازم تجزم فعلين، وهي معروفة

---

[١] وهذان واضحان في المعنى واللفظ.

[٢] وإذا كان المضاف إلى الضمير من الأسماء العاملة عمل الفعل، كالمصدر، واسم الفاعل، وأثَّرت في محله الرفع على الفاعليَّة، أو النصب على المفعوليَّة، فهل يكون له محلان من الإعراب؟
من المعربين من يحكم بذلك، ويقدم محلَّ الجرّ، لأنه بسبب العلاقة اللفظية، وهي أصرح، ومنهم من يقول: إنه في محلِّ جرّ بالإضافة، ثم يردف: وهو فاعل في المعنى، أو مفعول، أو نائب فاعل، كما فعله الشيخ محي الدين في حاشيته على الأوضح. قاله الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٦٩-٧٠).

في كتب النحو، ولكن ينتبه أن الطلب عامل معنوي، يجزم الفعل عند بعض الأئمة، كما سيأتي إيضاحه.

وقد لا تصلح الجواب بأن تجزم فيؤتى بالفاء أو بـ(إذا)، ثم تعرب الجملة التي بعدها في محلِّ جزم عند الجمهور، لأنها جواب الشرط، والله أعلم.

وأمَّا التوابع الخمسة عند الجمهور فهي سهلة على المعرب، فالنعت مثلا هو الذي يؤتى لتقييد ما قبله، أو تخصيصه بذكر صفة من صفاته، أو للمدح أو للذم أو الترحّم أو غير ذلك، والأصل فيه أن يكون مشتقا لا جامدا، ومن مظانه أنه يقع كثيرا بعد المفعول المطلق أو المفعول فيه، نحو (سرت سيرا طويلا، أو سرت ليلا طويلا)، وإذا حذف المفعول المطلق أو الظرف يعرب (طويلا) بما يستحقه المحذوف، ولا يعرب حينئذ نعتا، ومعرفة هذا الحذف وتعيينه للنحاة أو للبلاغيين، كحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ولو أشار المعرب عابرا، فلا بأس مع عدم تطويله.

ومن قواعد هذا الباب أن الصفة إذا تقدَّمت على الموصوف النكرة أعربت حالا، مفردة كانت، أو شبه جملة.

وأما التوكيد فظاهر، فاللفظي منه لا يخفى على أحد؛ لأنه تكرار للفظ مرّتين أو ثلاثا، والمعنويُّ متميِّز بألفاظ معيَّنة مذكورة في كتب النحو.

وقد يقع الالتباس بينه منصوبا وبين الحال، فيفرق بينهما بأن هذه الألفاظ إلا (أجمع وفروعها) لا بدَّ أن يكون لها رابط يربطها بالمؤكّد، وإن تكررت اكتفي بأولها، وأما الحال فالأصل فيه أن يكون نكرة لا يضاف إلى شيء، ولذلك فإن كلمة (جميعا) تعرب حالا أبدا، والله أعلم. [١]

وأما عطف النَّسق فهو متميِّز بوجود حرف العطف قبله، ولكن ينتبه شروط بعضها كـ(أم، وبل، ولا، ولكن، وحتى)، و(إمَّا) حرف تفصيل لا عطف. [٢]

---

[١] ومما لقيت الطلاب يستشكلونه إعراب النفس والعين إن جرَّتا بالباء، وإعرابها أن الجار والمجرور في محلِّ نصب، حال، أو أن الباء زائدة، وما بعدها مجرور لفظا، ومحلُه بحسب ما أكَّده، كذا فعله الشيخ ابن محي الدين في حاشيته على أوضح المسالك، قاله الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٢).

[٢] وقد يشكل منه ما إذا توالت المعطوفات بالواو: أفيكون المعطوف الثاني أو الثالث... معطوفا على ما قبله مباشرة، أم على أول اسم عطف عليه في الجملة؟ وجوابه أ، كليهما جائز، وكلا قد قال العلماء، والأمر واسع، والأكثر فيما رأيت من فعل المعربين أنهم يجعلونه عطفا على الأول، أما إن كان العطف بالفاء أو (ثمَّ) فالأظهر أنه معطوف على ما قبله مباشرة، لأن هذا هو الملحوظ في المعنى، فالترتيب والتوالي مرادان. قاله الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٣).

وأمَّا عطف البيان والبدل فيحسن جعلهما بابا واحدا عند الإعراب،[١] لأن كلَّ شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلا، أي بدل كل من كل، إلا موضعان استثني من ذلك. [٢]

ومن النحاة من يرى أنه لا فرق بين البدل وعطف البيان، [٣] وقد ذكر ابن هشام بعض الفروق بينهما في المغني (٥/٣٧٩-٣٩٦).

---

[١] قال الدكتور الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٧٣): "وأما عطف البيان والبدل فإني ممن ينادي بجعلهما بابا واحدا، ولا سيّما في الإعراب."

[٢] قال ابن هشام في شرح الشذور (ص/ ٤٤٢): " وكل شَيْء جَازَ إعرابه عطف بَيَان جَازَ إعرابه بَدَلا، أَعنِي بدل كل من كل، إِلَّا إِذا كَانَ ذكره وَاجِبا كـــ(هِنْد قَامَ زيد أَخُوهَا)، أَلا ترى أَن الْجُمْلَة الفعلية خبر عَن هِنْد، وَالْجُمْلَة الْوَاقِعَة خَبرا لَا بُد لَهَا من رابط يربطها بالمخبر عَنهُ، والرابط هُنَا الضَّمِير فِي قَوْله (أَخُوهَا) الَّذِي هُوَ تَابع لزيد؛ فَإِن أسقط لم يَصح الْكَلَام، فَوَجَبَ أَن يعرب بَيَانا لَا بَدَلا؛ لِأَن الْبَدَل على نِيَّة تكْرَار الْعَامِل، فَكَأَنَّهُ من جملَة أُخْرَى، فتخلو الْجُمْلَة الْمخبر بهَا عَن رابط، وَإِلَّا إِذا امْتنع إحلاله مَحل الْمَتْبُوع، وَلذَلِك أَمْثِلَة كَثِيرَة، مِنْهَا قَوْلك: (يَا زيد الْحَارِث) فَهَذَا من بَاب الْبَيَان، وَلَيْسَ من بَاب الْبَدَل، لِأَن الْبَدَل فِي نِيَّة الْإِحْلَال مَحل الْمُبدل مِنْهُ؛ اذ لَو قيل: يَا الْحَارِث لم يجز؛ لِأَن يَا وأل لَا يَجْتَمِعَانِ هُنَا".

[٣] قال الرضي في شرح الكافية (١/ ٣٣٧): "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليٌّ بين بدل الكلِّ وعطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكلِّ من الكلّ، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان."

وقال الأنباري في أسرار العربيَّة (ص/ ٢٧٩): "إن عطف البيان باب يترجمه البصريُّون، ولا يترجمه الكوفيُّون."

ويمكن تقريبهما بأن يقال: إنهما التابع الذي يصحُّ أن يحلَّ محلَّ ما قبله لو حذفته، ولا يشكل أصل الجملة ومعناها، وأقسام البدل سهلة معروفة، ولكن ربما يلتبس البدل وعطف البيان بالنعت، ولو اعتقد أن عطف البيان لا يكون إلا معرفة، وبأنه إن كان جامدا فهو بدل، أو عطف بيان، وإن كان مشتقا فهو نعت، لذهب كثير من التساؤلات، ولذلك خُطِّئ من أعراب لفظ (الرجل) بدلا، في نحو: مررت بها الرجل.

وبعد التوابع الأسماء العاملة عمل الأفعال، فترفع، أو ترفع وتنصب، أو تتعلَّق، وهي عشرة أسماء: اسم الفاعل، ومنه أمثلة المبالغة، واسم المفعول، واسم الفعل، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، والمصدر، والمجرور، والظرف، ونواصب التمييز، والمؤوَّل بالمشتقّ، ويلحق بها المضاف، وسيأتي الكلام عليها، ولكن المراد من المعرب أن يعاملها كما يعامل الأفعال، فيبحث عن معمُولاتها، مع التنبُّه في شروطها وأحوالها، وهي مبيَّنة في الكتب الدِّراسيَّة.

وبهذا تنتهي لبّ النحو ومهمَّاتها، ويدرسون كذلك بعض الأساليب الخاصَّة، كباب التنازع وهو يعالج قضية تعدُّد العوامل، لأن القاعدة عندهم أنه لا بدَّ أن يكون لكلِّ عامل معمولا، والذي يعني المعرب منه أن ينظر في العامل الذي لم يعمل في الضمير، فيعمله في الاسم الظاهر، تقدَّم أو

تأخَّر، وإن لم يظهر في اللفظ لأن أحدهما اتَّصل بضمير فعمل فيه، فليجر على مذهب البصريين، ويعتقد إعمال الأخير الأقرب للفظ المعمول، ويعتقد أنَّ ما سبقه عمل في ضمير محذوف، يحسن به أن يقدَّره، وليس للمعرب إلا أن يتعامل مع النَّصّ الصحيح الذي أمامه، ويدع المسائل الأخرى لمباحث النَّحو. (١)

كما يدرسون بعض الكلمات المعيَّنة كـ(لولا، وأمَّا، ولوما)، ثم يختمون بالعدد وكناياته، وغاية ما فيه مراعاة التذكير والتأنيث، وغيرها مما هو مبيَّن في كتب النحو، والحمد لله رب العالمين. (٢)

* * *

(١) كذا قال الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٥٢).

(٢) هذه قصَّة النحو في أغلب الكتب المدرسيَّة، أوردت منها الملامح الكبرى التي يبنى عليها الإعراب، لأبيِّن الطالب يسر النحو، ولأجعله يحيط بصورة كاملة بما درسه، فلا يتيه في بعض مسالكه، فكلُّ ما درسه ثلاث مقدّمات، ثم المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، ثم المجزومات، ثم التوابع، ثم أسماء العاملة، ثم دراسة الأساليب الخاصَّة، ولا يستغني الطالب أبدا عن بعض تفصيلاتها من مظانِّها في كتب النحو، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. طريقة الإعراب (ص/ ٧٩).

البَابُ الثَّانِي

أرْكَانُ الإعْرَابِ

البَابُ الثَّانِي

أَركَانُ الإِعرَابِ

أركان الإعراب ثلاثة: وهي العامل، والمعمول، والعمل. [١]

وإنما جُعِل هذه الثلاثة أركانا: لأن الكلمة العربيّة لا تخرج عن ثلاث: إمَّا أن تكون معمولة، أو عاملة، أو مهملة.

والعَامِل هو المؤثِّر الحقيقي عندهم في الكلمة، والمعمول هو المؤثَّر، والعمل هو أثر العامل، فلم يبق إذن من تطبيق الإعراب إلّا تتبع هذه الأشياء الثلاثة ومعرفتها، حتّى نتقن عمليّة تطبيق الإعراب، وبينها تلازم ظاهر. [٢]

---

[١] فإن قيل: كيف يكون العمل ركنا للإعراب، مع أنه نفس الإعراب، قلت: المراد بالعمل هنا هو الإعراب التي هي قسيم البناء، والإعراب المعنون لها هي التي بمعنى التطبيق.

[٢] قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الأعجاز (ص/ ٤١٠): "ومما ينبغي أنْ يَعْلَمَهُ الإِنسانُ ويجعلَه على ذكرٍ، أنه لا يُتصوَّرُ أنْ يتعلَّقَ الفكْرُ بمعاني الكَلِم أفراداً ومجرَّدةً من معاني النحو، فلا يقومُ في وهْمٍ ولا يصِحُّ في عقْلٍ، أنْ يتَفَكَّرَ مُتفكِّرٌ في معنى "فعلٍ" مِنْ غيرِ أن يُريدَ إعمالَه في "اسْمٍ"، ولا أن يتفكَّر في معنى "اسْم" من غَيْرِ أنْ يُريدَ إعمال "فعلٍ" فيه، وجَعْلَه فاعلاً له أو =

وإليك بيان هذه الأشياء الثَّلاثَة:

= مفَعولاً، أو يريدَ فيه حكْماً سوى ذلك من الأحكام، مثْلَ أن يُريدَ جَعْلَه مبتدأً، أو خبراً، أو صفةً أو حالاً، أو ما شَاكَلَ ذلك."

الفَصْلُ الأَوَّلُ

العَامِلُ وَحَقِيقَتُهُ

العامل لغة: هو صفة بمعنى ذات ثبت له العمل، أي من يعمل على الدوام وإن قلَّ عمله، والفاعل أعمّ منه. [(١)]

واصطلاحا: هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم. [(٢)]

وقيل: ما يؤثِّر في الكلمة التي لها محل بحيث يجعلها على وجه مخصوص من الإعراب. [(٣)]

وعبّر بعضهم بأنه ما يَتقَوَّم به المعنى المقتضي للإعراب. [(٤)]

وللعامل تقسيمات كثيرة، باعتبارات متعدِّدة، منها:

---

(١) انظر شرح العوامل للأزهري (ص/ ١٤١).

(٢) انظر الكواكب الدرية شرح متممة الآجروميّة (ص/ ٢٩).

(٣) انظر شرح العوامل للأزهري (ص/ ١٤١).

(٤) انظر تاج علوم الأدب (٢/ ٨١٥) وتسريح الغوامل في شرح العوامل للفطامي (ص/ ٤٨٨).

تقسيمه إلى مجمع ومختلف فيه، وإلى واجب العمل وجائزه، وإلى ماله عمل واحد وأكثر، وإلى لفظي ومعنوي، وغيرها مما ذكره العلماء، [١] ونختار من هذه التَّقاسيم أهمّها عندهم، وهي ثلاثة: [٢]

---

(١) انظر كتب شروح العوامل، تجد ما يَشفيك.

(٢) وهي تقسيم العامل باعتبار ذاته، وباعتبار صفته، وباعتبار عمله.

الأوَّل: تقسيم العامل باعتبار ذاته:

ينقسم العامل باعتبار ذاته إلى أربعة أقسام: أسماء وأفعال وحروف ومعاني.

فالأفعال هي الأصل في العمل، [١] وهي إما أن تكون ناقصة أو تَامَّة، فإن كانت ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر كـ(كان) وأخواتها، والأفعال المقاربة، وإن كانت تامةً فلا تخلو: إما أن تكون لازمة أو متعدِّية، فإن كانت لازمة فترفع الفاعل وتكتفي به.

وإن كانت متعدِّية فتنقسم إلى أربعة أقسام:

١) نوع ينصب مفعولاً واحدًا كـ(حفظ، فهم).

٢) نوع ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهو (ظن وأخواتها).

٣) نوع ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كـ(أعطى) ويقال (باب كسا) أو (باب أعطى).

---

(١) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو (١/ ٢٩٣): "العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف".

٤) نوع ينصب ثلاثة مفاعيل، ذكر منها ابن مالك في الألفية سبعة وهي (أرى، أعلم، أخبر، خبَّر، أنبأ، نبَّأَ، حدَّثَ).

وأما الأسماء: فالأصل فيها ألَّا تعمل، والأسماء العاملة أحد عشرة، وتنقسم إلى ثلاثة:

١) نوع مشتق يعمل بحسب اشتقاقه وهي ستَّة: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسمة التفضيل، واسم الفعل، والمصدر. [١]

٢) نوع غير مشتق لكنه واقع موقع المشتق وهو الظرف والجار والمجرور.

٣) نوع غير مشتق وغير واقع موقع المشتق وهو المضاف والاسم التام، والمؤوَّل بالمشتق. [٢]

---

[١] هذا على قول الكوفيين، وأما عند البصريين فيعمل المصدر لأنه أصل الفعل، لا لشبهه به، والله أعلم.

[٢] انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (٢/ ٨٦٥-٨٦٦).

وأما الحروف فهي باعتبار عملها تنقسم إلى ثمانية أقسَامٍ: [(١)]

١) مختص بالأسماء، يعمل عملاً خاصًا بها، وهي حروف الجر فتعمل الجر على الأصل. [(٢)]

٢) مختص بالأسماء، يعمل عملًا مشتركًا، وهي «إنَّ» وأخواتها فتنصب وترفع.

وإنما عملت العمل المشترك لشبهها بالفعل، في المعنى، والفعل يرفع وينصب، فكذلك ما أشبهه.

٣) مختص بالأسماء، لا يعمل أصلًا، كـ«أل».

وإنما لم تعمل لشدَّة اتصالها بالاسم، فهي كالجزء منه.

٤) مختص بالأفعال، يعمل عملًا خاصًا بها على الأصل، وهي الجوازم فقط.

٥) مختص بالأفعال، يعمل عملًا مشتركًا، وهي النواصب.

---

(١) انظر حاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ٣٦)، ومنها أخذت بعض التعليلات.

(٢) العمل الخاصّ هو الجر للاسم، والجزم للفعل، والعمل المشترك هو الرفع والنصب، وسيأتي في قواعد العامل أن الأصل في الحروف ألّا تعمل إلّا فيما تختصّ بها.

وإنَّما خرجت عن الأصل تشبيها لها بِلَيس في نفي الحال.

٦) مختص بالأفعال، لا يعمل أصلًا، كـ((قد، والسين، وسوف)).

وإنما لم تعمل لأنها صارت كالجزء منه، فهي بمنزلة ((أل)) التعريفية في الأسماء.

٧) مشترك، يعمل عملًا مشتركًا، كالمشبهات بليس، وهي على خلاف الأصل.

وإنما خرجت عن الأصل تشبيها لها بلبيس.

٨) مشترك، لا يعمل أصلًا، كـ((هل)) وهو الأصل.

والخلاصة أن العاملة منها خمسة، وهي: حروف الجرّ، وإن وأخواتها، والمشبهات بليس، والنواصب، والجوازم. [1]

وأمَّا المعاني التي تكون عاملا، فسيأتي ذكره بعد قليل.

---

(١) والحروف في لغة العرب تنقسم إلى قسمين: مهمله وعاملة، فالعاملة ما تقدم ذكره، وما عداه فهي مهملة، وعددها كثير. قال المرادي في الجني الذاتي (ص/ ٢٨): "ذكر بعض النحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً. وزاد غيره على ذلك حروفاً أخر، مختلفاً في حرفية أكثرها. وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً. وقد وقفت على كلمات أخر مختلف في حرفيّتها، ترتقي بها عدة الحروف على المائة. وهي منحصرة في خمسة أقسام: أحادي، وثنائي، وثلاثي، ورباعي، وخماسي.".

الثاني: تَقسِيم العَامِل باعتِبَار صِفَتهِ:

ينقسم العامل أيضًا باعتبار صفته إلى قِسمينِ: عامل لفظي، وعامل معنوي. [١]

أـ) العَوَامِل المَعنويَّة:

وهي لغة: المنسوبة إلى المعنى.

واصطلاحًا: مالا يكون لِلّسان فيه حظٌّ بأن يَكون معنىً يُتصوَّر في القلب.[٢]

ومعنى هذا: أنه العامل الذي لا يكون لِلّسان فيه حظٌّ من اللفظ، وإنما هو معنى يعرف بالقلب، كعامل المبتدأ وهو الابتداء.

---

[١] قال ابن جنِّي في الخصائص (١/ ١١٠-١١١): " وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببًا عن لفظ يصحبه كـ(مررت بزيد)، و(ليت عمرًا قائم) وبعضه يأتي عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول.
فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وإنما قالوا: لفظي ومعنوي؛ لما ظهرت آثار فعل المتكلم بضمامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ. وهذا واضح."

[٢] انظر تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩).

وهو شيء لا يتلفظ به، وإنما يُعرف بالقلب. [(١)]

ونشير هنا إلى أشهر ما يجعله النُّحاة عاملا معنويًّا مع إيجاز الكلام عليه:

١) الابتداء:

الابتداء لغة: هو بمعنى الافتتاح والتقديم.

واصطلاحا: هو جعلك الاسم أوَّلاً، لترفع ما بعده، فهو معنى من المعاني. [(٢)]

وجعل النحاة الابتداء عاملًا ورافعا في شيئين:

[(١)] انظر كيف تتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

[(٢)] وهذا أحسن تعريف للابتداء، ومنهم من قال: هو كون اللفظ مجرَّدًا من العوامل اللفظيّة، قال ابن يعيش في شرح المفصَّل (١/ ٢٢٣): " والقول على ذلك أنّ التعرّي لا يصِحّ أن يكون سَبَبًا، ولا جزءًا من السبب؛ وذلك أنّ العوامل توجِب عمَلًا، والعدمَ لا يوجِب عمَلًا، إذ لا بدّ للموجِب والموجَبِ من اختصاص يوجِب ذلك، ونِسْبَةُ العدم إلى الأشياء كلَّها نسبةٌ واحدةٌ."
انظر الأشباه والنظائر للسيوطي (١/ ٢٩٥) وحاشية ابن حمدون على المكودي (١/ ١٢٣).

الأوَّل: المبتدأ، وهو قول سيبويه وجمهور البصريين، وهو الأصحُّ لقلَّة الاعتراضات عليه. [(١)]

الثَّاني: الخبر، وهو قول الأخفش، وابن السراج، واختاره أبو البقاء والجرجاني،[(٢)] **والصواب أن الابتداء عامل في المبتدأ فقط، وعامل الخبر هو المبتدأ.** [(٣)]

٢) التّجرّد من النَّاصبِ والجَازِم:

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢٦١/١): " ومذهب سيبويه أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، صرح بذلك في مواضع كثيرة." وقال أيضا في الألفية:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

وقال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١٢٣/١): "والحق المشهور القول الذي ذكره الناظم".

(٢) وردَّ على هذا القول ابن مالك في شرح التسهيل (١/ ٢٦١) بأربعة أوجه، فراجعه إن شئت، وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل (١/ ١٧٢): "وردَّ بأنه لم يوجد من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين، فكيف بالمعنوي الضعيف."

(٣) وهذا هو قول سيبويه، قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٢٠١): "وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه وهذا الخلاف مما لا طائل فيه."

وقال ابن عثيمين في شرح الألفية (١/ ٣٨٨): "والخلاف في الواقع لا فائدة منه، المهم أن نعرف أن المبتدأ مرفوع، وأن الخبر مرفوع، فالعربي حين قال: زيد قائم، لم يكن يخطر بذهنه أن زيداً ارتفع لأنه ابتدئ به. ولكن يفعله العلماء لتمرين العقول."

التجردُّ لغة: التعرِّي، يقال: تجرَّد من الثوب إذا تعرَّى.

واصطلاحا: هو كون الفعل المضارع خاليا من ناصب أو جازم. [١]

وجعل النحاة التجرَّد عاملا معنويا في الفعل المضارع بحيث يرفعه إذا لم يدخل عليه ناصب أو جازم، وهو قول حذّاق الكوفيين، وهو الصحيح. [٢]

وللنحاة خلاف طويل في ذلك. [٣]

---

[١] قال الأزهري في التصريح (٢/ ٣٥٦): " التجرد أمر وجودي، وهو كونه خاليًا من ناصب وجازم، لا عدم الناصب والجازم."

[٢] قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٥١٩): "وينبغي أن يعلم أن رافع الفعل معنى، وهو: إما وقوعه موقع الاسم، وهو قول البصريين. وإما تجرده من الجازم والناصب. وهو قول حذاق الكوفيين. وبه أقول، لسلامته من النقض. بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو، "هلا تفعل" و"جعلت أفعل" و"مالك لا تفعل" و"رأيت الذي يفعل".

فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم، ولكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع. فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد من الجازم والناصب."

[٣] قال أبو حيان كما في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٦): "وليس لهذ الخلاف فائدة، ولا ينشأ عنه حكم نطقي."

وقال صاحب النحو الوافي (٤/ ٢١٠): " للنحاة جدل عنيف في سبب رفع المضارع؛ أو التجرد – والتجرد علامة عدمية– أم هو حلوله محل الاسم، أو الزيادة التي في أوله ... أم ... ؟ إلى غير ذلك =

وما عدا هذين العامِلَين من العوامل المعنوية فليس بعامل على الصحيح.

٣) الطَّلَب:

الطَّلبُ هو إرادة حصول شيء مرغوب فيه بصيغة ما.

وله ثمانية صيغ مشروحة في كتب النحو، وقد نظمها من قال:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ واعرضْ لِحَضِّهِمُ تَمَنَّ وَارْجُ كذاك النفي قد كَمُلَا

فإذا تقدمت هذه الأشياء على الفعل المضارع وسقط عنه الفاء وقصد به الجزاء فإنه يكون مجزومًا بالطلب، نحو ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام (١٥١)].

= من آراء متعددة، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التي توجه إليه ... وهذه المعركة الجدلية الشاقة لا طائل وراءها. ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها.

أما حقيقة الأمر فهي أن العربي رفع المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم، ونصبه أو جزمة إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك، وأن المحدثين تابعوا؟ وحاكوهم فيه، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون في عامل الرفع: أهو عدمي أم غير عدمي؟ ويقتضينا الجد ومتابعة ركب الحياة الحضرية بعلومها وفنونها أن نوجه الجهد –ولو كان يسيرا إلى جلائل الأمور.

إن نظرية "العامل" التي ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة، ودليل نبوغ وعبقرية؛ وطالما امتدحناها ولم ننكر من أمرها إلا التعسف –بغير داع– في تطبيقها. وهذا هو العرض المعيب في جوهرها النفيس".

ويشترط في جواب النَّهي شرطا زائدا، وهو أن يصحَّ تقدير شرط في موضعه مقرونا بـ(لا) النافية، مع صحَّة المعنى،[١] نحو: لا تكفر تدخل الجنَّة، لا تدن من الأسد تسلم، خلافا للكسائي.[٢]

واختلف النُّحاة في كون الطلب عاملا مستقلًّا، أي: جازما بنفسه، فذهب سيبويه والخليل وابن جنِّي وأبي عليّ الفارسي إلى أنه عامل بنفسه.[٣]

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية (٣/ ١٥٥١): "ولا يجعل للنهي جواب مجزوم إلا إذا صح المعنى بتقدير دخول "إن" على "لا" نحو: "لا تفعل الشر يكن خيرًا لك". فللنهي ههنا جواب مجزوم؛ لأن المعنى يصح بقولك: "إن لا تفعل الشر يكن خيرا لك". بخلاف قولك: "لا تفعل الشر يكون شرا لك". فإن الجزم فيه ممتنع لعدم صحة المعنى بقولك: "إن لا تفعل الشر يكن شرا لك"."

(٢) قال الرَّضي في شرح الكافية (٢/ ٢٧٦): "وليس ما ذهب إليه الكسائي ببعيد، لو ساعده نقل."

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ٩٤): "وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إن، فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرك، فكأنه قال إن أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلمني. وإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدَّثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنَّى ما أراد في الأمر. وإذا قال لو نزلت فكأنَّه قال انزل.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عز وجل: " هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابٍ أليم. تؤمنون باللَّه ورسوله وتجاهدون في سبيل اللَّه بأموالكم وأنفسكم ذلكم خيرٌ لكم إن كنتم تعلمون " فلمَّا انقضت الآية قال: " يغفر لكم "."

وذهب الجمهور إلى أن المضارع المجزوم بعد الطلب مجزوم بأداة شرط محذوفة مع فعل الشرط موافق للطلب المتقدِّم، نحو: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ [الأنعام (١٥١)] أي: (فإن تأتوا أتل..)، وهذا هو الأقرب إلى قواعد القوم.

قال ابن هشام في شرح الشُّذور (ص/٣٦٠): "وهذا هو المذهب الصحيح".

قلت: لأنه الأصل، ولا يؤتى بالعامل المعنوي إلا إذا تعذَّر اللفظي، كما سيأتي إيضاحه.

٤) الإضافة:

الإضافة لغة: الإمالة، أو الإسناد.

واصطلاحا: هي إسناد اسم إلى اسم بتنزيله منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه، ومعنى قولهم بتنزيله منزلة تنوينه أي: في كون الإعراب يقع ما قبل التنوين ولزومها في حالة واحده نحو (غلام زيد)، ونحو ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ (٣٣)].

وقد اختلف النحاة في كونها عاملا، فذهب السهيلي وأبو حيان أن الإضافة عامل في المضاف إليه، وليس كذلك، [١]

والصَّحِيح أن عامل المضاف إليه هو المضاف، لأن الضمير قد يتصل به، وسيأتي من قواعدهم أن الضمير لا يتصل إلا بعامله، وهو قول سيبويه ورجحه المتأخرون. [٢]

٥) التّبعيَّة:

التبعيَّة هي صفة تلازم المعاني الإعرابية التي تأخذ حكم ما قبلها في الإعراب مما لها علاقة به، ومواضعها هي النعت والعطف والبيان والتوكيد والبدل. [٣]

[١] قال الرَّضي في شرح الكافية (١/ ٢٧٣): "وليس بشيء، لأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه، فهذا هو المعنى المقتضى، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه، فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة التي بينهما وبين الفعل، كما قال خلف: العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل."

[٢] قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٣٢٢): "وما قاله سيبويه هو الحقُّ، لأنه إذا كان المضاف إليه ضميرا اتصل بالمضاف، وهو لا يتصل إلا بعامله".

[٣] انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٧٨).

واختلف النحاة اختلافا طويلا في كونها عاملا، فذهب الأخفش وغيره أن العامل هي التبعية في بعض التوابع وعندهم تفاصيل لا فائدة فيها، والجمهور ومنهم الخليل وسيبويه يرون أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع، [١]

وهو الصواب لأنه إذا أمكن إحالة العمل على العامل اللفظي فلا يعدل عنه إلا للضرورة. [٢]

٦) المخالفة:

قال ابن يعيش في شرح المفضل (١/٢٣٣): "معنى المخالفة عندهم عدم المماثلة". وقال السيوطي في الأشباه والنظائر (١/٢٩٦): "يريدون بذلك محالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكًا له في المعنى ولا معطوفًا عليه".

---

[١] انظر الصبان (٣/ ٥٨)، والهمع (٢/ ١١٥)، والتصريح (٢/ ١٠٨)، والخضري (٢/ ٥٩٩).

[٢] قال الرضي في شرح الكافية (١/ ٣٠٠): "وفائدة الخلاف في هذا كلِّه جواز الوقف على المتبوع دون التَّابع، عند من قال: العامل في الثاني غير الأوَّل، وامتناعه عند من قال: العامل فيهما هو الأوَّل."

وجعل الكوفيون وغيرهم المخالفة عاملاً في المفعول معه، [١] وفي الفعل المضارع المنصوب بعد (أو) وبعد الواو في الأجوبة الثمانية، وغيرهما. [٢]

والصواب ما عليه الجمهور أن المخالفة ليست بعامل، لأنه إذا أمكن إحالة العمل إلى العامل اللفظي فلا يعدل عنه إلا للضرورة. [٣]

٧،٨) الفاعلية والمفعولية:

معنى الفاعليَّةِ: هو إحداث الفعل والإسناد إليه.

ومعنى المفعوليَّة: هو وقوع الحدث عليه.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٤٤٠): "وذهب الكوفيُّون في المفعول معه إلى أنّه منصوبٌ على الخلاف، قالوا: وذلك أنّا إذا قلنا: "استوى الماء والخَشَبَة" لا يحسن تكريرُ الفعل، فيقال: "استوى الماءُ واستوتِ الخشبةُ"، لأنّ الخشبة لا تكون مُعْوَجَّة، فتستوِيَ. فلمّا خالَفَهُ ولم يُشارِكه في الفعل، نُصب على الخلاف، قالوا: وهذه قاعدتُنا في الظرف، نحو قولك: "زيدٌ عندك".

(٢) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٦): "الخلاف جعله الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد (أو) وبعد الفاء وبعد الواو في الأجوبة الثمانية."

(٣) قال الرَّضي في شرح الكافية (٢/ ٣٩): "وقال الكوفيون: هو منصوب على الخلاف، فيكون العامل معنويًّا، والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي."

وقد ذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية، والعامل في المفعول معنى المفعولية، يقول السيوطي في الأشباه والنظائر (٢٩٧/١): "ذهب قوم من الكوفيين إلى أن الفاعل ارتفع بإحداثه الفعل، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في الفاعل معنى الفاعليَّة، كذا نقل عنه ابن عمرو وابن النحاس، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل في المفعول معنى المفعوليَّة." (١)

وقوله ظاهر البطلان. (٢)

---

(١) قال ابن فلاح: "وردَّ ذلك بأن العامل اللفظي مجمع عليه، والمعنوي مختلف فيه، والمصير إلى المجمع عليه أولى من المصير إلى المختلف فيه."

(٢) قال الأنباري في الإنصاف (١/ ٦٦): "وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب ألا يرتفع ما لم يُسَمَّ فاعله نحو "ضُرِبَ زَيْدٌ" لعدم معنى الفاعلية، وأن يُنْصَبَ الاسم في نحو "مات زيدًا" لوجود معنى المفعولية، فلما ارتفع ما لم يسم فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم في نحو "مات زيد" مع عدم معنى الفاعلية؛ دلّ على فساد ما ذهب إليه. والله أعلم."

٩) المُجَاوَرة:

هي ظاهرة إعرابيَّة تقتضي خروجِ الاسم المعرب عما يجب له من علامة الإعراب إلى ما يوافق الاسم الذي جاوَرَه في علامة إعرابه. [١]

ومثاله: (هذا حجر ضب خربٍ)، كان الأولى أن يقال: (خربٌ)، بالرفع، لأن كلمة (خرب) صفة للحجر المرفوع، لا صفة للضب المخفوض، إذ لا يوصف الضب بالخرب، وإنما خفضت كلمة (خرب) لمجاورتها لكلمة مخفوضة، وهي (ضب)، كما قيل: قد يُؤْخَذ الْجَار بجرم الْجَار.

ومن أمثلتها في القرآن عند جماعة من العلماء قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة (٦)]، في قراءة الجر، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ﴾ [هود (٢٦)].

---

(١) انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ١٣٩).

وقد اختلف العلماء في إثبات هذا العامل اختلافا كثيرا، فذهب جماعة من المفسرين وغيرهم إلى إثبات هذا العامل، وقالوا: إنه أسلوب عربي شائع،(١) بينما رأى كثير من النحويين عدم إثباته، أو أنه ضعيف لا يقاس عليه،(٢) والذي أراه أن هذه المجاورة بذاتها ثابتة في لغة العرب بلا

---

(١) قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ٤٧): عند قول الله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة (٦)] "وَإِنَّمَا جَاءَتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ بِالْخَفْضِ إِمَّا عَلَى الْمُجَاوَرَةِ وَتَنَاسُبِ الْكَلَامِ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عالِيَهُمْ ثِيابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾ [الْإِنْسَانِ: ٢١] وهذا ذائع شائع في لغة العرب سائغ."

وقال الشنقيطي في أضواء البيان (١/ ٣٣١): "وَالْعَرَبُ تَخْفِضُ الْكَلِمَةَ لِمُجَاوَرَتِهَا لِلْمَخْفُوضِ، مَعَ أَنَّ إِعْرَابَهَا النَّصْبُ، أَوِ الرَّفْعُ. وَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوَرَةِ مَعْدُودٌ مِنَ اللَّحْنِ الَّذِي يُتَحَمَّلُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ خَاصَّةً، وَأَنَّهُ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فِي الْعَطْفِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَجُزْ إِلَّا عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ، فَهُوَ مَرْدُودٌ بِأَنَّ أَئِمَّةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ صَرَّحُوا بِجَوَازِهِ. وَمِمَّنْ صَرَّحَ بِهِ الْأَخْفَشُ، وَأَبُو الْبَقَاءِ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ. وَلَمْ يُنْكِرْهُ إِلَّا الزَّجَّاجُ، وَإِنْكَارُهُ لَهُ، مَعَ ثُبُوتِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَفِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَتَبَّعِ الْمَسْأَلَةَ تَتَبُّعًا كَافِيًا.

وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ الْخَفْضَ بِالْمُجَاوَرَةِ أُسْلُوبٌ مِنْ أَسَالِيبِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ."

وانظر المغني لابن قدامة (١/ ٩٩).

(٢) قال ابن جنِّي في المحتسب (٢/ ٢٩٧): "إن الخفض بالجوار في غاية الشذوذ."

وقال البغدادي في خزانة الأدب (٢/ ٣٢٤): "إن المحققين من النحويين نفوا أن يكون الإعراب بالمجاورة جائز في كلام العرب."

وقال صاحب النَّحو الوافي (٢/ ٣٣٥): "والواجب التشدد في إغفاله، وعدم الأخذ به مطلقًا، أما الداعي لاتخاذه سببًا للجر عند القائلين به فوروده في أمثلة قليلة وبعضها خطأ، أو مشكوك في =

مدافعة، ولكن لا يعتقد أنها عامل مستقلّ، بل يقال: عاملها عامل جارِها على سبيل التوسُّع. [(١)]

١٠) التَّوهُّم:

التَّوهّم ظاهرة إعرابية تقتضي خروج الاسم المعرب عما يجب له من علامة الإعراب إلى شيء وقع في خيال المتكلم أنه موجود وليس بموجود.

فمثلا قول القائل: "ليس المؤمن متأخرا عن إغاثة الملهوف" فكلمة (متأخرا) خبر (ليس)، وهو منصوب، ويجوز أن تزاد باء الجر في أول الخبر، فنقول: "ليس المؤمن بمتأخر عن إغاثة الملهوف"؛ فتكون كلمة: (متأخر) في الظاهر مجرورة بالباء الزائدة، لكنها في التقدير في محل نصب، لأنها خبر "ليس".

فإذا عطفنا على الخبر المجرور بالباء الزائدة كلمة أخرى، بأن قلنا: (ليس المؤمن بمتأخر وقاعد عن إغاثة الملهوف) فإنه يجوز في المعطوف –

= صحة نقله عن العرب، ...واتفق كثير من الأئمة على أن الجر بالمجاورة ضعيف، أو ضعيف جدًا، وعلى هذا لا يصح القياس عليه، وإنما يقتصر على الوارد فيه، المسموع عن العرب."

(١) قال صاحب الكواكب (ص/ ٣٤٦): "وأمَّا الجر بالمجاورة ... فلا يحسن عدّه قسما مستقلا، لأن حركة الجوار مجرد إتباع، فلا عامل لها ألبتة، أو عاملها عامل جارها توسُّعا، وعلى القولين فحركة الإعراب فيه مقدَّر منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة الجوار."

وهو كلمة: "قاعد" مثلا –الجر تبعاً للمعطوف عليه المجرور في اللفظ، كما يجوز نصبه، تبعاً للمعطوف عليه المنصوب محلا، لأنه خبر "ليس". فالمعطوف في المثال السابق يجوز نصبه تبعاً لمحل الخبر، كما يجوز جره تبعاً للفظ الخبر المجرور بالباء الزائدة المذكورة في الجملة، والتي يجوز زيادتها في مثل هذا الخبر، لكن إذا خلا الخبر منها، فكيف نضبط المعطوف عليه؟ أيجوز النصب والجر مع عدم وجودها كما كانا جائزين عند وجودها؟ يقول أكثر النحاة: نعم. فيصح أن نقول: (ليس المؤمن متأخراً وقاعداً عن إغاثة الملهوف)، أو: (ليس المؤمن متأخراً وقاعدٍ ...) بنصب كلمة: "قاعد" أو جرها؛ فالنصب لأنها معطوفة على الخبر المنصوب مباشرة؛ ولا عيب في هذا. والجرّ لأنها معطوفة على خبر منصوب في التقدير؛ على تخيل وتوهم أنه مجرور بالباء الزائدة؛ فكأن المتكلم قد تخيل وجود الباء الزائدة مع أنها غير موجودة بالفعل. وتوهم أنها ظاهرة في أول الخبر؛ ولذا يسمونه: "العطف على التوهم". [١]

---

[١] هذا توضيح جميل للأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (١/ ٦٠٩) نقلته بتمامه في المتن لفائدته.

وقد اختلف النحاة في إثبات هذا العامل، فذهب الجمهور إلى أنه ليس بعامل قياسي، [١] حتى قال صاحب النحو الوافي (٣/٤٥١): "والحق أن هذا النوعِ الغريب من الضبط بسبب "المجاورة" والنوع الآخر الذي سببه: "التوهم" جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقًا -كما قال بعض المحققين ممن سجلّنا رأيهم".[٢]

---

[١] قال الدماميني كما في حاشية الصبان (١/ ٣٦٨): "والذي عليه جمهور النحاة أنه غير مقيس".

[٢] وقال أيضا (١/ ٦٠٩): " ومن العجب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له، ويبنى عليه آثاراً. وهذا أمر يجب الفرار منه -كما قلنا -؛ لما فيه من البعد، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية، لا خير فيها. فإن قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أن نقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أن نتوسع فيها بالمحاكاة والقياس، إذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته. وهذا الرأي السديد لبعض النحاة الأقدمين تستريح النفس إليه وحده، ولا فرق فيه بين العطف على خبر "ليس" أو "ما" أو غيرهما من الأخبار التي تزاد في أولها الباء جوازاً".

وقال أيضا (/ ٢/ ٤٣١): " الجر على "التوهم"، ومن صواب الرأي إهماله، وعدم الاعتداد به ".

وظاهر كلام سيبويه [١] وابن مالك إثباته، [٢] وهو اختيار الفرَّاء، [٣] والبقاعي، [٤] والذي يظهر لي أنه وارد في اللغة، ولا يجوز إنكاره إلا أنه لا يجعل عاملا مستقلًّا، وإنما العامل هو المتوهَّم لا التوهّم نفسه، [٥] والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) **ففي كتاب سيبويه (١/ ١٥٤-١٥٥): "فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرًا ومثله قول الأحوص:**

مشـــــائيم ليســــوا مصــــلحين عشـــــيرة ... ولا ناعـــــب إلا ببـــــين غرابهـــــا

حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك".

(٢) ففي التسهيل لابن مالك (ص/ ٥٨): " وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها."

(٣) قال إبراهيم بن أصبغ الأزدي: "لا أعلمه من قول س إلا في ليس دون ما". ووجدت بخط أستاذنا أبي جعفر بن الزبير ما نصه: "إذا عطفت على الخبر، وكان حرف العطف غير موجب، والخبر منصوب، نصبت، وحكي س الخفض على التوهم، وجعله الفراء قياساً" انظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (٤/ ٣١٦).

(٤) قال أبو البقاء في الكليات (ص/ ١٠١٠): " وَلَيْسَ المُرَاد بالتوهم الْغَلَط، بل المُرَاد الْعَطف على الْمَعْنى، أَي: جوز الْعَرَبِيّ فِي ذهنه مُلَاحظَة ذَلِك الْمَعْنى فِي الْمَعْطُوف عَلَيْهِ فعطف ملاحظاً لَهُ، وَهُوَ مقصد صَوَاب."

(٥) قال صاحب الكواكب (ص/ ٣٧٤): "وأما الجرُّ على التوهُّم فلا يحسن عدّه أيضا قسما مستقلًّا، وذلك لأن عامله هو ذلك العامل المتوهم، لا التوهم نفسه، لأن حركة إعرابه ألأصلي مقدَّرة فيه."

وهذه بعض العوامل المعنوية التي نصَّ العلماء عليها، وهي أشهر ما ذكروه من تلك العوامل المعنوية، وقد وجدتَّ ما في أكثرها من الضعف، فما لم نذكره أضعف مما ذكرناه، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

بـ) العَوامِل اللَّفظيَّةِ:

وهي لغة: هو المنسوب إلى اللفظ.

واصطلاحًا: ما يكون للِّسان فيه حظ. [(١)]

ومعنى هذا أنه العامل الذي يكون اللسان فيه حظ من اللفظ، ويعرف النطق به. [(٢)]

والعامل اللفظي ينقسم إلى قسمين: سماعي وقياسي.

١) العَامِل السَّمَاعي:

وهو لغة: المنسوب إلى السماع.

واصطلاحًا: هو الذي يتوقف إعماله على السماع.

وحقيقته: أنه كلُّ كلمة عُلِم عملها في غيرها سماعًا من العرب، ولا تندرج تحت قاعدة كليَّة معيَّنة، ولكن ألفاظها محصورة معيَّنة. [(٣)]

---

(١) تسريح الغوامل (ص/ ٤٨٩).

(٢) كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

(٣) كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٩٨).

ومعنى هذا أنك لا تستطيع أن تعمل الجرّ مثلًا إلا بالحروف التي سُمعت عن العرب إعمالها، ولا يقاس عليها غيرها من بقية الحروف في هذا العمل.

أنواعه:

أنواع العوامل السَماعيَّة ليس كما يدعيه كثير من المصنِّفين؛ لأن المعتبر في هذا الباب أن ما كان عمله واحده يجعله نوعًا واحدًا وإن اختلف بعض أحكامها، فهذا للنحاة، ولنا النظر في العمل فقط؛ لأن الأدوات هي مجموعة من العوامل أو الألفاظ التي لها معنى متقارب أو عمل واحد، كأدوات الجرّ، والجزم، والنصب، ونحو ذلك.

فعلى هذا فأنواع العوامل السماعية سبعة، وهي:

- حروف الجر، وعددها عشرون حرفًا نظمه ابن مالك بقوله:

هاك حروف الجرّ وهي من إلى *** حتى خلا حاشا عدا في عن على

مذ منذ ربّ اللام كي واو وتا *** والكاف والبا ولعلّ ومتى

وزيد (لولا، ها).

- الحروف المشبهة بالفعل: وعددها ستة (إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعلَّ) ويحمل عليها اثنان وهما (لا) التي لنفي الجنس (وعسى) عند بعض النحاة.
- المشبهات بـ(ليس): وعددها أربعة على المشهور (إن، وما، ولا، ولات).
- نواصب المضارع: وعددها أربعة (أن، لن، اذن، كي). وزاده الكوفيون بعض الأدوات، والظاهر أنها تنصب بـ(أن المضمرة).
- جوازم الفعل المضارع: وعددها على المشهور (١٨) أداة، أربعة منها أحرف ولها فعل، وهي (لم، لما، لام الطلب، لا النهي)، وما بقي تجزم فعلين وهي إحدى عشرة أداة (إن، اذما، من، ما، مهما أي، متى، أيان، أين، حيثما، وأنى) وزاد الكوفيون (كيفما، وإذا).
- الأفعال الناقصة: وهي تنقسم إلى قسمين: أ) كان وأخواتها. بـ) أفعال المقاربة وتسمَّى (كاد وأخواتها).

فكان أخواتها (١٣) على الأصالة ويحمل عليها (١٠) تكون بمعنى صار.

وأما أفعال المقاربة فهي كثيرة أوصلها بعضهم إلى نيف وعشرين كما أفاده الفاكهي في شرح المتممة، والمشهور منها ثلاثة للمقاربة، وثلاثة للرجاء، وثمانية للشروع، والله سبحانه وتعالى أعلى وأعلم.

- العدد الذي ينصب تمييزه: من(١١-٩٩) صريحًا، وكم، كأين، كذا) كناية والله سبحانه وتعالى أعلم.

٢) العَامِلُ القِياسيِّ:

وهو لغةً: ما نُسب إلى القياس.

واصطلاحًا: هو الذي لا يتوقف إعماله على السماع.

وحقيقته: أنه كل كلمة عرف تأثير جنسها في غيرها سماعًا عن العرب، وألفاظها غير محصورة، ولكنها داخلة تحت قاعدة كليَّة معيَّنة، بمعنى أنك إذا سمعت فعلًا من الأفعال المتعدية مثلًا رفعت له فاعلًا، ونصبت له مفعولًا، نحو (وصل أحمد المسجد) ولو أنك لم تسمع هذا التركيب من العرب، من غير توقف على السماع واحتياج إليه.

أنواعه:

أنواع القياس فيما يظهر إحدى عشر عاملًا، وهي كالتالي:

١) الفعل، وهو الأصل في العمل كما سيأتي، وأعماله ثلاثة:

- رفع الفاعل ونائبه.
- نصب المنصوبات كالمفاعيل، والحال والتمييز والمستثنى.
- تعلق الظرف والجار والمجرور.

٢) اسم الفاعل، وعمله كعمل فعله الذي صيغ منه، ولعمله شرطان إذا لم يقترن بـ(أل) عند البصريين:

- أن يعتمد على نفي، أو استفهام، أو اسم مخبر عنه، أو موصوف، أو غير ذلك.
- أن يدل على الحال والاستقبال، وهذا معروف في كتب النحو.

ومنه صيغة المبالغة وهي خمسة أوزان معروفة (فعّال، مفعال، فعول، فعيل، فعِل) وحوِّل من اسم الفاعل إلى هذه الصيغة للدلالة على المبالغة والتكثير.

٣) اسم المفعول، وعمله كعمل الفعل المغير الصيغة، ويشترط في عمله شروط اسم الفاعل، ولا بُدّ أن يكون فعله متعديًا، فإن كان فعله الذي أخذ منه لازمًا فلا يأخذ نائب الفاعل مفعولًا به، وإنما ينوب عن الفاعل في هذه الحالة: المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور. والله أعلم.

٤) اسم الفعل، ويعمل كفعله، فيعمل عمل الأفعال الذي يدلّ عليها من جهة المعنى، وله بعض التفصيلات المذكورة في كتب النحو.

٥) المصدر، ومنه اسم المصدر، ويعمل كعمل فعله تعديًا ولزومًا.

٦) الصفة المشبهة، وتعمل كعمل اسم الفاعل المتعدي، وإن كان فعلها لازمًا، ومعمولها له ثلاثة أوجه مبينة في كتب النحو، والله أعلم.

٧) اسم التفضيل، وهو من أضعف المشتقات عملًا، ولذلك نقل الإجماع على أنه لا يعمل في المفعول به[١] وهكذا المصدر والمفعول معه على الصحيح، والأصل أنه يرفع ضميرا مستترا وجوبًا إلا في مسألة الكحل فيرفع اسما ظاهرا، والله أعلم بالصواب.

٨) المضاف: وعمله فيه خلاف كما تقدَّمت الإشارة إليه، والذي عليه سيبويه وجمهور المتأخرين أن العامل في المضاف إليه هو المضاف لا الإضافة، والله أعلم.

---

[١] فيه نظر فقد نقل الخلاف في هذه المسألة. انظر حاشية شيخنا على القطر (٢/ ٣٣٨).

٩) الجارّ والمجرور والظّرف، وعملهما أنهما يرفعان الفاعل فقط كالفعل اللازم، وفيه خلاف وقول المحققين هو إعمالهما، والله أعلم.

١٠) الاسم التامّ، كالذي ينصب التمييز الذاتي غير العدد، وهي المقادير، وشبهه، وفروع التمييز.

وزاد بعضهم الاسم المؤوَّل بالمشتق، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الثَّالث: تَقسِيم العَامِل باعتِبَار عَمَلِهِ:

ينقسم العامل باعتبار عمله إلى أربعة أقسام، لأن العمل وهو الإعراب لا يكون غير هذه الأربعة، وهي الرفع، والنصب، والخفض، والجزم.

١) عامل الرفع:

وهو ما يؤثر في الكلمة أو ما ينوب عنها فيجعل محلها مرفوعًا. [(١)]

وقولهم: (ما ينوب عنها) يريدون به المصادر المؤولة والجمل التي في محلِّ رفع.

أنواعه:

العوامل التي تعمل الرفع، ويكون ما بعدها مرفوعا ثمانية إجمالًا على الصحيح:

- ❖ الابتداء/ يرفع المبتدأ.
- ❖ المبتدأ/ يرفع الخبر.

---

(١) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٢٧).

❖ الفعل التام/ يرفع الفاعل.

❖ الفعل الناقص/ يرفع الاسم.

❖ الاسم المشتق المشابه للأفعال/ كالفعل.

❖ الحروف المشتبهة بليس/ ترفع الاسم.

❖ إن وأخواتها/ ترفع الخبر.

❖ التجريد عن النواصب والجوازم/ يرفع الفعل المضارع.

٢) عامل النصب:

وهو ما يؤثر في الكلمة أو ما ينوب عنها فيجعل محلها منصوبًا.

أنواعه:

العوامل التي تنصب الكلمة أو تجعلها في محل نصب سبعة إجمالًا على الصحيح:

❖ الفعل التام/ ينصب المفاعيل والمنصوبات.

❖ الفعل الناقص/ ينصب الخبر.

❖ إن وأخواتها/ تنصب الاسم.

❖ المشبهات بليس/ تنصب الخبر.

❖ حروف النواصب/ تنصب الفعل.

❖ الاسم المبهم/ ينصب التمييز.

❖ الاسم المشتق المشابه للأفعال/ كعمل فِعله.

وزاد بعضهم نزع الخافض فإنه ينصب بعد نزعه، والصواب أن العامل هو الفعل قبله، والله أعلم.

٣) عامل الخفض:

وهو ما يؤثر في الكلمة أو ما ينوب عنها فيجعل محله مجرورًا.

أنواعه:

❖ حروف الجر/ يخفض جميع الأسماء.

❖ الاسم المضاف/ يخفض المضاف إليه.

٤) عامل الجزم:

وهو ما يؤثر في الفعل المضارِع أو ما ينوب عنه فيجعل محله مجزومًا وعامله هو الجوازم، سواء كانت أسماء أو أفعالًا.

❊ ❊ ❊

الفَصلُ الثَّانِي

المَعمُولُ وَحَقِيقَتُهُ

المعمول لغة: هو المتأثِّر الذي يعمل فيه العامل.

واصطلاحا: ما يوجد فيه أثر العامل لفظا أو تقديرا أو محلًّا. [١]

وقيل: كلمة أو ما ينوب عنها صحَّ دخول العامل عليها. [٢]

وللمعمول تقاسيم كثيرة، أهمها ثلاثة:

(١) انظر تحفة الإخوان على عوامل البركوي (ص/ ١٢٩).

(٢) والمراد بقوله: (أو ما ينوب عنها) ما يصلح أن يحلَّ محلَّها من مصادر مؤولة أو جمل. انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٥١).

الأوَّل: تقسيم المعمول باعتبار ذاته:

ينقسم المعمول باعتبار ذاته إلى ثلاثة أقسام:

١) ما لا يكون معمولا أصلا، وهما اثنان: الحرف، وفعل الأمر عند البصريين.

٢) ما يكون معمولا دائما، وهما اثنان: الاسم مطلقا، والفعل المضارع.

٣) ما كان الأصل فيه ألا يكون معمولا، ولكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معمولا، وهما اثنان:

أ) الماضي، فالأصل فيه ألا يكون معمولا، لكن قد يقع موقع الفعل المضارِع فيكون معمولا، وذلك إذا وقع بعد أدوات النواصب والجوازم، فيكون في محلِّ نصب أو جزم، أما كونه يقع في محلِّ جزم فقد أثبته النحاة،[1] وهو موجود في القرآن، نحو: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء (٨)].

وأما كونه يقع في محلِّ نصب فقد أنكره النُّحاة حتى ذكر ابن هشام في المغني (١/١١٧) أنه لا قائل به، ولذلك ردَّ الدسوقي على الأزهري حين قال في شرح الآجروميَّة في بعض النسخ: "(أن) تنصب

(١) انظر المغني لابن هشام (١/ ١١٧) مع شرح الخطيب.

المضارِع لفظا، والماضي محلًّا"، لأجل كلام ابن هشام،[١] والحقُّ أنه لا مانع من ذلك، فإن العرب تقول: (أعجبني أن ضربتَ وتقتُلَ)، فتنصب المضارِع عطفا على الماضي، وقد أثبته ذلك إمام من أئمة النحاة ممن هو مقارب لابن هشام في الزمن، وهو البركوي المتوفى (٩٨١هـ) في إظهار الأسرار (ص/٦٦)، ولم أر من نبَّه ذلك غيري، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ب) الجملة، فالأصل فيها ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب، كالحرف تماما، لأنها جملة، والإعراب للمفردات، ولكن قد تقع بعض الجمل موقع المفرد فيكون لها محلٌّ، وسيأتي في الباب الذي يلي هذا الباب الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب.

---

[١] انظر حاشية الدَّسوقي المغني.

الثَّاني: تقسيم المعمول باعتبار مباشرته للعامل:

ينقسم المعمول باعتبار مباشرته للعامل على قسمين:

أ) أصليٌّ، وهو ما يكون فيه العامل مؤثِّرا بغير واسطة بينهما يعمل فيه أولا، كتأثير الفعل في فاعله، نحو: قام زيد، ويسمى المعمول بالأصالة، ويدخل في جميع المعمولات إلا التوابع.

ب) تبعيٌّ، وهو ما يكون العامل فيه مؤثرا بواسطة موافق للمتبوع في الإعراب، نحو: (عمرو) من: خرج زيد وعمرو، والمراد بالتبعي التوابع الخمسة، النعت والبيان والبدل والنسق والتوكيد، ويسمى المعمول بالتبعية.

الثَّالث: تقسيم المعمول باعتبار محلِّه:

ينقسم المعمول باعتبار محلِّه إلى أربعة أقسام على حسب أنواع الأعراب:

أ) معمول مرفوع، وهذه المعمولات لا تخرج إما أن تكون أسماءً أو أفعالًا، والفعل يكون مرفوعًا في حالة واحدة، وهي إذا تجرد من الناصب والجازم.

وأما الأسماء فتكون مرفوعًا في مواضع عشرة وهي: المبتدأ، والخبر، واسم كان وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم الحروف المشبهة بليس، وخبر إن وأخواتها، وخبر (لا) التي لنفي الجنس، والفاعل، ونائبه، والتابع للمرفوع.

ب) معمول منصوب، ويكون اسما وفعلا، كالمعمول المرفوع، فالفعل يكون منصوبًا إذا دخل عليه النواصب الأربعة.

وأما الاسم فيكون منصوبًا في خمسة عشر موضعًا وهي: خمسة من المفاعيل، ثم المشبه بالمفعول به، والحال، والتمييز، والمستثنى، وخبر كان وأخواتها، وخبر الحروف المشبهة بليس، وخبر أفعال المقاربة، واسم (إن) وأخواتها، واسم (لا) التي لنفي الجنس، والتابع للمنصوب.

ت) معمول مجرور: ولا يكون إلا اسمًا، وهو على ثلاثة أنواع: ١- المجرور بالحرف. ٢-المجرور بالمضاف. ٣-التابع للمجرور. [١]

ث) معمول مجزوم، وهو لا يكون إلا فعلا، وهو الفعل المضارع إذا دخل عليه أدوات الجزم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

تنبيه: خلاصة معمولات اللغة: أن الكلمة لا تخرج عن ثلاث: اسم، وفعل، وحرف.

فالحرف لا يكون معمولا أبدا، والاسم يكون معمولا مطلقا، وله ثلاثة مواضع، فيكون مرفوعا في مواضع عشرة، ومنصوبا في خمسة عشر موضعا، ومجرورا في ثلاثة مواضع، وكلها تقدَّمت الآن.

وأما الفعل فإن كان أمرًا فلا يكون معمولًا عند البصريين، وأما عند الكوفيين فهو كالمضارع.

والماضي الأصل فيه ألا يكون معمولًا إلا في موضعين: بعد أداة النصب والجزم وأما المضارع فله ثلاثة مواضع: يكون مرفوعًا إذا تجرد عن

---

[١] قد تقدَّم أن التبعيَّة ليس بعامل.

النواصب والجوازم، ويكون منصوبًا أو مجزومًا إذا وقع بعد أداة النصب والجزم.

هذا في المفردات وأما الجملة وشبهها فسيأتي الكلام عليها إن شاء الله.[١]

❊ ❊ ❊

(١) شبه الجملة لا بد أن تكون معمولًا لأنها شبهت بالمفرد، وأما الجملة فإن وقعت موقع المفرد تكون معمولًا وإلا فلا.

الفَصلُ الثَّالِثُ

العَمَلُ وَحَقِيقَتُهُ

المراد بالعمل هنا هو الإعراب، وهو الأثر الحاصل بتأثير العوامل من رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم.

فما يحصل بسبب العوامل في الكلمات هو العمل الذي يحتاج من المعرِب إلى تركيز وتأمل لأهميَّته.

ولهذا العمل وهو الإعراب تقاسيم كثيرة، أهمُّها ثلاثة:

الأوَّل: تقسيم العمل باعتبار ذاته:

ينقسم العمل بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام، لأنه الأشياء التي تعرب بها الكلمات لا تخرج عن ثلاث، وهي الحركة، والحرف، والحذف.

أمَّا الحركات [١] التي تعرب بها المعربات فهي ثلاثة، وهي: والفتحة، والكسرة.

وأمَّا الحروف [٢] فهي أربعة، وهي: الواو، والألف، والياء، والنون، أي ثبوتها.

وامَّا الحذف [٣] فلا يعرب به من الكلمات إلا الفعل المضارِع، وهو على ثلاثة أنواع:

---

(١) الحركة لغة: ضدَّ السكون، ويعنى به انتقال الشيء من حالة، وعرَّفه بعضهم: المقدار من الزمن الذي يستغرقه قبض الأصبع أو بسطها.
واصطلاحا: هي مدُّ حرف ما بالنطق نحو الألف أو الياء أو الواو هو نصف ما تحتاجه هذه الحروف. كيف نتعلم الإعراب.

(٢) الحرف لغة: حافة الشيء وجانبه، واصطلاحا: هو الحرف الذي ينوب عن الحركة في بعض الكلمات للدلالة على تأثير العوامل.

(٣) الحذف لغة: الاستغناء عن الشيء، واصطلاحا: هو قطع الحركة وسقوط حرف العلة أو النون في بعض الكلمات للدلالة على تأثير العوامل. حاشية العلامة أبي النجا على الآجرومية (ص/ ٧٢).

أ) حذف الحركة، وهو السكون. [(١)]

ب) حذف حرف العلَّة من آخر الكلمة. [(٢)]

جـ) حذف النون، من الأمثلة الخمسة. [(٣)]

(١) وإطلاق النحاة على السكون بأنه حركة فهو من باب التوسع وإلا في الأصل هو ليس بحركة، لأنه عدم والحرف وجود، فكيف يطلق على المعدوم أنه موجود؟

(٢) وذلك إذا كان آخر الفعل حرف علَّة، وليس هذا الحذف واجبا، بدليل قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمِي ... بما لاقت لبون بني زياد

وقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذرًا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله:

إذا العجوز غضبت فطلقي ... ولا ترضاها ولا تملقي

(٣) ويسمَّى الأفعال الخمسة، ويحذف منها النون في حالتي النصب والجزم.

الثَّاني: تقسيم العمل باعتبار صفته:

ينقسم العمل باعتبار الصِّفة إلى أربعة أقسام:

١) الإعراب اللفظي:

وهو التغيير الذي يقع في آخر الكلمة، بسبب العوامل الدَّاخلة عليه، ولا يمنع من النطق به مانع، نحو: ﴿وَقَالَ أَوْلِيَاؤُهُمْ مِنَ الْإِنْسِ﴾ [الأنعام (١٢٨)]، وهذا هو الأصل في الكلمات المعربة. [(١)]

٢) الإعراب التَّقديري:

وهو التغيير الذي يقع في آخر الكلمة، بسبب العوامل الدَّاخلة عليه، ويمنع من التلفظ به مانع من تعذُّر، أو استثقال، أو مناسبة، أو غيرها، [(٢)] نحو: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة (٥١)].

---

(١) قال الأزهري في شرح الآجرومية (ص/ ٤٦) مع حاشية أبي النجا: "وكيفية الإعراب اللفظي أن تقول في نحو: يضرب زيد، يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والعامل فيه الرفعَ التجرد من الناصب والجازم، وزيد فاعل ليضرب، وهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره."

(٢) أي: أن العلامة الإعرابية لا تظهر على الحرف الأخير من اللفظ المعرب؛ بسبب أن ذلك الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية، كالألف في مثل: إن الهدَى هدَى الله، واستجب لداعى الهدى. النحو الوافي (١/ ٨٤).

ويدخل في مواضع معيَّنة من الكلمات المعربة، التي لا تتغيَّر آخرها، وهي إحدى عشرة موضعا على المشهور:

١) الاسم المقصور، نحو: ﴿وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ﴾ [البقرة (٨٧)].

٢) الاسم المنقوص، نحو: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكُرٍ﴾ [القمر (٦)].

٣) الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم، نحو: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ [هود (٤٥)].

٤) الفعل المعتلّ بالواو، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس (٢٥)].

٥) الفعل المعتلّ بالياء، نحو: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي بِالْحَقِّ﴾ [غافر (٢٠)].

٦) الفعل المعتلّ بالألف، نحو: ﴿سَيَذَّكَّرُ مَنْ يَخْشَى﴾ [الأعلى (١٠)].

٧) الاسم المحكي، كأن يقول لك قائل: (رأيت زيدا)، فتقول له: (من زيدا؟) بالنصب، مع أنه خبر. (١)

---

(١) وإعرابه أن تقول: زيد خبر المبتدأ الذي هو (من) مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

٨) الموقوف عليه، كأن تقول: (جاء محمد) بالسكون حين تقف عليه.[١]

٩) الحرف المدغم في مثله، نحو: (يقول له صاحبه) بسكون لام (يقول) في لام (له). [٢]

١٠) الاسم الذي أتبع آخره لحركة ما بعده، كقراءة من قرأ ﴿الْحَمْدِ لِلَّهِ﴾ بكسر الدال من الحمد إتباعا لكسرة اللام بعدها، مع أن (الحمد) مبتدأ، فحقه الرفع، كما في قراءة الجماعة. [٣]

---

[١] وإعرابه أن تقول: مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة الإتباع. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

[٢] وتقول في إعرابه: يقول فعل مضارع مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها السكون المأتيِّ به للإدغام. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

[٣] وتقول في إعرابه: الحمد مبتدأ مرفوع بضمة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة الإتباع. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

١١) ما سُكِّن آخره لأجل التخفيف، كقراءة من قرأ ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة (٥٤)] بسكون الهمزة، ونحو: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام (١٠٩)]، بسكون الراء في (يشعركم). [(١)]

وإنما جعل التَّغيير مقدَّرا في هذه المواضع، ولم يجعل مبنيًّا لأنه لم يوجد ما يقتضي بناءها، وهو الشبه بالحرف، ولأنه يثنى بعضها ويجمع، والتصريف خاص بالأسماء المعربة.

٣) الإعراب المحلِّي:

وهو التغيير الذي يقع في محلِّ الكلمة وموقعها الإعرابي، بسبب العوامل الدَّاخلة عليه، وهو خاصٌّ بالمبنيَّات التي يتقدَّم عليها العوامل، وبعض الجمل. [(٢)]

---

(١) وتقول في إعراب الكلمة الأولى: (بارئكم) مجرور بـ(إلى) وعلامة جره كسرة مقدَّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بالسكون المأتيِّ به لأجل التخفيف. منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (ص/ ٩٥).

(٢) يتردد على ألسنة المعربين أن يقولوا في المبنيات، وفى كثير من الجمل المحكية وغير المحكية، إنه في محل كذا – من رفع، أو نصب، أو جر، أو جزم ... فما معنى أنه في محل مُعَيَّن؟ فمثلا: يقولون في "جاء هؤلاءِ" ... إن كلمة: "هؤلاءِ" مبنية على الكسر في محل رفع فاعل –وفي: "قرأت =

وإنما يدخل الإعراب المحلِّي في ثلاثة مواضع فقط:

١) المبنيّات التي طرأ عليها البناء، وهي الفعل المضارع الذي اتصل به نون التوكيد المباشر، أو نون النسوة، وكذلك الأسماء المبنية كالضمائر، والإشارات، والموصولات، والاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء العدد المركَّب من (١١–٩٩) ما عدا (١٢)، والعلم المختوم بـ(ويه)، والظروف المركَّبة (صباح مساء)، وغيرها كثير.

٢) الماضي إن دخل عليه أدوات النصب والجزم.

٣) الجمل التِّسعة التي لا محلَّ لها من الإعراب، والله أعلم. [١]

٤) الإعراب الحكمي:

= الصحف من قبلُ" ... إن كلمة: "قبلُ" مبنية على الضم في محل جر ... وفى: "رأيت ضيفًا يبتسم"، إن الجملة المضارعيَّة في محل نصب صفة ... وهكذا.

المراد من أن الكلمة أو الجملة في محل كذا، هو أننا لو وضعنا مكانها اسما معربًا لكان مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا. وفى بعض الحالات لووضعنا مكانها مضارعًا معربًا لكان منصوبًا أومجزومًا. .... فهي قد حلَّت محل ذلك اللفظ المعرب، وشغلت مكانه، وحكمه الإعرابي الذي لا يظهر على لفظها. النحو الوافي (١/ ٨٤).

[١] هذا ولا يمكن إغفال الإعراب المحلى والتقديري، ولا إهمال شأنهما، إذ يستحيل ضبط توابعهما – مثلا – بغير معرفة الحركة المقدرة أوالمحكية بل يستحيل توجيه الكلام على أنه فاعل أومفعول، أومبتدأ، أو: مضارع مرفوع – وما يترتب على ذلك التوجيه من معنى إلا بعد معرفة حركة كل منهما. " النحو الوافي (١/ ٨٥).

وهو التغيير الذي يقع في الكلمة باعتبار الحكم الأصليّ، ويدخل في الأسماء المعربة صحيحة الآخر المتأثِّرة بعاملين، بشرط ألا يظهر في آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب، نحو: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة (١٩)]. [١]

وقلَّ من ذكر هذا النوع، بل يدخلون في الإعراب المحلّي، ومنهم من يدخله في الإعراب التَّقديري، وفيه نظر. [٢]

الثَّالث: تقسيم العمل باعتبار نوعه:

العمل باعتبار نوعه ينقسم إلى أربعة أقسام معروفة عند المبتدئين، وهي كالتالي:

---

[١] ومن أمثلته: ما جاءنى من كتاب، فكلمة "كتاب" مجرورة بالحرف: "مِن" الزائد. وهي في محل رفع فاعل للفعل: "جاء". وقد تحقق الشرط فلم يجتمع في آخرها علامتان ظاهرتان للإعراب. النحو الوافي (١/ ٨٤).

[٢] وفي النحو الوافي للأستاذ عباس (١/ ٨٥): "وهناك رأي آخر لا يجعل الإعراب المحلى مقصورًا على المبنى وبعض الجمل -كرأي الأكثرية -وإنما يدخل فيه أيضًا بعض الأسماء المعربة صحيحة الآخر المتأثرة بعاملين، بشرط ألا يظهر في آخر الكلمة المعربة علامتان مختلفتان للإعراب... وأصحاب الرأي الأول يدخلون هذا النوع في التقديري فيقولون في إعرابه: مجرور لفظًا مرفوع تقديرًا ... والخلاف لفظيٌّ. ولعل الأخذ بالرأي الثاني أنفع، لأنه أعمّ."

١) الرَّفع: [١]

وهو لغة: العلوُّ والارتفاع، يقال: فلان مرفوع، أي: رتبته عالية.

واصطلاحا: تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، أو: ضمة وما ناب عنها.

وله أربع علامات: وهي الضمة، والواو، والألف، والنون.

فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع، في الاسم المُفرد، وجَمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء.

وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم، وفي الأسماء الستة، وهي: أبوك، وأخوك، وحَمُوك، وفُوكَ، وهنوك، وذو مالٍ.

وأما الألف فتكون علامة للرفع في تَثْنِيَة الأسماء خاصة.

وأما النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع، إذا اتصل به ضمير تثنية، أو ضمير جمع، أو ضمير المؤنَّثَة المُخَاطَبَة. [١]

---

[١] بدأ به لاختصاصه بالعمدة، وإنما سمي الرفع رفعا لارتفاع الشفتين عند النطق به. انظر حاشية العشماوي على الآجرومية (ص/ ٣٩).

٢) النَّصب:

وهو لغة: الاستواء والاستقامة.

واصطلاحا: تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، أو: فتحة وما ناب عنها.

وله خمس علامات: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون.

فأما الفتحةُ فتكون علامةً للنصب في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد، وجمع التكسير، والفعل المضارِع إذا دخل عليه ناصِبٌ ولم يَتَّصل بآخره شيء.

وأما الألف: فتكون علامة للنصب في الأسماء الخمسة نحو: رأيتُ أباكَ وأخاكَ، وما أشبَهَ ذلك.

وأما الكسرة: فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم.

وأما الياء: فتكون علامة للنصب في التثنية والجمع.

= (١) متن الآجروميَّة.

وأما حذفُ النُّون فيكون علامة للنصب في الأفعال الخمسة التي رفعها بثَبَاتِ النون. (١)

٣) الخفضُ:

وهو لغة: التَسفُّل، وهو ضد الرفع.

واصطلاحا: تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها، أو: كسرة وما ناب عنها.

وله ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة.

فأما الكسرةُ: فتكونُ علامةً للخفضِ في ثلاثة مواضع: في الاسم المفرد المُنصَرِف، وجمع التكسير المُنصَرِف، وفي جمع المؤنث السالم.

وأما الياء: فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع: في الأسماء الخمسة، وفي التثنية، والجمع.

وأما الفتحة: فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصَرِف. (٢)

---

(١) متن الآجروميَّة.

(٢) متن الآجروميَّة.

٤) الجزم:

ومعناه لغة: القطع.

واصطلاحا: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنها، أو: سكون وما ناب عنها.

وله علامتان: السُّكُون، والحَذف.

فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح الآخر.

وأما الحذف فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع المُعتَلِّ الآخِر، وفي الأفعال الخمسة التي رَفْعُهَا بثَبَات النون. [١]

تنبيه:

وخلاصة المعربات في اللغة العربيَّة ثمانية أشياء، ستة من الأسماء، واثنان من الأفعال:

١) الاسم المفرد، ٢) جمع التكسير، ٣) جمع المؤنث السالم، ٤) جمع المذكر السالم، ٥) المثنى، ٦) الأسماء السِتَّة، ٧)

---

[١] متن الآجروميَّة.

الفعل المضارِع الذي لم يتصل بآخره شيء، ٨) الأمثلة الخمسة.

ثم منها ما يعرب بالحركة المحضة كالاسم المفرد وجمع التكسير.

ومنها ما يعرب بالحروف فقط كالمثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستَّة.

ومنها ما يعرب بالحركة مع الحذف كالفعل المضارِع الذي لم يتصل بآخره شيء.

ومنها ما يعرب بالحرف مع الحذف كالأمثلة الخمسة.

وهذا ظاهر عند المعربين، والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

الفَصْلُ الرَّابِعُ

بَعضُ قَوَاعِدِ أركَانِ الإعْرابِ

دوَّن النُّحاة رحمهم الله لأركان الإعراب: العامل والمعمول والعمل قواعد كثيرة، وأحكاما ليست بالقليلة، جعلوها دستورا بينهم، (١) وأدلَّة عند الجدل والنِّقاش، والبصريون أحرص على هذه القواعد وأمهر فيها من الكوفيين، (٢)

---

(١) كلمة (دستور) ليست عربيَّة، ولكن العلماء يستعملونها في كتبهم، وكأنها معرَّبة.

(٢) يقول الشيخ العلامة ابن عثيمين في شرح الألفيَّة (١/ ٢٠): "وغالب ما يذهب إليه البصريون التقعيد والحفاظ على القواعد، وأما الكوفيون فهم يتساهلون في هذا الباب، وأنا إلى رأيهم أميل مني إلى رأي البصريين.

فأقول: القاعدة عندي: إذا اختلف الكوفيون والبصريون في مسألة فاتبع الأسهل فإنه أسهل، أي: ليس فيه تعقيد؛ لأن هذا ليس أمراً شرعياً يثبت بالأدلة الشرعية حتى ننظر ونتعب، فمادام هذا جائزاً عند جماعة من العلماء فلنتبعه، وتتبع الرخص في هذا الباب جائز ولا حرج فيه؛ لأن تتبع الرخص في هذا الباب أسهل، وسيمر بنا إن شاء الله تعالى مسائل كثيرة نجد أن البصريين فيها متشددون وأن الكوفيين متساهلون."

وقال الشيخ العلامة صالح آل الشيخ في شرح الفتوى الحمويَّة (ص/ ٤٤٨): "مذهب الكوفيين أقرب إلى حقيقة النحو من جهة السماع من مذهب البصريين، حتى قال بعض مشايخنا في هذا: إن =

على أنهم لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها، فهي دستور النحاة جميعا.[١]

= مذهب البصريين هو مذهب مبتدعة النحو، ومذهب الكوفيين هو مذهب سلفيي النحو، يعني: من جهة اعتمادهم على النقل، وأما البصريون فاعتمدوا على الأقيسة في ذلك، وعلى الأمثلة والقوانين، ثم فرعوا عليها."

(١) ولما تكوَّنت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة، وجعلوها ميزانا ما بينهم من جدل في المذاهب، ومناقشة في الآراء، حتى يؤيِّدون بها مذهبا على مذهب، بل هم يتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى بأصول فلسفتهم هذه، ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية، ويشرعون بها أساليب في العربية لم يسمعوها من العرب، يقيسونها على ما سمعوا، وآلة القياس من هذه الفلسفة، وهذا اصل المعارك المؤججة بين النحاة، ومنشأ الجدل الذي يملأ كتب النحو، ويثور غباره عند كلِّ باب من أبوابها، كذا زعم الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النَّحو (ص/ ٢٣).

قلت: وأدَّى ذلك إلى أن يوجه بعض النحاة سيوفهم إلى النحاة، كالشيخ ابن مضاء اللخمي، فإنه كتب رسالة أسماها: (الرد على النحاة)، يقول في مقدِّمتها: "قصدي في هذا الكتاب أن احذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه."، والفصل الأوَّل من هذا الكتاب عنوانه: إلغاء العامل، وقد ردَّ هذا الكتاب ابن خروف في رسالته (تنزيه أئمة النحو مما نسب إليهم من الخطأ والسَّهو).

والحقيقة أن النحاة كانوا يعظمون شأن العامل وقواعده، ويتحكمون فيها على اللغة، وكان أكثر نقاشهم وجدلهم في العامل، ومن القصص المشهورة في ذلك ما ذكره ابن حمدون في حاشيته على الألفية (١/ ١٢٤)، والأنباري في الإنصاف (١/ ٤٢) فقال: " وحكي أنه اجتمع أبو عمر الجَرْمِي وأبو زكريا يحيى بن زياد الفَرَّاء، فقال الفراء للجرمي: أخبرني عن قولهم "زيد منطلق" لم رفعوا زيدًا؟ فقال له الجرمي: بالابتداء، قال له الفراء: ما معنى الابتداء؟ قال: تَعْرِيته من العوامل، قال له الفراء: فأظهره، قال له الجرمي: هذا معنى لا يُظْهَر قال له الفراء: فمثله إذًا، فقال الجرمي: لا يتمثل، فقال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملًا، لا يُظْهَر ولا يتمثل! فقال له الجرمي: أخبرني عن قولهم: "زيد =

ضربته" لم رفعتم زيدًا؟ فقال: بالهاء العائدة على زيد، فقال الجرمي: الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالي من هذا؛ فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت "زيد منطلق" رافعًا لصاحبه، فقال الجرمي: يجوز أن يكون كذلك في "زيد منطلق" لأن كل اسم منهما مرفوع في نفسه فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء في "ضربته" ففي محل النصب، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء: لا نرفعه بالهاء، وإنما رفعناه بالعائد على زيد، قال الجرمي: ما معنى العائد؟ قال الفراء: معنى لا يظهر، قال الجرمي: أظهره، قال الفراء؛ لا يمكن إظهاره، قال الجرمي: فمثله، قال: لا يتمثل، قال الجرمي: لقد وقعت فيما فَرَرْتَ منه. فحُكي أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له: كيف وجدت الجرمي؟ فقال: وجدته آية، وسئل الجرمي، فقيل له: كيف وجدت الفراء؟ فقال: وجدته شيطانًا."

ولكنهم مع ذلك يشكرون على ما قاموا به من تيسير العامل وتسهيله، حتى جعلوه شيئا حسِّيا له قوَّته وقوانينه، ولا يمنع من ذلك أن ينتقد عليهم بعض الأشياء التي غلوا فيها، ولقد أحسن الأستاذ عباس حسن حين قال في كتابه النحو الوافي (١/ ٦٣): " والحق أن النحاة أبرياء مما اتهموا به، بل أذكياء، بارعون فيما قرروه بشأن: "نظرية العامل"، فقد قامت على أساس يوافق خير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة، وضبط قواعدها، وتيسير استعمالها."

ثم قال: " ومما تقدم نعلم أن تلك العوامل بنوعيها ليست مخلوقات حية، تجري فيها الروح فتعمل ما تزيد، وتحس ما يقع عليها، وتؤثر بنفسها، وتتأثر حقا مما يصيبها، وتحدث حركات الإعراب المختلفة، فليس لها شيء من ذلك. إنما الذي يؤثر. ويحدث حركات الإعراب هو المتكلم، وليست هي. ولكن النحاة نسبوا إليها العمل. لأنها المرشد إلى المعاني والرموز. وهي نسبة مجازية على أصح الاستعمالات العربية وأبلغها. إذ هي السبب في الاهتداء إلى كشف المعنى المراد من الكلمة- كما أسلفنا- وإذا ثبت لها هذا فليس في اللغة مانع من نسبة العمل إليها، وتسميتها: "عاملا"، ولا عيب في أن نقول مثلا: "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و "إن" تنصب المبتدأ وترفع الخبر، ولا و "ظن" تنصبهما مفعولين لها ... و.... و ... إلى غير ذلك مما يجري هذا المجرى الذي يتفق بغير شك مع أصول الاستعمال العربي الفصيح، بل مع الأسلوب البلاغي الأعلى، ولا داعي للاعتراض عليه كما يتردد على ألسنة بعض، المتسرعين. نعم لها بعض عيوب كالتي نراها في باب التنازع، ولكنها يسيرة يمكن تداركها، وسنشير إليها تباعا، حين نصادفها."

وقد جمعت في هذا الباب بعض القواعد المهمَّة وأدلَّتهم من ثنايا نقاشهم وجدلهم ما يستعين به المعرب لمعرفة أركان الإعراب، ونظرهم فيها، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

القَاعِدةُ الأولى: الأصل في العَمل للأفعال

معنى هذه القاعدة أن العمل والتأثير في الكلمات العربية وتغييرها من حال إلى حال أخرى للأفعال، فهي التي تغيِّر الكلمة من حالة الرفع إلى النَّصب، وتعطيه تعلقا، وهذا هو أصل الأعمال. [(١)]

قال الإمام أبو حيان في التذييل والتكميل في شرحِ كتاب التسهيل (٤/٢٥٤): "أصل العمل للأفعال، يدل على ذلك أن كل فعل لابد له من فاعل، إلا ما استعمل زائدًا نحو "كان" على خلاف ذلك، أو استعمل في معنى الحرف نحو "قلما"، أو تركب مع غيره نحو "حبذا" على خلاف في هذا."

ومعنى أصالته أنه إذا وجد فعل يعمل فلا يقال لماذا يعمل؟، كما لا يشترط في عمله شروط، وإذا اختلفوا في عامل معمول ما، وصحَّ أن يجعل عامله الفعل فهو الأولى لأنه الأصل. [(٢)]

---

(١) قال أبو البقاء في التبيين عن مذاهب النحويين (ص/٣٦٥): "والأصلُ في العَملِ للأفعالِ، فإذا صحَّ تقديرها نُسب العملُ إليها".

(٢) يقول السيوطي في الأشباه والنظائر (١/٣٩٣): "العمل أصل في الأفعال، فرع في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحرف عاملا فينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله، كذا في شرح الجمل."

مثال ذلك: اختلف المعربون في متعلّق البسملة، هل يقدَّر فعلا أو اسما؟ أي: في الأولى منهما، فاختار أكثر المحققين أن يقدَّر فعلا حفاظا لهذه القاعدة، مع ما ذكروه من علل أخرى، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. (١)

مثال أخر: اختلف المعربون فيما إذا وقع الظرف والمجرور خبرا، فهل يقدَّر فعلا (استقرَّ)، أو اسما مفردا (مستقر)؟ نحو: زيد عندك، والأولى ألأوَّل. (٢)

(١) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٦): "ورجح الأول بأن الأصل في العمل للأفعال."

(٢) قال الأنباري في الإنصاف (١/ ١٩٨): "والصحيح عندي هو الأول، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وإن كان هو الأصل في غير العمل؛ فلما وجب ههنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل-وهو الفعل-أولى من تقدير ما هو الفرعُ فيه، وهو اسم الفاعل."

القاعدة الثَّانِيَة: كلما كان الفعل أمكن في باب الفعليَّة كان أوفر حظا من العمل [١]

إذا كان الفعل هو الأصل في العمل فيقتضي ذلك ألا يكون في العمل على حدٍّ سواء، وذلك لأن الأفعال تتفاوت في القوَّة أي: التمام، والتصرَّف، تفاوتا يؤدِّي إلى تفاوتها في العمل، وكلما كان الفعل أمكن في باب الفعليَّة فهو الأقوى في العمل، فالفعل المتصرِّف أقوى من الفعل الجامد عملا، لأنه قد يتقدَّم على المتصرِّف معموله بخلاف الجامد إلا بدليل، والفعل التام أقوى من الفعل الناقص عملا، بدليل أن الناقص محدود العمل في المبتدأ والخبر، مع ما يشترط في عمل بعضه من تقدَّم النفي أو غيره. [٢]

---

[١] نصَّ هذه القاعدة الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/ ٢٤).

[٢] قال الشاطبي في المقاصد الشافية (٢/ ٢٧٢): "وقد خرجت نِعْم وبِئْس وعسى وفعل التعجب عن هذا الحكم، لأجل ما فُقد فيها من هذا التصرّفِ الذي وُجِد في ليس. فلا يعملان في نكرة ولا عَلَم ولا في ضمير، وأما عسى فإنها إنما تعملُ النصب في موضع الفعل، فلا يكون خبرها اسمًا مصرحًا به إلا شاذًا. وأما فعل التعجب فيلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضميرًا مع ما، وفي «أَفْعِلْ» كذلك عند قومٍ، أو مجرورًا بالباء عند آخرين، وحبّذَا مثلُ نِعْم وبِئْس، بل أقل تصرفًا؛ إذ يقتصر بفاعلها على ذا فلا يكون غيره."

وقد لا يعمل بعض الأفعال إلا بشروط لضعفها في باب الفعليَّة كفعلي التعجب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

القاعدة الثالثة: الأصل في أدوات العمل أن تكون لها أم

الأدوات هي مجموعة من العوامل أو الألفاظ التي لها معنى متقارب، أو عمل واحد، كأدوات الجر والاستفهام، والشرط والجزاء.

ومعنى القاعدة أنه إذا اجتمع عوامل وعملها واحد فلا بدَّ أن يكون لها أمٌّ.

يقول الحريري في شرح الملحة (ص/١٢٤): "كل أدوات يتفق عملها فلا بدَّ لها من أم تتولى عليها، مثل (من) في حروف الجرِّ، و(إلا) في أدوات الاستثناء."

وفائدة هذه القاعدة تقرير قاعدة أخرى، وهي أنه يحوز في الأمهات ما لا يجوز في غيرها، ففي شرح التصريح للأزهري (١/٤٤٨): "وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها."

القاعدة الرِّابعة: الأصل أنَّ الحروف لا تعمل إلا إذا كانت مختصَّة بما تعمل فيه

تقدَّم في باب العامل أقسام الحرف باعتبار العمل، وأن منه ما هو مشترك، كـ(إن) وأخواتها، ومنه ما هو خاص بالأفعال كالجوازم، ومنه ما هو خاص بالأسماء كحروف الجرِّ، فالحرف الذي يستحق العمل على الأصالة هو الحرف المختص، سواء كان مختصا بالأسماء، أو بالأفعال، وأما الحرف المشترك فالأصل فيه ألا يعمل، وقد يعمل على خلاف الأصل، كـ(إن) وأخواتها، والمشبهات بليس. [١]

قال ناظر الجيش في تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/١١٩٠): "وأما الحروف فالمستحق منها للعمل ما كان مختصا بشرط ألا يكون كالجزء مما باشره، فما اختص بالأسماء استحق العمل فيها، وما اختص بالأفعال استحق العمل فيها أيضا.

وخرج بقولهم: ألا يكون كالجزء: اللام وقد والسين وسوف فاللام مختصة بالاسم والثلاث مختصة بالفعل ولا يعمل شيء منها كأنها

---

[١] قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٢٤١): "وما لا يختص فحقه ألا يعمل."

صارت كالجزء مما باشرته. وأما ما لا يختص كهل والهمزة فلا عمل له."

ولأجل هذه القاعدة يفضلون بعض لغات العرب على بعضها، كما فضلوا لغة بني تميم على لغة أهل الحجاز مع كونها لغة القرآن، في إعمال (ما) و(لا)، وذلك أن أهل الحجاز يعملون (ما) عمل (ليس)، وبنو تميم يهملونها، ويرفعون جزأي الجملة بعدها، فالنحاة يقولون: إن لغة بني تميم أقيس، وحجتهم في ذلك أن هذه الأحرف المشتركة التي تدخل على الأسماء والأفعال حقُّها ألا تعمل. [١]

قال الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/٢٩): "ويرون أن هذه الفلسفة جعلتهم أفقه بالعربيَّة من العرب."

---

[١] قال ابن مالك في شرح الكافية (١/ ٤٣٤-٤٣٥): " لغة بني تميم في تركهم إعمال (ما) أقيس من لغة أهل الحجاز كذا قال سيبويه. [في الكتاب (١/ ٥٩)]، وهو كما قال؛ لأن العامل حقه أن يمتاز من غير العامل بأن يكون مختصًا بالأسماء إن كان من عواملها كحروف الجر، ومختصًا بالأفعال إن كان من عواملها كحروف الجزم، وحق ما لا يختص كـ(ما) النافية ألا يكون عاملًا."

القَاعدة الخَامِسَة: الكَلمَتان لا تَتَبادلان العمل

الكلمة في لغة العرب قد تكون عاملة في كلمة أخرى، وقد تكون معمولة، وقد تكون عاطلة، والكلمة الواحدة قد تكون عاملا ومعمولا في نفس الوقت، نحو: (ضربت غلام زيد)، فإن كلمة (غلام) معمولة لكلمة (ضربت)، وهي في نفس الوقت عاملا في كلمة أخرى، وهي (زيد).

ولكن الممنوع عند النُّحاة أو عند بعضهم أن تتبادل الكلمتان العمل، ومعنى ذلك أن تكون كلٌّ من الكلمتين عاملة في الأخرى، ومعمولة لها في نفس الوقت، مع اتَّحاد الجهة، [١] فيمنعون مثلا أن تكون كلمة (زيد) في المثال الأوَّل عاملة في (غلام)، و(غلام) تعمل في (زيد).

ومنعوا ذلك لأن العمل تأثير والمؤثِّر أقوى من المؤثَّر فيه، فليزم أن يكون الشيء الواحد قويًّا ضعيفا من وجه واحد إذا كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه. [٢]

---

[١] فيجرج بذلك أداة الشره مع فعله، في نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ١١٠﴾ [سورة الإسراء: ١١٠].

وذلك لاختلاف جهة العمل في هذين. انظر حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ١٧٣)

[٢] كذا ذكره الأزهري في التصريح (١/ ١٩٧).

ولأجل هذه القاعدة رفض البصريون قول الكوفيين بأن المبتدأ رافع للخبر، والخبر رافع للمبتدأ، قال ابن مالك في الكافية الشافية:

وقــال أهــل الكوفــة الجــزآن قــد ترافعــا وذا ضــعيف المســتند

القاعدة السَّادسة: جُزء الكَلمَة لا يعمَل فيها

معنى هذه القاعدة أنه لا يجوز عندهم أن يكون حرفا من حروف الكلمة عاملا فيها، لأنه جزء منها، وجزء الكلمة لا يعمل فيها، لأن العامل شيء طارئ على الكلمة فيعيِّر إعرابها، والجزء لا تنفك عنه الكلمة.

وبهذه القاعدة يؤيدون مذهبا على مذهب، ولذلك لما قال الكسائي: إن رافع الفعل المضارع حروف المضارعة، ردُّوا قوله، وقالوا: حروف المضارعة صارت جزء من الكلمة، والجزء لا يعمل في الكلمة.

قال الأزهري في التصريح (٢/٣٥٧): "واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه."

القاعدة السَّابعة: بَعضُ الأدوات لا يعمل ما بعدها فيما قبلها

معنى هذه القاعدة أن هناك بعض الأدوات التي تكون حاجزا بين العامل والمعمول بحيث لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

ومن تلك الأدوات التي نصَّ النحاة عليها: [١]

أ) أدوات الاستفهام، قال المبرد في المقتضب (٤/١٢٨):

"ومحال أَن يعْمل مَا بعد حرف الِاسْتِفْهَام فِيمَا قبله".

مثال ذلك: عبد الله هل قام؟ فلا يصح جعل عبد الله فاعلا، لأنه يؤدي إلى أن يكون ما بعد الاستفهام (قام) عاملا فيما قبله، وذلك لا يجوز. [٢]

ب) أدوات الشرط، مثاله قوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ [الأحزاب (٦١)]

---

(١) ومنها غير ما سنشير إليها: أدوات التحضيض، والعرض، ولام الابتداء، وكم الخبريَّة، والحروف النَّاسخة، والموصول، والموصوف، وحرف الاستثناء، فكل ذلك لا يعمل ما بعده فيما قبله. انظر حاشية الخضري (١/ ٣٥١). أفاده الأخ عبد الله بن جمال الصَّومالي.

(٢) الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٢٣).

قال السمين الحلبي في الدر المصون (٩/١٤٢): "وقد منع الزمخشريُّ ذلك فقال: "ولا يَصِحُّ أنْ ينتصِبَ بـ«أُخِذُوا» لأنَّ ما بعد كلمة الشرطِ لا يَعْمل فيما قبلَها". وهذا منه مَشْيٌ على الجادَّةِ."

ت) حرف (إنَّ):

فلا يقال: يوم الجمعة إني مسافر، على أن (يوم) منصوب بـ(مسافر)، وإنما يقدر له عامل يدل عليه مسافر، نحو: أسافر، أو سافرت، ونظيره قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ (٩) وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ (١٠) إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾ [العاديات (١١)].[1]

قالوا: ولا يصلح لخبير أن يكون عاملا في (إذا)، لأن (إن) تمنع من ذلك، قال السمين الحلبي في الدر المصون (١١/٩١): "ولا يجوزُ أن يعملَ فيه لَخبيرٌ لأنَّ ما في حَيِّز إنَّ لا يتقدَّمُ عليها."

ث) حرف (بل):

قال السمين في الدر المصون (٤/١٤٨): "قد نَصَّ الخليل فمَنْ دونه على منعِه، أي: إن «بل» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها".

[1] الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٣٩).

ومثالها قوله تعالى: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا (١٥٧) بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء (١٥٨)].

ج) حرف (ما) النَّافية:

قال ابن هشام في شرح القطر (ص/٦٢): "(مَا) النافة لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا"

ومثاله قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ (١٤)].

ح) حرف فاء العاطفة:

قال السمين في الدر المصون (٣/٣٨): " فإنَّ ما بعد الفاءِ العاطفةِ لا يَعْمل فيها قبلها، لا يجوزُ: «قُمْتُ زيداً فضربْتُ» وقد حكى بعض النحويين عن الكوفيين أنهم يُجيزون تقديمَ المعمولِ على حرف العطف فعلى هذا يجوز هذا القول."

وقال ابن هشام في شرح القطر (ص/١٩٤): " وَفَاء السَّبَبِيَّة لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا."

ومثاله قوله تعالى: ﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران (١١)].

خ) (إذا) الفجائية:

قال ابن محي الدين في سبيل الهدى في تحقيق شرح قطر الندى (ص/٦٢): "ولا يعمل ما بعد (إذا) الفجائية فيما قبلها، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت (٦٥)]."

القاعدة التَّاسعة: ما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال [(١)]

معنى هذه القاعدة أن العوامل التي تعمل في الأسماء لا تعمل في الأفعال، فعلى هذا فما ثبت أنه عامل في الفعل، لا يكون عاملا في الاسم.[(٢)] ولأجل هذه القاعدة ضعَّفوا قول الكوفيين: إن (حتَّى) عامل ينصب الفعل المضارع، ويخفض الأسماء، والصواب أن الناصب (أن) مضمرة بعد (حتَّى).

---

(١) قال شيخنا أبو بلال الحضرمي: "اعترض بـ(أي) في (أيهم تضرب أضرب) لعملها الجر في الاسم، والجزم في الفعل، وباللام، فإنها تعمل الجر في الأسماء، والجزم بالأفعال، وبـ(كي) فإنها تارة تعمل الجر، وتارة تعمل النصب.

قيل: في الجواب: أنَّ المقصود أنَّ عامل الاسم لا يكون عامل الفعل من جهة واحدة، ومع اتحاد المعنى، وفي (أي) جهتان: ملازمة الإضافة المقتضية، لعمل الجر، وتضمن معنى الشرط المقتضي للجزم، وكذا في (كي) جهتان: التَّعليل كاللام، والمصدرية كـ(أن)، وفي اللام اختلف المعنى، لأنه في الجزم الطلب، وفي غيرِه غيرُه، فكأنهما شيئان بخلاف (حتى) على ما هو الشائع، فإن الجهة واحدة، وكذا المعنى، والقول باختلاف معناها في الاستعمالين، لأنها مع الأسماء بمعنى (إلى) فقط، ومع الأفعال لا تختص بهذا المعنى ليس بشيء، إذ المعنى حينئذ زائد لا زائل، فلا تغفل.

ومنهم من لا يسلمون هذه القاعدة بالكلية، أو يقولون: إنها أغلبيَّة.

انظر حاشية شيخنا على القطر (١/ ١٩٤) والصبان (٣/ ٢٩٣) والآلوسي (ص/ ١٣٦و١٣٨) والسجاعي (ص/ ٣٥).

(٢) وفرق بين أن يدخل العامل على الاسم والفعل، فيكون مشتركا، وبين أن يعمل فيهما، والله أعلم.

قال ابن هشام في المعني (٢/٢٦٩): "وَإِنَّمَا قُلْنَا إِن النصب بعد (حَتَّى) بِـ(أَن) مضمرة لَا بِنَفسِهَا كَمَا يَقُول الْكُوفِيُّون، لِأَن (حَتَّى) قد ثَبت أَنَّهَا تخْفض الْأَسْمَاء، وَمَا يعْمل فِي الْأَسْمَاء لَا يعْمل فِي الْأَفْعَال، وَكَذَا الْعَكْس".

القاعدة التَّاسِعة: المضاف إليه لا يعمل في المضاف

من المعلوم أن المضاف يعمل في المضاف إليه ويجرُّه، فعلى هذا لا يعمل المضاف إليه في المضاف لما تقدَّم من أن الكلمتين لا تتبادلان العمل، ولذلك استدل ابن هشام هذه القاعدة لكون (لمَّا) حرفا، فقال في شرح القطر (ص/٦٢): " وَاخْتلف فِي هَذِه [أي لما الرابطة]، فَقَالَ سِيبَوَيْه إِنَّهَا ظرف بِمَعْنى حِين، وردَّ بقوله تَعَالَى ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ (١٤)].

وَذَلِك أَنَّهَا لَو كَانَت ظرفا لاحتاجت إِلَى عَامل يعْمل فِي محلهَا النصب، وَذَلِكَ الْعَامِل إِمَّا (قضينا)، أَو (دلهم)؛ إِذْ لَيْسَ مَعنا سواهُمَا، وَكَون الْعَامِل (قضينا) مَرْدُود بِأَن الْقَائِلين بِأَنَّهَا اسْم يَزْعمُونَ أَنَّهَا مُضَافَة إِلَى مَا يَلِيهَا، والمضاف إِلَيْهِ لَا يعْمل فِي الْمُضَاف، وَكَون الْعَامِل (دلهم) مَرْدُود بِأَن (مَا)

النافة لَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، وَإِذا بَطل أَن يكون لَهَا عَامل تعيَّن أَن لَا مَوضِع لَهَا من الْإِعْرَاب، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الحرفية."

القاعدة العاشرة: المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف

وهذه القاعدة نظير القاعدة السَّابقة، وهي أنَّ المضاف إليه لا يكون عاملا في الكلمة التي تكون قبل المضاف إليه، لأن المضاف إليه تكملة للمضاف يعرفه ويقيده فيرفع إبهامه.

قال ابن مالك في شرح الكافية (٢/٥٩٥): "المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله."

وقال الشلوبين: "الْمُضَاف إِلَيْهِ لَا يعْمل فِي الْمُضَاف وَلَا فِيمَا قبله".[١]

وبناء على هذه القاعدة فإن لفظ (الوصية) لا تنصب (إذا) في قوله تعالى: ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾ [المائدة ١٠٦]، لأن (حين) مضاف، والوصية مضاف إليه، ولا يعمل ما بعد المضاف فيما قبله. [٢]

---

[١] نقله عنه ابن هشام في المغني (٢/ ٢٨).

[٢] انظر الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٣٤).

القاعدة الحادية عشرة: الأصل في العامل أن يكون مقدَّما

المرتبة الأصليَّة للعامل أن يكون مقدَّما على المعمول، ولا يجوز أن يتقدَّم المعمول على العامل إلا إذا كان العامل قويًّا، بخلاف ما إذا كان ضعيفا، ولذلك أجازوا تقديم الأخبار على (كان) وأخواتها، إلا ما استثني من ذلك، ومنعوا تقديم الأخبار على (إن) وأخواتها، بحجة أن العامل فيهن ضعيف، يقول ابن هشام في شرح الشذور (ص/٢٣١): "وَلَا تتقدم أخبارهن عَلَيْهِنَّ مُطلقًا، وَقد أَشَارَ الى ذَلِك الشَّيْخ شرف الدّين ابْن عنين حَيْثُ قَالَ:

كَـأَنّي مـن أَخْبَـار إِن وَلـم يجـز لَـهُ أحـد فِـي النَّحْـو أَن يتقـدما
عَسى حرف جر من نداك يجرني إِلَيْـك فَـإِنّي مـن وصـالك معـدما

وَلَا على أسمائهن؛ فَإِن الْحُرُوف مَحْمُولَة فِي الإعمال على الْأَفْعَال، فلكونها فرعا فِي الْعَمَل لَا يَلِيق التَّوَسُّع فِي معمولاتها بالتقديم وَالتَّأْخِير."

القاعدة الثَّانية عشرة: الأصل في العامل أن يكون مذكورا

العامل لا بدَّ من وجوده، لأن كلَّ علامة من علامات الإعراب فهي أثر العامل، إذ لا يتصوَّر معمول بدون عامل، والأصل أن يكون هذا العامل مذكورا ظاهرا، فإن لم يظهر لنا العامل وجب تقديره، لأنه قد يحذف العامل جوازا، ووجوبا، فمما يحذف وجوبا عامل المفعول به، وذلك في سبعة مواضع تقدَّم ذكرها.

وقد يقدِّرون في الجملة عاملان نحو: إيَّاك والأسد، أي احذرك واحذر الأسد.

القاعدة الثالثة عشرة: الأصل في العامل أن يكون له شبه بالفعل إلا ما استثني

تقدَّم أنَّ الأصل في العمل للأفعال، فلا بدَّ _إذن_ أن يكون العامل له شبه بالفعل إذا لم يكن منه، فالاسم قد يكون عاملا، وذلك إذا شابه الفعل في الاشتقاق، كاسم الفاعل، واسم المفعول، ويكون نصيبه من العمل قدر شبهه بالفعل، فيكون عمله قويا إذا اتصل به ما يقربه من الفعل، كالاعتماد على نفي أو استفهام أو وقوعه صلة (أل)، ويضعف بل يعدم عمل الاسم إذا طرأ عليه ما يبعده من مشابهة الفعل كتصغير الاسم، فإنه يبعده عن مشابهة الفعل، فحرم العمل؛ لأنه من خواص الأسماء.

هذا في الأسماء، وأما الحروف فلها طريقان في العمل:

أ) أن تكون أصلا في العمل غير محمول على الفعل، كحروف الجرِّ، وهذا هو المراد من قولنا (إلا ما استثني).

ب) أن تكون محمولا على الفعل، أي: أنها تعمل لمشابهتها للفعل، فإنه في هذه الحالة يكون عمله قدر مشابهته للفعل، معنى ولفظا، كـ(إن) وأخواتها، فإنها أشبهت الفعل معنى لأنها

للتوكيد، ولفظا لأنها ثلاثيَّة، فإذا خُفِّفت (إنَّ) يضعف شبهها بالفعل، فيقلُّ عملها كما قال ابن مالك:

وخفّفـــــت إنّ فقـــــلّ العمـــــل وتلـــزم الـــلام إذا مـــا تمهـــل

قال بعض الشراح: "وذلك لبعدها عن شبه الفعل في اللفظ بتخفيفها."

ومثلها (إن) النَّافية التي تعمل عمل ليس، فمن شروط عملها ألا تزاد (إن) بعدها، فإن زيد فلا تعمل، قال المكودي في شرح الألفية (١/١٥٤): "لأن (إن) لا تزاد بعد ليس، فبعدت عن الشَّبه."

والحرف الواحد قد يعمل في موضع عملا، وفي غيره عملا آخر، نحو: (لا) تحمل على (ليس) فتعمل عملها، وهكذا تعمل عمل (إنَّ وأخواتها)، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

القاعدة الرَّابعة عشرة: العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي

معنى هذه القاعدة أنه إذا أمكن إعمال عاملين، أحدهما لفظي، والآخر معنوي، فالأولى بالإعمال هو العامل اللفظي، لأنه أقوى من المعنوي، وقد تقدمت أمثلته، فإعمال المضاف أولى من إعمال الإضافة، وأدوات الشرط من الطلب.

قال السهيلي في نتائج الفكر في النحو (ص/٣١١): "العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعاً بخلاف المعنوي."

وقال الرضي في شرح الكافية (٢/٣٩): "والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي."

القاعدة الخامسة عشرة: لا يجتمع عَامِلَان على معمول واحد

يريدون بذلك أنه لا يمكن أن يكون المعمول واحدا، وله عاملان يعملان فيه، فإذا وجد ما ظاهره أنه تسلَّط عاملان على معمول واحد جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ، والآخر التأثير في حكمه ووضعه الأصلي، نحو: بحسبك درهم، زرب رجل لا يحمل قلب رجل، فيقولون: الباء وربَّ يجرَّان اللفظ، والاسم الذي بعدهما مرفوعان على الابتداء.

وحفاظا على هذه القاعدة ولرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد اختلقوا في باب التنازع في العمل، وما فيه من قواعد وأحكام ليس يخفى ما بها من اعتساف وتقعيد. (١)

(١) انظر إحياء النَّحو (ص/ ٢٤). ومنهم من لا يرضى عن هذه القاعدة كالفراء، وشيخ الإسلام.

القاعدة السَّادسة عشرة: العَامِل لا يعمَل في معمولين متساويين من كلِّ الجهات

معنى هذه القاعدة أن العامل إذا كان مشغولا لا يعمل في معمول آخر غير ما يشتغل به، والمشغول لا يشغَّل، فإذا كان العامل مشغولا بعامل بعينه فلا يعمل ما يساوي ويماثل نفس ذلك المعمول الذي يشتغل به، وإذا وجد ما ظاهره أنه يعمل فيه مع الانشغال، فيقدَّر للمعمول الأوَّل عامل آخر، نحو: زيد ضربته، فيقال: ضربت زيدا ضربته، مع أنه لا يجوز النطق به في الكلام الفصيح.

ولأجل هذه القاعدة اختلقوا بابا كاملا في النحو، لا تعرفه العرب، ولا أدركته، وهو من أصعب أبواب النَّحو، وهو المسمَّى بباب الاشتغال.

قال ابن مضاء في الرد على النحاة (ص/٩٥): "ومن الأبواب التي يظن آتها تعسر على من أراد تفهيمها أو تفهمها، لأنها موضع عامل ومعمول، ولا داعية لي إلى إنكار العامل والمعمول، باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل قولنا (زيداً ضربته)."

القاعدة السَّابعة عشرة: الضمير لا يتَّصل إلا بعامله

من القواعد المشتهرة عند النحاة أن العامل لا بدَّ أن يكون متصلا بضميره، وإلا فلا يكون عاملا، ولأجل هذه القاعدة أيَّدوا أن المضاف عامل في المضاف إليه، لأنه إذا كان ضميرا اتصل بالمضاف، يقول ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/٢٢٢): "وما قاله سيبويه هو الحق؛ لأنه إذا كان المضاف إليه ضميرا اتصل بالمضاف، وهو لا يتصل إلا بعامله." [١]

ولأجل هذه القاعدة منعوا أن يكون واو المفعول معه عاملا في الاسم الذي بعده، لأن الضمير لا يتصل به.

---

[١] وفي التصريح للأزهري (١/ ٦٧٤): "والضمير لا يتصل إلا بعامله."

القَاعَدة الثَّامنة عشرة: ما لا يتصرَّف في نفسه لا يتصرَّف في معموله

مرادهم من هذه القاعدة أنه إذا كان العامل جامدا غير متصرِّف لا يتقدَّم معموله عليه، لأن هذا تصرف، وما لا يتصرَّف في نفسه لا يتصرف في معموله.

ولذلك منعوا تقديم معمول الفعل الجامد على عامله، ومفعول فعل التعجب على فعله، كما منعوا تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما جامدا، أو فعلا غير متصرِّف. [١]

ومفهوم القاعدة أن ما يتصرَّف في نفسه يتصرَّف في معموله، ككان وأخواتها، قال ابن الصائغ في شرح الملحة (٢/٥٧٥): "هذه الأفعال لَمّا تصرّفت في أنفسها تصرّفت في معمولها لعدم المانع."

---

[١] انظر التصريح (١/ ٦٢٨).

القاعدة التَّاسِعَة عشرة: تقدُّم المعمول يؤذن تقدّم العامل

معنى هذه القاعدة أنه لا يتقدَّم المعمول إلا حيث يتقدَّم العامل، فإذا وجدنا معمولا تقدَّم فنجيزه من باب أولى تقدُّم العامل، ولو لم يسمع عن العرب، فشرعوا لأجل هذه القاعدة أساليب لم تسمع عن العرب، مع تصريحهم لذلك.

مثال ذلك: كلمة (ليس)، فقد اختلف النحاة في جواز تقديم خبرها عليها، فذهب بعضهم إلى عدم جوازه، للقاعدة المتقدِّمة أنها فعل جامد غير متصرِّف، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله.

وذهب بعضهم إلى جواز ذلك، لأجل هذه القاعدة، فقالوا: وجدنا في كلام الله تقديم معمول الخبر عليها، وهو دليل على جواز تقديم الخبر نفسه، لأن المعمول لا يتقدَّم إلا حيث يتقدَّم العامل، مع تصريحهم أنه لم يسمع عن العرب تقديم الخبر عليها،[١] والآية التي يشيرون إليها هي قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود (٨)].

وهذا من القواعد المسلَّمة، وقد يستثنى منها بعض الأحوال التي ذكرها ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/١٥٥).

---

(١) قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/ ٢٢٢): "ولم يرد في لسان العرب تقدم خبرها عليها."

القاعدة العشرون: لا يفصل بين العامل ومعموله بِأجنَبيّ

يعنون بذلك أنه لا بدَّ لكل عامل أن يلي معموله بحيث لا يفصل بينه وبين معموله بأجنبيٍّ، فلا يقال مثلا: أقبل فرسه زيد راكبا، كما قال ابن مالك:

ولا يلـي العامـل معمـول الخبـر   إلا إذا ظرفاً أتـى أو حـرف جـرّ

وبهذه القاعدة يؤيدون مذهبا على مذهب، فمثلا إذا قال الكوفي: يجوز (كان طعامك زيد آكلا)، فيقول البصريون: لا يجوز؛ لأنه يلزم منك الفصل بين العامل ومعموله، وبناءً على هذا ردَّ أبو حيان على المعربين جعلهم (غير) في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ [النساء (١٢)]. حالا من الضمير المستتر في (يوصي)، والعامل في تلك الحال (يوصي)؛ لأن لفظ (دين) معطوف على الوصيَّة، وهو أجنبي عن العامل والحال. (١)

(١) قال أبو حيَّان في البحر المحيط (٣/ ٥٤٩): "قَالُوا: وَانْتِصَابُ غَيْرَ مُضَارٍّ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَكِنِّ فِي يُوصَى، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا يُوصَى. وَلَا يَجُوزُ مَا قَالُوهُ، لِأَنَّ فِيهِ فَصْلًا بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُمَا وَهُوَ قَوْلُهُ: أَوْ دَيْنٍ. لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَوْ دَيْنٍ، مَعْطُوفٌ عَلَى وَصِيَّةٍ الْمَوْصُوفَةِ بِالْعَامِلِ فِي الْحَالِ. وَلَوْ كَانَ عَلَى مَا قَالُوهُ مِنَ الْأَعْرَابِ لَكَانَ التَّرْكِيبُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا غَيْرَ مُضَارٍّ أَوْ دَيْنٍ."

ويستثنى من هذه القاعدة الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. [1]

تنبيه: أكثر القواعد أغلبيَّة وبعضها فيها خلاف، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

❊ ❊ ❊

---

(١) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ١٩٤): "وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، والسر في التوسع فيهما أن كل عامل متضمن للحدث، والحدث لا بدَّ من زمان أو مكان يقع فيه، والظرف زمان أو مكان فصار معنى الظرفين ملازما للعوامل، والملازم للشيء قريب، والأقارب يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مضمنا معنى الحرف، وهو (في)."

البَابُ الثَّالِثُ

كَيفِيَّةُ الإعْرَابِ

الفَصْلُ الأَوَّلُ

كَيفِيَّةُ إِعْرَابِ المُفرَدَاتِ

اعلم -رحمك الله-أن المراد بالمفردات هنا [(١)] اللفظ العربي قبل التركيب، سواء كان اسما أم فعلا أم حرفا.

وتخرج بذلك الجملة وشبهها، وسيأتي الكلام عليهما. [(٢)]

ومفردات العربيَّة لا تخرج عن ثلاث: الاسم، والفعل، والحرف المعنوي.

وقد تقدَّم الكلام في المفردات، وحقيقتها، وبيان علاماتها، ومواقعها، في باب تلحيص أبواب النحو، بما يستغنى عن إعادتها هنا،

---

(١) لفظ المفرد له اصطلاحات متعدِّدة في النحو:

فيطلق في باب الإعراب: ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الأسماء الستة.

وفي باب المبتدأ والخبر: ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة.

وفي باب لا، والمنادى: ما ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف.

انظر حاشية العشماوي على متن الآجرومية (ص/ ٤٣).

(٢) معناه أن المفرد في هذا الباب ما ليس جملة ولا شبيها بالجملة، كالمفرد في باب الخبر.

وإنما الكلام الآن في كيفيَّة إعرابها، والخطوات التي ينبغي للمعرب المعرفة بها في إعرابها.

وإذا أراد المعرب إعراب لفظة ما، فإنه لابدَّ أن يقسِّم عمليَّة الإعراب إلى مراحل، حتى يخطو خطوة خطوة، ويلزم عليه مراعاة بعض الخطوات الآتية: [1]

---

(١) ولا يلزم على المعرب مراعاة جميع الخطوات التي سيذكره المصنف، وسيذكر عند كلِّ خطوة زمن استعمالها، والله أعلم.

ومعرفة هذه الخطوات هي ثمرة النحو، فإذا عرفت من كلِّ كلمة هذه الخطوات فاعلم أنك نحويٌّ بلا تردُّد.

وقد استفدت أكثر هذا المبحث من كتاب (كيف نتعلَّم الإعراب) للأستاذ توفيق بلطه جي.

الخطوة الأولى: تحديد نوع الكلمة

المقصود بتحديد نوع الكلمة: هو تعيين الصنف الذي تنتمي إليه الكلمة التي نحن بصدد إعرابها. [١]

والكلمة العربية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف. [٢]

وزِيدَ خالفة. [٣]

---

[١] كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٨٩).

[٢] قال ابن هشام في شرح الشذور (ص/ ٣٥): "الْكَلِمَة جنس تَحْتَهُ هَذِه الْأَنْوَاع الثَّلَاثَة لَا غير، أجمع على ذَلِك من يعْتد بقوله.

قالوا: ودليل الحصر أن المعاني ثلاثة: ذات، وحدث، ورابطة للحدث بالذات، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف، وأن الكلمة إن دلَّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلَّت على معنى في نفسها، فإن دلَّت على زمان محصَّل فهي الفعل، وإلا فهي الاسم.

قال ابن الخباز: ولا يختصُّ انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلَّ على الانحصار عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات."

[٣] بمعنى خليفة الفعل ونائبه في معناه وعمله وزمنه، والمراد به اسم الفعل، وهو قول أَحْمد بن صابر أَبِي جَعْفَر النَّحْوِيّ، قال فيه السيوطي في بغية الوعاة (١/ ٣١١): " الذَّاهِب إِلَى أَن للكلمة قسما رَابِعا، وَسَماهُ الخالفة."

قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (٤/ ١٠٩): " فحقيقة: أنه اسم في لفظه، فعل في معناه. وبالرغم من هذا البيان الذي عرضناه لإيضاح الرأي الغالب، لا يزال يشوبه -بحق-بعض الضعف كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة، مع أنها لا موضع لها من الإعراب؛ فلا تكون مبتدأ، ولا خبرا، =

ولكل منها علامات يعرف بها، كما هو مبيَّن في كتب النحو.

والمراد من المعرِب -إذن- أن يعلم نوع الكلمة هل هي اسم أو فعل أو حرف؟

ثم إذا كانت الكلمة فعلا أو حرفا فلا بدَّ للمعرب تنصيصهما، بأن يقول في نحو: (علم، وقعد، ومن، ولن): فعل في الأولين، وحرف في الأخريين.

وإذا كانت الكلمة اسما فلا ينصّ نوعها إلا في حالة واحدة، وهي إذا كان الاسم مجرورا بالحرف، نحو: مررت بزيد، فتقول في (زيد): اسم مجرور بالباء، ولا تقول في ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح (٢٩)] و ﴿وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ﴾ [المائدة (١٢)] اسم مبتدأ، أو اسم فاعل.

= ولا فاعلا، ولا مضافا، ولا مضافا إليه. ولا غير ذلك، ويخف الاعتراض، ويكاد الضعف يختفي - لو أخذنا بالرأي القائل: إنها قسم رابع مستقل من أقسام الكلمة. وأصحاب هذا الرأي يسمونه: "خالفه" بمعنى: خليفة الفعل، ونائبه، في معناه، وعمله وزمنه."

وبهذا يتبيَّن أن هذه الخطوة خاصَّة بالحرف والفعل، وأنه لا يستعمل عند إعراب الأسماء إلا في حالة واحدة.[١]

الخطوة الثانية: تحديد المعنى الإعرابي للكلمة

المراد بالمعنى الإعرابي هي الوظيفة التي حملتها هذه الكلمة من خلال وجودها في جملة ما، ككونها حرف استثناء، أو المصطلح الذي وضعه علماء اللغة للدلالة على وظيفة الكلمة، ككونها خبرا أو تمييزا.[٢]

وقد تقدَّم أن الكلمة تنقسم إلى ثلاثة أقسام، وكل قسم منها له معنى خاص.

فالمعنى الإعرابي للفعل هو ذكر زمانه، وبيانه هل هو للماضي أو للمضارع، أو للأمر، فتقول مثلا في (قام): فعل ماض، وفي (يقوم): فعل مضارع، وفي (قم) فعل أمر.

---

[١] إذا تعيَّن معنا نوع الكلمة كنَّا كمن دخل مدينة، وحدد لنفسه فيها اتجاها، وهذه هي المرحلة الأولى، والهامة في الإعراب، من أجل الوصول إلى الهدف، أما إذا كنا لا نحسن تحديد الاتجاه المطلوب (أي نوع الكلمة) فسنبقى بعيدين جدا عن الهدف. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ١٩٠).

[٢] ويفهم من هذا أن المعنى اللغوي الذي يذكره أصحاب المعاجم لا علاقة له بالبحث، فلا يذكر في الإعراب تفسير كلمة ما، ولكن يلزم عليه معرفته كما تقدَّم. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٠٤).

وإذا كان للكلمة أوصاف زائدة يعرف بها فيذكر أشهر أوصافها، فتقول مثلا في (كان): فعل ماض ناسخ ناقص، وفي (ليس): فعل ماض جامد ناسخ، وفي (نعم): فعل ماض لإنشاء المدح.

والمعنى الإعرابي للحرف هو معانيه المستخدمة له، كالابتداء،[١] والاستئناف، [٢] والاستثناء، [٣] والاستدراك، [٤] والاستفتاح، [٥]

---

[١] من حروف الابتداء: اللام، وحتى.

[٢] من حروف الاستئناف: الفاء، والواو، ولكن، وبل.

[٣] من حروف الاستثناء: إلا، خلا، عدا، حاشا، لما.

[٤] من حروف الاستدراك: لكن، وبل.

[٥] من حروف الاستفتاح: ألا، أما.

والاستفهام،[١] **والاستقبال،**[٢] **والاعتراض،**[٣] **والتأنيث،**[٤] **والتحضيض،**[٥] **والتفسير،**[٦] **والتوكيد،**[٧]

---

(١) حروف الاستفهام: الهمزة، وهل.

(٢) من حروف الاستقبال: السين، وسوف، ولن.

(٣) من حروف الاعتراض: الواو. كما ذكره بعضهم.

(٤) من حروف التأنيث: التاء.

(٥) من حروف التحضيض: هلّا، ولولا، ولوما.

(٦) حروف التفسير: أن، وأي.

(٧) من حروف التوكيد: إنَّ، وأنَّ، والزوائد.

والحصر، [١] والشرط،[٢] والسببية، [٣] والقسم، [٤] والعطف، [٥] وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب النحو.

فتقول مثلا في (إلا): حرف استثناء، وفي (إنَّ): حرف توكيد، وفي (إنْ): حرف شرط، وفي (سوف): حرف استقبال، والله أعلم.

وأما المعنى الإعرابي للاسم، فهو ذكر بابه النحوي، الذي استحق به وجه الإعراب، ككونه مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو حالا، أو مستثنى، أو مضافا إليه، أو صفة أو بدلا. [٦]

---

(١) من حروف الحصر: إلّا، وإنما.

(٢) من حروف الشرط: إن، وإذما، وإذا، ولو.

(٣) من حروف السببية: الفاء، والباء، وفي.

(٤) حروف القسم: الواو، والباء، والتاء.

(٥) حروف العطف تسعة، مشهورة، منها: الواو، والفاء، وثم.
انظر كيف نتعلم الإعراب (٢٠٨-٢٢١).

(٦) قال ابن هشام في المغني (٦/ ٦٠٢): "وَلَا بُد للمتكلم على الِاسْم أَن يذكر مَا يَقْتَضِي وَجه إعرابه، كَقَوْلِك مُبْتَدأ، خبر، فَاعل، مُضَاف إِلَيْهِ، وَأما قَول كثير من المعربين: مُضَاف، أَو مَوْصُول، أَو اسْم إِشَارَة، فَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَن هَذِه الْأَشْيَاء لَا تستَحق إعرابا مَخْصُوصًا، فالاقتصار فِي الْكَلَام عَلَيْهَا على هَذَا الْقدر لَا يعلم بِهِ موقعها من الْإِعْرَاب، وَإِن كَانَ المبحوث فِيهِ مَفْعُولا عيِّن نَوعه، فَقيل: مفعول =

فيقال مثلا في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة (١٢٤)] في (إبراهيم): مفعول، وفي (ربه): فاعل.

والخلاصة أنه بعد تحديد نوعِ الكلمة يحدَّد المعنى الإعرابي لها، والله أعلم.

= مُطلق، أَو مفعول بِهِ، أَو لأَجله، أَو مَعَه، أَو فِيهِ، وَجرى اصطلاحهم على أَنه إِذا قيل: مفعول، وَأطلق لم يرد إِلَّا الْمَفْعُول بِهِ، لما كَانَ أَكثر المفاعيل دورا فِي الْكَلَام خففوا اسْمه، وَإِنَّمَا كَانَ حق ذَلِك أَلا يصدق إِلَّا على الْمَفْعُول الْمُطلق، وَلَكنهُمْ لَا يطلقون على ذَلِك اسْم الْمَفْعُول إِلَّا مُقَيّدا بِقَيْد الْإِطْلَاق، وَإِن عيِّن الْمَفْعُول فِيهِ، فَقيل: ظرف زمَان أَو مَكَان فَحسن، وَلَا بُد من بَيَان مُتَعَلّقه، كَمَا فِي الْجَار وَالْمَجْرُور الَّذِي لَهُ مُتَعلق، وَإِن كَانَ الْمَفْعُول بِهِ مُتَعَددًا عينت كل وَاحِد، فَقلت: مفعول أول، أَو ثَان، أَو ثَالِث".

الخطوة الثالثة: تحديد رتبة الكلمة

رتبة الكلمة هي المنزلة التي تخصص لكلِّ كلمة بحسب وجودها بين أخواتها.[(١)]

وتحديدها أن تبيِّن هل هي متقدِّمة أو متأخرة عن رتبتها.[(٢)]

وبيان ذلك أن العرب حدَّدت لكلِّ كلمة موقعها في الجملة وَضعًا،[(٣)] والجملة إما أن تكون اسمية أو فعلية، فالرتبة الأولى للاسمية

---

(١) لو قيل مثلا: (هذا العالم متواضع للناس)، نجد أن المبتدأ أخذ الرتبة التي يستحقها، وهي الأولى، والبدل تابع في رتبته للمبدل منه، والخبر أخذ الرتبة التي يستحقها، وهي الثانية والجار والمجرور أخذ الرتبة التي يستحقها وهي الثالثة، ولو تغيَّر هذا التركيب إلى ما يلي: (متواضع للناس هذا العالم)، نجد أن الخبر (متواضع) جاء في اللفظ أوَّلا، والجار والمجرور (للناس) جاءا في اللفظ ثانيا، فهل نقول هنا عن الخبر (متواضع): له الرتبة الأولى، لأنه جاء في اللفظ أولا؟، وهل نقول عن الجار والمجرور (للناس): لهما الرتبة الأولى، لأنهما جاءا في اللفظ ثانيا؟، وهل نقول عن المبتدأ (هذا): له الرتبة الثالثة، لأنه جاء في اللفظ ثانيا؟؟. الجواب: لا، لأننا نعلم أن المبتدأ يجيء أولا، ثم الخبر، ثم الحواشي كالجار والمجرور والمفاعيل. انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٣٢).

(٢) وقد اهتمَّ علماء النحو ببيان أحوال الألفاظ، متى يقدَّم أو يؤخر، ومتى يكون التقديم أو التأخير جائزا أو واجبا، كما تجده واضحا في كتب النحو. والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

(٣) وقد تخالف هذا الترتيب، لأغراض بلاغية في الغالب، معروفة عندهم.

المبتدأ وتوابعه، ثم الخبر وتوابعه، ثم معمولات الخبر وتوابعها، إن كان الخبر مما يعمل عمل فعله.

والرتبة الأولى للفعلية الفعل وتوابعه، ثم الفاعل ونائبه وتوابعهما، ثم المفاعيل، ثم بقية المنصوبات، وما يتعلق بالفعل كالمجرور والظرف.

وبالجملة فمرتبة المرفوعات قبل مرتبة المنصوبات والمجرورات.

يقول الزركشي في البرهان (١/٣٠٦): "عَلَى النَّحْوِيِّ بَيَانُ مَرَاتِبِ الْكَلَامِ؛ فَإِنَّ مَرْتَبَةَ الْعُمْدَةِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْفَضْلَةِ، وَمَرْتَبَةَ الْمُبْتَدَأِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْخَبَرِ، وَمَرْتَبَةَ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِنَفْسِهِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ مَا يَصِلُ إِلَيْهِ بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَإِنْ كَانَا فَضْلَتَيْنِ وَمَرْتَبَةَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ قَبْلَ مَرْتَبَةِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي".

وإنما يستخدم هذه الخطوة إذا وضعت الكلمة في غير مكانها،[(١)] وجوبا أو جوازا، وإلا فلا حاجة إليها، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة (١٢٤)].[(١)]

---

(١) قال العلامة ابن هشام في المغني (٦/ ٦٠١): "وَإِن كَانَ المعرَب حَالًا فِي غير مَحَلِّه عُيِّن ذَلِك، فَقيل فِي: (قَائِم) مثلا من نَحْو: (قَائِم زيد) خبر مقدم؛ ليعلم أَنه فَارق مَوْضِعه الْأَصْلِيّ، وليتطلب مبتدأه".

الخطوة الرَّابعة: تَحديد عَمَل الكَلمَة

معنى تحديد عمل الكلمة أن يبيِّن المعرِب الأثر الحاصل من هذه الكلمة من رفع أو نصب أو جرٍّ أو جزم، بحيث تكون عاملة.[٢]

وهي مقيَّدة كما ترى ما إذا كانت لها عمل من أعمال الإعراب الأربعة، فمثلا: كلمة (في) لها عمل، وهو الجرُّ، فيقال فيها: (حرف جرٍّ)، ومثلها (لم، وجلس، وكان، وضرب، وأقائم زيد، والمبتدأ)، فكلٌّ من هذه الكلمات لها أعمال معيَّنة لا بدَّ أن يعلم بها المعرب.

ثمَّ إذا كانت الكلمة فعلا فلا ينبغي ذكر عملها، لأن الأفعال أصل في العمل، إلا إذا عملت خلاف العمل المشهور وهو رفع الفاعل ونائبه، والنصب والتعلق، كالأفعال الناسخة، فكثير من المعربين ينصُّون عملها، والله أعلم.

= [١] قال الأستاذ توفيق في كتابه كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٥٣): "إذا ورد اللفظ في رتبته حسب الأصل، فلسنا بحاجة لذكر ذلك في الإعراب، [و]إذا ورد اللفظ مخالفا لرتبته الأصلية تقديما أو تأخيرا، فعندئذ يجب علينا ذكر ذلك وتحديده في الإعراب، فنقول: مبتدأ مؤخر، وخبر مقدَّم، وفاعل مؤخر، ومفعول به مقدَّم، ...إلخ، وهذا يقتضي منَّا المعرفة التامَّة، والاطلاع الجيِّد والمتكرِّر على بحث تقدُّم اللفظ وتأخره جوازا ووجوبا".

[٢] انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٥٦).

وأما إذا كانت الكلمة حرفا فيجب ذكر عملها، لأن الأصل في الأحرف عدم إعمالها، وشبهها بالفعل ضعيف جدًّا. [١]

وأما الأسماء فأرى ذكر عملها من الواجبات، لأنها إنما تعمل إذا كانت شبيهة بالفعل، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. [٢]

(١) قال ابن هشام في المغني (٦/ ٦٠٢): "وَإِن كَانَ المبحوث فِيهِ حرفا بَيِّن نَوعه وَمَعْنَاهُ وَعَمله، إِن كَانَ عَاملا، فَقَالَ مثلا: (إِنَّ) حرف توكيد تنصب الِاسْم وترفع الْخَبَر، (لن): حرف نفي وَنصب واستقبال، (أَن): حرف مصدري ينصب الْفِعْل الْمُضَارع، (لم): حرف نفي يجْزم الْمُضَارع ويقلبه مَاضِيا".

(٢) قال ناظر الجيش في شرح التسهيل (٣/ ١١٨٩): "أصل العمل للأفعال، لأن كلَّ فعل لا بدَّ له من مرفوع إلا ما قام مقام الحرف، نحو قلّما، أو ما كان زائدا غير كان، على القول الأصح، أو ما تركب مع غيره على قول، نحو: حبّذا، وما عمل من الأسماء؛ إنما يعمل لشبهه بالفعل."

الخطوة الخامسة: تحديد حكم الكلمة

المقصود بهذه الخطوة تحديد الكيفية التي تكون عليها آخر الكلمة، بحيث تكون تختلف هذه الكيفيَّة باختلاف نوع الكلمة.[١]

وحكم الكلمة هو كونها معربة أو مبنيَّة، ثم إذا كانت معربة فما هو نوع إعرابها؟، هل هي مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة؟ [٢]

وبيان ذلك أن الكلمة إذا كانت حرفا حُكم على لفظها أنه مبنيٌّ، وهي كلمة كافية في الأحرف، وكذا في الفعل إذا كان أمرا، أو ماضيا، أو مضارعا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، أو نون الإناث، ومثل ذلك الأسماء المبنية المعروفة عند المعربين.

"وأما إذا كانت الكلمة معربة، وذلك في أكثر الأسماء والأفعال المضارعة فإن الحكم عليها لا يخرج عن كلمة واحدة، تختارها من بين أربع كلمات،

---

[١] ومعنى الكيفية هو الوصف الثابت، الذي تكون عليه الكلمة، إذ لا تخلو كلمات اللغة العربية من أحد وصفين: إما أن تكون معربة أو مبنيَّة، انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٢٧٧).

[٢] وأمَّا إذا كانت مبنيَّة فلا يتفرَّع عنها حكم آخر، وعلامتها ستأتي في الخطوة الثامنة.

لأربعة أحكام، لا يتصوَّر غيرها، وهي: ١) مرفوع، ٢) منصوب، ٣) مجرور، ٤) مجزوم". [1]

ولا يحتاج إلى أن تقول معربة، لأن كونها مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة، يقتضي إعرابها.

(١) مقتبس من كتاب طريقة الإعراب (ص/ ٩٥).

الخطوة السَّادسة: تحديد مَحلِّ الكَلمَة

معناه تحديد المكان الذي تحلُّ الكلمة بحيث يضعها كلُّ عامل في المكان الذي يناسبها، وذلك بحسب عمله فيها. [(١)]

وذلك أن العامل في لغة العرب يضع الكلمة في محلٍّ معيَّن، إما الرفع، أو النصب، أو الجرِّ، أو الجزم، ولا بدَّ للمعرب أن يعرف محلّها ويحدِّدُهَا. [(٢)]

وهذه الخطوة كما ترى خاصَّة بالمبنيات، [(٣)] كالأسماء المبنية، والأفعال المضارعة المبنية، والماضوية المبنية إن تقدَّم عليها عامل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [الطلاق (٤)] وقوله: ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء (١٥)] وقوله: ﴿وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء (٨)].

---

(١) انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٢٨٨).

(٢) مثال ذلك قول الله تعالى: {ذَلِكَ الْكِتَابُ} [البقرة (٢)]، فإن كلمة (ذلك) وضعها العامل وهو الابتداء في محلٍّ معيَّن، وهو الرفع.

(٣) إذا حكمت على كلمة ما، بالبناء، فيلزم عليك أن تتهيَّأ لأمر لابدَّ منه في آخر المبني ملازم للمبنيات كلِّها، وهو أن تبيِّن في آخر الإعراب بعد اكتماله وذكر العلامة، ألهذه الكلمة المبنية محلٌّ من الإعراب أم لا، وإن كان لها محلٌّ فما محلُّها. طريقة الإعراب (ص/ ٩٥).

وإذا كان المبنيُّ ليس له محلٌّ كالحرف والفعل الأمر عند من يثبته، والفعل الماضي إذا لم يتقدَّم عليه عامل، ينصُّ عدم محلِّته، نحو قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة (١١٩)]، وقوله: ﴿اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه (٢٤)].

الخطوة السَّابعة: تحديد عامل الكلمة

العامل هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من رفع، أو نصب، أو جرٍّ أو جزم.(١)

والمراد من هذه الخطوة أن يبيِّن المعرِب عَامِل الكلمة التي يريد إعرابها، ما الذي رفعه، أو نصبه، أو جرَّه، أو جزمه؟، فيقول مثلا في (لم يجلس زيد): إن (يجلس) مجزومة بلم.

وهي مقيَّدة بالكلمات التي لها عامل في لغَةِ العرب، ولكنه لا يلزم ذكرها إلا في حالتين، وهما:

١) أن تكون الكلمة اسما مجرورا بالحرف، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة (٢٨٤)]، فلابدَّ أن يعيَّن جارُّه، فيقال: اسم مجرور باللام، أو بفي.(٢)

---

(١) قد تقدَّم معنى العامل ومباحثه مع إيضاح لا إشكال فيه.

(٢) وإنما ينصُّ على ذكر العامل هنا؛ لأن الاسم المجرور ليس من الأبواب التي يتميَّز بمعنى نحوي يقتضي إعرابا، كالفاعلية، والمفعولية، والابتداء، والتبعية، والإضافة، ونحوها، وإنما هو معمول لفظي صريح لحروف الجرِّ، فالتسلُّط اللفظي للحروف أظهر فيه من تميُّزه بمعنى من المعاني المقتضية فيه إعرابا، كما أنه لا يحسن الاكتفاء بكونه اسما مجرورا، لأنه يشاركه في هذا الحكم المجروران الآخران: المجرور بالإضافة، والمجرور بالتبعيَّة. طريقة الإعراب (ص/ ٩٦).

٢) أن تكون الكلمة فعلا مضارعا، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [البقرة (٥)]، ونحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة (١٨٤)]، ونحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء (١٣٣)]، [١] وأما غيرهما من المعربات فيستغنى فيها عن ذكر عاملها.

---

(١) والسبب في هذا يقارب السبب في الذي قبله، فليس للفظ الفعل وحده معنى من المعاني المقتضية إعرابا، فتلك لا تكون إلا للأسماء، أو ما في حكمهما؛ لأنها تسند إليها الأشياء وتصدر عنها، ويحكم بها وعليها، ولو نظرت إلى الفعل مع ما بعده، فإن مجموع الجملة قد يقع موقع ما يقتضي إعرابا، فتكون خبرا، أو حالا، أو نحو ذلك، ومن أجله فإن مجموع الجملة يكون له محلٌّ من الإعراب، لتلبُّسه بهذه المعاني، أما الفعل المضارع وحده فإعرابه لفظي، يستجيب للعوامل اللفظية المحصورة التي تكون قبله، ولذلك ينصُّ عليها. طريقة الإعراب (ص/ ٩٧).

الخطوة الثَّامنة: تحديد علامة الكلمة

المقصود من هذه الخطوة بيان ما يجعل دلالة على الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمة، إذا كانت معربة، أو يجعل دلالة على هيئة آخر الكلمة وضعا، إذا كانت مبنيَّة. [(١)]

والكلمة العربيَّة لا تخرج إما أن تكون معربة أو مبنيَّة، فإذا كانت مبنيَّة فيذكر حركة بنائها، وهي في الغالب: ما ينطق بها في آخرها، نحو قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم (٤)]، ويستثنى من ذلك فعلُ الأمر–عند من يثبته–لأنه مبني على ما يجزم به مضارعه، كما قال الناظم:

والأمر مبني على ما يجزم ... به مضارعه أيا من يفهم

وإذا كانت الكلمة معربة فيذكر علامة إعرابها، وهي إما أن تكون مرفوعة، أو منصوبة، أو مجرورة، أو مجزومة، ولكل منها علامات معروفة، مبيَّنة في كتب النحو. [(٢)]

[(١)] كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٤٢).

[(٢)] وقد تقدَّم في الباب الأول الخلاف في كون الإعراب لفظية أو معنويَّة، مع أن الظاهر لي أن الخلاف نظري، وأن التطبيق جارٍ على قول الكوفيين، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الخطوة التَّاسعة: تعليل الإعراب

معنى تعليل الإعراب هو تقرير ثبوت الحكم أو الإعراب بدليل وعلَّة، كأن يقال مثلا في (ضربت زيدا): (ضربت) فعل ماض مبني على السكون، لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، و (زيدا) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، لأنه اسم مفرد. [١]

وتستعمل غالبا لتعليل الإعراب أداة اللام، كقولهم: لاتصاله بواو الجماعة، أو نون النسوة، أو نون التوكيد، وقد يستعمل مع (أن)، كقولهم: لأنه مثنى، أو لأنه جمع، أو لأنه ممنوع من الصرف.

وهذه الخطوة ليس لها محلٌّ معيَّن، بل يذكر في الموضع الذي احتيج إليها للتَّبرهن، فهي كالحجة، ولكن ينبغي للمعرب أن يتذكَّر التعليل

---

[١] وأوَّل من ابتكر فكرة التعليل هو عبقري اللغة، الخليل بن أحمد الفراهيدي، حيث كان يدعم القواعد والأحكام التي كان يستنبطها بالتعليل، وفي ذلك يقول الزبيدي عنه: "إنه استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق." ولكنه قيل: ليس تعليه كالذي نحن فيه، وإنما تعليل رفع الفاعل أو نصبه، أو غير ذلك، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٦٠).

[١] في كلِّ مرحلة من مراحل الإعراب، في مرحلة تحديد نوع الكلمة، وفي مرحلة تحديد المعنى الإعرابي وغيرها.

ولا يستعمل إلا في المواضع التي تخرج فيها الكلمة عن المألوف في إعراب الأصل. [٢]

وغالبا ما يكون ذلك في تحديد علامة الإعراب والبناء.[٣]

---

[١] بمعنى أن التعليل يجب أن يجوب في الذهن، ويعتمل فيه، ويستحضر عند كلِّ مرحلة من مراحل الإعراب، إذ لابدَّ من تعليل كلِّ حكم نطلقه على الكلمة، وهي تمرُّ عبر المراحل الإعرابية، وليس المعنى أن يكتب كل ذلك في عملية الإعراب، نفس المصدر (ص/ ٣٦١-٣٦٢).

[٢] الأصل في الفعل الماضي مثلا أن يكون مبنيًّا على الفتح، فلا يحتاج إلى تعليل إذا كان كذلك، بخلاف ما إذا كان مبنيًّا على السكون، أو الضمة، فلابدَّ من تعليل.

[٣] فنحن نعلم مثلا أن الأصل في علامات الرفع الضمة، وفي علامات النصب الفتحة، وفي علامات الجر الكسرة، وفي علامات الجزم الفتحة، هذا هو المألوف والمعتاد في الإعراب، فإذا كانت الكلمة مثلا مرفوعة بالضمة، فلا يحتاج المعرب لذكر التعليل، بخلاف ما إذا كانت مرفوعة بالواو، أو بالألف، فيعلَّل بأن يقال: لأنه جمع، أو مثنى، والله أعلم.

الخُطوة العَاشِرة: الملَاحَظَات

المقصود بالملاحظات هو التعقيبات التي تذكر في نهاية إعراب بعض الكلمات إتماما لعملية الإعراب، كالفاعل المستتر، والمضاف، والمقدَّرات، وتعلق الظرف والجار والمجرور، وعود الضمير، وفعل الشرط وجوابه، ومسوِّغات المبتدأ والحال، فذكر هذه الأمور ونحوها من الملاحظات التي ينبغي للمعرب أن يجعلها عين الاعتبار.

فمثلا تقول في (نظرت إلى القمر)، بعد إعراب المفردات: الجار والمجرور متعلقان بـ(نظرت)، وتقول في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين (١)] بعد ذكره أنه مبتدأ: وسوَّغ له الابتداء كونه يفيد الدعاء، وقس على ذلك.

وبهذا فرغنا من إعراب المفردات، ولله الحمد والمنَّة.

* * *

جدول يوضح خطوات إعراب المفردات:

الكلمة	قل	أعوذ	بـ	ربِّ	النَّاس	مَلكِ	النَّاس	إله	النَّاس
نوعها	فعل								
معناها الإعرابي	مضارع								
رتبتها	–								
عملها	–								
حكمها	مبنية								
محلُّها	–								
عاملها	–								
علامتها	السكون								
تعليلها	–								
الملاحظات	وفاعله مستتر وجوبا								

الفَصلُ الثَّانِي

كَيفيَّةُ إِعرَابِ الجُملَةِ

اعلم –غفر الله لك–أنَّ الجملةَ لغةً هي: جماعة كلِّ شيء، اشتق من (أجملت الشيء) إذا جمعته، ويقال: أخذ الشيء جملة وباعه جملة، أي متجمعا لا متفرِّقا، وكل محتمل للتفصيل فهو جملة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقالَ الَّذِينَ كَفرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً﴾ [الفرقان (٣٢)]. [١]

واصطلاحا: ما تركَّب من مبتدأ وخبر، أو من فعل وفاعل، وما ينوب عنهما، وأفاد فائدة يحسن السكوت عليه.

---

(١) قال الراغب في مفردات القرآن (ص/ ٢٠٣): " واعتبر منه معنى الكثرة، فقيل لكلّ جماعة غير منفصلة: جُمْلَة، ومنه قيل للحساب الذي لم يفصّل، والكلام الذي لم يبيّن: مُجْمَل، وقد أجملت الحساب، وأجملت في الكلام. قال تعالى: {وَقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً واحِدَةً} [الفرقان (٣٢)]، أي: مجتمعا لا كما أنزل نجوما متفرقة."

وهي كلُّ كلام اشتمل على مسند ومسند إليه.[١]

ولا فرق بين الجملة والكلام على الصحيح،[٢] **وهو الذي يقتضيه كلام النحاة، وإطلاق النحاة على بعض المركَّبات جملة، مع أنها لا تفيد، كجملة الشرط والجواب، فهو إطلاق مجازي، علاقته اعتبار ما كان، كإطلاق اليتامى على البالغين.** [٣]

والجملة باعتبار التَّسمِيَة تنقسم إلى قسمين على الصحيح: [٤]

---

(١) قال ابن جني في الخصائص (١/ ١٧): "أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد".

(٢) قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (ص/ ٥٤): "لكن المختار هو الترادف، فإنك تعلم بالضرورة أن كل مركَّب لا يطلق عليه الجملة."

(٣) قال الشيخ محب الدين ناظر الجيش: "الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَام النُّحَاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة، يعني كل ما صدق أحدهما صدق الآخر، فليس بينهما عموم وخصوص، وَأما إِطْلَاق الْجُمْلَة على مَا ذكر من الْوَاقِعَة شرطا أَو جَوَابا أَو صلَة فإطلاق مجازي، لِأَن كلا مِنْهَا كَانَ جملَة قبل، فأطلقت الْجُمْلَة عَلَيْهِ بِاعْتِبَار مَا كَانَ، كإطلاق الْيَتَامَى على الْبَالِغين، نظرا إِلَى أَنهم كَانُوا كَذَلِك" انظر الأشباه والنظائر (٢/ ٢٠٨) والهمع (١/ ٥٦).

(٤) وزاد الزَّمخشري في المفصل (ص/ ١٣) الجملة الشرطيَّة، وهي الواقعة موقع فعل الشرط، ورُدَّ عليه بأن الحروف لا تعتبر، قال ابن هشام في المغني (٥/ ١٤): "وَزَاد الزَّمَخْشَرِيّ وَغَيره الْجُمْلَة الشّرطِيَّة وَالصَّوَاب أَنَّهَا من قبيل الفعلية."

١) اسميَّة وهي التي تبتدأ باسم صريح، نحو: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح (٢٩)]، أو مؤوَّل، نحو: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة (٢٨٠)].

٢) فعليَّة وهي التي تبتدأ بفعل، نحو: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة (٢٧٦)].

ولا عبرة بما يتقدَّم عليها من الأحرف، أي لا يغيِّر التسمية، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة (٢٧٨)]، ونحو: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة (٢٧٥)].

والجملة المخبر بها عن مبتدأ في الأصل، أو في الحال تسمَّى جملة صغرى، والكبرى هي التي خبرها جملة، نحو: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف (٣٨)].(١)

وقد تكون الجملة لا صغرى ولا كبرى، نحو: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [النمل (١٥)].(٢)

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٣١): "مَا فسّرتُ بِهِ الْجُمْلَة الْكُبْرَى هُوَ مُقْتَضى كَلَامهم، وَقد يُقَال: كَمَا تكون مصدَّرة بالمبتدأ، تكون مصدرة بِالْفِعْلِ، نَحْو: (ظَنَنْت زيدا يقوم أَبوهُ)".

(٢) وذلك لفقد الشرطين، لأن شرط الصغرى أن تكون خبرا عن مبتدأ، وشرط الكبرى أن يكون خبرها جملة، وهما مفقودان في هذا المثال. انظر تحقيق شيخنا على الموصَّل (ص/ ٥٨).

وإذا كانت الجملة اسميَّة الصَّدر فعليَّة العجز تسمَّى ذات الوجهين، نحو: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا﴾ [الزمر (٤٢)]، وإذا كانت اسميَّة الصَّدر والعجز تسمَّى ذات الوجه، نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف (٢٦)]. [١]

---

[١] قال ابن هشام في المغني (٥/ ٣٨): " وَيَنْبَغِي أَن يُزَاد عكس ذَلِك فِي نَحْو (ظَنَنْت زيدا أَبوهُ قَائِم) ... [و] نَحْو ظَنَنْت زيدا يقوم أَبوهُ".

قلت: بل الذي ينبغي ألا يزاد ذلك، لأن المعتبر في الجملة أركانها لا فضلاتها.

والجُمَل من حَيث الإِعراب تَنقَسم إلَى قِسمَين:

القِسمُ الأوَّل: جمل لَيس لها محلٌّ من الإِعراب:

وهي كلُّ جملة لا يصحُّ تأويلها بمفرد، ولا يتقدَّم عليها العامل.

وأنواع هذه الجمل سبعة على المشهور: [١]

---

[١] قال الدَّكتور قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٣٦): "وقد جمع النحاة المواضع التي فيها الجمل على ذلك الأصل، لا يحل محلها مفرد، أو لا تؤول به، فكان بينهم خلاف في تعدادها، أما ابن هشام ومن دار في فلكه، فيرون أن الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب هي سبع، وأما أبو حيان فيراها اثنتي عشرة جملة، وسترى أنها في التحقيق عشر: الابتدائيَّة، الاستئنافيَّة، جملة الشَّرط غير الظرفي، الاعتراضيَّة، التفسيريَّة، جواب القسم، جواب الشرط غير الجازم، جواب الشرط الجازم غير المقترن بالفاء أو إذا، صلة الموصول، التابعة لجملة لا محلَّ لها".

قلت: الظاهر لي أن الأولى أن يقتصر على هذه السبع، لأن التطبيق يدور عليها، وإذا أكثرنا العدد، وفصلنا فيها لتوهَّم ظان وجود خلاف بين المعربين في بعض الآيات، مع عدمه، لاختلاف التعبير، فإذا قال المعربون مثلا في قوله تعالى: {إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ} إن الجملة استئنافيَّة، وقلنا على ما ذكره قباوة: ابتدائيَّة، على أنها جملة أخرى، لظن واهم أن في إعراب الآية خلافا، مع أن المعربين يستعملون هذا وذاك، وكذا يقال في تعداد الجمل التي لها محلٌّ من الإعراب، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

الأولى: الاستئنافيَّة

وهي الجملة التي يبتدأ بها المتكلِّم الكلام، سواء كانت اسميَّة أو فعليَّة، وهذا الابتداء على قسمين:

١) ابتداء حقيقي، وهي أن تقع الجملة في أوَّل الكلام، بحيث يفتتح بها النطق، نحو: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [نوح (١)].

٢) ابتداء إضافي، وهي أن تقع الجملة في أثناء الكلام، لكنها لا علاقة بما تقدَّم نحو: ﴿فَلَا يَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [يس (٧٦)]، ولها علامتان:

أ) أن تقع بعد أحرف الاستئناف، وهي الواو، والفاء، وثم، وحتَّى الابتدائيَّة، وأم المنقطعة، وأو التي بمعنى بل، و(بل) التي للأضراب الانتقالي، نحو: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى﴾ [الحج (٥)]، ﴿فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ [العنكبوت (٢٠)].

بـ) انقطاعها عما قبلها في المعنى، بحيث أنها لا تكون محتاجة لما تقدَّم ولا تكملة لها، وإن كانت مقترنة بما تقدَّم باعتبار السياق والحديث، نحو: ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ تَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النحل (٣)].

ومعرفتها تحتاج إلى تأمُّل، ومعرفة بالبلاغة.(١)

وتسمَّى هذه الجملة أيضا استئنافيَّة، (٢) وحكمها ألّا محلَّ لها من الإعراب.(٣)

(١) في إعراب الجمل وأشباهها (ص/ ٤١): "والجدير بالذكر أن الفصل بين الاستئناف وغيره أمر دقيق عسير أحيانا، لا يغني فيه الاعتماد على ظاهر العبارة، وما فيها من روابط لغويَّة، ولا بدَّ من الاحتكام إلى المعنى الذي تضمنته العبارة."
ومن تأمَّل ما ذكره ابن هشام في المغني من كثرة الاختلاف فيها عند التطبيق يجد ذلك.

(٢) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٣٩): "وَتسَمى أَيْضا المستأنفة وَهُوَ أوضح لِأَن الْجُمْلَة الابتدائية تطلق أَيْضا على الْجُمْلَة المصدرة بالمبتدأ وَلَو كَانَ لَهَا مَحل".

(٣) فإن قلت: الابتداء من مظان الاسم، فلذا قالوا: الفعل المضارع معرب، لوقوعه موقع الاسم، فينبغي أن يكون لها محلٌّ من الإعراب.
قلت: لا شكَّ أن الفرق جليٌّ بين موضع الاسم، وموضع الجملة المبتدأة، فالتحقيق أن اعتبار محل الجملة في موضع المفرد إنما يتصوَّر إذا أمكن إجراء أحكامه عليها، فمعلوم أن الجملة من حيث هي جملة، لا تصلح لأن يحكم عليها بشيء. شرح قواعد الإعراب للكافيجي (ص/ ١٠٣).

الثَّانية: الاعتراضيَّة

وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، يحتاج كل منهما للآخر في اللغة العربيَّة، كالمبتدأ مع الخبر، والفعل مع مرفوعه، والفعل مع منصوبه، والشرط مع جوابه، والموصول مع صلته، والحال مع صاحبها، والصفة مع موصوفها، وحرف الجر مع مجروره في القسم، أو متعلِّقه، أو القسم مع جوابه.[1]

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ [البقرة (٢٤)]، ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولَنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء (٧٣)]، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ (٧٥) وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ (٧٦) إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة (٧٧)]، ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ١٠٤): "للبيانيين فِي الِاعْتِرَاض اصْطِلَاحَات مُخَالفَة لاصطلاح النَّحْوِيين، والزمخشري يسْتَعْمل بَعْضهَا كَقَوْلِه فِي قَوْله تَعَالَى {وَنحن لَهُ مُسلمُونَ}: يجوز أَن يكون حَالا من فَاعل نعْبد أَو من مَفْعُوله لاشتمالها على ضميريهما، وَأَن تكون معطوفة على نعْبد، وَأَن تكون اعتراضية مُؤَكدَة، أَي وَمن حَالنَا أَنا مخلصون لَهُ التَّوْحِيد، وَيرد عَلَيْهِ مثل ذَلِك من لَا يعرف هَذَا الْعلم كَأبي حَيَّان توهما مِنْهُ أَنه لَا اعْتِرَاض إِلَّا مَا يَقُوله النَّحْوِيّ وَهُوَ الِاعْتِرَاض بَين شَيْئَيْنِ متطالبين".

كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [آل عمران (٣٦)].

والغرض منها تأكيد الكلام أو تبيينه، أو تحسينه، وبها يظهر بلاغة المتكلِّم.(١)

وحكمها ألا محلَّ لها من الإعراب.(٢)

---

(١) قال ابن جني في الخصائص (١/ ٣٣٦): "باب في الاعتراض:
اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومنثور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذًّا أو متأولا".
وقال في (ص/ ٣٤١): "والاعتراض في شعر العرب ومنثورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة نفسه وامتداد نفسه" انظر حاشية شيخنا على الموصل (ص/ ٩٤).

(٢) قال في المغني (٥/ ٩١): "مَسْأَلَة: كثيرا مَا تشتبه المعترضة بالحالية ويميزها مِنْهَا أُمُور:
أَحدهَا: أَنَّهَا تكون غير خبرية، الثَّانِي: أَنه يجوز تصديرها بِدَلِيل اسْتِقْبَال كالتنفيس، وَالثَّالِث: أَنه يجوز اقترانها بِالْفَاءِ، الرَّابِع: أَنه يجوز اقترانها بِالْوَاو مَعَ تصديرها بالمضارع الْمُثبت." اهـ مع تصرُّف.

الثّالثة: الصِّلة

وهي الجملة التي تقع صلة لموصول اسميّ، أو حرف مصدريٍّ، بسبب افتقاره إليها، لتكمل بها معناه.[١]

والموصولات الاسميَّة هي (الذي، والتي، واللذان، واللتان، والأولى، والذين، ويقال: اللَّذون، واللائي، واللاتي، ويقال: اللواتي، ومن، وما، وأيّ، وأل، وذو، وذا)، وكلها مبيَّنة في كتب النحو، والله أعلم.

والموصولات الحرفيَّة هي حروف المصدرة التي نظمها من قال:[٢]

وهاك حروفا بالمصادر أوّلت ... وذكرى لها خمسا أصح كما رووا
وها هي (أن) بالفتح (أن) مشدَّدا ... وزيد عليها (كي) فخذها و(ما) و(لو)

ومن أمثلتها بعد وقوعها بعد الاسمي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [الزمر (٧٤)]، ﴿وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء (١٥)]، ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل (٩٦)].

---

(١) وذلك لأن الموصولات نواقص لا يتم معناها إلا بصلة "متأخرة عنها" لزوما؛ لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر. انظر التصريح على التوضيح (١/ ١٧٦).

(٢) وهو السجاعي في شرح القطر (ص/ ١٥٤).

ومن أمثلتها بعد وقوعها بعد الحرفي قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الجن (١)]، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف (٧٩)]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج (٦١)].

وحكمها أنه ليس لها محلٌّ من الإعراب. (١)

---

(١) إذا كان الموصول اسميًّا فله محل بحسب ما يقتضيه العامل، والجملة ليس لها محل، وإذا كان حرفيًّا يكون له مع صلته معا محل من الإعراب، لا يكون للموصول وحده، ولا للصلة وحدها، أما الموصول فلأنه حرف، فلا يتصوَّر فيه الإعراب أصلا، لا لفظا ولا تقديرا ولا محلًّا. انظر شرح قواعد الإعراب للكافيجي (ص/ ١١٨-١١٩).

الرَّابعة: التَّفسيريَّة

وهي الجملة الفضلة التي توضّح وتفسِّر جملة قبلها، وتكشف حقيقة ما تليه.

وهي على ثلاثة أحوال:

١) أن تقع بعد (أي) نحو: البون شاسع، أي الفرق كبير، وفي الحديث: "فَأَشَارَ إِلَيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَي كَمَا أَنْتَ." [١] أي: كن كما أنت عليه أولا.

٢) أن تقع بعد (أن)، نحو: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل (٦٨)]، ﴿قَالَ يَاقَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ (٢) أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ﴾ [نوح (٣)].

٣) ألا تقع بعدهما، نحو: ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الصف (١١)]، ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران (٥٩)].

---

(١) الحديث متفق عليه رواه البخاري برقم (٦٨٣) ومسلم برقم (٤١٨) عن عائشة رضي الله عنها، وهذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: "فَأَشَارَ إِلَيْهِ: «أَنْ كَمَا أَنْتَ»."

وليس لها محلٌّ من الإعراب. [١]

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ١٢٣): "قَوْلنَا: (إِن الْجُمْلَة المفسرة لَا مَحلَّ لَهَا) خَالف فِيهِ الشلوبين، فَزعم أَنَّهَا بِحَسب مَا تفسره فَهِيَ فِي نَحْو: زيدا ضَربته لَا مَحل لَهَا وَفِي نَحْو {إِنَّا كل شَيْء خلقناه بِقدر} وَنَحْو: زيد الْخبز يَأْكُلهُ بِنصب الْخبز فِي مَحل رفع وَلِهَذَا يظْهر الرّفْع إِذا قلت آكُله".

وفي الموصِّل (ص/ ١١٧): "وَفِي كل من أَمْثِلَة التَّحْقِيق نظر، لِأَنَّهَا ترجع عِنْد التَّحْقِيق إِلَى تَفْسِير الْمُفْرد بالمفرد، وَهُوَ تَفْسِير الْفِعْل بِالْفِعْلِ لَا الْجُمْلَة بِالْجُمْلَةِ، بِدَلِيل ظُهُور الْجَزْم فِي الْفِعْل الْمُفَسّر ولِأَن جملَة الِاشْتِغَال لَيست من الْجمل الَّتِي تسمى فِي الِاصْطِلَاح جملَة تفسيرية، وَإِن حصل بهَا التَّفْسِير كَمَا قَالَ المُصَنّف فِي المغنى".

الخامسة: جواب القسم

وهي الجملة التي يجاب بها القسم الصريح أو المقدّر.

ولها موقعان:

١) أن تقع بعد القسم الصريح، سواء كان بالفعل أو بالأحرف، نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا﴾ [الأنعام (١٠٩)]، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء (٥٧)]، {وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ} [الأنعام (٢٣)].

٢) أن تقع بعد قسم يفهم منه باللام الواقعة في جوابه، وهي القسم المقدَّر، نحو: ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ﴾ [الهمزة (٤)]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت (٦٩)]، ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا لَنُبَوِّئَنَّهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾ [النحل (٤١)].

وليس لها محلٌّ من الإعراب.(١)

---

(١) أي: جملة جواب القسم، وأما الجملة القسميَّة المتكوِّنة من فعل القسم أو أدواته وجوابه، فقد يكون لها محلٌّ، فتنبَّه.

قال في المغني (٥/ ١٣٦): "جملتا الْقسم وَالْجَوَاب يُمكن أَن يكون لَهما مَحل من الْإِعْرَاب كَقَوْلِك: (قَالَ زيد: أقسم لأَفْعَلَنَّ)."

السَّادسة: جواب الشَّرط

المراد بها هنا هي الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا، أو لجازم ولم تقترن بالفاء أو بـ(أذا) الفجائيَّة.

أي أنها تقع في موضعين:

١) بعد شرط غير جازم، سواء اقترنت بالفاء أو بـ(أذا) الفجائيَّة. أم لم تقترن، نحو: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة (٢٨٢)] ﴿فَلَمَّا أَحَسُّوا بَأْسَنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَرْكُضُونَ﴾ [الأنبياء (١٢)]، ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة (١٤)]، ﴿لَوْ أَنْزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَرَأَيْتَهُ خَاشِعًا مُتَصَدِّعًا مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [الحشر (٢١)]، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة (٢٥١)]، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة (٨٩)].

٢) بعد شرط جازم ولم تقترن بالفاء أو بـ(أذا) الفجائيَّة، نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء (١٣٣)]، ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء (١٢٣)]، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء (٧٨)].

وليس لها محلٌّ من الإعراب. [١]

[١] لأنه لم يتقدَّم عليها عامل في الموضع الأوَّل، وأمَّا الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم هو الفعل، لا الجملة بأسرها، وذلك لظهور الجزم في لفظ الفعل.

السَّابعة: التابعة لما لا محلَّ لها

وهي الجملة التي تكون تابعة لجملة لا موضع لها في الإعراب.[١]

وتقع في ثلاثة مواضع: [٢]

١) أن تكون معطوفا على جملة لا محلَّ لها من الإعراب، نحو: ﴿مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا﴾ [البقرة (١٠٦)].

٢) أن تكون بدلا من جملة لا محلَّ من الإعراب، نحو: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء (١٣٣)].

٣) أن تكون مؤكِّدة لجملة لا محلَّ لها، نحو: ﴿فَمَهِّلِ الْكَافِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [الطارق (١٧)].

* * *

---

(١) المراد بالتعبيَّة هنا الاصطلاح اللغوي، لا المعنى الاصطلاحي، لأن معنى الاصطلاحي أنَّ المتقدِّم له محلٌّ، والثاني يأخذ حكمه، وليس المراد هنا. انظر حاشية الخطيب على المغني (٥/ ١٦٠).

(٢) التوابع في المفردات خمسة: العطف، والبدل، وعطف البيان، والصفة، والتوكيد، ويكون في الجملة الثلاثة المذكورة، وأمَّا الصفة فإنها لا تكون إلا في الجمل، لأن الجملة لا توصف، وأمَّا عطف البيان فإنه يضمُّ إلى البدل، لأنه منه. وقد منع الدكتور قباوة أن تكون الجملة مؤكدة لجملة أخرى. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ١٢٦).

القِسم الثَّاني: جمل لها محلٌّ من الإعراب:

وهي كلُّ جملة يصحُّ تأويلها بمفرد، ويتقدَّم عليها العامل، أي يجوز لنا أن نحذفها ونضع مكانها كلمة واحدة مفردة، نحو: جاء زيد يكتب، أي: كاتب.

وأنواع هذه الجمل تسعة على المشهور: [(١)]

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٢٣٩): " هَذَا الَّذِي ذكرته من انحصار الْجمل الَّتِي لَهَا مَحل فِي سبع جَار على مَا قرروا، وَالْحق أَنَّهَا تسع، وَالَّذِي أهملوه: الْجُمْلَة المستثناة، وَالْجُمْلَة الْمسند إِلَيْهَا."

وفي التطبيق النَّحوي (ص/ ٣٤٦): "هذه هي المواضع التي تقع فيها الجملة في محل إعرابي، وقد زاد عليها النحاة مواضع أخرى ليست مستعملة إلا بقلة".

وزاد الكوفيون الجملة الواقعة فاعلا، ولم يرتض بذلك ابن هشام في المغني: "قيل: وَتَقَع أَيْضا فِي الْجُمْلَة المقرونة بمعلق، نَحْو: (علم أَقَامَ زيد)، وَأَجَازَ هَؤُلَاءِ وُقُوع هَذِه فَاعِلا، وحملوا عَلَيْهِ ﴿وَتبين لكم كَيفَ فعلنَا بهم﴾ ﴿أفلم يهد لَهُم كم أهلكنا﴾ ﴿ثمَّ بدا لَهُم من بعد مَا رَأَوْا الْآيَات ليسجننه﴾ وَالصَّوَاب خلاف ذَلِك، وعَلى قَول هؤلاء فيزاد فِي الْجمل الَّتِي لَهَا مَحل الْجُمْلَة الْوَاقِعَة فَاعِلا".

وقال ابن يعيش في شرح المفصَّل (٣/ ٤): "وإنما لم يصحّ أن تكون الجملةُ فاعلًا؛ لأنّ الفاعل يصحّ إضمارُه، والجملة لا يصحّ إضمارها؛ لأن المضمر لا يكون إلَّا معرفةً، والجمل ممّا لا يصح تعريفُها من حيث كانت معاني الجمل مستفادة. ولو كانت معرفة، لم تكن مستفادةً، فلما تَدافع الأمران فيها وتَنافيا، لم يجتمعا."

انظر إعراب الجمل للدكتور قباوة (ص/ ١٥٦) وحاشية الخضري (١/ ٣١٨) وحاشية الخطيب على المغني (٥/ ١١٦) (٥/ ١٦٨).

الأولى: المُسنَدةُ إليهَا

وهي الجملة التي تقع مبتدأة ويسند إليها خبر، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة (٦)]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [المنافقون (٦)]، {سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ} [الأعراف (١٩٣)].

ومحلُّها الرفع، وقد أغفلها جمهور النحاة، واستدركها بعضهم.[١]

الثَّانية: الخبريَّة

وهي كلُّ جملة تقع موقع الخبر المفرد، وهي على خمسة أنواع:

١) الواقعة خبرا للمبتدأ، نحو: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص (٦٨)].

٢) الواقعة خبرا للأحرف المشبهة بالفعل، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة (٦٧)].

---

[١] إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ١٤٣).

٣) الواقعة خبرا لـ(كان) وأخواتها، نحو: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة (٥٧)].

٤) الواقعة خبرا للأفعال المقاربة، نحو: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة (٧١)]

٥) الواقعة خبرا للمشبهات بليس، نحو: ما زيد سأتي.[١]

ويشترط في الجملة الخبريَّة خمسة شروط:

١) أن تشتمل على رابط يربطها بالمبتدأ، والروابط المشهورة أربعة:[٢]

أـ) الضمير، نحو: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ [البقرة (٢٠٥)].

بـ) الإشارة، نحو: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف (٢٦)].

جـ) إعادة المبتدأ بلفظه، نحو: ﴿الْقَارِعَةُ (١) مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة (٢)].

---

[١] ولم يذكر ذا النوع كثير من العلماء، انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ١٤٧).

[٢] نظمها من قال:

إن جملـــة خبـــرا عـــن مبتـــدأ وقعـــت ولـــم يكـــن عينـــه بمضـــمر قرنـــت

أو الإشـــارة أو تكريـــر مبتـــدأ أو العمـــوم فهـــذي أربـــع نظمـــت

انظر حاشية شيخنا على القطر (١/ ٣٣٠).

د) عموم يشمل المبتدأ، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف (٣٠)]. [(١)]

٢) ألَّا تكون ندائيَّة، فلا يصحُّ نحو: أبو بلال يا من أتقن النَّحو.

٣) ألَّا تكون مصدَّرة بأحد الحروف: (لكن، وبل، وحتى)، فلا يصحُّ نحو: زيد لكن يلعب. [(٢)]

٤) ألا تكون طلبيَّة، فلا يصحُّ نحو: زيد اضربه، وهذا الشرط يردُّه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة (٣٤)]. [(٣)]

[(١)] وذكر ابن هشام في المغني (٥/ ٥٧٧) عشرة روابط، على خلاف في بعضها والله أعلم.

[(٢)] قال السيوطي في الهمع (١/ ٣٦٨): "قَالَ شَيخنَا الْعَلامَة الكافيجي رَحمَه الله: وَلَا يسوغ الْإِخْبَار بجملة ندائية نَحْو: زيد يَا أَخَاهُ وَلَا مصدره ب لَكِن أَو بل أَو حَتَّى بِالْإِجْمَاع فِي كل ذَلِك".

[(٣)] والطلبية منعها ابْن الْأَنْبَارِي لِأَنَّهَا لَا تتحمل الصدْق وَالْكذب وَالْخَبَر حَقه ذَلِك، ورد بِأَن الْمُفْرد يَقع خَبرا إِجْمَاعًا وَلَا يحْتَمل ذَلِك وبالسماع. همع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٦٨).

٥) ألّا تكون قسميَّة، فلا يصحُّ نحو: زيد ليقومنَّ، ويردُّه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت (٦٩)]. (١)

وفيما ذكرنا يتضح أن الجملة الخبريَّة لها موقعان، وهي الرفع والنَّصب، لأنه تؤوّل بالمفرد كغيرها، (٢) ولا تكون في غيرهما، والله أعلم.

---

(١) والقسمية منعهَا ثَعْلَب، ورد بِالسَّمَاعِ قَالَ تَعَالَى ﴿وَالَّذين جاهدوا فِينَا لنهدينهم سبلنا﴾ ﴿وَالَّذين آمنُوا وَعمِلُوا الصَّالِحَات لندخلنهم﴾ همع الهوامع للسيوطي (١/ ٣٦٨).

(٢) ولكن الرضي لم يسلم بذلك، بل يقول في شرح الكافية (٢/ ٢٥٩): "إنه دعوى من بعض النحاة أطلقوها، بلا برهان عليها قطعي، سوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل ادعي أن الأصل فيه الجملة لم يبعد، لأن الإخبار في الجمل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفي، في تقدير الإعراب في الجمل، وقوعها موقعا، يصحُّ وقوع المفرد فيه."

الثَّالثة: الحاليَّة

وهي الجملة التي تبيّن هيئة صاحبها وتقع موقع الحال المفرد لاسم معرف تأتي بعده، نحو: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون (٥)].

ولها ثلاثة شروط:

١) أن تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، وروابطها ثلاثة:

أ‌) الضمير، نحو: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة (٣٦)].

ب‌) الواو، وضابطها أن تقع موقع (إذ) الظرفيَّة، نحو: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [يوسف (١٤)].

ج‌) الضمير والواو معا، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة (٢٤٣)].

٢) أن تكون خبريَّة، لا الإنشائيَّة.

٣) ألا تقترن بدليل الاستقبال، كالسين وسوف، فلا يصحُّ أن تعرب جملة ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الصافات (٩٩)] حالا. [(١)]

ومحلُّها دائما النَّصب، والله أعلم.

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٢٦٢): "الحالية لَا تصدر بِدَلِيل اسْتِقْبَال، وَأما قَول بَعضهم فِي ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِب إِلَى رَبِّي سيهدين﴾ إِن ﴿سيهدين﴾ حَال كَمَا تَقول سأذهب مهديا فسهو."
وفي حاشية الشمني (٢/ ١٤٦): "وجهه ما تقدَّم الآن أن الجملة الحاليَّة لا تصدَّر بدليل استقبال، لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر، وهما الحال والاستقبال في محل واحد، وهذا مفقود فيما قاس عليه، فإن دليل الاستقبال فيه ليس في الحال، بل في عاملها."
وفي حاشية الأمير (٢/ ٧٣): "كأنه لا حظ في التَّنظير أنه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها، وبالعكس، لاتحاد زمنهما."

الرَّابعة: المفعوليَّة

وهي الجملة التي تقع موقع المفعول به بعد فعل متعدٍّ سواء كان معلقا، أم لا.

وتكون في أربعة مواضع:

١) أن تقع محكيَّة بالقول، نحو: ﴿قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف (١٥٠)].

٢) أن تقع تالية للمفعول الأوَّل في باب (ظن) وأخواتها، نحو: ظننت زيدا يعلم.

٣) أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب (أعلم) وأخواتها، نحو: أعلمت مشكورا عمرا أبوه قادم.

٤) أن تقع معلَّقا عنها العامل، وهي على ثلاثة أقسام: [١]

---

[١] انظر حاشية شيخنا على الموصِّل (ص/ ٦٦-٦٧).

أ) ما وقعت في موضع مفعولين، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ [الكهف (١٢)].

ب) ما وقعت في موضع مفعول مسرَّح، أي غير مقيَّد بالجار، نحو: عرفت من أبوه، لأنه يقال: عرفت زيدا.

ج) ما وقعت في موضع مفعول مقيَّد بالجار، نحو: ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾ [الكهف (١٩)].

ومحلُّها النَّصب دائما، والله أعلم.

الخامسة: الاستثنائيَّة

وهي الجملة التي تستثنى بـ(إلا)، ولا تكون إلا في الاستثناء المنقطع، لأن الجملة لا تكون جزء من المفرد فتستثنى منه، نحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ (٢٢) إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ (٢٣) فَيُعَذِّبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ [الغاشية (٢٤)]، {وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ} [هود (٨١)].

ومحلُّها النَّصب، ولم يذكرها الجمهور، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. [1]

---

(١) وقد ترد الجملة بعد (إلا) ولا تكون مستثناة، نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾، فلم تقع فيه جملة (إنهم ليأكلون) موقع المستثنى، وإنما هي في محلِّ نصب حال من المفعول المحذوف لـ(أرسل). انظر المغني (٥/ ٢٤١) وإعراب الجمل (ص/ ١٩٩).

السَّادسة: الإضافيَّة

وهي الجملة التي يضاف إليها اسم، وتقع موقع المضاف إليه.

والأشياء التي تضاف إلى الجملة ثمانية: [١]

١) ما يدلُّ على الزمان، ظروفا كانت أو أسماء، وشرطها الَّا ينوَّن، نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنفال (٢٦)]، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النَّصر (١)]، ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ﴾ [سبأ (١٤)]، ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم (٤٤)].

٢) حيث، نحو: ﴿وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [النساء (٩١)].

٣) آية، بمعنى علامة، نحو قول الشاعر:

ألا مَـــن مُبْلِـــغٌ عنّـــي تميمًـــا   بآيـــةِ مـــا يُحبّـــونَ الطعامـــا

٤) ذو، في قولهم: (اذهب بذي تسلم).

٥) لدن، نحو قول الشاعر:

[١] المغني (٥/ ١٩٨-٢١٤).

لزمنــا لــدن ســالمتمونا وفــاقكم فَلَا يَـك مِنْكُم للْخـلاف جنـوح

٦) ريث، بمعنى (أبطأ)، نحو قول الشاعر:

خليلــيّ رفْقـا ريــثَ أقضــى لُبانــةً من العَرصات المـذكراتِ عُهـودا

٧) قول، نحو قول الشاعر:

قَــوْلُ يَــا للّرجــال يُـنْهضُ مِنّــا مُسْــرِعِين الكُهــولَ والشُّــبّانا

٨) قائل، نحو قول الشاعر:

وأجبـتُ قائـلَ كيـف أنـتَ بصـالح حتى مللتُ ومَلَّني عُـوَّادي [1]

---

(١) نظم هذه المواضع العلامة المعلمي بقوله:

وخُــذْ ثمانًــا قَــدْ تُضَــافُ للجُمَــلْ حَيــثُ لَــدُنْ أســما الزَّمــانِ فَقُبِــلْ
وذي مِـــن اذْهَـــبَنْ بـــذي تَســـلَّمُ فـ ذي كصـاحبٍ أُضِـيفَتْ فـافهموا
وقيــل بــل ذي كالــذي فهــي صِــلَهْ فــلا محَــلَّ بــل تكــونُ مُهْمَلَــهْ
وريْـــثَ وابـــنُ مالـــكٍ فيهـــا وفـــي لَـــدُنْ لـــه مقالتـــان فَـــاقْتَفِ
إِحْــداهُما الفِعْــلُ علــى إضْــمار أنْ بَعْـــدهُما وذَاك زَعْـــمٌ فـــافْتَطِنْ
وآيـــــةٌ مُـــــرادِفُ العَلَامَـــــهْ فــي قَــولِ ســيبُويهْ ذُرَى الفَخَامــه
ســـابعُها قَـــولٌ وخُـــذْ ثامِنَهَـــا قائــلَ فاحْفَظْهــا وكُــنْ مُتْقِنَهَــا

انظر مجموع آثار الإمام المعلمي (٢٠/ ١٠٩).

ومحلُّها دائما الجرُّ، والله أعلم.

السَّابعة: جواب شرط جازم

وهي الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم، واقترنت بالفاء، أو بـ(إذا) الفجائيَّة.

ووجه تقييد الاقتران بالفاء أو (إذا) هو أن الجملة لو خلت منهما لصار الفعل قابلا للجزم لفظا، والجملة لا يكون لهما محلٌّ من الإعراب، وقد تقدَّم ذلك.

فمثال اقترانها بالفاء قوله تعالى: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأعراف (١٨٦)].

ومثال اقترانها بـ(إذا) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم (٣٦)]. [١]

---

(١) ويشترط في الجملة المقرونة بـ(إذا) الفجائية ثلاثة شروط:

أـ) أن تكون اسميَّة، بـ) أن تكون مثبته، جـ) ألا تقترن بـ(إن) المؤكدة، دـ) أن تكون أداة الشرط (إن) خاصة.

يقول أخونا الفاضل رياض العدني رحمه الله:

واقرُن جوابا بـ(إذا) الفجائي إن اسميَّة وخصص الجزم بـ(إن)

موجبة لم تقترن بـ(إنَّ) في خبر والفاء عممن

ومحلُّها الجزم، [١] والله أعلم.

---

(١) وزعم الدماميني أن جواب الشرط الجازم، المقترن بالفاء أو بـ(إذا) لا محلَّ لها من الإعراب، قال:

والحق أن جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا، وذلك أن كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محلَّ لها، وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد، فلا يكون لها محلٌّ.

والتحقيق أن العلة التي بنى عليها زعمه واهية، لا أساس لها، فالجملة هذه وقعت في موقع الفعل المضارع، الذي يطلبه الشرط الجازم، والفعل مفرد، أما فاعله الظاهر أو المستتر فلا أثر لأداة الشرط فيه، وإنما هو معمول للفعل، وشأنه في ذلك شأن الفاعل لاسم الفاعل، فهو لا يخرجه عن كونه مفردا، إن ظهر بعده، وإن قدر. اعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٣٩).

الثَّامنة: التَّابِعة لمفرد

وهي الجملة التَّابعة لمفرد قبلها في الإعراب.

وتقع في ثلاثة مواضع: [١]

١) أن تكون الجملة صفة للمفرد، نحو: ﴿لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران (٩)].

ويشترط في الجملة الواقعة صفة ثلاثة شروط:

أ) أن يكون الموصوف بها نكرة محضة، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة (٢٨١)].

ب) أن تشتمل الجملة على ضمير يربطها بالموصوف، والغالب أن يكون مذكورا، وقد يحذف، نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة (٤٨)]، أي لا تجزيه.

جـ) أن تكون الجملة خبريَّة، فلا يصحُّ نحو: هذا رجل اضربه.

---

[١] تتبع الجملة المفرد في العطف والبدل والصفة، وأما التوكيد فلا ذكر له هنا، لأن الجملة لا تؤكِّد المفرد، وأما عطف البيان فيحمل على البدل، وقد أنكر الجمهور وقوع الجملة عطف بيان. اعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٤١).

٢) أن تكون الجملة بدلا من المفرد، نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت (٤٣)].

ومن أشهر مواقعها الجملة المبدوءة بـ(كيف) بعد اسم مفرد، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾ [الفرقان (٤٥)]، ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية (١٧)].

٣) أن تكون الجملة معطوفة على مفرد، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرَّحْمَنُ﴾ [الملك (١٩)].

ومحلُّها بحسب متبوعها، (١) والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

---

(١) فإن كان مرفوعا، فهي في محل رفع، وإن كان منصوبا فهي في محل نصب، وإن كان مجرورا فهي في محل جرٍّ.

التَّاسعة: التابعة لجملة لها محلٌّ

وهي الجملة التَّابعة في الإعراب لجملة آخر لها محلٌّ من الإعراب.

وتقع في ثلاثة مواضع:

١) أن تكون معطوفا على الجملة التي قبلها، نحو: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص (٦٨)].

٢) أن تكون بدلا من الجملة التي قبلها، نحو: ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء (١٣٣)]. (١)

٣) أن تكون مؤكدة للأولى، نحو: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة (٦)].

ومحلُّها بحسب محلِّ الجملة التي قبلها، والله أعلم بالصواب.

والأصل في الجمل ألا يكون لها محلٌّ من الإعراب لأن الإعراب للمفردات. (١)

---

(١) وَشَرطها أَن تكون الْجُمْلَة الثَّانِيَة أوفى بتأدية الْمَعْنى المُرَاد من الأولى كقول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارحل لَا تقيمن عندنَا ... وَإِلَّا فَكُن فِي السِّرّ والجهر مُسلما

فَإِن دلَالَة الثَّانِيَة على مَا أَرَادَهُ من إظْهَار الْكَرَاهَة لإقامته أولى لِأَنَّهَا تدل عَلَيْهِ بالمطابقة وَالْأولَى تدل عَلَيْهِ بالالتزام. موصل الطلاب (ص/٨١). والمغني (٥/٢٣٥).

=(١) قال السيوطي في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٥): "قال أبو حيان: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، وإنما كان كذلك، لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدَّر بالمفرد، لأن المعرب إنما هو المفرد، والأصل في الجملة ألا تكون مقدَّرة بالمفرد."

كذا نقل عنه السيوطي، والذي في الارتشاف (٣/ ١٦١٧): " ونحن نتكلم في الجمل، فنقول: أصل الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، لأن ما له منها موضع من الإعراب، إنما هو لوقوعه موقع المفرد، والأصل في الجملة أن تكون مستقلة لا تقدر بمفرد، فتكون جزاءً لما قبلها".

طَرِيقَةُ إِعرَابِ الجُملةِ [١]

إذا فرغ المعرب من إعراب المفردات، فإنه يتحرَّى بعد ذلك إعراب الجمل التي أمامه، لأنها أنفع وأصعب من إعراب المفردات. [٢]

واعلم أخي أن لإعراب الجمل خمسة خطوات، وهي كالتَّالِي:

الخطوة الأولى: تحديد نوع الجملة

المقصود بهذه الخطوة بيانها، من حيث التسمية، هل هي اسميَّة، أو فعليَّة؟، وأن يصرِّح المعرِّب في إعراب كلِّ جملة لفظ: اسميَّة، أو فعليَّة، فيقول في نحو: ﴿يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ﴾ [فاطر (١)]: جملة فعليَّة، وفي نحو: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية (١٩)]: جملة اسميَّة.

وهذه خطوة ليست بلازمة، بل يقلُّ العمل بها عند المعربين.

---

[١] انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٤٢١).

[٢] قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (ص/ ٤٩): "إعراب محلِّ الجمل أصعب وأنفع من بيان إعراب المفرد."

وقال صاحب التطبيق النَّحوي (ص/ ٣٤٦): "ومن المهم للدارس أن يحدد دائما موقع الجملة إن كان لها موقع؛ لأن ذلك يساعده على فهم التركيب الصحيح للكلام".

قال شيخنا أبو بلال: كلام جيِّد.

الخطوة الثَّانية: تحديد محلِّ الجملة أو عَدمه

المراد بهذه الخطوة بيان محلِّها من الإعراب، أو عدم محلِّها، فإذا كانت الجملة لها محلٌّ فيبيَّن هل هي في محلِّ رفع، أو نصب، أو خفض، أو جزم، وهذه الخطوة أهمَّ الخطوات وأنفعها، وهي لا زمة في كلِّ الجمل، وتركها عيب على المعرِب.

فيقال في نحو قوله تعالى: ﴿يَعْمَهُونَ﴾، من قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر (٧٢)]: جملة فعليَّة في محلِّ رفع.

وتقول في قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾، من قوله: ﴿وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾ [البقرة (٣٦)]: جملة اسميَّة في محلِّ نصب.

وتقول في قوله: ﴿تُرِيحُونَ، تَسْرَحُونَ﴾، من قول العزيز العليم: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل (٦)]: جملة فعليَّة في محلِّ جرٍّ.

وتقول في قوله تبارك وتعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾، من قول الله: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم (٣٦)]: جملة اسميَّة في محلِّ جزم.

وإن لم يكن للجملة محلٌّ فيبيَّن عدم محلِّها، ويقال في نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾، من قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَا يَبْعَثُ اللَّهُ مَنْ يَمُوتُ﴾ [النَّحل (٣٨)]: لا محلَّ لها من الإعراب.(١)

الخطوة الثَّالثة: تحديد عامل الجملة

معنى تحديد عامل الجملة ذكر العامل الذي له أثر وعمل في الجملة، فيجعلها في محلٍّ معيَّن، في محلِّ الرفع أو النصب، أو الجر، أو الجزم، وتقدَّمت أمثلة ذلك.

فيقال في إعرابها مثلا: في محلِّ جرٍّ بالمضاف، أو في محلِّ رفع بالمبتدأ، أو في محلِّ نصب بـ(كان)، أو في محلِّ جزم بـ(إن)، وهذه الخطوة خاصَّة

(١) وهذا يعنى أن الجملة ليس لها إلا إحدى الحالتين، فنقول في إعراب كل جملة بعد تحديد نوعها، مثلا: جملة اسميَّة لا محلَّ لها من الإعراب، أو نقول: جملة فعليَّة في محلِّ رفع، أو نصب، أو جرٍّ، أو جزم، وبذلك نكون قد حكمنا على الجملة بواحد من الحكمين: إما (في محلِّ كذا) أو (لا محلَّ لها من الإعراب). كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٤٢١).

كما هو ظاهر في الجمل التي لها محلٌّ، وأما التي ليس لها محلٌّ فليست لها عامل أصلا، ومع ذلك فليس بلازم ذكر هذه الخطوة، والله أعلم بالصَّواب، وإليه المرجع والمآب.

الخطوة الرَّابعة: التَّعليل:

ومعناه "أن نذكر المبرر الذي أجاز لنا إطلاق الحكم على الجملة، ونعني بالحكم (كونها لها محلٌّ، أو لا محلَّ لها)، فإن كنَّا حكمنا عليها بأنها لها محلٌّ، ومحلُّها مرفوع، وجب أن نعلِّل، فنقول بعد تحديد نوعها وحالتها: لأنها خبر المبتدأ، مثلا، أو لأنها خبر (إنَّ)، أو لأنها معطوفة على جملة مرفوعة، وإذا حكمنا عليها بأنها لا محلَّ لها وجب علينا أن نعلِّل أيضا هذا الحكم، فنقول: لأنها ابتدائيِّة، مثلا، أو لأنها اعتراضيَّة".[١]

ويستخدم هذه الخطوة غالبا في الجمل التي ليس لها محلٌّ من الإعراب، مع أنها الأصل.[٢]

---

(١) مقتبس من (كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٤٢٢).

(٢) اعتاد أكثر المعربين اليوم عدم ذكر كلمة (لأنها) في إعراب الجمل التي لها محلٌّ، ويكتفون بالقول: في محلِّ رفع، خبر المبتدأ، وليس هذا من خطأ. كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٤٢٢).

الخطوة الخامسة: الملاحظات:

وهي التَّعقيبات التي تذكر في نهاية إعراب بعض الجمل، إتماما لعمليَّة الإعراب، ويذكر لغرض خارج عن الإعراب، كبيان المعنى، وكشف الإشكال.

وأهمَّها سبعة أمور: [١]

١) ذكر صاحب الحال في الجملة الحاليَّة، نحو: ﴿وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة (٢٤٣)]. [٢]

٢) ذكر صاحب الوصف في الجملة الوصفيَّة، نحو: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾ [الأعراف (١٦٤)]. [٣]

٣) ذكر الجملة المعطوف عليها، نحو: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون (٣)].

---

(١) انظر كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٤٢٢).

(٢) فتقول بعد إعرابها: وصاحب الحال هو الضمير من (خرجوا).

(٣) فيقال بعد إعرابها: وصاحب الوصف هو (قوما).

٤) ذكر الحرف التفسيري بعد الجملة التفسيريَّة، نحو: ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ﴾ [النحل (٦٨)].(١)

٥) ذكر الأشياء المتلازمة التي تعترض الجملة الاعتراضيَّة بينهما، نحو: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة (٧٦)].(٢)

٦) توضيح أصل العبارة وتركيبها، نحو: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ [الذَّاريات (٢٥)].(٣)

٧) ذكر الظرف الذي يضاف إلى الجملة، نحو: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾ [إبراهيم (٤٤)].(٤)

* * *

(١) فيقال بعد إعرابها: وقعت بعد حرف التفسير (أن).

(٢) فيقال بعد إعرابها: اعترضت بين الموصوف وصفته.

(٣) فيقال بعد إعرابها: وأصل الكلام سلام عليكم أنتم قوم منكرون.

(٤) فيقال بعد إعرابها: وقعت بعد الظرف (يوم).

جدول يوضح خطوات إعراب الجمل

الجملة	يفعل				
نوعها	فعليَّة				
محلُّها	في محلِّ رفع				
عاملها	(إنَّ)				
تعليلها	لأنها خبريَّة				
الملاحظات					

المثال: قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [الحج (١٤)].

* * *

الفَصلُ الثَّالِثُ

كَيفِيَّةُ إِعرَابِ شِبهِ الجُملَةِ

شبه الجملة هي صيغة كلاميَّة، تزيد في المعنى على المفرد، ولا تتمُّ بها فائدة الجملة.[١]

وإنما سمِّيت بذلك لأنها متردَّدة بين المفردات والجمل،[٢] وقد يسمَّى ظرفا لأن المجرور غالبا ما يفيد معنى الظرفيَّة المكانيَّة، أو الزَّمانيَّة.

---

(١) كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٧٧).

(٢) فهي تتعلَّق تارة بالفعل، فتدلَّ على جملة، وتارة بالاسم فتدلَّ على مفرد، إنها لم تلزم طريقة واحدة، بل سلك بها طريق الجملة وطريق المفرد، ولما كانت أكثر ما تتعلق بالفعل، وتدلَّ على الجملة، كانت أشبه بالجمل منها بالمفردات، ولما كانت العلاقة بين كلماتها غير إسناديَّة، خرجت عن الجمل، فدرسها النحاة مع المفردات. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٧٢).

والمراد بشبه الجملة شيئان: الظرف والمجرور، وزِيدَ الوصف مع مرفوعه،[(١)] والصواب أنه في حكم الاسم المفرد، إلا في حالتين يكون فيهما جملة، لأنه في قوَّة الفعل فيهما وهما:

١) الوصف الواقع مبتدأ، يستغني بمرفوعه عن الخبر، نحو: أقائم زيد، وما مضروب العمران.

٢) الوصف الواقع صلة لـ(أل)، نحو ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ﴾ [الحديد (١٨)] .[(٢)]

(١) في النحو الوافي (١/ ٣٨٤): " والنحاة يقولون: إن الصفة الصريحة مع مرفوعها لا تسمى شبيهة بالجملة إلا حين أن تقع صلة "أل". وبالرغم من أنها تسمى شبيهة بالجملة -هنا فقط - فإنها في قوة الجملة معنى، أي: من جهة المعنى" وهذا الرأي هو الذي رجحه الصبان" كما تكون في قوة الجملة حين تقع خبرا".

(٢) قال ناظم:

الوصف مع مرفوعه كالمفرد	إلا إذا استغنى به عن مسند
أو صلة لـ(أل) أضاف فيهما	يكون في قوَّة الفعل فافهما

حَقِيقَة الظَّرفِ

الظرف لغة: الوعاء، ومنه تسمية الأواني ظروفا، لأنها أوعية لما يجعل فيها.

واصطلاحا: هُوَ كل اسْم زمَان أَو مَكَان سُلِّط عَلَيْهِ عَامل على معنى (فِي). (١)

وذلك نحو: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال (٤٢)]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف (٧٦)].

ويسمَّى مفعولا فيه لوقوع الفعل فيه، إذ لابدَّ له من زمان أو مكان، وقد يسمِّيه بعضهم صفات، وسمَّاه الفراء محلا. (٢)

وهو ينقسم إلى زماني، ومكاني، وإلى مختص ومبهم، وكلُّها معروفة ومبيَّنة في كتب النحو.

---

(١) قال في الكواكب الدرية (ص/ ٢٩٥): "مرادهم بقولهم بتقدير (في) أي تقدير معناها، لا لفظها، لأنه لا يصحُّ تقديرها قبل الظرف، وذلك نحو: سرت قبله، وصليت معه، ونحوها". انظر شرح القطر لابن هشام (ص/ ٢٩٥) مع حاشية السجاعي.

(٢) قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/ ٢٦٠): "وهو اصطلاح، ولا مشاحَّة فيه."

ويجب أن يتنبَّه أنه ليس كلُّ اسم زمان أو مكان يكون ظرفا، حتى يبحث له تعلُّقا، بل لا يكون ظرفا، ولا شبه جملة إلا إذا قبل تقدير معنى (في) قبله، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

حقيقة الجَارِّ والمَجْرور

الجارُّ لغة: هو اسم فاعل من (جرَّ)، بمعنى شدَّ وسحب.

واصطلاحا: هو الحرف الذي يجرُّ المعنى الذي قبله إلى الاسم الذي بعده.

وأما المجرور إليه فهو لغة اسم مفعول من (جرَّ)، واصطلاحا: هو الاسم الذي يأتي بعد حرف الجرِّ، ويعمل فيه.[1]

وتنقسم حروف الجرِّ باعتبار الأصالة وعدمها إلى ثلاثة أقسام:[2]

١) حرف جرٍّ أصليٍّ: وهو ماله معنى خاصّ، ويحتاج إلى متعلِّق مذكور، أو محذوف، نحو: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البيّنة (٨)]

---

(١) انظر كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٨٠).

(٢) هذا التقسيم والذي بعده أفادنا به الأستاذ الفاضل أبو صهيب يوسف البوهودلي، في بعض دروسه الماتعة.

٢) حرف جرٍّ زائد: وهو ما ليس له معنى خاص، ولا يحتاج إلى متعلق، وإنما جيء به لأجل التأكيد، نحو: ﴿قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ [الإسراء (٩٦)].

٣) حرف جرٍّ شبيه بالزائد: وهو ماله معنى خاصّ، ولا يحتاج إلى متعلِّق، نحو:

خليلـــيَّ إنَّ العـــامري لغـــارم ... ولـولاه مـا قلَّـت لـديَّ الـدراهم

وتنقسم حروف الجرِّ باعتبار قبول الزيادة وعدمها إلى ثلاثة أقسام:

١) ما لا يقبل إلا الأصالة، وهي سبعة: (منذ، مذ، كي، الواو، حتى، التاء، متى).

٢) ما يقبل الأصالة والزيادة، وهي ثمانية: (من، إلى، على، عن، في، اللام، الكاف، الباء).

٣) ما لا يقبل الأصالة ولا الزيادة، وهي التي تكون شبيهة بالزائد، وهي ستَّة: (ربَّ، لولا، لعلَّ، خلا، عدا، حاشا).

تعلُّق المجرُور والظَّرف

واعلم أيُّها الطَّالب أنه لا بدَّ للظرف وللمجرور بحرف الجرِّ الأصلي من تعلُّق بفعل أو ما يحمل معنى الفعل،[١] قال ابن ظهيرة:

لا بــدَّ للجــار مــن التعلُّــقِ ... بفعــل او معنــاه نحــو مُرتقــي

والتعلُّق لغة: هو الارتباط، والمتعلّق هو المكان الذي يرتبط به الشيء.

واصطلاحا: هو ارتباط شبه الجملة بكلمة تحمل معنى الحدث، لعلاقة بينهما.[٢]

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل (٤/ ٤٥٦): "ليس في الكلام حرفُ جر إلَّا وهو متعلّقٌ بفعل، أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير. أمّا اللفظ، فقولك: "انصرفت عن زيد"، و"ذهبت إلى بكرٍ"، فالحرف الذي هو "إلى" متعلّقٌ بالفعل الذي قبله. وأمّا تعلُّقه بالفعل في المعنى، فنحو قولك: "المالُ لزيد"، تقديرُه: المال حاصلٌ لزيد. وكذلك "زيدٌ في الدار" تقديره: زيدٌ مستقرٌّ في الدار، أو يستقرّ في الدار".

(٢) إنَّ شبه الجملة تحمل معنى فرعيا، وظيفته إتمام المعنى الأصليِّ الذي في الفعل وأشباهه، لذا لابدَّ من وجود الارتباط بين المعنيين لتحصل فائدة إتمام المعنى، وهذه هي العلاقة بينهما، وارتباط شبه الجملة لا يكون إلا بكلمة تدلُّ على حدث، أي أن تكون مشتقَّة لا جامدة، وهذه الكلمة إما أن تكون فعلا، أو اسما، يعمل عمل الفعل، وسيأتي بيان ذلك. كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٨٢).

وتوضيحه: أن النحاة أوجبوا للظرف والمجرور بحرف الجر الأصلي أن يتعلَّقا بفعل أو شبهه؛ مراعاة لجَانبين، جانب لفظي، وجانب معنوي.[(١)]

أما الجانب اللفظي فلأن الظرف والمجرور اسمان، ولابدَّ في كلِّ اسم أن يكون معمولا، ولو كان مبنيًّا، والمعمول لابدَّ له من عامل، فهذا العامل الذي يحتاجه المجرور والظرف هو المتعلَّق بعينه، وكلاهما في

---

(١) يقول الدِّكتور قباوة في إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٧٣): "التعلق ههنا هو الارتباط المعنوي لشبه الجملة بالحدث، وتمسُّكها به، كأنها جزء منه، لا يظهر معناها إلا به، ولا يكتمل معناه إلا بها.

ذلك لأن شبه الجملة ترد تكملة للحدث الذي تقيِّده، فيتمُّ معناهما بهذا التعلُّق المقيِّد، تقول: نقيم غدا في دمشق، فترى أن الفعل (نقيم) وحده يدل على حدث الإقامة دلالة عامة، غير محددة بزمان واضح، أو مكان معلوم، فقد تكون هذه الإقامة الآن، أو بعد لحظات، أو ساعات، أو أعوام، وقد تكون في حلب، أو دمشق، أو غيرهما، ولكن قولك (غدا) حدد الزمن الذي تقع فيه تلك الإقامة، وقولك (في دمشق) حدد المكان الذي يضم الإقامة، وتكون فيه، ولولا هذان القيدان لبقي الحدث ناقص الدِّلالة، لا يفي بالمعنى التامِّ، أو القريب من التمام، وكلما أضفت إلى الحدث قيودا أدق كان أقرب إلى الكمال والدقة، نحو: (سافرنا منذ شهر، يوم الجمعة، ضحى، في الساعة العاشرة، مع أستاذنا، من حلب إلى القاهرة، بالطائرة، تحت أشعَّة الشمس المحرقة، لزيارة جامعة القاهرة).

ومن هذا تلمس أهمية العلاقة بين كل من الظرف والجار مع المجرور، وبين الحدث الذي يقيِّدانه، ويتعلَّقان به، ومعنى هذه العلاقة أن بين الجانبين تأثيرا متبادلا، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله، إذ تحدد زمانه أو مكانه أو سببه، والحدث يفيد شبه الجملة، إذ يظهر معناها، ويربطه بعمل يملؤها، وينصبها ظاهرا أو تقديرا، وهذا التأثير المتبادل بين الجانبين هو المراد بما نسمِّيه تعلق شبه الجملة أو تعليقها".

محلِّ نصب، أمَّا كون الظرف منصوبا، أو في محلِّ نصب، فظاهر، وأمَّا المجرور فلأنَّ الاسم لمَّا كان قويًّا في باب المعمول لم يكتفِ بالعامل الفرعي وهو الحرف، بل احتاج إلى العامل الأصليّ وهو الفعل، ولمَّا عمل العامل الفرعي في اللفظ، لم يبق للأصلي إلا أن يعمل في المحلِّ؛ فلذا صار المجرور في محلِّ نصب،[1] وهذا التعليل لم أره لغيري.

وامَّا الجانب المعنوي فلأن كلَّ عامل متضمِّن للحدث، والحدث لابدَّ له من زمان أو مكان يقع فيه، والمجرور والظرف هما وعاء الحدث مكانا أو زمانا، فبهما يتخصص الحدث، ويقلُّ شيوعه، وتتحدَّد أبعاده، "ولهذا يستفيد المجرور والظرف من المتعلَّق أنه يصبح ذا معنى مفهوم مقيَّد، ويستفيد المتعلَّق من المجرور والظرف التَّقييد والتَّوضيح".[2]

---

[1] وثمَّة أمران يدلّان على أن محل الجار والمجرور هو النصب تقديرا، وأول هذين الأمرين نزع الخافض، فإذا حذف حرف الجر الأصلي نُصب الاسم بعده، نحو قولك: زهدت المال، وصلنا القرية، أمرتك الصدق، لا تقعد قارعة الطريق، ... والأمر الثاني هو العطف والبدل، فأنت تقول: أكرمتك في داري وعند أخي، ولقينا العدوَّ بين الجبلين وفي الجوِّ، واستيقظت صباحا في الساعة الخامسة، ولو لم يكن الجار والمجرور محلهما النصب لما جاز مثل هذا في العطف والبدل. إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٧٤).

[2] فإذا قلنا: (من مكة إلى المدينة في السيارة صباحا مع زيد لطلب العلم) لا حظنا أننا لم نستفد شيئا من هذه الأنواع المختلفة من الجار والمجرور والظروف شيئا، فهي عبارة عن أوعية فارغة =

ولابدَّ من مراعاة المعنى فيما يتعلَّقان به هل يقيِّدانه ويصحُّ المعنى بهما، أو ليس كذلك.[(١)]

= مصفوفة، والسبب في ذلك عدم وجود العامل (المتعلَّق) الذي يمنحها المعنى الذي يجعلها ذات فائدة، فإذا أضفنا إليها قولنا: سافرت، أو لم أسافر إلخ... وجدنا أنها جميعا أصبحت ذات فائدة يحسن السكوت عليها، ولو أننا قلنا: سافرت، دون تقييد بشيء من الظرف والجار والمجرور لكان قولنا مطلقا، فيه بعض الإبهام، وكلما ذكرنا شيئا من الجر والمجرور بعده أسهمنا في تقييده، ورفع شيء من الإبهام عنه. الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٥٤).

(١) قال الدِّكتور محمد السَّيف في الأثر العقدي (٢/ ٧٩٨): "ومراعاة الجانب المعنوي في هذا الباب أولى من مراعاة الجانب اللفظي، ذلك أن النحويين يشددون على وجوب مراعاة المعرب لسلامة المعنى في هذا التعليق، فقد يصلح الفعل أو شبهه للعمل في الجار والمجرور من جهة الصناعة، ولكن المعنى لا يسعف بذلك، فلا يصحُّ حينئذ تجاهل هذا الأمر، ومن ثمَّ وجب البحث عن متعلِّق آخر.

ولقد ذكر ابن هشام أن الجهة الأولى من الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزلُّ الأقدام بذلك، ثم ذكر من ذلك نماذج من الخطأ في تعليق الجار والمجرور بما هو صحيح في الصناعة فاسد في المعنى".

قلت: ومن أمثلة ذلك قوله في المغني (٦/ ١٥-١٦): " الثَّانِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي خفت الموَالِي من ورائي﴾ فَإِن الْمُتبَادر تعلق (من) بـ(خفت) وَهُوَ فَاسد فِي الْمَعْنى، وَالصَّوَاب تعلقه بِالْمَوَالِي لما فِيهِ من معنى الْوَلَايَة، أَي خفت ولايتهم من بعدِي وَسُوء خلافتهم، أَو بِمَحْذُوف هُوَ حَال من الموَالِي، أَو مُضَاف إِلَيْهِم أَي كائنين من ورائي، أَو فعل الموَالِي من ورائي، وَأما من قَرَأَ خفت بِفَتْح الْخَاء وَتَشْديد الْفَاء وَكسر التَّاء فَمن مُتَعَلقَة بِالْفِعْلِ الْمَذْكُور.

الثَّالِث قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تسأموا أَن تكتبوه صَغِيرا أَو كَبِيرا إِلَى أَجله﴾ فَإِن الْمُتبَادر تعلق إِلَى بـــ(تكتبوه) وَهُوَ فَاسد لاقْتِضَائه اسْتِمْرَار الْكِتَابَة إِلَى أجل الدّين وَإِنَّمَا هُوَ حَال أَي مُسْتَقرًّا فِي الذِّمَّة إِلَى أَجله".

والأَصلُ في المتَعلَّق أن يكون فِعلا، سواء كان تامًّا، أم ناقصًا على الصحيح، وسواء كان متصرِّفا أم جامدا على الصحيح، لأن التعلُّق عمل، وأصل العمل للأفعال، نحو: ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور (٤٨)]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس (٢)]، ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود (٨)]. [١]

ونحو: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾ [فاطر (١٤)]، ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى (٢١)]، ونحو: جاء لصٌّ ليلا في خفاء.

وينوب عن الفعل في التعلُّق كلُّ ما يحمل معناه كالمصدر، نحو: ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة (١٥٨)]، ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء (١١٤)].

ونحو: أحب المطالعة في البيت صباحا.

---

[١] قال ابن جنِّي في التمام في تفسير أشعار هذيل (ص/ ١٧٤): " ومثله قول الله سبحانه: ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾، ف " يوم " متعلق بمصروف، ويحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون " يوم " متعلقا بما دل عليه: (لَيْسَ مَصْروفا عَنْهُمْ). ألا ترى أن معناه: يوم يأتيهم يحيق ويقع بهم كما أن قوله تعالى: (يَوْمَ يَرَوْنَ الملائكة لا بُشْرى يومئذ للمُجرمين) في معنى: يوم يرون الملائكة يساؤون ويحزنون، والآخر: أن يكون (يوم يأتيهم) متعلقا بنفس "ليس"؛ لأنه إذا جاز أن ترفع وتنصب للفظها كذلك يجوز أن يتعلق الظرف بها أيضا للفظها."

واسم الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة (٣٠)]، وقوله: ﴿وَهُوَ الْقاهِرُ فَوْقَ عِبادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾ [الأنعام (٦١)] وقولك: خالد مجاهد طول حياته في سبيل الله.

واسم المفعول نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة (٧)]، ونحو: العلم مطبوع داخل القلوب منذ الصِّغر.

واسم الفعل نحو: ﴿وَالَّذِي قالَ لِوالِدَيْهِ أُفٍّ لَكُما أَتَعِدانِنِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي﴾ [الأحقاف (١٧)]، ونحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالْقائِلِينَ لِإِخْوانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنا﴾ [الأحزاب (١٨)]، ونحو: أفٍّ للكسالى وقت ضعف هممهم.

والصفة المشبَّهة نحو قول الشاعر:

تُكَاشِرُنِي كَرهًا كَأَنَّكَ نَاصِحٌ وَعَينُكَ تُبدِي أَنَّ صَدْرَكَ لي دَوِي[1]

---

(١) قوله: (لي) تعلق بالصفة المشبهة (دوي). إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٨٠).

وقول الآخر:

إذا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرٌ خُشُنٌ عندَ الحَفِيظة إنْ ذُو لُوثَةٍ لانَا [(١)]

ونحو: زيد شجاع في المحن وقت الجهاد.

واسم التفضيل نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف (٣٤)]، وقول الشاعر:

لنا الْفَضْلُ فِي الدُّنيا وأَنْفُكَ رَاغِمٌ ونَحنُ لكم يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَلُ [(٢)]

واسم الزمان نحو: هذه الساعة كانت الموعد لانتهائنا من الدِّراسة.

واسم المكان نحو: هذه الأرض كانت الموطن لأهلنا. [(٣)]

---

(١) تعلَّق الظرف (عند) بالصفة المشبهة (خشن). إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٨٠).

(٢) تعلق الجار والمجرور (لكم) باسم التفضيل (أفضل)، وبه تعلَّق أيضا (يوم). إعراب الجمل وأشباه الجمل (ص/ ٢٨١).

(٣) كثير من الأمثلة غير القرآنيَّة والأشعار أخذناها من كتاب (كيف نتعلم الإعراب (ص/ ٣٨٥).

وقد يتعلَّق المجرور والظرف أيضا بحروف المعاني[١] على الصحيح،[٢] نحو: يا لزيد، فإن اللام متعلِّقة بـ(يا).[٣]

والأصل في المتعلَّق أيضا أن يكون مذكورا كما في الأمثلة المتقدِّمة.

وقد يكون محذوفا وجوبا أو جوازا.

ويحذف وجوبا في ثمانية مواضع ذكرها ابن هشام في المغني (٥/٣٢٦) وهي ما يلي:

---

(١) قال الكافيجي في شرح قواعد الإعراب (ص/ ١٥٩): "واختلفوا أيضا في حروف المعاني: هل يتعلَّق بها أولا؟ فالجمهور يمنعون ذلك مطلقا، وقال البعض: يجوز مطلقا، وقال الآخر: إن كان حرف المعنى نائبا عن فعل محذوف جاز ذلك على سبيل النيابة، لا الأصالة، وإلا فلا، فقال في نحو: (يا لزيد) إن اللام متعلقة بحرف النداء، فالحق هذا التفصيل."

(٢) وممن منع ذلك ابن عصفور، فقال في شرح الجمل (٢/ ١٠٩): "وأما مذهب ابن جني ففاسد، لأن معاني لا تعمل في المجرورات ولا الظروف."

(٣) قال السيوطي في الهمع (٢/ ٤٥٤): " وَاخْتلف فِي هَذِه اللَّام فَقيل زَائِدَة وَعَلِيهِ ابْن خروف وَاخْتَارَهُ أَبُو حَيَّان بِدَلِيل معاقبتها للألف وَالأَصَح لَيست بزائدة وَعلي هَذَا فَذهب ابْن جني إِلَى أَنَّهَا تتَعَلَّق بِحرف النداء لما فِيهِ من معنى الْفِعْل وَذهب سِيبَوَيْهٍ إِلَى أَنَّهَا تتَعَلَّق بِالْفِعْلِ الْمُضمر وَاخْتَارَهُ ابْن عُصْفُور".

١) أَن يقعا صفة نَحْو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة (١٩)]، ويقدَّر لفظ (كائن أو مستقرّ، أو ثابت، أو حاصل، أو استقرَّ) ونحو ذلك.[١]

٢) أَن يقعا حَالا نَحْو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ [القصص (٧٩)]، ويقدَّر ما قدَّر في الأوَّل.

٣) أَن يقعا صلَة نَحْو: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ﴾ [الأنبياء (١٩)]، ويقدَّر استقرَّ، أو ما يكون جملة.[٢]

٤) أَن يقعا خَبرا نَحْو: (زيد عنْدك أَو فِي الدَّار)، ويقدَّر ما قدِّر في الأوَّل.

---

[١] في موصل الطلاب للأزهري (ص/ ١٤٩): "اعلم أنه مَتى وَقع الْجَار وَالْمَجْرُور صفة لموصوف، أَو صلَة لموصول، أَو خَبرا لمخبر عَنهُ، أَو حَالا لذِي حَال، تعلق الْجَار وَالْمَجْرُور بِمَحْذُوف وجوبا تَقْدِيره كَائِن لِأَن الأَصْل فِي الصّفة وَالْحَال وَالْخَبَر الْإِفْرَاد، أَو تَقْدِيره اسْتَقر لِأَن الأَصْل فِي الْعَمَل للأفعال ويعضده الاتفاق عَلَيْهِ فِي الصِّلَة الْمشَار إِلَيْهِ بقوله إِلَّا الْوَاقِع صلَة فَيَتَعَيَّن فِيهِ تَقْدِير اسْتَقر اتِّفَاقًا لِأَن الصِّلَة لَا تكون إِلَّا جملَة وَالْوَصْف مَعَ مرفوعه الْمُسْتَتر فِيهِ مُفْرد حكما."

[٢] قال ابن يعيش في شرح المفصَّل (٢/ ٣٩٠): "واعلم أن الظرف إذا وقع صلة، فإنه يتعلق بفعل محذوف، نحو: "اسْتَقَرَّ" أو"حَل" ونحوِه، ولا يتعلق باسمِ فاعل؛ لأن الصلة لا تكون بمفرد، إنّما تكون بجملة."

٥) أَن يرفعا الِاسْم الظَّاهِر نَحْو: {أَفِي اللَّهِ شَكٌّ} [إبراهيم (١٠)]، وَنَحْو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾ [البقرة (١٩)]. [(١)] وَنَحْو: (أعندك زيد)، ويقدَّر ما قدَّر في الأوَّل.

٦) أَن يسْتَعْمل الْمُتَعَلّق محذوفا فِي مَثَل أَو شبهه، كَقَوْلِهِم لمن ذكر أمرا قد تقادم عَهده: (حِينَئِذٍ الْآن)، أَصله: كَانَ ذَلِك حِينَئِذٍ واسمع الْآن، وَقَوْلهمْ للمعرس: (بالرفاء والبنين) بإضمار (أعرست).

٧) أَن يكون الْمُتَعَلّق محذوفا على شريطة التَّفْسِير، نَحْو: (أيوم الْجُمُعَة صمت فِيهِ) وَنَحْو: (بزيد مَرَرْت بِهِ)، ويقدَّر بحسب المفسِّر، فَيقدر الْفِعْل فِي نَحْو: (أيوم الْجُمُعَة تعتكف فِيهِ) وَالْوَصْف فِي نَحْو: (أيوم الْجُمُعَة أَنْت معتكف فِيهِ).

٨) الْقسم بِغَيْر الْبَاء نَحْو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل (١)] ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء (٥٧)] وَقَوْلهمْ: (لله لَا يُؤَخر الْأَجَل)، ويقدَّر فعل (أقسم) مع الباء.

---

(١) قال السمين في الدر المصون (١/ ١٧١): "واعلم أنَّ جَعْلَ الجارِّ صفةً أو حالاً، ورفعَ» ظلماتٌ «على الفاعلية به أَرْجَحُ مِنْ جَعْلِ» فيه ظلماتٌ «جملةً برأسِها في محلِّ صفةٍ أو حالٍ، لأنَّ الجارَّ أقربُ إلى المفردِ من الجملة، وأصلُ الصفةِ والحال أن يكونا مفرَدَيْنِ."

ويحذف جوازا في ثلاثة مواضع وهي:

١) أذا فهم من سياق الجملة، نحو: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، ونحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ [البقرة (١٧٨)].

٢) إذا ذكر المتعلق قبل، نحو: ادرس اليوم في العقيدة، وغدا في الفقه.

٣) إذا كثر الاستعمال، نحو: قولك: بالشفاء، لمريض شرب الدواء، أو بالصحَّة، لضيف أطعمته.[١]

---

(١) كيف نتعلَّم الإعراب (ص/ ٣٨٦-٣٨٧).

طريقة إعراب شبه الجملة

لإعراب شبه الجملة خطوتان:

الخطوة الأولى: تحديد نوعهما

المراد بتحديد نوعهما هو إعرابهما إعرابا مفصَّلا، كإعراب المفردات، فيفصِّل المعرب بين حرف الجرِّ ومجروره، ويعرب كلَّ واحد منهما، كما يبيِّن الظرف الذي يكون مفعولا فيه، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة (٢)]، ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ [يوسف (٧٦)].

الخطوة الثَّانية: تحديد متعلّقهما

إذا أعرب المعرب مفردات شبه الجملة، فلابدَّ بعد ذلك أن يبيِّن تعلقهما، فيقول مثلا في إعراب مثال المتقدِّم: والمجرور متعلق بخبر محذوف تقديره كائن أو استقرَّ، أو الظرف متعلق بخبر محذوف تقديره كائن أو استقرَّ، وقد بينَّا معنى التعلُّق ومسائله فيما تقدَّم، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

* * *

جَدول يوضّح خُطوات إِعراب شبه الجملة

شبه الجملة	لله			
نوعها	جار ومجرور			
متعلِّقها	خبر محذوف تقديره كائن أو استقرَّ			

مثال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة (٢)]

❊ ❊ ❊

الفَصلُ الرَّابعُ

كَيفِيَّةُ إِعرَابِ أَسمَاءِ الشَّرطِ والاسْتِفهَامِ [(١)]

الأصل في الأسماء أن تكون معربة، لأنها يتوارد عليها معان مختلفة، لا يتميَّز بينها إلا بالإعراب، ولا يبنى إلا إذا أشبهت الحرف فقط، كما أشار إلى ذلك ابن مالك في ألفيَّته حيث قال:

وَالاسْـــمُ مِنْـــهُ مُعْـــرَبٌ وَمَبْنِـــي لِشَـبَهٍ مِـنَ الْحُـرُوفِ مُـدْنِي [(٢)]

---

(١) انظر شرح الخطيب على المغني (٥/ ٤٣٤-٤٣٦) وحاشية الصبان (٤/ ١٧) وحاشية الخضري (٢/ ٧٤٥) وهمع الهوامع للسيوطي (٢/ ٤٦٧-٤٦٨) وحاشية ابن حمدون على المكودي (٢/ ١٦٢).

(٢) قال ابن عقيل في شرح الألفيَّة (١/ ٢٨): "فعلة البناء منحصرة عند المصنف رحمه الله تعالى في شبه الحرف، ... وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصرا في شبه الحرف أو ما تضمن معناه وقد نص سيبويه رحمه الله على أن علة البناء كلها ترجع إلى شبه الحرف."

ومن الأسماء المبنية لشبهها بالحرف شبها معنويًّا أسماء الشرط والاستفهام، لأنها تفيد معنى حقُّه أن يؤدَّى بالحرف، إلا لفظة (أيّ) فأسماء الشرط تفيد تعليق حصول شيء بحصول شيء أخر، وهذا المعنى وضعت العرب لـ(إن وإذما)، وغيرهما من الأحرف.

وأما أسماء الاستفهام فهي تفيد طلب حصول الإعلام بالشيء، وهذا المعنى وضعت العرب للهمزة، و(هل).

وأدوات الشرط تنقسم على قسمين:

١) أدوات جازمة، وهي إحدى عشرة على المشهور، وهي: (إن، وإذما، ومن، وما، ومهما، ومتى، وأين، وأيان، وأني، وحيثما، وأيُّ)، وزيد: (كيفما)، و(إذا) في الشِّعر خاصَّة.

٢) أدوات غير جازمة، ومنها: (إذا، لو، لولا، أما، لمَّا، كلَّما).

وأمَّا أدوات الاستفهام فهي إحدى عشرة على المشهور، وهي: (الهمزة، وهل، ومن، وما، ومتى، وأيَّان، وأين، وأنَّى، وكم، وكيف، وأيٌّ). وزيد: (ماذا، من ذا).[1]

ويساويها في الإعراب (كم) الخبريَّة، و(كأيِّن) و(كذا).

(١) وقد تأتي (ذا) بعد ما الاستفهامية، فالأولى في إعرابها أن تعدَّ كلمة واحدة، مبنيَّة على السكون، بمنزلة (ما) في التفصيلات التي ستأتي. انظر طريقة الإعراب (ص/ ١٢٧) جامع الدُّروس العربيَّة.

طَرِيقَةُ إِعرَابِ أَسمَاءِ الشّرطِ وَالاستِفهَامِ

إنما ذكرنا أوجه إعرابها لصعوبتها على الطلَّاب، ولأن لها تفاصيل تخالف طبيعة المفردات التي يألفونها.(١)

وقد تقدَّم أن من هذه الأدوات التي وضعت العرب للشرط ولطلب الإعلام حروفا، والحروف لا محلَّ لها من الإعراب، وكلُّها أسماء مبنيَّة، يكون إعرابها باعتبار المحلّ لا يظهر فيها الإعراب، إلا لفظة (أي) فهي معربة دائما على الصحيح.(٢)

ولبيان كيفيَّة إعراب هذه الأسماء مع اختصار شديد أقول:

إن هذه الأسماء لها حالتان:

---

(١) طريقة الإعراب (ص/ ١٢٤).

(٢) وتتميَّز (أي) بملازمتها للإضافة، وقد تقطع عنه لفظا، لمضاف يأتي بعدها، وتتميَّز (كم) بتمييز بعدها، فكان لهما إعراب ينفردان به، يكون التعويل فيهما على ما بعدهما، فإذا كان ما بعدهما مصدرا من لفظ الفعل العامل، أو دلا على الحدث فإنهما يعربان مفعولين مطلقين، نحو قوله تعالى: ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ ونحو: كم تارة زرته، وإن كان ما بعدهما ظرفا أعربا ظرفين، نحو: أيَّ ساعة ستزورني، وكم ميلا مشيت، وأن كان تمييز (كم) محذوفا، فيحسن إعرابها مفعولا مطلقا. طريقة الإعراب (ص/ ١٢٧).

الحالة الأولى: أن يتقدَّم عليها حرف الجرِّ أو المضاف، فتكون هذه الأسماء في محلِّ جرٍّ بالحرف أو بالمضاف، نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ (١)]، وغلام من تضرب أضرب، وصبيحة أيِّ يوم سافرت.[(١)]

والاسم المضاف يعرب ما يعرب هذه الأسماء مما سيأتي في التفصيل الآتي.

الحالة الثَّانية: ألا يتقدَّم عليها حرف الجرِّ أو المضاف، فلها ثلاثة أحوال:

أ) أن تقع على زمان أو مكان، فتكون في محلِّ نصب على الظرفيَّةِ، نحو: ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النحل (٢١)]، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير (٢٦)] ومتى تقم أقم، وأينما تذهب أذهب، وحيثما جلست أجلس.

ويتعلَّق الظرف بالفعل الذي بعده إن كان تامًّا، كما في الأمثلة المتقدِّمة، أو بخبره المحذوف إن كان ناقصا، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء (٧٨)].

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٥/ ٤٣٤): "اعْلَم أَنَّهَا إِن دخل عَلَيْهَا جَار أَو مُضَاف فمحلها الْجَرّ نَحْو ﴿عَم يتساءلون﴾ وَنَحْو صَبِيحَة أَي يَوْم سفرك وَغُلَام من جَاءَك".

والأسماء التي تدلُّ على الزمان أو المكان خمسة وهي: (أين، وأيَّان، وأنَّى، ومتى، وحيثما).

بـ) أن تقع على حدث أي مصدر، فتكون مفعولا مطلقا، نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ [الشعراء (٢٢٧)**]، وأيَّ ضرب تضرب أضرب.**[١]

جـ) أن تقع على ذات، فينظر فعلها، وله حالتان:

١) أن يكون الفعل ناقصا، فينظر هل ظهر خبره أو لا؟ فإن كان خبره ظاهرا فهي مبتدأ، نحو: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى (٢٠)**] ومن أصبح أخاك؟ ومن كان أباك أكن معه، وإن لم يظهر خبره فهي خبره، نحو: من كان أبوك؟ ومن صار صديقك؟**

٢) أن يكون الفعل تامًّا، وله حالتان أيضا:

---

[١] قال ابن هشام في شرح القطر (ص/ ١٧٧): " فَأَي مُنْقَلب مَنْصُوب بـ(يَنْقَلِبُون) على المصدرية، أَي يَنْقَلِبُون أَي انقلاب، وَيعلم معلقَة عَن الْجُمْلَة بأسرها لما فِيهَا من اسْم الِاسْتِفْهَام وَهُوَ أَي وَبِمَا توهم بعض الطّلبَة انتصاب أَي بــ(يعلم) وَهُوَ خطأ لِأَن الِاسْتِفْهَام لَهُ صدر الْكَلَام فَلَا يعْمل فِيهِ مَا قبله".

أ) أن يكون الفعل لازما، فهي مبتدأ، والخبر هو جملة الشرط أو الجواب، أو هما معًا، على خلاف بينهم، إن كان الاسم اسم شرط، نحو: من جلس؟ ومن يقم أقم معه، ومن يقعد أضربه.(١)

ب) أن يكون الفعل متعدِّيا، فله ثلاثة أحوال:

١) ألَّا يأخذ مفعولا به، فهي مفعول به، نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر (٨١)]، ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء (١١٠)]، ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ﴾ [الأعراف (١٨٦)].

٢) أن يأخذ مفعولا على غير ضمير يرجع إليها، فهي مبتدأ، والخبر هو جملة الشرط أو الجواب، أو هما معًا، على خلاف بينهم، إن كان الاسم اسم شرط، نحو: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء (١٢٣)]، ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق (٢)].

---

(١) قال في المغني (٥/ ٤٣٧): "وَإِذا وَقع اسْم الشَّرْط مُبْتَدأ: فَهَل خَبره فعل الشَّرْط وَحده؛ لِأَنَّهُ اسْم تَامّ، وَفعل الشَّرْط مُشْتَمل على ضَمِيره، فقولك: (من يقم) لَو لم يكن فِيهِ معنى الشَّرْط لَكَانَ بِمَنْزِلَة قَوْلك: (كل من النَّاس يقوم) أَو فعل الْجَواب؛ لِأَن الْفَائِدَة بِهِ تمت، ولالتزامهم عود ضمير مِنْهُ إِلَيْهِ على الْأَصَح، وَلِأَن نَظِيره هُوَ الْخَبَر فِي قَوْلك: (الَّذِي يأتيني فَلهُ دِرْهَم) أَو مجموعهما لِأَن قَوْلك: (من يقم أقِم مَعَه) بِمَنْزِلَة قَوْلك: (كل من النَّاس إِن يقم أقم مَعَه) وَالصَّحِيح الأول، وَإِنَّمَا توقفت الْفَائِدَة على الْجَواب من حَيْثُ التَّعَلُّق فَقَط، لَا من حَيْثُ الخبرية".

٣) أن يأخذ مفعولا على ضمير يرجع إليها، فتكون من باب الاشتغال، نحو: من رأيته أكرمه، ومن لقيته؟ ويجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، أو مفعولا لفعل محذوف يفسِّره الفعل المذكور.

والأسماء التي تدل على ذات وحقائق هي: (من، وما، ومهما، وكم، وأيّ) ونحوها.

هذا كلُّه إذا وقع بعد هذه الأسماء أفعال، ولا تدخل أسماء الشرط إلا على الأفعال على الصحيح، وأما أسماء الاستفهام فقد يقع بعدها اسم، وله حالتان:

١) أن يكون نكرة، فتكون هي مبتدأً، والاسم خبر، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الْفَصْلِ﴾ [المرسلات (١٤)]، ومن أب لك.

٢) أن يكون معرفة، فتكون خبرا، والاسم مبتدأ؛ لأنه الأعرف، نحو: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ [الملك (١٧)]، ومن زيد، وقيل العكس، والله أعلم.

والأحسن للمبتدئ إذا لم يفهم هذه التفاصيل أن يعرب مبتدأ، والله أعلم.[١]

* * *

(١) يقول الدكتور الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ١٢٦): "وأرى أن لو قيل: إن أسماء الشرط والاستفهام دائما في جميع الأحوال تعرب مبتدأ لصحَّ ذلك تيسيرا، ويُعتقد أن الفعل بعدها ناصب لضمير مقدَّر، يكون هو الرابط لجملة الخبر، كما يصحُّ ذلك في المبتدأ إذا كان اسما صريحا، في نحو: زيد رأيت، مع التنبيه إلى أن هذه الأسماء لا تعرب مبتدأ، والجملة بعدها لا تعرب خبرا، إلا إذا اشتملت على ضمير يربطها بالمبتدأ، ملفوظ أو ملحوظ، أمَّا إذا خلت الجملة بعد أسماء الشرط والاستفهام من ضمير يعود إليها، فإن الوجه أن تعرب هذه الأسماء مفعولا مطلقا، مثل: (مهما تبرَّ أباك فلن توفيه حقَّه) وقوله تعالى: {مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ} على تأويلها بالاستفهاميَّة، فالمعنى: أيَّ إغناء أغنى عنه؟ فتكون دالَّة على الحدث والمصدر، ولا يتصوَّر ذلك إلا في (مهما) و(ما)."

الفَصلُ الخَامِسُ

كَيفِيَّةُ إِعرَابِ المَصَادِرِ المؤَوَّلة

المصادر المؤوَّلة هي المصادر التي انتجت من جملة سُبقت بحرف مصدريٍّ، سواء كانت اسميَّة، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَى وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٦) وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج (٧)] أم فعليَّة، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة (١٨٤)].[١]

---

(١) قال ابن القيم في بدائع الفوائد (١/ ٩٢): "فائدة بديعة: دخول أن على الفعل:

في دخول (أن) على الفعل دون الاكتفاء بالمصدر ثلاث فوائد:

أحدها: أن المصدر قد يكون فيما مضى وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل عليه، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه، مع أن ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

الثانية: أن تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

الثالثة: أنها تدل على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصين من الإشكال، وتخليص له من شوائب الإجمال.

بيانه أنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) احتمل الكلام معاني:

منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات.

=

وحروف المصادر وهي الموصولات الحرفيَّة خمسة على المشهور، نظمها من قال:

موصُـــولنَا الحرفـــي خمســـة أحــــرف هـي (أنَّ) و(أن) و(كـي) و(مـا) فـاحفظ و(لـو)

وزاد بعضهم (الذي) وقالوا: إنها من حروف المصادر، [1] في قوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة (٦٩)] ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ [الأنعام (١٥٤)]، والحقُّ أن (الذي) لا تكون موصولا حرفيًّا. [2]

= واحتمل أيضا: أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه، أو حالة من حالاته، فإذا قلت: (أعجبني أن قدمت) كانت (أن) على الفعل بمنزلة الطبائع، والصواب من عوارض الإجمالات المتصورة في الأذهان."

[1] في تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني (٢/ ٢٥٨): "«وقد تقع (الذي) مصدرية» فلا يعود عليها شيء، [وقد] تأول عليه يونس: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾. قال الفارسي: وعليه ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ أي كخوضهم. ولا يعود إلى (الذي) شيء؛ لأنها في مثل هذا حرف، وهذا مذهب الفراء في قوله: ﴿تمامًا على الذي أحسن﴾ فجعلها مصدرية، و (أحسن) فعلًا ماضيًا مسندًا إلى ضمير موسى، والتقدير: تمامًا على إحسانه، واختاره المصنف وسبقه إلى اختياره ابن خروف؛ وحكي عن الفراء أنه سمع بعض العرب يقول: أبوك بالجارية الذي يكفل فـ(الذي يكفل) مبتدأ بمنزلة {وأن تصوموا} و (بالجارية) خبره".

[2] قال أبو حيان في التذييل والتكميل (٣/ ١٣٥): "وما ذهب إليه يونس ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل، وقد ثبتت اسمية "الذي" بكونها فاعلة ومفعولة ومجرورة ومبتدأة وتثنى وتجمع وتؤنث ويعود عليها الضمير، فلا نعدل عن هذا الحكم المقطوع =

ومنهم من زاد في حروف المصادر همزة التسوية، ولا مانع من ذلك.[١]

= به لشيء لا يقوم عليه دليل، بل ولا شبهه، والأحسن في الآية أن يكون التقدير: ذلك الذي يبشره الله عباده، وأصله: يبشر به، فلما صار منصوبًا حذف إذ مجوز الحذف فيه موجود."

(١) قال صاحب جامع الدروس العلميَّة (ص/ ٣٣١): "فهمزة التسوية معدودة في الاحراف المصدرية، التي يتأَوَّل الفعل بعدها بمصدر. فتكون الاحرف المصدرية، على هذا ستة أحرف."

طَرِيقَةُ سَبكِ المَصَادِر

تقدَّم أنَّ المشهور من حروف المصادر خمسة، وكلها يسبك –هي وما بعدها–بمصدر وطريقة سبكها كالتَّالي:

الحرف الأوّل: (أنَّ) المشدَّدة

طريقة سبك مصدرها يكون بالنظر إلى خبرها، وله ثلاث أحوال:

أ) أن يكون مشتقًّا، وله حالتان:

١) أن يكون مثبتا، وفي هذه الحالة يؤخذ مصدر خبرها، فيضاف إلى اسمها، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت (٥١)]، أي (أولم يكفهم إنزالنا).

٢) أن يكون منفيًّا، فيؤخذ مصدر خبرها، ويؤتى قبله كلمة (عدم) وما يكون بمعناها من النفي، فيضاف إلى اسمها، نحو: (عجبت من أن زيدا ما قام) أي: من عدم قيام زيد.

ب) أن يكون جامدا، وله حالتان أيضا:

١) أن يكون مثبتا، ولك فيه طريقتان:

الطريقة الأولى: أن تأخذ لفظ (كون) فيضاف إلى اسمها، ويكون خبرها خبرا لـ(كون)، لأنه من (كان) الناقصة، نحو: (عجبت من أن زيدا أخوك)، أي عجبت من كون زيد أخاك.

الطريقة الثانية: أن يزاد على آخره ياء مشدَّدة، لأنها كالمصدر، [١] نحو: (بلغني أنك سلفيٌّ أو زيد) أي: سلفيَّتك أو زيديَّتك.[٢]

٢) أن يكون منفيًّا، ولك فيه ما تقدَّم من الطريقين، إلا أنه يؤتى قبله كلمة (عدم) وما بمعناها، نحو: (بلغني أنك لست حزبيًّا أو زيدا) أي: بلغني عدم حزبيَّتك، أو عدم زيديَّتك، أو عدم كونك زيدا، أو عدم كونك حزبيًّا.

جـ) أن يكون ظرفا أو مجرورا، ولك فيه طريقتان أيضا:

١) أن تأخذ لفظ (كون) فيضاف إلى اسمها، ويكون خبرها خبرا لـ(كون)، نحو: (عجبت من أن زيدا في الدَّار) أي: من كون زيد في الدَّار.

---

(١) ويسمَّيه بعضهم المصدر الصناعي، ولكنه لا يجري على أوزان المصادر، وهو قليل في الكلام العربي القديم، مثل الجاهليَّة، وتعريفه: هو المصدر الذي ينتهي بياء مشدَّدة بعدها تاء تأنيث مربوطة. المعجم المفصل في علم الصرف (ص/ ٣٧٨).

(٢) قال الرَّضي في شرح الكافية (٤/ ٢٧٧): "وكذا إن كان الخبر جامدا، نحو: بلغني أنك زيد، أي: زيديَّتك، فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء، أفادت معنى المصدر، نحو: الفرسيَّة، والضاربيَّة، والمضروبيَّة."

٢) أن تأخذ المصدر الذي يتعلّق الظرف والمجرور به، غير لفظ (كون) نحو: (عجبت من أن زيدا في الدَّار) أي: من استقراره في الدَّار.(١)

الحرف الثاني: (أَنْ) المصدريَّة الْمَفْتُوحَة الْهمزَة الساكنة النُّون

المراد بـ(أن) المصدريَّة عند النحاة حرفان:

١) (أن) المصدريَّة الناصبة، التي هي أمُّ النواصب.

٢) (أن) المخففة من الثقيلة، التي هي من الحرف المشبهة بالفعل.(٢)

وطريقة سَبكِهما مقاربة للأوَّل، ولكن إذا وقع بعدهما فعلا، يؤخذ مصدرها مضافا إلى مرفوعها، معربا بما يريد العامل، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة (١٨٤)]، أي: صومكم خير لكم، ونحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل (٢٠)]، أي: علم كون مرضى منكم.

---

(١) قال ابن هشام في المغني (١/ ٢٦٠): "ومنه (بلغني أنك في الدار)، التقدير: استقرارك في الدَّار، لأن الخبر في الحقيقة هو المحذوف، من استقرَّ، أو مستقرّ."

(٢) قال المرادي في الجنى الدَّاني (ص/ ٢١٩): "واعلم أن (أن) المخففة من الحروف المصدرية. فإذا قيل أن: المصدرية فاللفظ صالح لـ(أن) الناصبة للفعل، ولـ(أن) المخففة. والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل علم فهي مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران، نحو: ﴿وحسبوا أن لا تكون فتنة﴾. فمن جعلها الأولى نصب. ومن جعلها الثانية رفع. وإن كان غير ذلك فهي الناصبة للفعل، نحو: {والذي أطمع أن يغفر لي}، ونحو: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾."

الحرف الثَّالث: (كَي) المَصدَريَّة

وهي من أدوات النصب الأربعة، ولا توصل إلا بالفعل المضارع المتصرِّف، فيؤخذ المصدر ويضاف إلى مرفوعه، ويكون المصدر مجرورا باللام الموجودة أو المقدَّرة، ويتعامل مع المنفي مثل ما تقدَّم، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد (٢٣)] أي لعدم أساكم، أي حزنكم.

الحرف الرَّابع: (ما) المصدريَّة

لفظة (ما) تأتي في لغة العرب على معان كثيرة، ومن معانيها أن تكون مصدريَّة، وهي تنقسم إلى قسمين:[١]

١) مصدريَّة ظرفيَّة، وهي التي يقدَّر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم (٣١)]، ويؤخذ مصدر فعلها، فيضاف إلى مرفوعه، ويجعل قبل المصدر لفظ (مدَّة أو وقت) أو نحو ذلك، فيقال في المثال المتقدِّم: (مدَّة دوامي حيا).

---

[١] قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ٣٣١): "وأما المصدرية فقسمان: وقتية، وغير وقتية.

فالوقتية: هي التي تقدر بمصدر، نائب عن ظرف الزمان. كقوله تعالى ﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾ وتسمى ظرفية أيضاً. ولا يشاركها، في ذلك، شيء من الأحرف المصدرية، خلافاً للزمخشري، ... وغير الوقتية: هي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي صنعك. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾ ".

٢) مصدريَّة غير ظرفيَّة، وهي التي يقدَّر مع صلتها بمصدر لا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص (٢٦)]، ويؤخذ مصدر فعلها، فيضاف إلى مرفوعه فقط، فتقول في المثال: (بنسيانهم يوم الحساب).

الحرف الخامس: (لو) المصدريَّة:

التَّالية غالبا على مفهم التمنِّي، كـ(ودَّ، وأحبَّ)، فيؤخذ مصدر فعلها، ويضاف إلى مرفوعه، نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة (٩٦)]، أي: يودُّ أحدكم تعميره،[١] ونحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم (٩)].

---

[١] قال أبو حيان في البحر (١/ ٥٠٣): "وَجَوَابُ لَوْ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ لَسُرَّ بِذَلِكَ، فَحُذِفَ مَفْعُولُ يَوَدُّ لِدَلَالَةِ لَوْ يُعَمَّرُ عَلَيْهِ، وَحُذِفَ جَوَابُ لَوْ لِدَلَالَةِ يَوَدُّ عَلَيْهِ. هَذَا هُوَ الْجَارِي عَلَى قَوَاعِدِ الْبَصْرِيِّينَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَكَانِ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ وَغَيْرُهُمْ فِي مِثْلِ هَذَا إِلَى أَنَّ لَوْ هُنَا مَصْدَرِيَّةٌ بِمَعْنَى أَنْ، فَلَا يَكُونُ لَهَا جَوَابٌ، وَيَنْسَبِكُ مِنْهَا مَصْدَرٌ هُوَ مَفْعُولُ يَوَدُّ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَوَدُّ أَحَدُهُمْ تَعْمِيرَ أَلْفِ سَنَةٍ. فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، وَعَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ لَا يَكُونُ لِقَوْلِهِ: لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ مَحَلٌّ إِعْرَابٍ. وَعَلَى الْقَوْلِ الثَّانِي مَحَلُّهُ نَصْبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ، كَمَا ذَكَرْنَا، وَالتَّرْجِيحُ بَيْنَ الْقَوْلَيْنِ هُوَ مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ."

طَرِيقَةُ إِعرَاب المَصَادِرِ المؤَوَّلة

إن إعراب المصادر المؤوَّلة مثل إعراب المفردات، ولكن من باب التَّسهيل نذكر لها ثلاث خطوات سهلة:

الأولى: تحديد الحرف المصدريِّ مع ما دخل عليه

المقصود من هذه الخطوة أن يُعرب الحرف المصدريِّ مع ما دخل عليه كإعراب المفردات، بحيث يعرب الحرف، على حدة، وما بعده على حدة، ثمَّ يعيَّن الجملة التي يسبك بمصدر.

فيقال مثلا في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت (٥١)] بعد إعرابك المفردات: الحرف المصدري وما دخل عليه هو: ﴿أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾

ونحوه: قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ [الجن (١)]، ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف (٧٩)]، ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ﴾ [الحج (٦١)]، وكلُّها تعيّن الجملة التي يسبك بمصدر، بعد إعراب مفرداتها، وتعيينها في الأمثلة هو: ﴿أَنَّهُ اسْتَمَعَ﴾ ﴿أَنْ أَعِيبَهَا﴾ ﴿أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ﴾.

الثانية: تأويل الحرف المصدري مع ما دخل عليه

معنى هذه الخطوة أن ننتج من الجملة لفظا مفردا وهو المصدر، فيقال في الأمثلة المتقدِّمة: (أولم يكفهم إنزالنا)، (أو حي إليَّ استماع نفر من الجن)، (فأردت إعابتَها) (ذلك بولوجِ الله).

الثَّالثة: العَودَة إلَى إعرَابِ المفرَدَات

أي أننا نعرب المصدر بعد إنتاجه كإعراب المفردات، لأن المصدر الذي نتج من التأويل ما هو إلا كلمة واحدة، يمكننا أن نجري عليه الإعراب كالمفردات.

فيقال في (أولم يكفهم إنزالنا): فاعل مرفوع.

فيقال في (أو حي إليَّ استماع نفر من الجن): نائب فاعل مرفوع.

فيقال في (فأردت إعابتها): مفعول منصوب.

فيقال في (ذلك بولوجِ الله): اسم مجرور بالباء.

وعادة المعربين أن يقولوا بعد إعراب المفردات: الحرف المصدري وما دخل عليه في محلِّ كذا، وهو كذا.

جدول يوضح خطوات إعراب المصادر المؤَوَّلة

المصدر المؤَوَّل	﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾			
تحديد الحرف المصدري مع ما دخل عليه	أَنْ يُخَفِّفَ			
تأويل الحرف المصدري مع ما دخل عليه	التَّخفِيف			
العودة إلى إعراب المفردات	مفعول به منصوب			

المثال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ [النساء (٢٨)].

❊ ❊ ❊

الفَصلُ السَّادِس

تَنبِيهَاتٌ فِي الإعرَابِ (١)

قال الإمام ابن هشام في مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (٦/٥٩٣-٦٢٤):

اعْلَم أَن اللَّفْظ الْمعبر عَنهُ إِن كَانَ حرفا وَاحِدًا (٢) عبر عَنهُ باسمه الْخَاص بِهِ، أَو الْمُشْتَرك، (٣) فَيُقَال فِي الْمُتَّصِل بِالْفِعْلِ من نَحْو (ضربت): التَّاء فَاعل، أَو الضَّمِير فَاعل، وَلَا يُقَال: (ت) فَاعل كَمَا بَلغنِي عَن بعض المعلّمين؛ إِذْ لَا يكون اسْم ظَاهر هَكَذَا.

(١) وهذه التنبيهات كلُّها بحروفها للإمام ابن هشام، وهي الباب السَّابع من كتاب المغني (٦/ ٥٩٣-٦٢٤)، وإنما ذكرت هذا الباب بكماله لقوَّة ابن هشام في هذا الباب، ولنفاسته، ولأنه عنوَن له (كيفيَّة الإعراب) وهو المقصود من جمع هذه الرِّسالة، وهي كلُّها بمنزلة التنبيهات التي تأتي من أب كريم محب لطلابه الخير والعلم، فجزى الله الإمام ابن هشام خير الجزاء، وأسكنه الله الجنَّة، إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، ومن تأمَّل فيها يجد أنها إعادة لما تقدَّم، وهو كذلك، والقصد من ذلك التقرير والمراجعة.

(٢) أي: وليس بعض كلمة، فإذا كان بعض كلمة عبِّر عنه بلفظه. شرح الخطيب على المعني (٦/ ٨٩٣).

(٣) أي: يعبِّر عنه باسمه المشترك بينه وبين غيره.

فَأَما الْكَاف الاسمية فَإِنَّهَا مُلَازمَة للإضافة، [١] فاعتمدت على الْمُضَاف إِلَيْهِ، وَلِهَذَا إِذا تَكَلَّمت على إعرابها جِئْت باسمها، فَقلت فِي نَحْو قَوْله:

وما هداك إلى أرض كعالمها ... ولا أعانك في غُرْمٍ كغرّام

الْكَاف: فَاعل، وَلَا تَقول: (كَ) فَاعل لزوَال مَا تعتمد عَلَيْهِ.

وَيجوز فِي نَحْو (م الله)، و(ق نَفسك)، و(شِ) الثَّوْب، و(ل الْأَمر) أَن تنطق بلفظها فَتَقول:

(م) مُبْتَدأ، وَذَلِكَ على القَوْل بِأَنَّهَا بعض (أيمن)، وَتقول: (ق) فعل أَمر، لِأَن الْحَذف فِيهِنَّ عَارض، فَاعْتبر فِيهِنَّ الأَصْل، وَتقول: (الْبَاء) حرف جر، وَالْوَاو حرف عطف، وَلَا تنطق بلفظهما.

وَإِن كَانَ اللَّفْظ على حرفين نطق بِهِ، فَقيل: (قد) حرف تَحْقِيق، وَ(هل) حرف اسْتِفْهَام، و(نا) فَاعل أَو مفعول، وَالْأَحْسَن أَن تعبِّر عَنْه بِقَوْلِك: الضَّمِير، لِئَلَّا تنطق بالمتصل مُسْتقِلًا، وَلَا يجوز أَن تنطق باسم شَيْء من

---

(١) هذا جواب عن سؤال قد ينشأ عن قوله: "إذ لا يكون اسم هكذا" فإن الكاف إنما كانت اسما لملازمتها للإضافة، فصارت بمنزلة ما هو أكثر من حرف، إلا أنها لا يعَبَّر عنها إلا باسمها. انظر حاشية الشمني (٢/ ٢٧٢).

ذَلِك كَرَاهِيَة الإطالة، وعَلى هَذَا فقَوْلهم (أل) أَقيس من قَوْلهم: الْأَلف وَاللَّام، وَقد اسْتعْمل التَّعْبِير بهما الْخَلِيل وسيبويه.

وَإِن كَانَ أَكثر من ذَلِك نطق بِهِ أَيْضا، فَقيل: (سَوف): حرف اسْتِقْبَال، وَ(ضرب) فعل مَاض، وَ(ضرب) هَذَا اسْم؛ وَلِهَذَا أخبر عَنْهَا بِقَوْلِك: فعل مَاض، وَإِنَّمَا فتحت (ضرب) على الْحِكَايَة، يدلُّك على مَا ذكرنَا أَن الْفِعْل مَا دلّ على حدث وزمان محصَّل، وَ(ضرب) هُنَا لَا تدل على ذَلِك، وَأَن الْفِعْل لَا يَخْلُو عَن الْفَاعِل فِي حَالَة التَّرْكِيب، وَهَذَا لَا يَصح أَن يكون لَهُ فَاعل، وَمِمَّا يُوضح لَك ذَلِك أَنَّك تَقول فِي (زيد) من (ضرب زيد) زيد: مَرْفُوع بِـ(ضَرْب) أَو فَاعل بِـ(ضَرْب) فَتدخل الْجَارَّ عَلَيْهِ.[١]

وَقَالَ لي بَعضهم: لَا دَلِيل فِي ذَلِك؛ لِأَن الْمَعْنى بِكَلِمَة (ضرب).

فَقلت لَهُ: وَكَيف وَقع (ضرب) مُضَافا إِلَيْهِ مَعَ أَنه فِي ذَلِك لَيْسَ باسم فِي زعمك؟ فَإِن قلت: فَإِذا كَانَ اسْما فَكيف أخْبرت عَنهُ بِأَنَّهُ فعل؟ قلت: هُوَ نَظِير الْإِخْبَار فِي قَوْلك: (زيد قَائِم) أَلا ترى أَنَّك أخْبرت عَن (زيد) بِاعْتِبَار مُسَمَّاهُ لَا بِاعْتِبَار لَفظه؟ وَكَذَلِكَ أخْبرت عَن (ضرب) بِاعْتِبَار مُسَمَّاه، وَهُوَ

---

[١] والجارُّ لا يدخل إلا على الأسماء، فاقتضى أن يكون (ضرب) في مثل هذا الإعراب اسما.

(ضرب) الدَّالِّ على الْحَدث وَالزَّمَان، فَهَذَا فِي أَنه لفظ مُسَمَّاهُ لفظ كأسماء السُّور وَأَسْمَاء حُرُوف المعجم.

وَمن هُنَا قلتَ: حرف التَّعْرِيف (أل) فَقطعتَ الْهمزَة، وَذَلِكَ لِأَنَّك لما نقلت اللَّفْظ من الحرفية إِلَى الاسمية أجريت عَلَيْهِ قِيَاس همزات الْأَسْمَاء، كَمَا أَنَّك إِذا سميت بـ(اضرب) قطعت همزته.

وَأما قَول ابْن مَالك: (إِن الْإِسْنَاد اللَّفْظِيّ يكون فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال والحروف وَإِن الَّذِي يخْتَص بِهِ الِاسْم هُوَ الْإِسْنَاد الْمَعْنَوِيّ) فَلَا تَحْقِيق فِيهِ.[1]

وَقَالَ لي بَعضهم: كَيفَ تتوهَّم أَن ابْن مَالك اشْتبهَ عَلَيْهِ الْأَمر فِي الِاسْم وَالْفِعْل والحرف؟ [2]

---

(١) قال الدسوقي في حاشته على المغني (٢/ ٢٩١): "لأن التحقيق أن الإسناد اللفظي كالمعنوي، خاص بالاسم، لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما، كانت في الأصل اسما، أو فعلا، أو حرفا."

(٢) أي: كيف يجوز مثل هذا الوهم على ابن مالك، حتى لا يميِّز بين الاسم والفعل، والحرف.

فَقلت: كَيفَ توهم ابْن مَالك أَن النَّحْوِيين كَافَّة غلطوا فِي قَوْلهم: (إِن الْفِعْل يخبر بِهِ وَلَا يخبر عَنهُ وَإِن الْحَرْف لَا يخبر بِهِ وَلَا عَنهُ) وَمِمَّنْ قلد ابْن مَالك فِي هَذَا الْوَهم أَبُو حَيَّان.(١)

وَلَا بُدَّ للمتكلم على الِاسْم أَن يذكر مَا يَقْتَضِي وَجه إعرابه، كَقَوْلِك مُبْتَدأ، خبر، فَاعل، مُضَاف إِلَيْهِ.

وَأما قَول كثير من المعربين: مُضَاف، أَو مَوْصُول، أَو اسْم إِشَارَة، فَلَيْسَ بِشَيْء؛ لِأَن هَذِه الْأَشْيَاء لَا تسْتَحقّ إعرابا مَخْصُوصًا، فالاقتصار عَلَيْهَا على هَذَا الْقدر لَا يعلم بِهِ موقعها من الْإِعْرَاب.

وَإِن كَانَ المبحوث فِيهِ مَفْعُولا عيّن نَوعه، فَقيل: مفعول مُطلق، أَو مفعول بِهِ، أَو لأَجله، أَو مَعَه، أَو فِيهِ.

(١) قال الشمني في حاشيته (٢/ ٢٧٣): "لقائل أن يقول: لم يقتض كلام ابن مالك السابق تغليط النحاة، وإنما اقتضى اختصاص قولهم ذلك بما عدا الإسناد اللفظي، أي: الإسناد الذي المسند إليه فيه لفظ، سواء عبِّر عنه بلفظه وحده، كضَربَ كلمة، وسوف كلمة، أو عبر عنه بلفظه مع غيره كلفظة ضرب، ولفظة سوف، أو عبر عنه بلفظ آخر كالفعل الماضي، وحرف التنفيس."

قال الأمير في حاشيته (٢/ ١٨٥): "الغلط من حيث عموم الإسناد، وإطلاق المقيَّد خطأ، فسقط ما في الشمني."

وَجرى اصطلاحهم على أَنه إِذا قيل: مفعول، وَأطلق لم يرد إِلَّا الْمَفْعُول بِه، لما كَانَ أَكثر المفاعيل دورا فِي الْكَلَام خففوا اسْمه، وَإِنَّمَا كَانَ حقُّ ذَلِك أَلا يصدق إِلَّا على الْمَفْعُول الْمُطلق، وَلَكنهُمْ لَا يطلقون على ذَلِك اسْم الْمَفْعُول إِلَّا مُقَيّدا بِقَيْد الْإِطْلَاق.

وَإِن عيّن الْمَفْعُول فِيهِ، فَقيل: ظرف زمَان أَو مَكَان فَحسنٌ، [١] وَلَا بُدَّ من بَيَان مُتَعَلّقه كَمَا فِي الْجَار وَالْمَجْرُور الَّذِي لَهُ مُتَعَلق، وَإِن كَانَ الْمَفْعُول بِهِ مُتَعَددًا عيَّنت كل وَاحِد، فَقلت: مفعول أول، أَو ثَان، أَو ثَالِث.

وَيَنْبَغِي أَن تُعيّن للمبتدئ نوع الْفِعْل، فَتَقول: فعل مَاض، أَو فعل مضارِع، أَو فعل أَمر.

وَتقول فِي نَحْو (تلظَّى): فعل مضارِع أَصله تتلظى.

وَتقول فِي الْمَاضِي: مَبْنِيّ على الْفَتْح، وَفِي الْأَمر مَبْنِيّ على مَا يجْزم بِهِ مضارعه.

---

(١) لأنه يترتَّب على تعيينه فائدة، وهي البحث في كونه مختصا أو غير مختص، بتقدير كونه ظرف مكان، فمع الاختصاص ينظر هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على أنها ظرف مكاني مع اختصاصها أو لا، وإن كان غير مختص، أي: مبهما فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصص لانتصابه من غير شرط. كذا نقله الدسوقي عن الدماميني في حاشيته (٢/ ٢٩١).

وَفِي نَحْو ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾: مَبْنِيّ على السّكُون لاتصاله بنُون الْإِنَاث.

وَفِي نَحْو ﴿لينبذن﴾ مَبْنِيّ على الْفَتْح لمباشرته لنون التوكيد.

وَتقول فِي الْمُضَارع المعرب: مَرْفُوع لحلوله مَحل الِاسْم، وَتقول مَنْصُوب بِكَذَا، أَو بإضمار (أَن)، ومجزوم بِكَذَا، وَيبيِّن علامة الرّفْع وَالنّصب والجزم.

وَإِن كَانَ الْفِعْل نَاقِصا نَص عَلَيْهِ، فَقَالَ مثلا: كَانَ فعل مَاض نَاقص، يرفع الِاسْم وَينصب الْخَبَر.

وَإِن كَانَ المعرب حَالًّا فِي غير مَحَله عيّن ذَلِك، فَقيل فِي قَائِم مثلا من نَحْو (قَائِم زيد): خبر مقدَّم؛ ليعلم أَنه فَارق مَوْضِعه الْأَصْلِيّ وليتطلب مبتدأه.

وَفِي نَحْو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾ [الأنفال (٥٠)]: الَّذين: مفعول مقدم ليُتطلَّب فَاعله.

وَإِن كَانَ الْخَبَر مثلًا غير مَقْصُود لذاته، قيل: خبر موطئ؛ ليعلم أَن الْمَقْصُود مَا بعده، كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل (٥٥)] وَقَوله:

كفى بجسمي نحولا أنني رجل ... لَوْلَا مخاطبتي إياك لم ترني

وَلِهَذَا أُعِيد الضَّمِير بعد (قوم) وَ(رجل) إِلَى مَا قبلهمَا، لَا إِلَيْهِمَا.

وَمثله الْحَال الموطئة فِي نَحْو ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف (٢)].

وَإِن كَانَ المبحوث فِيهِ حرفا بَين نَوعه، وَمَعْنَاهُ، وَعَمله، إِن كَانَ عَاملا، فَقَالَ مثلا:

(إِنَّ): حرف توكيد تنصب الِاسْم، وترفع الْخَبَر.

(لَن): حرف نفي، وَنصب، واستقبال.

(أَن): حرف مصدري ينصب الْفِعْل الْمُضَارِع.[١]

(لم): حرف نفي يجْزم الْمُضَارِع ويقلبه مَاضِيا.

ثمَّ بعد الْكَلَام على الْمُفْردَات يتَكَلَّم على الْجمل ألها مَحل أم لَا.

---

[١] ساقطة من طبعة الخطيب، وهي موجودة في حاشية الدَّسوقي (٤/ ٣٣٣).

فصل

وَأول مَا يحْتَرز مِنْهُ المبتدئُ فِي صناعَة الْإِعْرَاب ثَلَاثَة أُمُور:

أَحدهَا: أَن يلتبس عَلَيْهِ الْأَصْلِيّ بِالزَّائِدِ.

ومثالُه أَنه إِذا سمع أَنَّ (أل) من عَلَامَات الِاسْم، وَأَنَّ أحرف (نأَيت) من عَلَامَات الْمُضَارع، وَأَنَّ تَاء الْخطاب من عَلَامَات الْمَاضِي، وَأَن الْوَاو وَالْفَاء من أحرف الْعَطف، وَأَن الْبَاء وَاللَّام من أحرف الْجَرّ، وَأَن فعل مَا لم يسم فَاعله مضموم الأول، سبق وهمه إِلَى أَنَّ (ألفيت) و(ألهيت) اسمان،[1] وَأَنَّ (أكرمت) و(تعلمت) مضارعان، وَأَنَّ (وعظ) وَ(فسخ) عاطفان ومعطوفان، وَأَنَّ نَحْو (بيت) وَ(بَين) وَ(لَهو) وَ(لعب) كل مِنْهَا جَار ومجرور، وَأَنَّ نَحْو (أدحرج) مَبْنِيّ لما لم يسم فَاعله.

وَقد سَمِعت من يعرب ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر (١)] مُبْتَدأ وخبرا،[2] فظنَّهما مثل قَوْلك: (المنطلق زيد).

---

(١) سبق إلى وهمه هذا لوجود (أل) فتوهَّم اسمان معرَّفان، وغاب عنه أن (أل) المعرَّفة زائدة، وهما في الفعلين أصل، لأنهما من الإلفاء والإلهاء. شرح الخطيب على المغني (٦/ ٦٠٣).

(٢) قال الدماميني: لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرَّح بأن (ألهاكم) نفسه هو المبتدأ، وأما إذا أطلق القول في ذلك، ولم يعيِّن فيجوز أن يحتمل كلامه على أن (التكاثر) مبتدأ مؤخر، و(ألهاكم) خبر =

وَنَظِير هَذَا الْوَهم قِرَاءَة كثير من الْعَوام ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ بِحَذْف الْألف، كَمَا تحذف أول السُّورَة فِي الْوَصْل، فَيُقَال ﴿لَخَبِيرٌ﴾ ﴿الْقَارِعَةُ﴾.

وَذكر لي عَن رجل كَبِير من الْفُقَهَاء مِمَّن يقْرَأ علم الْعَرَبيَّة أَنه اسْتشْكل قَول الشريف المرتَضى:

أتبيتُ رَيَّان الجفون من الْكرَى وأبيتَ مِنْك بليلة الملسُوعِ

وَقَالَ: كَيفَ ضم التَّاءَ من (تبيت) وَهِي للمخاطب لَا للمتكلم، وَفتحهَا من (أَبيت) وَهُوَ للمتكلم لَا للمخاطب.

فبيَّنتُ للحاكي أَن الْفِعْلَيْنِ مضارعان، وَأَن التَّاء فيهمَا لَام الْكَلِمَة، وَأَن الْخطاب فِي الأول مُسْتَفَاد من تَاء المضارعة، والتكلُّم فِي الثَّانِي مُسْتَفَاد من الْهمزَة، وَالْأول مَرْفُوع لحلوله مَحلّ الِاسْم، وَالثَّانِي مَنْصُوب بِ(أَن) مضمرة بعد وَاو المصاحبة على حد قَول الحطيئة:

ألم أك جاركم وَيكون بيني وَبَيْنكُم الْمَوَدَّة والإخاءُ

= مقدَّم، بناءً على مذهب الكوفيين في تجويز تقديم هذا الخبر، وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسميَّة والفعليَّة، ولعلَّ المصنِّف قامت عنده قرينة تدلُّ على أنَّ ذلك المعرب قصد أن (ألهاكم) مبتدأ، والتكاثر خبره. انظر حاشية الشمني (٢/ ٢٧٣).

وَحكى العسكري فِي كتاب التَّصْحِيف (١) أَنه قيل لبَعْضهم: (مَا فعل أَبوك بحماره؟) فَقَالَ: (بَاعهِ)، فَقيل لَهُ: فلم قلتَ بَاعهِ؟، قَالَ: فَلم قلت أَنْت: بحماره؟ فَقَالَ: أَنا جررته بِالْبَاء، فَقَالَ: فَلم تجر باؤك وبائي لَا تجرُّ؟.

وَمثله من الْقيَاس الْفَاسِد مَا حَكَاهُ أَبُو بكر التاريخيّ فِي كتاب أَخْبَار النَّحْوِيين أَن رجلا قَالَ لسمَّاكٍ بِالْبَصْرَةِ: بكم هَذِه السَّمَكَة؟ فَقَالَ: بدرهمان، فَضَحِك الرجل فَقَالَ السماك: أَنْت أَحمَق؛ سَمِعت سِيبَوَيْهٍ يَقُول: ثمنهَا دِرْهَمَانِ.

وَقلت يَوْمًا: ترد الْجُمْلَة الاسمية الحالية بِغَيْر وَاو فِي فصيح الْكَلَام، خلافًا للزمخشري، كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر (٦٠)] فَقَالَ بعض من حضر: هَذِه الْوَاو فِي أَوِّلهَا.(٢)

---

(١) (ص/ ٢٠٢).

(٢) ظنَّ أن الواو في (وجوههم) واو الحال، وليست من أصل الكلمة (وجه)، وقد سمعت بعض مشايخ البلاد يقول: إذا أراد الله أن يخذل أحدا –أي يظهر جهله– يجعل له واو (وجه) واو العطف، والله أعلم.

وَقلت يَوْمًا: الْفُقَهَاء يلحنون فِي قَوْلهم: (البايع) بِغَيْر همز، فَقَالَ قَائِل: فقد قَالَ الله تَعَالَى ﴿فَبَايِعْهُنَّ﴾ [الممتحنة (١٢)].[١]

وَقَالَ الطَّبَرِيّ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾ [يونس (٥١)] إِن (ثمَّ) بِمَعْنى هُنَالك.[٢]

---

[١] ويبدوا أنه كان في ذلك الزمان من يخطئ في الظاهر من الإعراب كما نخطئ في هذا الزمان أو أزيد. شرح الخطيب على المغني (٦/ ٦٠٧).

[٢] قال الطبري في تفسيره (١٢/ ١٩٠): "وَمَعْنَى قَوْلِهِ: {أَثُمَّ} فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: أَهُنَالِكَ وَلَيْسَتْ «ثُمَّ» هَذِهِ هَاهُنَا الَّتِي تَأْتِي بِمَعْنَى الْعَطْفِ".

وقال ابن عطية في المحرر (٣/ ١٢٤): "والمعنى صحيح على أنها «ثم» المعروفة ولكن إطباقه على لفظ التنزيل هو كما قلنا، وما ادعاه الطبري غير معروف."

وقال أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٧٠): " وَمَا قَالَهُ الطَّبَرِيُّ مِنْ أَنَّ ثُمَّ هُنَا لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ دَعْوَى، وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ الْمَعْنَى أَهُنَالِكَ، فَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَفْسِيرُ مَعْنًى، لَا أَنَّ (ثُمَّ) الْمَضْمُومَةَ الثَّاءِ مَعْنَاهَا مَعْنَى هُنَالِكَ."

وقال السمين الحلبي في الدر المصون (٦/ ٢١٧): "و «ثمَّ» حرفُ عطف، وقد قال الطبري ما لا يوافَق عليه فقال: «وأَثُمَّ هذه بضمِّ الثاء ليست التي بمعنى العطف، وإنما هي بمعنى هنالك» فإن كان قَصَدَ تفسير المعنى وهو بعيدٌ فقد أبهم في قوله، لأن هذا المعنى لا يُعْرَفُ في «ثُمَّ» بضم الثاء، إلا أنه قد قرأ طلحة بن مصرف «أَثَمَّ» بفتح الثاء، وحينئذ يَصِحُّ تفسيرها بمعنى هنالك."

قلت: ويجب أن ينتبه أن مراد المصنف من ذكر كلام الطبري غير صحيح ألبتة، لأن مراده كما صرَّح في أوائل المغني (٢/ ٢٣٤) أن الطبري وهم، واشتبه عليه (ثمَّ) المضمومة الثاء بالمفتوحة، وهذا غريب، فكيف يتصوَّر أن الطبري وهو إمام المفسِّرين لم يستطع أن يميِّز بين (ثم) المضمومة، و(ثم) المفتوحة، مع أنَّ صريح كلام الطبري الذي نقلته عنه أنه لم يقل ما قال عن وهم، بل ينفي أنها عاطفة، ويثبت أن من معاني (ثم) المضمومة أن تكون بمعنى (هنالك) وهذا هو ما فهم =

وَقَالَ جمَاعَة من المعربين فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء (٨٨)] فِي قِرَاءَة ابْن عَامر وَأبي بكر بنُون وَاحِدَة: (إِن الْفِعْل مَاضٍ) وَلَو كَانَ كَذَلِك لَكَانَ آخِره مَفْتُوحًا، وَ(الْمُؤمنِينَ) مَرْفُوعا.

فَإِن قيل: سكنت الْيَاء للتَّخْفِيف كَقَوْلِه:

هُوَ الْخَلِيفَة فارضوا مَا رَضِي لكم ... مَاضِي العزيمة مَا فِي حكمه جَنَفُ

وأقيم ضميرُ الْمصدر مقَامَ الْفَاعِل.

قُلْنَا: الإسكان ضَرُورَة، وَإِقَامَة غير الْمَفْعُول بِهِ مقَامه مَعَ وجوده ممتنعة، بل إِقَامَة ضمير الْمصدر ممتنعة، وَلَو كَانَ وَحده لِأَنَّهُ مُبْهَم.

وَمِمَّا يشْتَبه نَحْو: (توَلّوا) بعد الْجَازِم والناصب، والقرائن تبيّن، فَهُوَ فِي نَحْو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [التوبة (١٢٩)] مَاض، وَفِي نَحْو ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾ [هود (٣)] ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾ [النور (٥٤)] مضارع، وَقَوله تَعَالَى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة (٢)] الأول أَمر، وَالثَّانِي مضارع، لِأَن النَّهْي لَا يدْخل على الْأَمر.

= المفسِّرون من كلامه، بغضِّ النظر عن إثبات هذا المعنى أو منعه، ويقولون: هذا مذهب الطبري، مع أن الإنسان محلُّ النسيان، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

وتلظَّى فِي ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل (١٤)] مضارع، وَإِلَّا لقيل: تلظّت، وَكَذَا (تمنى) مِن قَوْله:

تَمنــى ابْنَتَــايَ أنْ يَعِــيش أبوهمــا   ومــا أنــا إلا مــن رَبِيعَــةَ أو مُضَــرْ

وَوهم ابْن مَالك فَجعله مَاضِيا من بَاب:

فــلا مُزنــةٌ وَدَقَــتْ وَدْقَهــا   ولا أرضَ أبقَــلَ إبقالَهــا

وَهَذَا حمل على الضَّرُورَة من غير ضَرُورَة.[1]

وَمِمَّا يلتبس على المبتدئ أَن يَقُول فِي نَحْو: (مَرَرْت بقاض): إِن الكسرة عَلامَة الْجَرّ، حَتَّى إِن بَعضهم يسْتَشْكل قَوْله تَعَالَى ﴿لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور (٣)] وَقد سَأَلَني بَعضهم عَن ذَلِك، فَقَالَ: كَيفَ عطف الْمَرْفُوع على الْمَجْرُور؟.

فَقلت: فَهَلّا استشكلتَ وُرُود الْفَاعِل مجرورا، وبيَّنت لَهُ أَن الأَصْل (زانيٌ) بياء مَضْمُومَة، ثمَّ حذفت الضمة للاستثقال، ثمَّ حذفت الْيَاء لالتقائها سَاكِنة هِيَ والتنوين، فَيُقَال فِيهِ: فَاعل، وعلامة رَفعه ضمة مقدرَة على الْيَاء

(١) قال الشمني في حاشيته (٢/ ٢٧٤): "لأن حذف التاء من الماضي المسند إلى ضمير مؤنث حقيقي، أو إلى ضمير مؤنث غير حقيقي لضرورة الشعر، ولا ضرورة تدعو إلى جعل (تمني) في البيت كذلك، لجواز جعله مضارعا محذوفا منه إحدى التاءين."

المحذوفة وَيُقَال فِي نَحْو: (مَرَرْت بقاض): جَار ومجرور وعلامة جرة كسرة مقدرَة على الْيَاء المحذوفة.

ويقال في نحو: (مررت بقاضٍ): جار ومجرور، وعلامة جرِّه كسرة مقدَّرة على الياء المحذوفة.

وَفِي نَحْو ﴿وَالْفَجْرِ ⁽¹⁾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر (٢)]: وَالْفَجْر: جَار ومجرور، (وليال) عاطف ومعطوف، وعلامة جَرّه فَتْحة مقدرَة على الْيَاء المحذوفة، وَإِنَّمَا قدرت الفتحة مَعَ خفتها لنيابتها عَن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، وَلِهَذَا حذفت الْوَاو فِي (يهب) كَمَا حذفت فِي (يعد)، وَلم تحذف فِي (يوجل) لِأَن فَتحته لَيست نائبة عَن الكسرة، لِأَن مَاضِيَة (وَجِل) بِالْكَسْرِ، فَقِيَاس مضارعه الْفَتْح، وماضيهما (فعل) بِالْفَتْح فَقِيَاس مضارعهما الْكسر، وَقد جَاءَ (يَعِد) على ذَلِك، وَأما (يهب) فَإِن الفتحة فِيهِ عارضة لحرف الْحلق.

وَمن هُنَا أَيْضا قَالَ أَبُو الْحسن فِي (يَا غُلَاما): (يَا غُلَام) بِحَذْف الْألف، وَإِن كَانَت أخف الْحُرُوف؛ لِأَن أَصْلهَا الْيَاء.

وَمن ذَلِك أَن يُبَادِر فِي نَحْو: (المصطفين) و(الأعلَينِ) إِلَى الحكم بِأَنَّهُ مثنَّى، وَالصَّوَاب أَن ينظر أَولا فِي نونه، فَإِن وجدهَا مَفْتُوحَة كَمَا فِي قَوْله

تَعَالَى ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ [ص (٤٧)] حكم بِأَنَّهُ جمع، وَفِي الْآيَة دَلِيل ثَان، وَهُوَ وَصفه بِالْجمعِ، وثالث وَهُوَ دُخُول من التبعيضيَّة عَلَيْهِ بعد ﴿وَأَنَّهُمْ﴾، ومحال أَن يكون الْجمع من الِاثْنَيْنِ، وَقَالَ الْأَحْنَف بن قيس:

تحلم عَن الأدنين واستبق ودهم وَلنْ تَسْتَطِيع الْحلم حَتَّى تحلما

وَمن ذَلِك أَن يعرِب الْيَاءَ وَالْكَافَ وَالْهَاء فِي نَحْو: (غلامي أكرمني)، و(غلامك أكرمك)، وَ(غُلَامه أكْرمه) إعرابا وَاحِدًا، أَو بعكس الصَّوَابِ، فَليُعلم أَنَّهُنَّ إِذا اتصلن بِالْفِعْلِ كُنَّ مفعولات، وَإِن اتَّصلن بِالِاسْمِ كن مُضَافا إِلَيْهِنّ.

وَيسْتَثْنى من الأول نَحْو: (أرأيتك زيدا مَا صنع)، و(أبصرك زيدا)، فَإِن الْكَاف فيهمَا حرف خطاب.

وَمن الثَّانِي نَوْعَانِ: نوع لَا مَحلَّ فِيهِ لهَذِهِ الْأَلْفَاظ، وَذَلِكَ نَحْو قَوْلهم: (ذَلِك، وَتلك، وإيَّاي، وَإِيَّاك، وإيَّاه)، فَإِنَّهُنَّ أحرف تكلّم وخطاب وغيبة.

وَنَوع هِيَ فِيهِ فِي مَحل نصب، وَذَلِكَ نَحْو: (الضاربك)، و(الضاربه) على قَول سِيبَوَيْهٍ، لِأَنَّهُ لَا يُضَاف الْوَصْف الَّذِي بـ(أل) إِلَى عَارٍ مِنْهَا.

وَنَحْو قَوْلهم: (لَا عهد لي بِألأَمَ قفا مِنْهُ وَلَا أوضعه) بِفَتْح الْعين، فالهاء فِي مَوضِع نصب كالهاء فِي (الضاربه)، إِلَّا أَنَّ ذَلِك مفعول، وَهَذَا مشبَّهٌ بالمفعول؛ لِأَن اسْم التَّفْضِيل لَا ينصب الْمَفْعُول إِجْمَاعًا، وَلَيْسَت مُضَافا إِلَيْهَا، وَإِلَّا لخفض (أوضع) بالكسرة، وعَلى ذَلِك فَإِذا قلت: (مَرَرْت بِرَجُل أَبيض الْوَجْه لَا أحمره) فان فتحت الرَّاء فالهاء مَنْصُوبَة الْمحل، وَإِن كسرتها فَهِيَ مجرورته، وَمن ذَلِك قَوْله:

فـإنْ يكُـنِ النكـاح أحـلَّ شـيءٍ فـإنَّ نِكاحَهـا مَطَـرٍ حـرامُ

فِيمَن رَوَاهُ بجر (مطر) فَالضَّمِير مَنْصُوب على المفعولية، وَهُوَ فاصل بَين المتضايفين.

تَنْبِيه: إِذا قلت: (رويدك زيدا) فَإِن قدرت (رويدا) اسْم فعل فالكاف حرف خطاب، وَإِن قدرته مصدرا فَهُوَ اسْم مُضَاف اليه، وَمحله الرّفْع لِأَنَّهُ فَاعل.

وَالثَّانِي: أَن يجْرِي لِسَانه إِلَى عبارَةٍ اعتادها، فيستعملها فِي غير محلهَا، كَأَن يَقُول فِي: (كنت) وَ(كَانُوا) فِي النَّاقِصَة: فعل وفاعل، لما أَلَفَ من قَول ذَلِك فِي نَحْو: (فعلت) و(فعلوا).

وَأما تَسْمِيَة المتقدّمين الِاسْم فَاعِلا، وَالْخَبَر مَفْعُولا، [١] فَهُوَ اصْطِلَاح غير مألوف، وَهُوَ مجَاز كتسميتهم الصُّورَة الجميلة دُمية، والمبتدئ إِنَّمَا يَقُوله على سَبِيل الْغَلَط؛ فَلذَلِك يعاب عَلَيْهِ.

وَالثَّالِث: أَن يعرب شَيْئا طَالبا لشَيْء، ويهمل النّظر فِي ذَلِك الْمَطْلُوب، كَأَن يعرب فعلا، وَلَا يتطلب فَاعله، أَو مُبْتَدأ، وَلَا يتعَرَّض لخبره، بل رُبمَا مَرَّ بِهِ فأعربه بِمَا لَا يسْتَحقّهُ وَنسي مَا تقدَّم لَهُ.

فَإِن قلتَ: فَهَل من ذَلِك قَول الزَّمَخْشَرِيّ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ الْآيَة [آل عمران (١٥٤)] (قد أهمتهم): صفة لطائفة، و(يظنون) صفة أُخْرَى، أَو حَال بِمَعْنى قد أهمتهم أنفسهم ظانّين، أَو اسْتِئْنَاف على وَجه الْبَيَان للجملة قبلهَا، وَ(يَقُولُونَ): بدل من (يظنون) فَكَأَنَّهُ نسي الْمُبْتَدَأ، فَلم يَجْعَل شَيْئا من هَذِه الْجمل خَبرا لَهُ؟

قلتُ: لَعَلَّه رأى أَن خَبره مَحْذُوف، أَي: وَمَعَكُمْ طَائِفَة صفتهمْ كَيْت وَكَيْت.

---

[١] قال السيوطي في الهمع (١/ ٤٠٨): "فَأَما كَانَ فمذهب الْبَصرِيين أَنَّهَا ترفع الْمُبْتَدَأ وَيُسمى اسْمهَا رُبمَا يُسمى فَاعِلا مجَازًا لشبهه بِهِ وَقع ذَلِك فِي عبارَة الْمبرد وَعبر سِيبَوَيْهٍ باسم الْفَاعِل وَمذهب الْكُوفِيّين أَنَّهَا لم تعْمل فِيهِ شَيْئا وَأَنه بَاقٍ على رَفعه وَاسْتدلَّ الأول باتصال الضمائر بهَا وَهِي لَا تتصل إِلَّا بالعامل وَينصب الْخَبَر بِاتِّفَاق الْفَرِيقَيْنِ وَيُسمى خَبَرهَا وَرُبمَا يُسمى مَفْعُولا مجَازًا لشبهه بِهِ عبر بذلك الْمبرد وَعبر سِيبَوَيْهٍ باسم الْمَفْعُول".

وَالظَّاهِر أَن الْجُمْلَة الأولى خبر، وَأَن الَّذِي سوغ الِابْتِدَاء بالنكرة صفة مقدرَة، أَي: وَطَائِفَة من غَيْركُمْ، مثل: (السَّمْنُ مَنَوان بدرهَم) أَي: مِنْهُ، أَو اعْتِمَاده على وَاو الْحَال، كَمَا جَاءَ فِي الحَدِيث: "دخل عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام وبُرمَةٌ على النَّار".[١]

وَسَأَلت كثيرا من الطّلبَة عَن إِعْرَاب: "أَحَق مَا سَأَلَ العَبْد مَوْلَاهُ" فَيَقُولُونَ: (مَوْلَاهُ) مفعول، فَيبقى لَهُم الْمُبْتَدَأ بِلَا خبر، وَالصَّوَاب أَنه الْخَبَر، وَالْمَفْعُول الْعَائِد الْمَحْذُوف، أَي: سَأَلَهُ، وعَلى هَذَا فَيُقَال: "أَحَق مَا سَأَلَ العَبْد ربه" بِالرَّفْع، وَعَكسه، (إِن مصابك الْمولى قَبِيح)، يذهب الْوَهم فِيهِ إِلَى أَن (مولى) خبر، بِنَاء على أَن (الْمُصَاب) اسْم مفعول، وَإِنَّمَا هُوَ مفعول، والمصاب مصدر بِمَعْنى الْإِصَابَة؛ بِدَلِيل مَجِيء الْخَبَر بعده، وَمن هُنَا أَخطَأ من قَالَ فِي مجْلِس الواثق بِاللَّه فِي قَوْله:

أظَلُوم إِن مصابكم رجلا ... أهْدى السَّلَام تَحِيَّة ظلم

إِنَّه بِرَفْع (رجل) وَقد مَضَت الْحِكَايَة.

---

[١] أخرجه البخاري برقم (٥٠٩٧) ومسلم برقم (١٥٠٤).

تَنْبِيه:

قد يكون للشَّيْء إِعْرَاب إِذا كَانَ وَحده، فَإِذا اتَّصل بِهِ شَيْء آخر تغير إعرابه، فَيَنْبَغِي التَّحَرُّز فِي ذَلِك.

من ذَلِك (مَا أَنْت) وَ(مَا شَأْنك) فَإِنَّهُمَا مُبْتَدأ وَخبر، إِذا لم تأت بعدهمَا بِنَحْوِ قَوْلك: (وزيدا) فَإِن جِئْت بِهِ: فَـ(أَنت) مَرْفُوع بِفعل مَحْذُوف، وَالْأَصْل: مَا تصنع، أَو مَا تكون، فَلَمَّا حُذف الْفِعْل برز الضَّمِير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلَّية، أَو على أَنه اسْم لَـ(كَانَ)، وشأنك بِتَقْدِير: مَا يكون، وَ(مَا) فيهمَا فِي مَوضِع نصب خَبرا لـ(يَكُون) أَو مَفْعُولا لـ(تصنع).

وَمثل ذَلِك: (كَيفَ أَنْت وزيدا) إِلَّا أَنَّك إِذا قدرت (تصنع) كَانَ (كَيفَ) حَالا إِذْ لَا تقع مَفْعُولا بِهِ.

وَكَذَلِكَ يخْتَلف إِعْرَاب الشَّيْء بِاعْتِبَار الْمحل الَّذِي يحل فِيهِ، وَسَأَلت طَالبا مَا حَقِيقَة (كَانَ) إِذا ذكرت فِي قَوْلك: (مَا أحسن زيدا)؟ فَقَالَ: زَائِدَة بِنَاء مِنْهُ على أَن الْمِثَال المسؤول عَنهُ: (مَا كَانَ أحسن زيدا) وَلَيْسَ فِي السُّؤَال تعْيين ذَلِك.

وَالصَّوَاب: الاستفصال، فَإِنَّهَا فِي هَذَا الْموضع زَائِدَة كَمَا ذكر، وَلَيْسَ لَهَا اسْم، وَلَا خبر، لِأَنَّهَا قد جرت مجْرى الْحُرُوف.

كَمَا أَن (قلَّ) فِي (قَلما يقوم زيد)، لما اسْتعْملت اسْتِعْمَال (مَا) النافية، لم تحتج لفاعل هَذَا قَول الْفَارِسِي والمحققين.

وَعند أبي سعيد هِيَ تَامَّة، وفاعلها ضمير الْكَوْن، وَعند بَعضهم هِيَ نَاقِصَة، وَاسْمهَا ضمير (مَا)، وَالْجُمْلَة بعْدهَا خَبَر.

وَإِن ذكرت بعد فعل التَّعَجُّب وَجب الْإِتْيَان قبلهَا بِـ(مَا) المصدرية، وَقيل: (مَا أحسن مَا كَانَ زيد)، وَ(كَانَ) تَامَّة.

وَأَجَازَ بَعضهم أَنَّهَا نَاقِصَة على تَقْدِير (مَا) اسْما مَوْصُولا، وَأَن ينصب (زيد) على أَنه الْخَبَر، أَي: مَا أحسن الَّذِي كَانَ زيدا، ورد بِـ(أَن) (مَا أحسن زيدا) مغن عَنهُ.

انتهى بَحث الإمام ابن هشَّام رحِمَه الله تَعَالَى وَأَدخَلهُ الجنَّة.

* * *

البَابُ الرَّابِعُ

قَوَاعِدُ وَتَتِمَّاتٌ

الفَصلُ الأَوَّلُ

قَوَاعِدُ مُهِمَّة في الإِعرَاب

القواعد جمع قاعدة، وهي في اللغة الأصل والأساس، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة (١٢٧)]، وقوله تعالى: ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ﴾ [النحل (٢٦)].

واصطلاحا: هو الأمر الكلِّي الذي ينطبق عليه جزئيات كثيرة، تفهم أحكامها منها.[١]

وللقَواعدِ أهمية عظيمة، وفوائد جسيمة، إذ بها تضبط الأمورِ الْمُتَفرِّقة، التي تدخل فِي الْقَوَانِينِ الكلِّية، فينبغي لمن "أَرَادَ إحكام علم، أَن يضْبط قَوَاعِده ليرد إِلَيْهَا مَا ينتشر من الْفُرُوع، ثمَّ يُؤَكد ذَلِك بالاستكثار من حفظ الْفُرُوع ليرسخ فِي الذِّهْن؛ فيتميز على نظرائه بِحِفْظ ذَلِك واستحضاره".[٢]

---

(١) انظر الأشباه والنظائر لابن نجيم، وشرحها للحموي (ص/ ٢٢)، والوجيز في شرح القواعد الفقهية (ص/ ٩).

(٢) مقتبس من التحبير شرح التحرير للمرداوي (٨/ ٣٨٣٧).

يقول شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢٠٣/١٩): "لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الْإِنْسَانِ أُصُولٌ كُلِّيَّةٌ، تُرَدُّ إِلَيْهَا الْجُزْئِيَّاتُ، لِيَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفُ الْجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ؟ وَإِلَّا فَيَبْقَى فِي كَذِبٍ وَجَهْلٍ فِي الْجُزْئِيَّاتِ، وَجَهْلٍ وَظُلْمٍ فِي الْكُلِّيَّاتِ، فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيمٌ." (١)

ولذلك حاولت في هذه الرسالة أن أذكر بعض القواعد المهمة؛ حتى تكون عونا بإذن الله ربي عزَّ وجلَّ للمعرب في عمَليَّة الإعرَاب.

(١) يقول العلامة السعدي رحمه الله في طريق الوصول (ص/ ٤): "ومعلوم أن الأصول والقواعد للعلوم بمنزلة الأساس للبنيان، والأصول للأشجار، لا ثبات لها إلا بها، والأصول تبنى عليها الفروع، والفروع تثبت وتتقوَّى بالأصول، وبالقواعد والأصول يثبت العلم ويقوى، وينمي نماءً مطردا، وبها تعرف مآخذ الأصول، وبها يحصل الفرقان بين المسائل التي تشتبه كثيرا."

القاعدة الأولى: لابدَّ من مراعاة القواعد النَّحوية، وسلامة المعنى عند الإعراب [(١)]

معنى هذه القاعدة أنه يحتاج من المعرِب عند الإعراب إلى أمرين مهمَّين:

أحدهما: مراعاة القواعد النحوية، وهو أن ينظر المعرب في صحة الصناعة، بأن تكون أعرابه مستقيمة، جارية على سنن كلام العرب، ولا تخالفه قواعد النحاة في ذلك.

والآخر: سلامة المعنى، وهو أن ينظر المعرب في صحة المعنى، بحيث لا يفسد مقصود المتكلِّم لأجل إعرابه.

وقد بيَّن ضرورة هذين الأمرين الإمام ابن هشام، فقال في المغني (٦/٧) في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها: "الْجِهَة الأولى: أَن يُرَاعِي مَا يَقْتَضِيهِ ظَاهر الصِّنَاعَة وَلَا يُرَاعِي الْمَعْنى، وَكَثِيرًا مَا تزل الاقدام بِسَبَب ذَلِك".

ومثل لذلك أمثلة كثيرة من أعاريب بعض العلماء، الذين لم يراعوا المعنى في الإعراب، ومنها: قوله: " الثَّالِثُ قَوْله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ

---

(١) يقول الدكتور محمد السيف في الأثر العقدي (١/ ٨٣): "ويعدَّ هذان الأمران ركنيين في عملية الإعراب، فلا يسوغ أن يأخذ أحدهما ويهمل الآخر، بل المعرب الأريب من يستطيع أن يوفق بينهما، فيأتي إعرابه موصلا إلى مراد النصِّ عبر أرجح الأساليب النحوية."

صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ﴾ [البقرة (٢٨٢)] فَإِن الْمُتَبَادر تعلق (إِلَى) بـ(تكتبوه)، وَهُوَ فَاسد، لاقْتِضَائه اسْتِمْرَار الْكِتَابَة إِلَى أجل الدّين، وَإِنَّمَا هُوَ حَال، أَي: مُسْتَقرًّا فِي الذِّمَّة إِلَى أَجله "

ثم قال (٤٨/٦): " الْجِهَة الثَّانِيَة: أَن يُرَاعِي المعرب معنى صَحِيحا، وَلَا ينظر فِي صِحَّته فِي الصِّنَاعَة، وَهَا أَنا مورد لَك أَمْثِلَة من ذَلِك، أَحدهَا: قَول بَعضهم فِي ﴿وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم (٥١)]: إِن ثمود مفعول مقدم، وَهَذَا مُمْتَنع؛ لِأَن لـ(مَا) النافية الصَّدْر، فَلَا يعْمل مَا بعْدهَا فِيمَا قبلهَا، وَإِنَّمَا هُوَ مَعْطُوف على (عادا)، أَو هُوَ بِتَقْدِير: وَأهْلك عادا".

القاعدة الثَّانية: سلامة المعنى مقدَّمة على مُراعاة القواعد النَّحوية، عند تعذُّر الجمع بينهما (١)

الأصل هو الجمع بين الأمرين السابقين، وإن تعذَّر ذلك "وكان لا بدَّ من أن يقدَّم أحدهما على الآخر، فالمقدَّم حينئذٍ هو سلامة المعنى وصحَّته، ولهذا لا يسوغ أن يهتمَّ المعرب باستقامة تركيب الآية وسلامتها إعرابيا مع إهمال المعنى، وكثيرا ما يحتاج إلى هذه القاعدة في إعراب القرآن، وذلك لأنه أنزل هدى للناس، وتبيانا لكلِّ شيء، وليس نصًّا لغويًّا مجرَّدا من المعاني. (٢)

ولذلك يقول الإمام الطبري في تفسيره (١٨/١٩) بعد أن ذكر بعض أعاريب المعربين التي تخالف معنى آية: "وَأَمَّا الَّذِينَ ذَكَرْنَا قَوْلَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقَدْ قَالُوا عَلَى مَذْهِبِ الْعَرَبِيَّةِ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَغْفَلُوا مَعْنَى الْكَلِمَةِ

---

(١) قال ابن جني في الخصائص (١/ ٢٨٤-٢٨٥): "فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، [و]صحَّحت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل، فتفسد ما تؤثر إصلاحه".

وقال أيضا في الخصائص (٣/ ٢٥٨): "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلاما ما، أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب."

(٢) انظر الأثر العقدي للدكتور محمد السيف (١/ ٨٤).

وَحَمَلُوهَا عَلَى غَيْرِ وَجْهِهَا مِنَ التَّأْوِيلِ. وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ التَّأْوِيلَ، وَيَلْتَمِسُ لَهُ عَلَى ذَلِكَ الْوَجْهِ لِلْإِعْرَابِ فِي الصِّحَّةِ مَخْرَجٌ، لَا عَلَى إِحَالَةِ الْكَلِمَةِ عَنْ مَعْنَاهَا وَوَجْهِهَا الصَّحِيحِ مِنَ التَّأْوِيلِ."(١)

وقد اختلف المعربون في إعراب: ﴿عَلَى قَمِيصِهِ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف (١٨)]، فذهب الزمخشري في الكشاف (٣٠٨/٢) إلى أن محلَّه النصب على الظرفية، كأنه قيل: جاءوا فوق قميصه بدم كذب، وهذا بالنظر إلى الإعراب صحيح، ولكنه فاسد باعتبار المعنى، لِأَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ إِذْ ذاك جاؤوا، وَلَيْسَ الْفَوْقُ ظَرْفًا لَهُمْ، بَلْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لَهُمْ، كما قال أبو حيان الأندلسي.

وذهب أبو البقاء إلى أنه حال من الدم، لِأَنَّ التقدير: جاؤوا بِدَمٍ كَذِبٍ عَلَى قَمِيصِهِ، وهذا من حيث المعنى صحيح، ولكن فيه تقديم الحال على الْمَجْرُورِ بِالْحَرْفِ غَيْرِ الزَّائِدِ، وهو ممنوع عند الجمهور.

والقاعدة أن سلامة المعنى مقدَّمة على مراعاة القواعد النحوية، عند تعذر الجمع بينهما، فيرجَّح قول أبي البقاء على قول الزمخشري،

---

(١) قال المنتخب الهمداني في الفريد في إعراب القرآن المجيد (٤/ ٢٤٢): "نعوذ بالله من إعراب يؤدِّي إلى فساد المعنى".

وإليه مال أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٢٥٠)، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

القَاعدة الثَّالثة: إذا اختلف النَّحويون في إعراب كلمة أو جملة فيؤخذ بالأسهل، مادام المعنى يحتمله [١]

هذه قاعدة مهمَّة في التعامل مع اختلاف المعربين، وهي ظاهرة المعنى، وينبغي أن يقيَّد بما ليس له أثر في المسائل الفقهية أو العقديَّة.[٢]

يقول الشيخ ابن عثيمين في شرح الواسطية (ص/٢٧٦): "والقاعدة عندي أن ما كان أسهل من أقوال النحويين؛ فهو المتبع، حيث لا مانع شرعاً من ذلك."[٣]

---

[١] ممن أشهر هذه القاعدة وذكرها تكرارا ومرارا العلامة ابن عثيمين رحمه الله، في كثير من شروحاته، حتى قال في شرحه على الألفية (١/ ١٤٦): "وهذا بناء على القاعدة السائرة السائدة الشامخة: أنه إذا اختلف النحويون في مسألة أخذنا بالأسهل".

[٢] وليحذر المعرِب غاية الحذر أن يتعصَّب لبعض النحاة دون بعض، لأننا لسنا مكلَّفين باتِّباع مذهب من المذاهب، لا المذهب البصري، ولا الكوفي، ولقد أحسن أبو حيان حين قال في البحر المحيط (٣/ ٥٠٠): "وَلَسْنَا مُتَعَبَّدِينَ بِقَوْلِ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ وَلَا غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفَهُمْ، فَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْكُوفِيِّينَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ لَمْ يَنْقُلْهُ الْبَصْرِيُّونَ، وَكَمْ حُكْمٍ ثَبَتَ بِنَقْلِ الْبَصْرِيِّينَ لَمْ يَنْقُلْهُ الْكُوفِيُّونَ، وَإِنَّمَا يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ لَهُ اسْتِبْحَارٌ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، لَا أَصْحَابُ الْكَنَانِيسِ الْمُشْتَغِلُونَ بِضُرُوبٍ مِنَ الْعُلُومِ الْآخِذُونَ عَنِ الصُّحُفِ دُونَ الشُّيُوخِ."

[٣] وهذا الذي عليه عمل الأئمة، ولذلك اختار ابن مالك أن أسماء الستة تعرب بالحروف، لا بالحركات المقدَّرة، مراعاة لهذه القاعدة فيما يظهر، فقال في شرح التسهيل (١/ ٤٣): "وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف، لأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة."

وقال ناظم:

وَالخُلْـفُ إِنْ كَـان فَخُـذْ بِالأَسْـهَلِ   فِي النَّحْوِ لاَ كغَيرِهِ فِي الأَفْضَلِ

ولذلك لما اختلف المعربون في معنى (ثمَّ) من قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام (١٥٤)] اختار أبو حيان الأسهل من هذه الأقوال، وهو أن (ثم) بمثابة الواو، لا تفيد الترتيب، فقال في البحر المحيط (٤/٦٩٣): "وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا مُتَكَلَّفَةٌ، وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ يُذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهَا اسْتُعْمِلَتْ لِلْعَطْفِ كَالْوَاوِ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مُهْلَةٍ، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ بعض النحاة".

القاعدة الرابعة: الأصل عدم الحذف[(١)]

معنى هذه القاعدة أن الأصل في الكلام العربي الذكر لا الحذف، وعليه إذا دار الأمر بين أن يكون الكلام محذوفا منه، أو غير محذوف فهو غير محذوف منه.

وقد عبَّر بعضهم بلفظ: إذا دار الكلام بين التقدير وعدمه، فعدم التقدير أولى.

قال الزركشي في البرهان (٣/١٠٤): "وَالْحَذْفُ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَعَلَيْهِ يَنْبَنِي فَرْعَانِ:

أَحَدُهُمَا: إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ الْحَذْفِ وَعَدَمِهِ كَانَ الْحَمْلُ عَلَى عَدَمِهِ أَوْلَى لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّغْيِيرِ.

وَالثَّانِي: إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ قِلَّةِ الْمَحْذُوفِ وَكَثْرَتِهِ كَانَ الْحَمْلُ عَلَى قِلَّتِهِ أَوْلَى."

مثال ذلك: اختلف المعربون في قول الله جلَّ وعلا: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة (٢٦٠)]، لأن (سعيا) تحتمل أن تكون مصدرا، وعامله

---

(١) قرر هذه القاعدة أكثر المعربين، انظر إعراب القرآن لابن النحاس (١/ ٣٣٣)، والمغني لابن هشام، وتفسير سورة البقرة لابن عثيمين (٣/ ٣٠٢).

محذوف، (يسعين سعيا)، وأن تكون حالا، بمعنى (ساعيات)، والوجه الثاني أولى، لأنه لا يحتاج إلى تقدير.

القاعدة الخامسة: ادّعاء الحذف يحتاج إلى دليل

من ادَّعى الحذف في إعراب جملة ما، فعليه أن يقيم الدليل لدعواه، وإلَّا فلا تقبل دعواه، وذلك لأن حذف ما لا دليل عليه ممتنع، لعدم الفائدة، وحاشا للعرب أن تتكلم بما لا فائدة فيه، فإن كلام العرب بعيد عن مثل هذا بمراحل، فلو قال قائل مبتدئا مقتصرا: (لا رجلَ) "لا يعد كلاما عند أحد من العرب، لأن المخاطب لا يستفيد منه شيئا." [١]

وما ذكره بعض النحويين من أن بعض العرب تحذف خبر (لا) التي لنفي الجنس مطلقا بغير دليل،[٢] أو تحذف المفعول بغير دليل، ويسمونه اقتصارا،[٣] فدعوى بلا دليل، وتقليد بلا تحليل. [٤]

---

(١) مقتبس من كلام ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٥٦).

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/ ٥٦): "ومن نسب إليهم التزام الحذف مطلقا أو بشرط كونه ظرفا فليس بمصيب، وإنْ رُزق من الشهرة أوفر نصيب."

(٣) انظر المغني (٦/ ٣٥٥).

(٤) قال أبو إسحاق الشاطبي في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (٢/ ٥١٩): "فإن قاعدة الحذف أنه لا يحذف إلا ما دل عليه الدليل، ولو عدم الدليل لم يجز الحذف. أما بالنسبة إلى الكلام المنقول عن العرب فإن ادعاء الحذف في موضع لا دليل فيه، تخرص على العرب، وأيضًا إذا قصدت البيان، ثم لم تدل على المحذوف، لكان نقص الغرض. وأما بالنسبة إلينا أيها القائسون، فإن الحذف من غير دليل ليس من كلام العرب، وأيضًا إذا لم يجعل على المحذوف دليلًا فهو غير =

يقول العزُّ بن عبد السَّلام في الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص/١): "والعرب لا يحذفون ما لا دلالة عليه ولا صلة إليه، لأن حذف ما لا دلالة عليه مناف لغرض وضع الكلام، من الإفادة والإفهام، وفائدة الحذف تقليل الكلام، وتقريب معانيه إلى الأفهام."

وهذه القاعدة فرِع عن القاعدة المتقدِّمة، وكذا ما سيأتي.

= مخبر به، ولا عنه فليس بمحذوف في الحقيقة، إذ المحذوف ما جُعل له في الكلام اعتبار ومنزلة، وما لم يدل عليه ليس كذلك أصلًا، فمدعي الحذف من غير دليل مدع لما لا برهان عليه".

القاعدة السَّادسة: لا يصحُّ التقدير إلا إذا لم يصحُّ الكلام بدونه، أو يكون موضع ادّعاء الحذف صالحا للثبوت [(١)]

قال العلّامة ابن القيم كما في مختصر الصواعق (ص/٣٥٢): "إنَّ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُ حَيْثُ لَا يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُونِهِ، فَأَمَّا إِذَا اسْتَقَامَ الْكَلَامُ بِدُونِ التَّقْدِيرِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهٍ وَلَا إِخْلَالٍ بِالْفَصَاحَةِ، كَانَ التَّقْدِيرُ غَيْرَ مُفِيدٍ وَلَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَالْحَذْفُ الْمُتَعَيَّنُ تَقْدِيرُهُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾ [النور: ١٠] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ الْمَوْتَى﴾ [الرعد: ٣١] وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ﴾ [الشعراء: ٦٣] فَلَيْسَ هُنَاكَ تَقْدِيرٌ أَصْلًا؛ إِذِ الْكَلَامُ مُسْتَغْنٍ بِنَفْسِهِ، غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى تَقْدِيرٍ، فَإِنَّ الَّذِي يُدَّعَي تَقْدِيرُهُ قَدْ دَلَّ اللَّفْظُ عَلَيْهِ بِاللُّزُومِ، فَكَأَنَّهُ مَذْكُورٌ، لِأَنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ بِلَازِمِهِ كَمَا يَدُلُّ بِحُرُوفِهِ.

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣٨٩): "الشيء إنما يجوز حذفه، إذا كان موضع ادعاء الحذف مستعملا فيه الثبوت، كحذف المنادى قبل الأمر والدعاء، فإنه جاز لكثرة ثبوته".

ولأجل هذا الأمر ردَّ ابن عصفور على بعض المذاهب قائلا: "وهذا مذهب فاسد؛ لأن الذي ادَّعوه من الإضمار لم يلفظ به في موضع من المواضع". انظر شرح الجمل (١/ ٣٠٨).

وَلَا يُقَالُ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلَالَةَ الْتِزَامٍ: إِنَّهُ مَحْذُوفٌ، فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مَنْشَأُ غَلَطِ هَؤُلَاءِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا يَدَّعُونَ فِيهِ الْحَذْفَ."

وقال الإمام ابن مالك: "المدَّعي لحذف شيء يصحُّ المعنى بدونه لا تصحُّ دعواه حتى يكون موضع ادّعاء الحذف صالحا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف". [1]

---

[1] نقله عنه الدماميني في شرح المغني (١/ ٦٢).

القاعدة السابعة: المحذوف المقدَّر ينبغي تقليله ما أمكن

معنى هذه القاعدة أنه إذا ساغ الحذف في موضع ما، وعلم بدليل أن في هذا الموضع حذف لابدَّ من تقديره، فلا ينبغي الاتساع فيه، بحيث يقدَّر أكثر ما يمكن، بل يضيق نطاقه، ويقلل ما أمكن.

يقول ابن هشام في المغني (٦/٣٧١): " يَنبغِي تقليله مَا أمكن، لتقلَّ مُخَالفَة الأَصْل؛ (١) وَلذَلِك كَانَ تَقْدِير الْأَخْفَش فِي (ضربي زيدا قَائِما): ضربه قَائِما، أولى من تَقْدِير بَاقِي الْبَصرِيين: (حَاصِل إِذا كَانَ أَو إِذ كَانَ قَائِما)؛ لِأَنَّهُ قدر اثْنَيْنِ، وقدروا خَمْسَة؛ وَلِأَن التَّقْدِير من اللَّفْظ أولى."

ولذلك لمَّا قدَّر الفارسي ومن وافقه في قول الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق (٤)] (فعدّتهن ثلاثة أشهر)، ضعَّفوا قوله، مراعاة لهذه القاعدة. (٢)

(١) لأن الحذف مخالفة الأصل كما تقدَّم، والضرورة تقدَّر بقدرها.

(٢) يقول أبو حيان في البحر المحيط (١٠/ ٢٠٠): "وَقَدَّرُوا خَبَرَهُ جُمْلَةً مِنْ جِنْسِ خَبَرِ الْأَوَّلِ، أَيْ: عِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَدَّرَ مِثْلُ أُولَئِكَ أَوْ كَذَلِكَ، فيكن الْمُقَدَّرُ مُفْرَدًا جُمْلَةً."

قال ابن عقيل في شرح الألفية (١/١٩٧): " والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير واللائي لم يحضن كذلك".

وقال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/١٣٩): "وهو الحقّ؛ لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن".

القاعدة الثامنة: التّقدير من جنس المذكور أقيس

إذا دلَّ الدليل المقالي أو الحالي على حذف شيء من الكلام، وأريد تقديره، فالأولى أن يقدَّر لفظا قريبا من لفظ المذكور ما لم يوجد مانع.

يقول ابن هشام رحمه الله في المغني (٦/٣٧٩): "يَنْبَغِي أَن يكون الْمَحْذُوف من لفظ الْمَذْكُور مهما أمكن، فَيُقدَّرُ فِي (ضربي زيدا قَائِما): ضربه قَائِما، فَإِنَّهُ من لفظ الْمُبْتَدَأ، وَأَقلُّ تَقْديرا، [١] دون (إِذْ كَانَ) أَو (إِذا كَانَ)، وَيقدَّر (اضْرِب) دون (أهن) فِي (زيدا اضربه).

فإن منع من تَقْدِير الْمَذْكُور معنًى أَو صناعَةً قُدّر مَالا مَانع لَهُ، فَالْأَوَّلُ: [٢] نَحْو: (زيدا اضْرِب أَخَاهُ) يُقدَّر فِيهِ (أهن) دون (اضْرِب) [٣] فَإِن قلت: (زيدا أهن أَخَاهُ) قدَّرتَ (أهن).[١]

---

[١] أي: من تقدير البصريين. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٧٩).

[٢] أي: إذا كان المانع من تقدير مماثل للمذكور هو المعنى. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٧٩).

[٣] لأنه ليس المراد ضرب زيد، وإنما المراد ضرب أخيه، ولذا لا يصحُّ تقدير (اضرب) قبله، بل ما تتحقق به الملابسة بينهما، فإن في ضرب أخيه إهانة له، ومن ثم قدِّر ما يناسب المعنى. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٧٩).

وَالثَّانِي: [٢] نَحْو: (زيدا امرر بِهِ) تقَدّر فِيهِ (جَاوز) دون (امرر)؛ لِأَنَّهُ لَا يتَعَدَّى بِنَفسِهِ، نعم، إِن كَانَ الْعَامِل مما يتعدَّى تارة بِنَفسِهِ، وَتارَة بالجار، نَحْو: (نصح) فِي قَوْلك: (زيدا نصحت لَهُ) جَازَ أَن يقَدَّرَ (نصحت زيدا)، بل هُوَ أولى [٣] من تَقْدِير غير الملفوظ بِهِ."

= [١] أي: (أهن زيدا أهن أخاه)، وجاز تقدير الفعل من لفظ الثاني لوقوع الإهانة على زيد تبعًا لإهانة أخيه. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٨٠).

[٢] أي: إذا كان المانع من تقدير مثل المذكور الصِّناعة. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٨٠).

[٣] أي: التقدير من جنس المذكور أولى من تقدير من تقدير فعل آخر غيره، مثل أرشد، وما ماثله مما يصلح لهذا التركيب. انظر شرح الخطيب في المغني (٦/ ٣٨٠).

القاعدة التّاسعة: إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، أو كونه خبرا، فأيُّهما أولى؟

قال ابن هشام رحمه الله في المغني (٦/٣٨٥): "قَالَ الوَاسِطِيّ: الأولى كَون الْمَحْذُوف الْمُبْتَدَأ، لِأَن الْخَبَر محط الْفَائِدَة.

وَقَالَ الْعَبْدي: الأولى كَونه الْخَبَر، لِأَن التَّجَوُّز فِي أَوَاخِر الْجُمْلَة أسهل، نقل الْقَوْلَيْنِ ابْن إياز.

وَمِثَال الْمَسْأَلَة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف (١٨)] أَي شأني صَبر جميل أَو صَبر جميل أمثل من غَيره.

وَمثله: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ [النور (٥٣)] أَي:[١] الَّذِي يُطلب مِنْكُم طَاعَة مَعْلُومَة لَا يرتاب فِيهَا، لَا إِيمَان بِاللِّسَانِ لَا يواطئه الْقلب، أَو طاعتكم مَعْرُوفَة،[٢] أَي: عرف أَنَّهَا بالْقَوْل دون الْفِعْل، أَو طَاعَة مَعْرُوفَة أمثل بكم[٣] من هَذِه الْأَيْمَان الكاذبة.

---

[١] هذا على تقدير حذف المبتدأ، وهو (الذي...).

[٢] هذه صورة أخرى لتقدير المبتدأ المحذوف.

[٣] هذا على تقدير حذف الخبر.

وَلَو عرض مَا يُوجب التَّعْيِين[١] عمل بِهِ، كَمَا فِي (نعم الرجل زيد) على القَوْل بِأَنَّهُمَا جملتان؛ إِذْ لَا يحذف الْخَبَر وجوبا إِلَّا إِذا سد شَيْءٌ مَسدَّه، وَمثله[٢] (حبذا زيد) إِذا حمل على الْحَذف، وَجزم [٣] به كثير من النَّحْوِيين فِي نَحْو (عَمرُكَ لَأَفْعَلَنَّ) و(أيمن الله لَأَفْعَلَنَّ) بِأَن الْمَحْذُوف الْخَبَر.

وَجوَّزَ ابْنُ عُصْفُور كَونه الْمُبْتَدَأ، وَلذَلِك لم يعُدَّه فِيمَا يجب فِيهِ حذف الْخَبَر لعدم تعينه عِنْده لذَلِك، قَالَ: [٤] "وَالتَّقْدِير: إِمَّا قسمي أَيمن الله، أَو أَيمن لله قسم لي[٦] " انتهى.

وَلَو قدَّرتَ: وأيمن الله قسمي لم يمْتَنع؛[١] إِذْ الْمعرفَة الْمُتَأَخِّرَةُ عَن معرفَة يجب كَونهَا الْخَبَرَ على الصَّحِيح". اهـ

---

[١] أي تعيين المحذوف.

[٢] أي مثل (نعم الرجل زيد).

[٣] أي جزم بتعيين المحذوف.

[٤] في شرح الجمل (١/ ٢٣٣).

[٥] وعلى هذا التقدير يكون المحذوف المبتدأ.

[٦] وعلى هذا التقدير يكون المحذوف الخبر.

القاعدة العاشرة: إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا، وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى

قال ابن هشام في المغني (٦/٣٨٩): " لِأَن الْمُبْتَدَأ [٢] عين الْخَبَر، فالمحذوف عينُ الثَّابِت؛ فَيكون الْحَذف كَلَا حذف، فَأَمَّا الْفِعْل فَإِنَّهُ غير الْفَاعِل، اللَّهُمَّ إِلَّا أَن يعتَضِدَ [٣] الأَوَّل بِرِوَايَة أُخْرَى فِي ذَلِك الْموضع، أَو بِموضع آخر يُشبههُ، أَو بِموضع آتٍ على طَرِيقَته.

فَالْأول: [٤] كَقِرَاءَة شُعْبَة: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور (٣٦)] بِفَتْح الْبَاء، وكقراءة ابْن كثير: ﴿كَذَلِكَ يُوحَي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الشورى (٣)] بِفَتْح الْحَاء، وكقراءة بَعضهم: ﴿وَكَذَلِك

= [١] أي: لم يمتنع كون (قسمي) هو الخبر، ولعل المصنف لاحظ في تقدير ابن عصفور النكرة، (قسم) هربا من تساوي المبتدأ والخبر في التعريف، ولذلك قال المصنف: إذ المعرفة...إلخ، كذا معللا تقديره (قسمي) معرفة. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٨٨).

[٢] أي: المحذوف.

[٣] أي: أن يكون المحذوف فعلا، والمثبت فاعلا، فإن عضد برواية أخرى فذلك أفضل. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٨٩).

[٤] أي: إذا اعتضد المحذوف برواية أخرى، في ذلك الموضع. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٩٠).

زَيّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام (١٣٧)] بِبِنَاء (زُيِّن) للْمَفْعُول، وَرفع الْقَتْل والشركاء، وَكَقَوْله:

لِيُبْكَ يزِيدُ ضارِعٌ لخصومة ... ومختبط مما تطيح الطوائح

فِيمَن رَوَاهُ مَبْنِيا للْمَفْعُول.

فَإِن التَّقْدِير: يُسبِّحه رجالٌ، ويُوحِيه الله، وزيَّنه شركاؤهم، ويبكيه ضارِعٌ.

وَلَا تقدَّر هَذِه المرفوعات مبتدآت حذفت أَخْبَارهَا؛ لِأَن هَذِه الْأَسْمَاء قد ثبتَتْ فاعليّتُها فِي رِوَايَة من بَنى الْفِعْل فِيهِنَّ للْفَاعِل.

وَالثَّانِي: [(١)] كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف (٨٧)].

فَلَا يقدَّر: لَيَقُولنَّ: الله خلقهمْ، بل خلقهمْ الله، لمجيء ذَلِك فِي شبه هَذَا الْموضع، وَهُوَ ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف (٩)].

---

(١) إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يشبهه.

وَفِي مَوَاضِع آتِيَةٍ على طَرِيقَته،[١] نَحْو: ﴿قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم (٣)]، {قَالَ مَنْ يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ} [يس (٧٩)]". اهـ

---

[١] أي: على طريقة الأول، حيث يذكر الفعل مع الثاني، كما ذكر مع الأوَّل، وعندئذ لا تقدير، ولا أولوية في التقدير. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٦/ ٣٨٩).

القاعدة الحادية عشرة: إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا أو ثانيا، فكونه ثانيا أولى

قال الشيخ ابن عثيمين في مختصر مغني اللبيب (ص/١٥٢):

"مثاله: نون الوقاية في قوله: ﴿أَتُحَاجُّونِي﴾ [الأنعام (٨٠)] بتَخفِيف النُّون.

ومثل: مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول.

ومثل: إقامة المحذوف منها ألف (إفعال)، ومثل: زيد وعمرو قائم، فقائم خبر للأول، وقيل للثاني، وقيل لهما.

ومثل ذلك ما لم يوجد مانع من صحة الحذف من الأول أو الثاني فيمتنع." اهـ

القاعدة الثَّانية عشرة: الأصل عدم الزيادة [(١)]

قد تزيد العرب بعض الكلمات في الجملة، بحيث لا يكون لها معنى خاصّ، ولكنه لا يجوز ادَّعاء الزيادة إلا بدليل واضح، وعليه فإذا اختلف المعربون في زيادة الكلمة أو أصالتها فالأصل هو عدم الزيادة.

قال أبو حيان في البحر (٢/٥٧٢): "الزِّيَادَةَ وَالْحَذْفَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، وَلَا نَذْهَبُ إِلَيْهِمَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ، وَلَا ضَرُورَةَ تَدْعُو هُنَا إِلَى ذَلِكَ مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى فِي عَدَمِ الزِّيَادَةِ وَالْحَذْفِ".

قلت: ولذلك ضعَّف السمين الحلبي مذهب الأخفش في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ وهو أنَّ (أَنْ) زائدةٌ، كأنَّه قيل: ما لَنا غيرَ مقاتِلين، مراعاة لهذه القاعدة، فقال في الدر المصون (٢/٥١٨): "وهذا المذهبُ ضعيفٌ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة، فلا يُصارُ إليها دون ضرورةٍ."

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٢٣): "والأصل عدم الزيادة."

وقال الدكتور فاضل السامرائي وهو يطبق هذه القاعدة في بعض الجزئيات في كتابه معاني النحو (٢/ ١٩٤): "وليست بزائدة لأن الأصل عدم الزيادة، وإذا أمكن عدم إخراجها من معناها الذي وضعت له فهو الأولى، ولا تصرف عن معناها الأساسي إلا إذا تعذر إبقاؤها عليه."

القاعدة الثّالثة عشرة: الأصل في الزائد أن تكون في الحروف

قد تقدَّم أنه يجوز في لغة العرب زيادة بعض الكلمات، ولكن الأصل في الزوائد أن تكون أحرفا، وأما الفعل فلا يحكم عليه بالزيادة إلا إذا تعذَّر أصليّته، أو ثبتت باستقراء كلام العرب زيادته، كـ(كان) مع مراعاة شروط زيادتها. [١]

وأما الأسماء فقد نصَّ العلماء على أنَّها لا تزاد. [٢]

وقال ابن هشام في المغني (٤/٣٦): " وَالتَّحْقِيق أَن الْأَسْمَاء لَا تزاد."

وقال السمين في الدر المصون (٩/٥٤٣): " زيادةَ الأسماءِ ليسَتْ بجائزةٍ".

---

[١] قال ابن هشام في شرح القطر (ص/ ١٣٨): " وَشرط زيادتها أَمْرَانِ:
أَحدهمَا: أَن تكون بِلَفْظ الْمَاضِي.
وَالثَّانِي أَن تكون بَين شَيْئَيْنِ متلازمين، ليسَا جارا ومجرورا، كَقَوْلِك: مَا كَانَ أحسن زيدا، أَصله مَا أحسن زيدا، فزيدت كَانَ بَين مَا وَفعل التَّعَجُّب، وَلَا نعني بزيادتها أَنَّهَا لم تدل على معنى أَلْبَتَّة بل أَنَّهَا لم يُؤْت بهَا للإسناد".

[٢] وفي الإتقان للسيوطي (٣/ ٢٢٠): "ثُمَّ بَابُ الزِّيَادَةِ فِي الْحُرُوفِ وَزِيَادَةُ الْأَفْعَالِ قَلِيلٌ وَالْأَسْمَاءُ أقل"، ثم قال: "وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ فَنَصَّ أَكْثَرُ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُزَادُ وَوَقَعَ فِي كَلَامِ الْمُفَسِّرِينَ الْحُكْمُ عَلَيْهَا بِالزِّيَادَةِ فِي مَوَاضِعَ كَلَفْظِ "مِثْلِ" فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ﴾ أَيْ بِمَا."

ولذلك ردَّ أبو حيان في البحر المحيط (٣٢٦/٩) على ابن جرير الطَّبري حين زعم أن المثل في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى (١١)] زائد، قائلا: " وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الطَّبَرِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ أَنَّ مِثْلًا زَائِدَةٌ لِلتَّوْكِيدِ ...لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ مِثْلًا اسْمٌ، وَالْأَسْمَاءُ لَا تُزَادُ، بِخِلَافِ الْكَافِ، فَإِنَّهَا حَرْفٌ، فَتَصْلُحُ لِلزِّيَادَةِ."[١]

(١) قال المرادي في الجنى الدَّاني (ص/ ٨٩): "قلت: وذهب قوم إلى أن الكاف في الآية ليست بزائدة. ولهم في ذلك أقوال: الأول: أن مثلاً هي الزائدة، لتفصل بين الكاف والضمير. فإن إدخال الكاف على الضمير غير جائز، إلا في الشعر. وهذا القول فاسد، لأن الأسماء لا تزاد."

القاعدة الرّابعة عشرة: كلُّ كَلمَة قصد لفظها فهي اسم

وتقرير ذلك أن الإسناد علامة من علامات الأسماء، وهو أن يسند إلى الاسم ما تتمُّ به الفائدة، وهو على قسمين:

١) إسناد معنوي: وهو إخبار الحكم عن مسمَّى المبتدأ باعتبار مسمَّاه، نحو: (زيد قائم)، و(ضربت زيدا).

٢) إسناد لفظي: وهو إخبار الحكم عن الاسم باعتبار لفظه دون المسمَّى، نحو: (ضرب فعل ماض)، و (من حرف جرٍّ).

وعليه فالكلمة إذا قصد لفظها تكون اسما، لأنه أسند إليها، سواء كانت قبل ذلك فعلا أم حرفا أم اسما.

قال الدَّسوقي في حاشيته على المغني (٢/ ٢٩١): "التَّحقيق أن الإسناد اللفظي كالمعنوي خاصٌّ بالاسم، لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسما، [سواء] كانت في الأصل اسما، أو فعلا، أو حرفا". (١)

---

(١) وقد أخطأ العلامة ابن مالك في هذه المسألة، فظنَّ أن الاسناد الخاص بالاسم هو المعنوي فقط، فقال في شرح التسهيل (١/ ٩): "وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبني على الفتح. ولحرف نحو: في حرف جر. ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة." =

القاعدة الخامسة عشرة: المفعول المطلق مفزع المعربين

المراد من هذه القاعدة التسهيل والتوسع في باب المفعول المطلق، وذلك أنه إذا وجد اسم منصوب في كلام العرب، ولم يظهر وجهه من الإعراب، بحيث يمتنع كونه مفعولا به أو ظرفا أو غيره من المنصوبات فالأظهر أن يعرب مفعولا مطلقا، وهو عمل المعربين في كثير من الكلمات المنصوبة التي فيها شيء من الإشكال في الإعراب، وستأتي بعضها في التتمات، والله أعلم بالصواب.

يقول الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/٥٨): "ويمكن التسامح مع الطالب في تعليمه، فيقال له: إنَّ باب المفعول المطلق أوسع أبواب المنصوبات للمعرب، فإن أعيتك الحيلةُ في اسم منصوب، فلم يظهر لك وجهه فافزع إلى باب المفعول المطلق، فإنه الأوسع في التأويل، ويقبل من التقدير ما لا يقبله منصوب آخر، ويشارك كثيرا من الأبواب في احتمال إعرابه.

= وردَّ عليه ابن هشام في المغني (٦/ ٥٩٨) بقوله: "وَأما قَول ابْن مَالك: (إِن الْإِسْنَاد اللَّفْظِيّ يكون فِي الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال والحروف وَإِن الَّذِي يخْتَص بِهِ الِاسْم هُوَ الْإِسْنَاد الْمَعْنَوِيّ) فَلَا تَحْقِيق فِيهِ".

ولعلك تلمس هذا واضحا في كتب إعراب القرآن، وترى توسعهم في هذا الباب، فلا ينكر الطالب تعدّد الأعاريب لكلمة واحدة، وبخاصَّة إذا كان أحدها أن تعرب مفعولا مطلقا."

القاعدة السَّادسَة عشرة: الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال

قال ابن هشام في المغني (٥/٢٤٦-٢٥٢): "يَقُول المعربون على سَبِيل التَّقْرِيب[١]: الْجمل بعد النكرات صِفَات، وَبعد المعارف أَحْوَال.

وَشرح الْمَسْأَلَة مستوفاةً أَن يُقَال: الْجمل الخبرية الَّتِي لم يستلزمها مَا قبلهَا إِن كَانَت مرتبطة بنكرة مَحْضَة[٢] فَهِيَ صفة لَهَا، أَو بِمَعْرِفَة مَحْضَة [٣] فَهِيَ حَال عَنْهَا، أَو بِغَيْر الْمَحْضَة مِنْهُمَا [٤] فَهِيَ مُحْتَملَة لَهما. [٥]

وكل ذَلِك بِشَرْط وجود الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاء الْمَانِع. [٦]

---

[١] إنما قال على سبيل التقريب: لأن هذا القول ليس مطلقا، فقد تأتي الجملة بعد النكرة حالا، وذلك إذا كانت موصوفة، ويأتي بيانه في النوع الثالث والرابع. شرح الخطيب على مغني اللبيب (٥/٢٤٦).

[٢] وهي الخالصة مما يقرِّبها من المعربة، أي: لم تخصص بشيء من المخصصات.

[٣] وهي الخالصة من شائبة التنكير، فليس فيها ما يفيد الجنس أو الكلِّي.

[٤] وهي التي يكون فيها شائبة تعريف من وجه، وشائبة تنكير من وجه. موصل الطلاب (ص/ ١٢٧).

[٥] المراد بالاحتمال الجواز، بحيث لا يصل أحد الوجهين إلى حدِّ الوجوب والقطع، فلا منافاة بين الرجحان والاحتمال. شرح قواعد الإعراب للكافيجي (ص/ ١٥٤).

[٦] قال الأزهري في الموصِّل (ص/ ١٢٤-١٢٨): " فالمقتضي للوصفية بمحض التنكير، والمقتضي للحالية تمحض التَّعْرِيف، والمقتضي لَهما عدم تمحض التنكير، وَالْمَانِع للوصفية الاقتران بِالْوَاو =

مِثَال النَّوْع الأول -وَهُوَ الْوَاقِع صفة لَا غير، لوُقُوعه بعد النكرات الْمَحْضَة- قَوْله تَعَالَى: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾ [الإسراء (٩٣)]، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾ [الأعراف (١٦٤)]، ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة (٢٥٤)]، وَمِنْه ﴿حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا﴾ [الكهف (٧٧)]، وَإِنَّمَا أُعِيد ذكر الْأَهْل لِأَنَّهُ لَو قيل: استطعماهم مَعَ أَن المُرَاد وصف الْقرْيَة لزم خلو الصّفة من ضمير الْمَوْصُوف، وَلَو قيل: استطعماها كَانَ مجَازًا؛ وَلِهَذَا كَانَ هَذَا الْوَجْه أولى من أَن تقدر الْجُمْلَة جَوَابا لـ(إذا) لِأَن تكْرَار الظَّاهِر يعرى حِينَئِذٍ عَن هَذَا الْمَعْنى، وَأَيْضًا فَلِأَن الجواب فِي قصَّة الْغُلَام (قَالَ أقتلت)، لَا قَوْله (فَقتله)؛ لِأَن الْمَاضِي المقرون بِالْفَاءِ، لَا يكون جَوَابا، فَلْيَكُن ﴿قَالَ﴾ فِي هَذِه الْآيَة أَيْضا جَوَابا.

وَمِثَال النَّوْع الثَّانِي ـوَهُوَ الْوَاقِع حَالا لَا غير، لوُقُوعه بعد المعارف الْمَحْضَةـ ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾ [المدَّثر (٦)]، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ [النساء (٤٣)].

= وَنَحْوهَا، وَالْمَانِع للحالية الاقتران بِحرف الِاسْتِقْبَال وَنَحْوه، وَالْمَانِع للوصفية والحالية فَسَاد الْمَعْنى، كَمَا تقدم فِي جملَة ﴿لَا يَسَّمَّعُونَ﴾ [الصافات (٨)]".

وَمِثَال النَّوْع الثَّالِث -وَهُوَ الْمُحْتَمل لَهما بعد النكرَة- ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾ [الأنبياء (٥٠)]، فَلَكَ أَن تقدر الْجُمْلَة صفة للنكرة وَهُوَ الظَّاهِر وَلَك أَن تقدرها حَالا مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا قد تخصصت بِالْوَصْفِ، وَذَلِكَ يقربهَا من الْمعرفَة، حَتَّى إِن أَبَا الْحسن أجَاز وصفهَا بالمعرفة، فَقَالَ فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلَيَانِ﴾ [المائدة (١٠٧)]، إِن (الأوليان) صفة لـ(آخران) لوصفه بـ(يقومان)، وَلَك أَن تقدرها حَالا من الْمعرفَة، وَهُوَ الضَّمِير فِي (مبارك) إِلَّا أَنه قد يضعف من حَيْثُ الْمَعْنى وَجها الْحَال أما الأول فَلِأَن الْإِشَارَة إِلَيْهِ لم تقع فِي حَالَة الْإِنْزَال، كَمَا وَقعت الْإِشَارَة إِلَى البعل فِي حَالَة الشيخوخة فِي ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود (٧٢)]، وَأما الثَّانِي فلاقتضائه تَقْيِيد الْبركَة بِحَالَة الْإِنْزَال.

وَتقول: (مَا فِيهَا أحد يقْرَأ)، فَيجوز الْوَجْهَانِ أَيْضا؛ لزوَال الْإِبْهَام عَن النكرَة بعمومها.

وَمِثَال النَّوْع الرَّابِع _وَهُوَ الْمُحْتَمل لَهما بعد الْمعرفَة_ ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة (٥)]، فَإِن الْمُعَرّف الجنسي يقرب فِي الْمَعْنى

من النكرَة، فَيصحُّ تَقْدِير (يحمل) حَالا أَو وَصفا، وَمثله: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [يس (٣٧)]، (١) وَقَوله:

ولقد أمُرُّ على اللَّئيم يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنين

القاعدة السابعة عشرة: إذا تقدَّمت الصفة على الموصوف النكرة أعربت حالا

من القواعد المعتبرة عند المعربين أن الصفة إن تقدمت على موصوفها النكرة صارت حالا، وذلك لأن الصفة المتقدمة على الموصوف لا يجوز أن تكون نعتا له، لأن النعت تابع، فلا يتقدم على المتبوع، بل يجب فيها أحد أمرين:

إما أن تجعل حالا من الموصوف، وذلك إذا كان الموصوف نكرة، وإما أن تقام مقامه، ويجعل هو بدلا منها، وذلك إذا كان الموصوف معرفة، وسيأتي.(٢)

---

(١) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ٣١١): "والمنعوت بالجملة نكرة نحو: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾ أو مقرون بأل الجنسية نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ فنعت الليل بجملة، لأنه معرفة في اللفظ، نكرة في المعنى، إذ لم يقصد به ليل معين."

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ١٠٦).

مثال ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران (١٢٨)] فإن قوله (من الأمر) كان صفة لـ(شيء) في الأصل، ولكن لما قدِّم أعرب حالا. [(١)]

[(١)] قال أبو البقاء العكبري في التبيان (١/ ٢٣٢): " قَوْلُهُ تَعَالَى: (لَيْسَ لَكَ): اسْمُ لَيْسَ «شَيْءٌ» وَ «لَكَ» الْخَبَرُ. وَ «مِنَ الْأَمْرِ» حَالٌ مِنْ شَيْءٍ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ مُقَدَّمَةٌ."

القاعدة الثامنة عشرة: إذا تقدَّم نعت المعرفة عليها أعربت بدلا

قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/٣١٩): "فإن صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلا منه المنعوت."

قال الأزهري في الموصِّل (ص/٣٨): "نعت الْمعرفَة إِذا تقدم عَلَيْهَا أعرب بِحَسب العوامل، وأعربت الْمعرفَة بَدَلا، فَصَارَ الْمَتْبُوع تَابعا، كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١) اللَّهِ﴾ [إبراهيم (٢)] فِي قِرَاءَة الْجَرّ نَص على ذَلِك ابْن مَالك".[1]

---

(١) قال أبو السعادات ابن الأثير في البديع في علم العربيَّة (١/٣٢٨): "إذا تقدّمت الصّفة على الموصوف، فلا يخلو: أن يكون الموصوف معرفة أو نكرة، فإن كان معرفة أعربتها بإعراب الموصوف، وجعلته بدلا منها، كقولك: هذا الظريف زيد... وإن كان نكرة، انتصبت على الحال، كقولك: هذا قائما رجل."

القاعدة التاسعة عشرة: كلُّ لفظ مفرد وقع بعد (أَيْ) فهو بيان أو بدل

لفظة (أي) إذا استعملت للتفسير ووقع بعدها مفردا يكون عطف بيان على ما قبلها، أو بدلا، نحو: اشتريت عسجدا أي ذهبا، وعندي غضنفر أي أسد.[1]

وسمعت عن بعض أساتذتي قول الناظم:

قاعـدة تشـفي العليـل مـن العلـل ... مـا بعـد (أي) بيـان أو بـدل

[1] فائدة: قال البغدادي في الخزانة (١١/ ٢٢٧): "وَإِذا فسر بـ(أَي) فعل أسْند إِلَى ضمير حُكيَ ذَلِك الضَّمِير بعْدهَا نَحْو استكتمته الحَدِيث أَي سَأَلته كِتْمَانه فالتاء من سَأَلته مَضْمُومَة واستكتمته زيد الحَدِيث أَي: سَأَلَهُ كِتْمَانه واستكتمه يَا زيد الحَدِيث أَي: سَله كِتْمَانه. فَيجب أَن يُطَابق الضَّمِير بعْدهَا لما قبلهَا فِي التَّكَلُّم والغيبة."

وقال ابن هشام في المغني (١/ ٥٠٨): " وَإِذا وَقعت بعد تَقول وَقبل فعل مُسْند للضمير حُكيَ الضَّمِير نَحْو تَقول: استكتمته الحَدِيث أَي سَأَلته كِتْمَانه يُقَال ذَلِك بِضَم التَّاء وَلَو جِئْت بـــ(إِذا) مَكَان أَي فتحت التَّاء فَقلت إِذا سَأَلته لِأَن إِذا ظرف ل تَقول وَقد نظم ذَلِك بَعضهم فَقَالَ:

إِذا كنيـت بِــأَيّ فعــلا تفســره ... فضــم تــاءك فِيــهِ ضــم معتــرف
وَإِن تكــن بـــإِذا يَوْمًـــا تفســره ... ففتحــة التَّــاء أمــر غيــر مُخْتَلــف

القاعدة العشرون: الجارُّ لا يدخل على جار

من المعروف عند طلبة العلم أن حروف الجرِّ من خواصِّ الأسماء، وأنها لا تدخل زائدة كانت أو غيرها إلا على اسم صريح، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون (٢٢)] أو ما في تأويله، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج (٦)]. (١)

وعلى هذا فلا يمكن لحرف الجرِّ أن يدخل على حرف جرٍّ آخر؛ لأن حروف الجرِّ جيء بها لإيصال معاني الأفعال وأشباهها إلى الأسماء، فحروف الجرِّ يتوسَّط بها لا إليها. (٢)

قال أبو حيان في البحر المحيط (٦/٢٦٩): "حَرْفَ الْجَرِّ لَا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفِ الْجَرِّ."

ولذلك رجح ابن هشام في شرح الشذور (ص/٣٠٩-٣١٠) أن (كي) من قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب (٣٧)] مصدريَّة، وليست حرف جرٍّ للتعليل، مراعاة لهذه القاعدة،

---

(١) قال الدَّماميني في شرح المغني (١/ ١٢٢): "ويجب أن يخصص هذا بما إذ كانت حروف الجرِّ غير مكفوفة، وإلا فالمكفوفة تدخل على غير الاسم ولا ما هو في تأويله."

(٢) انظر الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/ ٥٢).

فقال: "فَاللَّامِ جَارة دَالَّة على التَّعْلِيل، وكي مَصْدَرِيَّة بِمَنْزِلَةِ (أَن) لَا تعليلية، لِأَن الْجَار لَا يدْخل على الْجَار".

القاعدة الحادية والعشرون: الناصب لا يدخل على ناصب

حرف الناصب لا يدخل على ناصب مثله، وذلك لعدم الفائدة، لذلك قال ابن هشام في شرح الشذور (ص/٣٠٩) في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البلد (٥)] وقوله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ [القيامة (٣)]: "وَ(أَن) فِي هَاتين الْآيَتَيْنِ مُخَفّفَة من الثقيلة، وَأَصلهَا أَنه وَلَيْسَت الناصبة؛ لِأَن الناصب لَا يدْخل على الناصب".

القاعدة الثَّانِيةُ والعشرون: الاسم المحلّى بـ(أل) الواقع بعد اسم الإشارة بدل

الأولى من أقوال المعربين أن الاسم المقرون بـ(أل) الذي يقع بعد اسم الإشارة يعرب بدلا، نحو: جاءني هذا الرجل، ومررت بهذا الأسد، وزعم ابن الحاجب أنه نعت، واعترض عليه أنه يكون جامدا، والنعت يشترط فيه الاشتقاق، وقيل: عطف بيان، وقد تقدَّم أن بعضهم لا يثبتونه أصلا، فالأحسن إذن إعرابه بدلا، وسيأتي كلام الشيخ في تفصيل ذلك.

ومن أعرب أحد الأعاريب التي ذكرت فلا يخطَّأ، لأنه جائز، يقول الخضري في حاشيته على ابن عقيل (٢/١٠٦): "وعلى هذا فيجوز في اسم الجنس المحلَّى بـ(أل) بعد اسم الإشارة كونه نعتا، ككونه بدلا أو بيانا، نحو: هذا الرجل قائم".

القاعدة الثَّالثة والعِشرون: الاسم المحلَّى بـ(أل) الواقع بعد (أيها) أو (أيتها) مرفوع

المختار عند كثير من المعربين رفع الاسم المحلَّى بـ(أل) الواقع بعد (أيها) أو (أيتها)، ثم اختلفوا في وجه إعرابه، هل هو نعت، أو عطف بيان، أو بدل، أي في اللفظ.

وفي حاشية شيخنا على الموصِّل (ص/٣١٣): "وأحسن الأقوال في ذلك التفصيل، فيقال: إن كان الاسم الواقع بعد الإشارة أو (أيّ) مشتقا فهو نعت، نحو: يا أيها الفاضل، وإن كان جامدا فهو بيان، نحو: يا أيها الرجل."

القاعدة الرَّابعةُ والعِشرُون: اسم الإشارة بعد العلم أو المعرَّف بالإضافة نعت

يصحُّ من حيث الإعراب أن يعرب اسم الإشارة الواقع بعد اسم معرفة بالعلميَّة، أو بـ(أل) أو بالإضافة، صفة ونعتا، وذلك نحو: مررت بزيد هذا، راجع القواعد هذه، رأيت ذا عينين هذا.[1]

[1] انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٩).

القَاعدة الخامسَة والعِشرون: الاسم الموصول بعد العلم نعتٌ:

وذلك نحو: ﴿لْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [الزمر (٧٤)]، ومررت بزيد الذي قام، وذهب الطالب الذي كان يدرس عندك.

القاعدة السادسة والعشرون: الاسم المرفوع الواقع بعد أداة الشرط فاعل أو نائبه (١)

إذا وقع الاسم المرفوع بعد أداة من أدوات الشرط فهو فاعل لفعل محذوف، يفسِّره الفعل المذكور، على قول البصريين، وهو الأسهل، أو فاعل للفعل المتأخِّر، على قول الكوفيين، لأنهم يرون جواز تقدُّم الفاعل على الفعل، وجوَّز الكوفيون والأخفش أن يكون مبتدأ. (٢)

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ [التوبة (٦)]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق (١)].

وقد يكون الفعل مغيَّر الصيغة فيصير الاسم الواقع بعد أداة الشرط نائب فاعل، وذلك ظاهر.

---

(١) قال أبو البقاء في اللباب (٢/ ٥٧): " وَإِذا وَقع بعد أداةِ الشَّرط اسمٌ كانَ العاملُ فِيهِ فعلا، إمَّا الَّذِي يَلِيهِ كَقَوْلِك (إنْ زيدا تضربْ أضرِبْه) أَو فعل مَحْذُوف يفسره الْمَذْكُور كَقَوْلِه تَعَالَى ﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ﴾ فــ(أحدٌ) فَاعل، أَي إِن استجارَ أحدٌ".

(٢) قال ابن هشام في المغني (٦/ ٢٢٥-٢٢٦): "وَمن الْوَهم فِي الأول أَن يَقُول من لَا يذهب إِلَى قَول الْأَخْفَش والكوفيين فِي نَحْو ﴿وَإِن امْرَأَة خَافت﴾ ﴿وَإِن أحد من الْمُشْركين استجارك﴾ و ﴿إِذا السَّمَاء انشقت﴾ إِن الْمَرْفُوع مُبْتَدأ، وَذَلِكَ خطأ؛ لِأَنَّهُ خلاف قَول من اعْتمد عَلَيْهِم وَإِنَّمَا قَالَه سَهوا، وَأما إِذا قَالَ ذَلِك الْأَخْفَش أَو الْكُوفِي فَلَا يعد ذَلِك الْإِعْرَاب خطأ لِأَن هَذَا مَذْهَب ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَلم يقولوه سَهوا عَن قَاعِدَة".

القاعدة السابعة والعشرون: إذا وقعت (ما) بعد (إذا) فهي زائدة

إذا وقعت في لغة العرب (ما) بعد (إذا) فلابدَّ أن تكون (ما) في هذه الحالة زائدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ [البقرة (٢٨٢)]، وقوله: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة (٩٢)]، وقوله: ﴿حَتَّى إِذَا مَا جَاءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ وَأَبْصَارُهُمْ وَجُلُودُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت (٢٠)].

قال الشاعر:

يَــــا طَالِبًــــا خُـــــذْ فَائِـــدَهْ   مَــــا بَعْـــــدَ إِذَا زَائِـــــدَهْ

القاعدة الثامنة والعشرون: إذا اجتمعت (ما) و(إن) فالمتأخر منهما زائد

قال ابن هشام في قواعد الإعراب (ص/٧٩): " وَحَيْثُ اجْتمعت (مَا) وَ(إِن) فَإِن تقدّمت (مَا) فَهِيَ نَافِيَة، وَ(إِن) زَائِدَة، وَإِن تقدّمت (إِن) فَهِيَ شّرطِيَّة، وَ(مَا) زَائِدَة، نَحْو ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال (٥٨)] ".

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام (٦٨)]، وقوله: ﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾ [يونس (٤٦)] ونحو: مَا إِن زيد قَائِم، وقول الشاعر:

فَمَـــا إِن طبنـــا جـــبن وَلَكِـــن ... منايانـــا ودولـــة آخرينـــا

القاعدة التاسعة والعشرون: كلُّ جملة وقعت بعد (إذ) أو (إذا) وغيرها مما سيأتي فهي إضافيّة

قال ابن هشام في قواعد الإعراب (ص/٣٨): "وكلُّ جملة وقعت بعد (إذ) أو (إذا) أو (حيث)، أو (لمَّا) الوجوديَّة، عند من قال باسميَّتها، أو (بينما)، أو (بينا) فهي في موضع خفض بإضافتهنَّ إليها."

قلت: ومن أمثلة ذلك: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾ [الأنفال (٢٦)]، ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر (١)]، ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة (١٩٩)]، ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ﴾ [سبأ (١٤)]، ونحو: (بينما أو بينا زيد قائم). [(١)]

---

(١) قال السيوطي في الهمع (٢/ ٢٠٥): "وَمَا ذكر من أَن الْجُمْلَة بعد (بَينا) و (بَيْنَمَا) مُضَاف إِلَيْهَا نَفسهَا دون حذف مُضَاف وَأَنَّهَا فِي مَوضِع جر مَذْهَب الْجُمْهُور، وَذهب الْفَارِسِي وَابْن جني إِلَى أَن إضافتها إِلَى الْجُمْلَة على تَقْدِير حذف زمَان مُضَاف إِلَى الْجُمْلَة، لِأَن الْمُضَاف إِلَى الْجمل ظرف الزَّمَان دون ظرف الْمَكَان، وَلِأَن (بَين) تقع على أَكثر من وَاحِد، لِأَنَّهَا وسط، وَلَا بُد من اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقهمَا، وَالتَّقْدِير بَينا أَوْقَات زيد قَائِم أقبل عَمْرو، وَاخْتَارَهُ ابْن الباذش، وَذهب قوم إِلَى أَن (مَا) و (الْألف) كافتان، وَالْجُمْلَة بعدهمَا لَا مَوضِع لَهَا من الْإِعْرَاب، وَذهب آخَرُونَ إِلَى أَن (مَا) كَافَّة عَن الْخَفْض وَالْألف إشباع؛ لِأَن كَون الْألف كَافَّة لم يثبت، وَثَبت كَونهَا إشباعا، فالجملة بعد الْألف فِي مَوضِع جر بِالْإِضَافَة، وَبعد (مَا) لَا مَحل لَهَا من الْإِعْرَاب، وَاخْتَارَهُ المغاربة، وَزعم قوم أَن الْألف للتأنيث ووزنها فعلى، ورد بِأَن الظروف كلهَا مذكرة إِلَّا مَا شَذَّ، وَهُوَ قُدَّام ووراء، وَلَا حَاجَة إِلَى الدُّخُول فِي الشاذ من غير دَاعِيَة".

القاعدة الثَّلاثُون: إذا جاءت (أَنْ) بعد (لَمَّا) فهي زائدة

إذا وجد في الكلام العربي (أن)، ووقعت بعد (لمَّا) الحينيَّة، وتسمَّى حرف وجود لوجود،[١] فيحكم (أن) في هذه الحالة بالزيادة، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [يوسف (٩٦)]، وقوله: ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا﴾ [القصص (١٩)]، وقوله: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ [العنكبوت (٣٣)].

قال أبو حيان في ارتشاف الضرب (٤/١٦٩١): "تزاد باطراد (أن) بعد (لما)، التي هي حرف وجوب لوجوب، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ [يوسف (٩٦)] ولا تفيد غير التوكيد".

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف (٤/١٨٩٦): "وعبر عنه بعضهم بحرف وجود لوجود، والذي تلقيناه من أفواه الشيوخ حرف وجوب لوجوب."

القاعدة الحادية والثلاثون: إذا جاءت (مِن) بعد أسماء الشرط والموصول فهي بيانيَّة

وذلك لأنَّ أسماء الموصول وأسماء الشرط مبهمة من حيث المعنى، تحتاج إلى بيان، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ﴾ [البقرة (١٩٧)]، وقوله: ﴿فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَقِثَّائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ [البقرة (٦١)].[١]

---

[١] انظر تفسير سورة النساء للشيخ ابن عثيمين (ص/ ٨١).

القاعدة الثانية والثلاثون: إذا جاءت (إن) قبل (إلّا) فهي نافية

قال الشيخ ابن عثيمين في تفسير سورة جزء (عمَّ) (ص/٨١): "وهذه قاعدة: «أنه إذا جاءت (إلا) بعد (إن) فهي بمعنى (ما)» أي أنها تكون نافية؛ لأن «إن» تأتي نافية، وتأتي شرطية، وتأتي مخففة من الثقيلة، والذي يبين هذه المعاني هو السياق فإذا جاءت (إن وبعدها إلا) فهي نافية".

ومن أمثلتها ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف (٥)]، وقوله: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء (٥٢)]، وقوله: ﴿إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك (٢٠)]. [(١)]

وبهذا فرغنا من قواعد الإعراب العامَّة، والحمد لله رب العالمين.

* * *

---

(١) وليس معنى هذه القاعدة أنَّ (إن) لا تكون نافية إلا إذا وقعت قبل (إلا)، بل قد تكون نافية، بدون إلا، وإنما المراد أنها حيثما وقعت قبل (إلا) لا تكون إلا نافية، فهي علامة من علاماتها، يقول ابن هشام في المغني (١/ ١٢٨): "وَقَول بَعضهم: لَا تَأتي (إِن) النافية إِلَّا وَبعدهَا (إِلَّا) كهذه الْآيَات أَو (لما) الْمُشَدّدَة الَّتِي بمعناها، كَقِرَاءَة بعض السَّبْعَة ﴿إِن كل نفس لما عَلَيْهَا حَافظ﴾ بتَشْديد الْمِيم أَي مَا كل نفس إِلَّا عَلَيْهَا حَافظ، مَرْدُود بقوله تَعَالَى ﴿إِن عنْدكُمْ من سُلْطَان بِهَذَا﴾ ﴿قل إِن أَدْرِي أَقَرِيب مَا توعدون﴾ ﴿وَإِن أَدْرِي لَعَلَّه فتْنَة لكم﴾".

الفَصلُ الثَّانِي

قَوَاعِدُ مُهِمَّةٌ فِي إِعرَابِ القُرآنِ

القرآن لغة مصدر قرأ، بمعنى جمع وتلا، قال الراغب في مفردات القرآن (ص/ ٦٦٨): "والْقُرْآنُ في الأصل مصدر، نحو: كفران ورجحان. قال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ فَإِذا قَرَأْناهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة ١٧- ١٨] قال ابن عباس: إذا جمعناه وأثبتناه في صدرك فاعمل به، وقد خصّ بالكتاب المنزّل على محمد ﷺ، فصار له كالعلم".

واصطلاحا: هو اللفظ العربي الذي تكلم الله تعالى به، المنزَّل على محمد ﷺ، المتعبد بتلاوته، والعمل به، الموجود بين دفتي المصحف بالإجماع والتواتر. (١)

---

(١) انظر قلائد التيجان للشيخ أبي عمرو الحجوري (ص/ ١٠)، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية (٣/ ٧٦).

تنبيه: من عقيدة أهل السنة أن النبي ﷺ سمع القرآن من جبريل، وجبريل سمع من الله، كما قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٥/ ١٢٨): " وَمَذْهَبُ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا وَخَلَفِهَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ الْقُرْآنَ مِنْ جِبْرِيلَ وَجِبْرِيلُ سَمِعَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ". =

وقد اهتم العلماء اهتماما عظيما بتفسير القرآن وبيانه، وكان من طرق تفسير القرآن تفسيره باللغة العربية، وذلك شامل بأمرين:

١) تفسير الكلمة القرآنية بمعرفة معانيها اللغويّة.

٢) تفسير الكلمة بمعرفة إعراب الكلمة.[١]

= وعلى هذا فما ذكره السيوطي في الإتقان (١/ ١٤٦) من الأقوال في كيفية إنزال القرآن فيه نظر، وقد رد شيخ الإسلام بعض هذه الأقوال أو أكثرها في مواضع متعددة من مجموع الفتاوى، وللشيخ العلاّمة محمد بن إبراهيم آل الشيخ رسالة مهمّة في هذه المسألة، أسماها "الجواب الواضح المستقيم في التحقيق في كيفية إنزال القرآن الكريم"، وهي في مجموع فتاويه (١/ ٢١٤-٢٣٩)، والله أعلم بالصواب.

(١) قال الزركشي في البرهان (٢/ ١٦٥): " فَأَمَّا اللُّغَةُ فَعَلَى الْمُفَسِّرِ مَعْرِفَةُ مَعَانِيهَا وَمُسَمَّيَاتِ أَسْمَائِهَا وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ الْقَارِئَ ثُمَّ إِنْ كَانَ مَا تَتَضَمَّنُهُ أَلْفَاظُهَا يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ كَفَى فِيهِ خَبَرُ الْوَاحِدِ وَالِاثْنَيْنِ وَالِاسْتِشْهَادُ بِالْبَيْتِ وَالْبَيْتَيْنِ وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُوجِبُ الْعِلْمَ لَمْ يَكْفِ ذَلِكَ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهده من الشعر.

وَأَمَّا الْإِعْرَابُ فَمَا كَانَ اخْتِلَافُهُ مُحِيلًا لِلْمَعْنَى وَجَبَ عَلَى الْمُفَسِّرِ وَالْقَارِئِ تَعَلُّمُهُ لِيَتَوَصَّلَ الْمُفَسِّرُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ وَلِيَسْلَمَ الْقَارِئُ مِنَ اللَّحْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحِيلًا لِلْمَعْنَى وَجَبَ تَعَلُّمُهُ عَلَى الْقَارِئِ لِيَسْلَمَ مِنَ اللَّحْنِ وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ لِيَتَوَصَّلَ إِلَى الْمَقْصُودِ دُونَهُ عَلَى أَنَّ جَهْلَهُ نَقْصٌ فِي حَقِّ الْجَمِيعِ".

ولأجل ذلك توجه كثير من العلماء إلى إعراب القرآن، (١) وذكروا أنه من أَجَلِّ علوم القرآن، (٢) ولكن أكثر من تكلم في الإعراب قد بالغ فيه؛ حتى صارت كتب إعراب القرآن عائقة عن تحصيل التفسير، (٣) وكل واحد ينصر مذهبه النحوي عند تطبيق الإعراب، بل وجد من أئمة

(١) ومن أهمِّ كتب إعراب القرآن: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي، والبيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري، والتبيان لأبي البقاء العكبري، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، وإعراب القرآن للدرويش، انظر أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن الكريم (ص/ ٤٥).

(٢) قال الطبرسي في مجمع البيان (ص/ ٢٧): "إن الإعراب أجلُّ علوم القرآن، إليه يفتقر كل بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الإغلاق، ويستخرج من فحواها الأعلاف، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه، ومقياسه الذي لا يميَّز بين سقيمه ومستقيمه حتى يرجع إليه." انظر الأثر العقدي.

(٣) يقول الدكتور مساعد الطيار في كتابه أنواع التصنيف المتعلِّقَة بتفسير القرآن الكريم (ص/ ٤٨): "وإذا قرأت في هذه الكتب، فإنك تجد خلافات النحاة، وتطبيقات علم النحو، وكأنك تقرأ كتابا في النحو، لا كتابا له علاقة ببيان معنى كلام الله تعالى، وهذا الأمر ظاهر أيضا في جلِّ الأعاريب، المذكورة في الكتب المتوسِّعة في بيان المسائل النحوية من كتب التفسير، كالبحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، الذي عظَّم علم النحو، وجعله من أهم العلوم التي يحتاجها المفسِّر، وكتاب روح المعاني، للألوسي، الذي اعتمد على نحويَّات أبي حيان، ولو اقتصر المعربون من النحو، على ما يتأثر به المعنى، فبيَّنوه، لكان أنفع للمفسِّر، إذ تتبُّع الفروع الكثيرة المتعلقة بإعراب الآي محله في كتب النحو، ومن تأمل هذا الحشو لمسائل علم النحو، وجده قاطعا عن تحصيل التفسير، وليس معينا عليه."

الضلال، وأهل الأهواء من ينزِّل القرآن على مذهبه، حتى ظلَّ القرآن عند الجهمية جهميًّا، وعند القدرية قدريًّا، وهكذا عند غيرهم من أهل البدع.[(١)]

ولما رأى كثير من العلماء تجاذب الفِرق القرآن وضعوا قواعد تضبط ما يعمل به في إعراب القرآن؛ لصيانة القرآن وحفظه لمن ينصر به مذهبه العقدي بطرف خفي،[(٢)] **ولإعانة المعرب على اختيار الوجه الأوفق والأسلم.**

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩): "وَلِهَذَا تَجِدُ الْمُعْتَزِلَةَ وَالْمُرْجِئَةَ وَالرَّافِضَةَ وَغَيْرَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِمْ وَمَعْقُولِهِمْ وَمَا تَأَوَّلُوهُ مِنْ اللُّغَةِ".

ويقول العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (٢/ ٦٨٢): "ولا تزال تعمد كل طائفة منهم إلى آية من كتاب الله، فيقودها إلى مذهبه الذي يدعو إليه، ويدعي أن لها دلالة خاصة عليه، وكذلك يفعل في كثير من الأخبار التي يجرها إلى معتقده."

وقال أيضا في شفاء العليل (١/ ٢٧٣): "وأنت تجد جميع هذه الطوائف، تنزل القرآن على مذاهبهم، وبدعها، وآرائها، فالقرآن عند الجهمية جهمي، وعند المعتزلة معتزلي، وعند القدرية قدري، وعند الرافضة رافضي، وكذلك هو عند جميع أهل الباطل: ﴿وَمَا كَانُوا أَوْلِيَاءَهُ إِنْ أَوْلِيَاؤُهُ إِلاَّ الْمُتَّقُونَ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لا يَعْلَمُونَ﴾".

(٢) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٨): "وَالْمَقْصُودُ أَنَّ مِثْلَ هَؤُلَاءِ اعْتَقَدُوا رَأْيًا، ثُمَّ حَمَلُوا أَلْفَاظَ الْقُرْآنِ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَلَفٌ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ وَلَا مِنْ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، لَا فِي رَأْيِهِمْ وَلَا فِي تَفْسِيرِهِمْ، وَمَا مِنْ تَفْسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ إلَّا وَبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ مِنْ وُجُوهٍ كَثِيرَةٍ، وَذَلِكَ مِنْ جِهَتَيْنِ: تَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ، وَتَارَةً مِنْ الْعِلْمِ بِفَسَادِ مَا فَسَّرُوا بِهِ الْقُرْآنَ، إمَّا دَلِيلًا عَلَى قَوْلِهِمْ، أَوْ جَوَابًا عَلَى الْمُعَارِضِ لَهُمْ. وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَكُونُ حَسَنَ الْعِبَارَةِ فَصِيحًا، وَيَدُسُّ الْبِدَعَ فِي كَلَامِهِ، وَأَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ كَصَاحِبِ الْكَشَّافِ وَنَحْوِهِ، حَتَّى إنَّهُ يُرَوِّجُ =

وها أنا ذا أشير إلى بعض القواعد المهمَّة، فأقول وبالله أستعين:

= عَلَى خَلْقٍ كَثِيرٍ مِمَّنْ لَا يَعْتَقِدُ الْبَاطِلَ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ الْبَاطِلَةِ مَا شَاءَ اللَّهُ. وَقَدْ رَأَيْت مِنْ الْعُلَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ مَنْ يَذْكُرُ فِي كِتَابِهِ وَكَلَامِهِ مِنْ تَفْسِيرِهِمْ مَا يُوَافِقُ أُصُولَهُمْ الَّتِي يَعْلَمُ أَوْ يَعْتَقِدُ فَسَادَهَا وَلَا يَهْتَدِي لِذَلِكَ."

القاعدة الأولى: الأصل هو الأخذ بظاهر القرآن في الإعراب

الإعراب من تفسير القرآن، والأصل في تفسير القرآن إجراؤه على ظاهره، لأنه أنزل بلسان عربيٍّ مبين، فيجرى عليه ما اقتضته ظاهر اللغة، ولا يجوز ترك ظاهر القرآن إلى غيره إلّا لضرورة.

ومعنى ذلك أنه لا يجوز العدول عن ظواهر القرآن، كعدم الحذف، وعدم المجاز، وعدم الزيادة، كما لا يجوز في غيره، إلا لدليل بيّن، لا غموض فيه، وذلك لاحترام النصّ القرآني وعد التدخُّل فيه، إذ حمل الكلام على غير ظاهره جرءة على المتكلّم، وخروج عن مقصود التفسير، لأن المقصود فهم مراد المتكلّم بكلامه، فإذا قلت: هذا الكلام فيه حذف، أو مجاز، أو هذه الكلمة زائدة، كان إخبارا بالذي عناه المتكلّم، فإن لم يكن هذا الخبر مطابقا، كان كذبا على المتكلّم.[١]

---

[١] انظر الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٠٢) في الفصل الثالث.

قال النحاس في إعراب القرآن (٥/٨٣): "والواجب أن يحمل تفسير كتاب الله جلّ وعزّ على الظاهر، والمعروف من المعاني، إلّا أن يقع دليل على غير ذلك." (١)

ولأجل هذه القاعدة رجح أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط (١/٤١٧) أن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا﴾ [البقرة (٧٢)] معطوف على قول خالقي جلَّ وعلا: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة(٦٧)]، وأنه يجوز أَنْ يَكُونَ تَرْتِيبُ وَجُودِهِمَا وَنُزُولِهِمَا عَلَى حَسَبِ تِلَاوَتِهِمَا، لأنه ظاهر القرآن، وقال: "وَمَتَى أَمْكَنَ حَمْلُ الشَّيْءِ عَلَى ظَاهِرِهِ كَانَ أَوْلَى، إِذِ الْعُدُولُ عَنِ الظَّاهِرِ إِلَى غَيْرِ الظَّاهِرِ، إِنَّمَا يَكُونُ لِمُرَجِّحٍ، وَلَا مُرَجِّحَ".

---

(١) يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٢٧): "فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْكَلَامِ مَا لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إرَادَتِهِ؛ فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا مِمَّا يُصَانُ كَلَامُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ... فَإِنَّ الْكَلَامَ إذَا احْتَمَلَ مَعْنَيَيْنِ، وَجَبَ حَمْلُهُ عَلَى أَظْهَرِهِمَا، وَمَنْ تَكَلَّفَ غَيْرَ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَعْرُوفِ، وَالْقُرْآنُ مُنَزَّهٌ عَنْ ذَلِك، وَالْعُدُولُ عَمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْكَلَامِ، إلَى مَا لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بِلَا دَلِيلٍ، لَا يَجُوزُ أَلْبَتَّةَ".

القاعدة الثانية: يحمل القرآن على أحسن الوجوه من الأعاريب

قد تحتمل إعراب الآية أكثر من إعراب، ولكن يجب أن يحمل عليها أحسن الوجوه، وأبعدها عن التكلّف، وأقربها إلى المعنى، ومقصود المتكلِّم، لأنه كلام الله، وكلام الله أفصح الكلام، فلابدَّ أن تكون إعرابه كذلك.

قال أبو حيان في البحر المحيط (١/١٢): "يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَحْسَنِ إِعْرَابٍ وَأَحْسَنِ تَرْكِيبٍ، إِذْ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى أَفْصَحُ الْكَلَامِ، فَلَا يَجُوزُ فِيهِ جَمِيعُ مَا يُجَوِّزُهُ النُّحَاةُ فِي شِعْرِ الشَّمَّاخِ وَالطِّرِمَّاحِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ سُلُوكِ التَّقَادِيرِ الْبَعِيدَةِ وَالتَّرَاكِيبِ الْقَلِقَةِ وَالْمَجَازَاتِ الْمُعَقَّدَةِ." (١)

وقد طبق الإمام أبو حيان هذه القاعدة كثيرا في البحر المحيط، ومن ذلك أنه اختار فيه (١/٦١) أن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة (٢)] جملة مستقلّة مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وقال: "وَالَّذِي نَخْتَارُهُ مِنْهَا أَنَّ قَوْلَهُ: ذلِكَ الْكِتابُ جُمْلَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، لِأَنَّهُ مَتَى أَمْكَنَ حَمْلُ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ إِضْمَارٍ وَلَا افْتِقَارٍ، كَانَ أَوْلَى أَنْ يَسْلُكَ بِهِ الْإِضْمَارَ وَالِافْتِقَارَ، وَهَكَذَا تَكُونُ عَادَتُنَا فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ، لَا نَسْلُكُ فِيهِ إِلَّا الْحَمْلَ عَلَى

(١) يقول النحاس في إعراب القرآن (٣/ ١٧٩): "وإنما يحمل كتاب الله على الكثير والفصيح، ولا يجوز أن يقاس عليه ما لا يشبهه".

أَحْسَنِ الْوُجُوهِ، وَأَبْعَدِهَا مِنَ التَّكَلُّفِ، وَأَسْوَغِهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ. وَلَسْنَا كَمَنْ جَعَلَ كَلَامَ اللَّهِ تعالى كشعر امرئ الْقَيْسِ، وَشِعْرِ الْأَعْشَى، يُحَمِّلُهُ جَمِيعَ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ مِنْ وُجُوهِ الِاحْتِمَالَاتِ. فَكَمَا أَنَّ كَلَامَ اللَّهِ مِنْ أَفْصَحِ كَلَامٍ، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي إِعْرَابُهُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَفْصَحِ الْوُجُوهِ".

القاعدة الثالثة: القُرآنُ ليس مَوضِع ضَرُورَة

يقول الدكتور عبد الكريم البكار في الصفوة من القواعد الإعرابية (ص/١٦): "ينبغي على المعرب أن يكون ملمًّا بما عدَّه النحاة ضرورة شعريّة حتى لا يحمل بعض وجوه الإعراب على شيء لا يجوز إلا في الشعر، لأن القرآن الكريم كلام الله تعالى، المنزَّه عن الضرورات.

والمشكلة التي تواجه المعرب في هذا الموضوع هي اختلاف النحويين في تعريف الضرورة، وفصل ما هو خاصٌّ بالشعر عما يجوز في الكلام، والأولى أن يجتنب المعرب لشيء من الكتاب العزيز، الوجوه التي عدَّها بعض النحويين مخصوصة بالضرورة، خروجا من الخلاف إلى المتفق عليه."

قلت: إذا حكم الأئمة على بعض الوجوه أنه ضرورة، بحجة واضحة، فلا يصلح القول به في القرآن، لأن القرآن ليس بشعر، والضرورة عند الأكثرين خاصة بالشعر.(١)

ولذلك أنكر السَّمين الحلبي في الدر المصون (١٤٦/٣) على أبي البقاء، حين ادَّعى أن قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَامَرْيَمُ أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [آل عمران (٣٧)]، فيه حذف العاطف، وأن أصله (فقال يامريم)، وشبه بها قول الشاعر:

من يفعل الْحَسَنَات الله يشكرها وَالشَّر بِالشَّرِّ عِنْد الله مثلان

فقال: "وكيف يَدَّعي ذلك! ويُسَوِّيه بالبيت المذكور، وهو لا يجوز إلا في ضرورة".

---

(١) قال عبد القاهر البغدادي في كتابه خزانة الأدب (١/ ٣٣-٣٤): "الضَّرُورَة عِنْد النُّحَاة لَيْسَ مَعْنَاهَا أَنه لَا يُمكن فِي الْموضع غير مَا ذكر إِذْ مَا من ضَرُورَة إِلَّا وَيُمكن أَن يعوض من لَفظهَا غَيره وَلَا يُنكر هَذَا إِلَّا جَاحد لضَرُورَة الْعقل هَذِه الرَّاء فِي كَلَام الْعَرَب من الشياع فِي الِاسْتِعْمَال بمَكَان لَا يجهل وَلَا تكَاد تنطق بجملتين تعريان عَنْهَا، وَقد هجرها وَاصل بن عَطاء لمَكَان لثغته فِيهَا حَتَّى كَانَ يناظر الْخُصُوم ويخطب على الْمِنْبَر فَلَا يسمع فِي نطقه رَاء فَكَانَ إِحْدَى الْأَعَاجِيب حَتَّى صَار مثلا وَلَا مرية فِي أَن اجْتِنَاب الضَّرُورَة الشعرية أسهل من هَذَا بِكَثِير وَإِذا وصل الْأَمر إِلَى هَذَا الْحَد أدّى أَن لَا ضَرُورَة فِي شعر عَرَبِيّ وَذَلِكَ خلاف الْإِجْمَاع وَإِنَّمَا معنى الضَّرُورَة أَن الشَّاعِر قد لَا يخْطر بِبَالِهِ إِلَّا لَفظه مَا تضمنته ضَرُورَة النُّطْق بِهِ فِي ذَلِك الْموضع إِلَى زِيَادَة أَو نقص أَو غير ذَلِك بِحَيْثُ قد ينتبه غَيره إِلَى أَن يحتال فِي شَيْء يزِيل تِلْكَ الضَّرُورَة". انظر الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٨).

القاعدة الرابعة: ادّعاء الحذف في القرآن بدون دليل يفتح باب الشرِّ عليه

وهذه القاعدة ردٌّ على أهل الأهواء الذين يقدِّرون في القرآن ما يوافق أهواءهم ومذاهبهم، بدون خوف من الله جلَّ وعلا.

ولا شكَّ أن باب الحذف والإضمار استغلَّه كثير من المبتدعة، وأكثروا في القرآن تقادير ليس عليها دليل ألبتة، وقد أنكر العلماء عليهم أشدَّ الإنكار، حتى ذكر بعض العلماء أن مثل هذه التصرُّفات "تفْتَحُ بَابَ أَنْ لَا يَبْقَى الِاعْتِمَادُ عَلَى الْقُرْآنِ، لَا فِي نَفْيِهِ وَلَا فِي إِثْبَاتِهِ، وَحِينَئِذٍ يَبْطُلُ الْقُرْآنُ بِالْكُلِّيَّةِ". [1]

يقول العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (٢/٧١١): "وباب الإضمار لا ضابط له، فكل من أراد إبطال كلام متكلم، ادعى فيه إضمارا يخرجه عن ظاهره، فيدعي ملحد الإضمار في قوله ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾ [النساء (١٦٤)] أي: وكلم (ملك) الله موسى، ويدعي في قوله ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه(٥)] إضمار: (ملك) الرحمن، كما ادعى بعضهم الإضمار في قوله "ينزل ربنا" أي: (ملك) ربنا، وفي قوله ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر (٢٢)] أي: (ملك) ربك.

---

[1] انظر التفسير الكبير للرازي (١٧/ ٢٩٤)، ولا ينصح بقراءة هذا الكتاب، لما فيه من الشكوك، والله المستعان.

ولو علم هذا القائل أنَّه قد نهج الطريق، وفتح الباب لكل ملحد على وجه الأرض، وزنديق، وصاحب بدعة، يدَّعي فيما يحتج به لمذهبه عليه إضمار كلمة أو كلمتين نظير ما ادعاه، لاختار أن يخرس لسانه، ولا يفتح هذا الباب على نصوص الوحي؛ فإنه مدخل لكل ملحد ومبتدع، ومبطل لحجج الله من كتابه.

ومن رأى ما أضمره المتأوّلون من الرافضة والجهمية والقدرية والمعتزلة، مما حرفوا به الكلم عن مواضعه، وأزالوه به عمَّا قصد له من البيان والدلالة، علم أن لهم أوفر نصيب من مشابهة أهل الكتاب، الذين ذمهم الله بالتحريف واللّيِ والكتمان.

أفترى يعجز الجهمي عن الإضمار في قوله: "إنكم ترون ربكم عيانا"، فيضمر (ملك) ربكم و(نعيمه وثوابه)؟!! ونحو ذلك، ويعجز الملحد عن الإضمار في قوله ﴿وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [الحج (٧)] أي: أرواح من في القبور؟!! وإذا انفتح سد يأجوج ومأجوج أقبلوا من كل حدب ينسلون."[١]

---

[١] وقال أيضا في بدائع الفوائد (٣/ ٢٤): "حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لا يسوغ ادعاؤه مطلقا، وإلا لالتبس الخطاب، وفسد التفاهم، وتعطلت الأدلة؛ إذ ما من لفظ أمر أو نهي أو خبر متضمن مأمورا به ومنهيا عنه ومخبرا إلا ويمكن على هذا أن يقدر له لفظ مضاف يخرجه عن تعلق =

القاعدة الخامسة: لا يقدَّر في القرآن إلا أفصح التَّقادِير، وأقربها إلى المقصود

المراد من هذه القاعدة أنه يراعى في تقدير محذوفات القرآن بعض الأمور منها:

أن يكون هذا المقدَّر أفصح التقديرات، وأبلغها، وأن يكون غير مستهجن بتصريحه، وغير متكلَّف بتقديره، وأن يكون وافيا بالمقصود، أي يكون له فائدة،

وقد أنكر أبو حيان في البحر المحيط (٥/٤٢) تقادير أبي علي الفارسي والأخفش لأنها بعيدة عن الفصاحة والبلاغة، فقال: " وَتَقَادِيرُ أَبِي عَلِيٍّ وَالْأَخْفَشِ فِيهَا تَفْكِيكٌ لِلْكَلَامِ وَسُلُوكٌ بِهِ غَيْرَ مَا تَقْتَضِيهِ الْفَصَاحَةُ، وَهِيَ تَقَادِيرُ أَعْجَمِيَّةٌ، بَعِيدَةٌ عَنِ الْبَلَاغَةِ، لَا تُنَاسِبُ فِي كِتَابِ اللَّهِ، بَلْ لَوْ قُدِّرَتْ فِي شِعْرِ الشَّنْفَرَى مَا نَاسَبَ، وَالنُّحَاةُ الصِّرْفُ غَيْرُ الْأُدَبَاءِ بِمَعْزِلٍ عَنْ إِدْرَاكِ الْفَصَاحَةِ".

= الأمر والنهي والخبرية، فيقول الملحد في قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ أي معرفة حج البيت، و ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ أي معرفة الصيام، وإذا فتح هذا الباب فسد التخاطب، وتعطلت الأدلة، وإنما يضمر المضاف حيث يتعين، ولا يصح الكلام إلا بتقديره، كما إذا قيل: (أكلت الشاة)؛ فإن المفهوم من ذلك أكلت لحمها، فحذف المضاف لا يلبس، وكذلك إذا قلت: (أكل فلان كبد فلان) إذا أكل ماله؛ فإن المفهوم أكل ثمرة كبده، فحذف المضاف هنا لا يلبس، ونظائره كثيرة".

كما أنكر ابن القيم على النحاة بعض التقادير لما فيها من التكلّف، فقال في بدائع الفوائد (٣/٧٢): " ولا تحتاج إلى تكلف التقديرات التي إنما عدل عنها المتكلم لما في ذكرها من التكلف، فقدَّر المتكلفون لنطقِه ما فرَّ منه، وألزموه بما رغب عنه، وهذا كثير في تقديرات النحاة، التي لا تخطر ببال المتكلم أصلا، ولا تقع في تراكيب الفصحاء، ولو سمعوها لاستهجنوها".

ولما قدَّر بعض المعربين في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف (٥٦)] لفظة (شيء)، وأنه من باب حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، كأنه قيل: (إن رحمة الله شيء قريب من المحسنين)، أنكر عليه ابن القيم لعدم الفائدة، ولاستهجان السامعين له، فقال في بدائع الفوائد (٣/٢٧): "فليس في تقديره، ولا في اللفظ به، زيادة فائدة، يكون الكلام بها فصيحا، فضلا عن أن يكون بها في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة، فأيُّ فصاحة وبلاغة في قول القائل في حائض وطامث وطالق: (شيء حائض وشيء طامث وشيء طالق)؟، وهو لو صرح بهذا لاستهجنه السامع، فكيف يقدِّر في الكلام مع أنه لا يتضمن فائدة

أصلاً؟ إذ كونه شيئا أمر معلوم عام، لا يدل على مدح، ولا ذم، ولا كمال، ولا نقصان". [١]

ويتفرَّع عن هذه القاعدة:

القاعدة السادسة: لا يحمل القرآن على مجرَّد الاحتمال النَّحوِي

يقول العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد (٣/٢٧): "وينبغي أن يتفَطَّن ههنا لأمر لا بد منه، وهو: أنه لا يجوز أن يحمل كلام الله عز وجل، ويفسر بمجرد الاحتمال النحوي الاعرابي، الذي يحتمله تركيب الكلام، ويكون الكلام به له معنى ما؛ [٢]

---

[١] ومن أمثلة التقادير المستهجنة ما قدَّره ابن عطية في قول الله جلَّ وعلا: ﴿قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة (٢٧)]، قال في المحرر الوجيز (٢/١٧٨): "وقول هابيل: إِنَّما يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ كلام قبله محذوف تقديره: ولم تقتلني وأنا لم أجن شيئا ولا ذنب لي في قبول الله قرباني؟ أما إني اتقيته وكنت على لا حب الحق. وإنَّما يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ."

وردَّ عليه السمين الحلبي في الدر المصون (٤/ ٢٤٠) قائلا: " ولا حاجة إلى تقدير ذلك كلِه، إذ المعاني المفهومةُ من فَحْوى الكلام إذا قُدِّرَتْ قصيرةً كان أحسنَ، والمعنى هنا: قال لأقلنك حسداً على تقبُّل قربانك فعرّض له بأنَّ سببَ التقبُّل التقوى."

[٢] لأن القاعدة الأصوليَّة تقرِّر أنه ليس كلُّ ما يحتمله اللفظ يكون مرادًا به، يقول ابن العربي في أحكام القرآن (١/ ٢٣٦): "وَلَا يُقَالُ: إنَّ هَذَا كُلَّهُ يَخْرُجُ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ، وَإِنَّهَا مُرَادَةٌ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا لَهُ؛ فَلَيْسَ كُلُّ مُحْتَمَلٍ فِي اللَّفْظِ مُرَادًا بِهِ فِيهِ، وَهَذَا مِنْ نَفِيسِ عِلْمِ الْأُصُولِ، فَافْهَمْهُ."

فإن هذا مقام غلط فيه أكثر المعربين للقرآن؛ فإنهم يفسرون الآية، ويعربونها بما يحتمله تركيب تلك الجملة، ويفهم من ذلك التركيب أي معنى اتفق، وهذا غلط عظيم يقطع السامع بأن مراد القرآن غيره.[١]

وإن احتمل ذلك التركيب هذا المعنى في سياق آخر، وكلام آخر؛ فإنه لا يلزم أن يحتمله القرآن، مثل: قول بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿وَالأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾ [النساء (١)] بالجر أنه قسم.

ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة (٢١٧)] إن (المسجد) مجرور بالعطف على الضمير المجرور في (به).

ومثل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاةَ﴾

---

(١) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (١٥/ ٩٤): "وَأَمَّا تَفْسِيرُهُ [القرآن] بِمُجَرَّدِ مَا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ الْمُجَرَّدُ عَنْ سَائِرِ مَا يُبَيِّنُ مَعْنَاهُ فَهَذَا مَنْشَأُ الْغَلَطِ مِنْ الغالطين؛ لَا سِيَّمَا كَثِيرٌ مِمَّنْ يَتَكَلَّمُ فِيهِ بِالِاحْتِمَالَاتِ اللُّغَوِيَّةِ. فَإِنَّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ غَلَطًا مِنْ الْمُفَسِّرِينَ الْمَشْهُورِينَ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَقْصِدُونَ مَعْرِفَةَ مَعْنَاهُ كَمَا يَقْصِدُ ذَلِكَ الْمُفَسِّرُونَ. وَأَعْظَمُ غَلَطًا مِنْ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ مَنْ لَا يَكُونُ قَصْدُهُ مَعْرِفَةَ مُرَادِ اللَّهِ؛ بَلْ قَصْدُهُ تَأْوِيلُ الْآيَةِ بِمَا يَدْفَعُ خَصْمَهُ عَنْ الِاحْتِجَاجِ بِهَا وَهَؤُلَاءِ يَقَعُونَ فِي أَنْوَاعٍ مِنْ التَّحْرِيفِ".

[النساء (١٦٢)] إن المقيمين مجرور بواو القسم، [١] ونظائر ذلك أضعاف أضعاف ما ذكرنا، وأوهي بكثير. [٢]

بل للقرآن عرف خاصٌّ، ومعان معهودة، لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفة، والمعهود من معانيه، فإنَّ نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ، بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ، وأجلها، وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها، التي يعجز عنها قدر العالمين، فكذلك معانيه أجل المعاني، وأعظمها، وأفخمها، فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني، التي لا تليق به، بل غيرها أعظم منها،

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف (١/ ٥٩٠): "(والْمُقِيمِينَ) نصب على المدح لبيان فضل الصلاة، وهو باب واسع، وقد كسره سيبويه على أمثلة وشواهد. ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحنا في خط المصحف. وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب، ولم يعرف مذاهب العرب، وما لهم في النصب على الاختصاص من الافتنان، وغبي عليه أنّ السابقين الأوّلين، الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل، كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام، وذبّ المطاعن عنه، من أن يتركوا في كتاب اللَّه ثلمة ليسدّها من بعدهم، وخرقا يرقوه من يلحق بهم".

(٢) قال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٢/ ٦٩٤): "وكذلك أصحاب الإعراب يذكرون من الوجوه المستكرهة البعيدة المتعقدة ما يغربون به على الناس، وكذلك كثير من المفسرين يأتون بالعجائب، التي تنفر عنها النفوس ويأباها القرآن أشد الإباء، كقول بعضهم (طه): لفظة نبطية معناها يا رجل ويا إنسان، وقال بعضهم: هي من أسماء النبي مع (يس)، وعدوا في أسمائه طه ويس، وقال بعضهم: في (نون) والقلم، إنها الدواة، كأنه لما رأى هذا الحرف قد اقترن بالقلم جعله الدواة".

وأجل، وأفخم، فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي.[١]

فتدبَّر هذه القاعدة ولتكن منك على بال، فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين، وزيفها، وتقطع أنها ليست مراد المتكلم تعالى بكلامه".

---

[١] يقول مجد الدين الرَّوذَراوَردي في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٥٣): "لا يكفي في تقدير كلام الله، وإيضاح معانيه، مجرَّد الجواز النحوي، والاحتمال الإعرابي، بل لابدَّ من رعاية الفصاحة القصوى، والبلاغة العليا". انظر الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي.

القاعدة السّابعة: لا تقديم ولا تأخير في القرآن إلا للضَّرورة

تعتبر هذه القاعدة فرعا عن القاعدة الأولى، لأن الأصل في الكلام العربي عدم التقديم والتأخير، وأن يحمل على ظاهره، فعلى هذا فلا يجوز للمعرب والمفسِّر أن يدَّعيا في آية ما، أن فيها تقديما وتأخيرا، إلاّ لضرورة تلجئ إلى ذلك. [(١)]

يقول أبو بكر الأنباري في الأضداد (ص/٤١٢-٤١٣): "ولا وجهَ لأنْ نُؤَخِّرَ ما قدَّم الله، ونُقدِّم ما أَخَّر الله، ... إِذ كان الواجب علينا، واللازم، أَن نحمِلَ القرآن على لفظه، وأَلاَّ نُزيله عن نَظْمه؛ إِذا لم تَدْعُنا إِلى ذلك ضرورة،"

وقال أبو حيَّان في البحر المحيط (٢/٣٣٧): "وَلَا تَقْدِيمَ وَلَا تَأْخِيرَ فِي الْقُرْآنِ، لِأَنَّ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ عِنْدَنَا مِنْ بَابِ الضَّرُورَاتِ، وَتَنَزَّهَ كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى عَنْهُ."

---

(١) لأن غاية ما عليهما هو الشرح وتوضيح معنى الآية، والأصل في الشرح أن يكون طبق المشروح، فلا يحتاج إلى ادَّعاء التقديم والتأخير، يقول أبو حيان في البحر المحيط (١/ ١٢٩): "وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَ كَلَامُ اللَّهِ بِغَيْرِ مَا يَحْتَمِلُهُ، وَلَا أَنْ يُزَادَ فِيهِ، بَلْ يَكُونُ الشَّرْحُ طِبْقَ الْمَشْرُوحِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ وَلَا نقص منه."

وقد أكثر الشيخ محمد بن سليمان بن النقيب _شيخ أبي حيان_ في ادَّعاء التقديم والتأخير في القرآن، في كتابه التَّحْرِيرِ وَالتَّحْبِيرِ لِأَقْوَالِ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ، حتى أخرج القرآن عن نظمه الفصيح، في مواضع كثيرة، ومن ذلك قوله في قول الله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا (٨٢) وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء (٨٢-٨٣)]، قال: "وَقَدْ لَاحَ لِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ: أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفًا وَتَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مُتَعَلِّقٌ بِالَّذِي قَبْلَهُ مَرْدُودٌ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ، وَلَوْ تَدَبَّرُوهُ لَعَلِمُوا أَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَالْمُشْكِلُ عَلَيْهِمْ مِنْ مُتَشَابِهِهِ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ، لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ، يَعْنِي: لَعَلِمَ مَعْنَى ذَلِكَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْكِتَابِ إِلَّا قَلِيلًا، وَهُوَ مَا ستأثر اللَّهُ بِهِ مِنْ عَلِمِ كِتَابِهِ وَمَكْنُونِ خِطَابِهِ. ثُمَّ قَالَ: وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ، وَالَّذِي حَسَّنَ لَهُمْ ذَلِكَ وَزَيَّنَهُ الشَّيْطَانُ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ فَقَالَ: ﴿وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ الْآيَةَ".

وقد أنكر عليه أبو حيان جدًّا هذه الادَّعاءات في كثير من المواضع، ومنها هذا الموضع حيث قال: "وَهُوَ كَمَا تَرَى تَرْكِيبٌ وَنَظْمٌ غَيْرُ تَرْكِيبِ الْقُرْآنِ وَنَظْمِهِ، وَكَثِيرًا مَا يَذْكُرُ هَذَا الرَّجُلُ فِي الْقُرْآنِ تَقْدِيمًا وَتَأْخِيرًا، وَأَغْرَبُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْبَيَانِ، وَأَصْحَابُنَا وَحُذَّاقُ النَّحْوِيِّينَ يَجْعَلُونَهُ مِنْ بَابِ ضَرَائِرِ الْأَشْعَارِ، وَشَتَّانَ مَا بين القولين."[1]

القاعدة الثامنة: ما كلُّ الأعَارِيبِ جائزة في القرآن

معنى هذه القاعدة أنه ليس كلُّ ما جاز في الكلام العربي من الأعاريب يكون جائزا في القرآن، وذلك لوجود بعض الأشياء الثابتة في لغة العرب، ولكن لقلَّتها منع العلماء الإعراب بها في القرآن، وذلك لأن "الْقُرْآنَ لَهُ شَأْنٌ اخْتَصَّ بِهِ لَا يُشْبِهُهُ كَلَامُ الْبَشَرِ لَا كَلَامُ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ، وَإِنْ كَانَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ".[2]

---

[1] وقال أيضا (٤/ ١٦٧): " وَكَثِيرًا مَا ذَكَرَ هَذَا الرَّجُلُ التَّقْدِيمَ وَالتَّأْخِيرَ فِي الْقُرْآنِ، وَالْعَجَبُ مِنْهُ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ مِنْ عِلْمِ الْبَيَانِ وَالْبَدِيعِ، وَهَذَا لَا يَجُوزُ عِنْدَنَا إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ، وَهُوَ مِنْ أَقْبَحِ الضَّرَائِرِ، فَيَنْبَغِي بَلْ يَجِبُ أَنْ يُنَزَّهَ الْقُرْآنُ عَنْهُ."

[2] مقتبس من مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٦/ ٥٣٦).

ومن هذه الأشياء الجرُّ على التوهُّم، فإنه ثابت في لغة العرب، ولا يحمل القرآن عليه، بل قال عنه السمين الحلبي في الدر المصون (٣٠٢/٣): – وهو ينكر على بعضهم الذين حملوا بعض الآيات على التوهّم_ "وفي العبارة بالنسبة إلى القرآن سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصِدوا ذلك حاش لله".

ومن ذلك عند جمهور العلماء المجاورة أو الجوار، فلا يحمل عليها القرآن، يقول النحاس في إعراب القرآن (١٠٩/١): "لا يجوز أن يعرب شيء على الجوار في كتاب الله عزّ وجلّ، ولا في شيء من الكلام". [١]

ولذلك لما خرَّج الزمخشري في الكشاف (١٤٤/٢) بقراءة الجرِّ في قول الله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنَ﴾ [طه (٨٠)] على الجوار، أنكر عليه أبو حيان، وقال في البحر (٣٦٤/٧): " وَهَذَا مِنَ الشُّذُوذِ وَالْقِلَّةِ بِحَيْثُ يَنْبَغِي أَنْ لَا تُخَرَّجَ الْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَعْتٌ لِلطُّورِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْيُمْنِ".

---

(١) وقوله (ولا في شيء من الكلام) فيه نظر، لما تقدَّم أنها ثابتة في لغة العرب، فالأولى _إن يمنع– أن يمنع في القرآن فقط، مع أن بعض الأئمة يثبتونها في القرآن. انظر أضواء البيان للشنقيطي (١/ ٣٣١)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٧).

القاعدة التاسعة : لا يحمل القرآن على اللُّغات الشاذّة

قال الزركشي في البرهان (١/٣٠٤) فِيمَا يجب على المعرِبُ أن يراعيه: "تجَنُّبُ الْأَعَارِيبِ الْمَحْمُولَةِ عَلَى اللُّغَاتِ الشَّاذَّةِ؛ فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ بِالْأَفْصَحِ مِنْ لُغَةِ قُرَيْشٍ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي كَشَّافِهِ الْقَدِيمِ: الْقُرْآنُ لَا يُعْمَلُ فِيهِ إِلَّا عَلَى مَا هُوَ فَاشٍ دَائِرٌ عَلَى أَلْسِنَةِ فُصَحَاءِ الْعَرَبِ، دُونَ الشَّاذِّ النَّادِرِ الَّذِي لَا يُعْثَرُ عَلَيْهِ إِلَّا فِي مَوْضِعٍ أَوْ مَوْضِعَيْنِ".

وقال الطبري في تفسيره (٥/٦٧٠): " كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَا يُؤْخَذُ مَعَانِيهِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ إِلَى الشَّوَاذِّ مِنَ الْكَلَامِ وَالْمَعَانِي، وَلَهُ فِي الْفَصِيحِ مِنَ الْمَنْطِقِ وَالظَّاهِرِ مِنَ الْمَعَانِي الْمَفْهُومِ وَجْهٌ صَحِيحٌ مَوْجُودٌ".

وقال أيضا (٥/٣١١): "وَتَوْجِيهُ مَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى الظَّاهِرِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي النَّاسِ أَوْلَى مِنْ تَوْجِيهِهَا إِلَى الْخَفِيِّ الْقَلِيلِ فِي الِاسْتِعْمَالِ."[1]

---

(١) وقد ذكر الطبري هذه القاعدة في أكثر من موضع، وكرَّرها تكرارا عجيبا، فمن ذلك قوله: " وَالتَّأْوِيلُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى الْأَغْلَبِ الظَّاهِرِ مِنْ مَعْرُوفِ كَلَامِ الْعَرَبِ الْمُسْتَعْمَلِ فِيهِمْ". (٥/ ٣١٩).
وقوله: "وَذَلِكَ أَنَّ تَأْوِيلَ كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى غَيْرُ جَائِزٍ صَرْفُهُ إِلَّا إِلَى الْأَغْلَبِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، الَّذِينَ نَزَلَ بِلِسَانِهِمُ الْقُرْآنُ الْمَعْرُوفُ فِيهِمْ دُونَ الْأَنْكَرِ الَّذِي لَا تَتَعَارَفُهُ، إِلَّا أَنْ يَقُومَ بِخِلَافِ ذَلِكَ حُجَّةٌ يَجِبُ التَّسْلِيمُ لَهَا" (٧/ ٨).
وقوله: "وَتَوْجِيهُ مَعَانِي كَلَامِ اللَّهِ إِلَى الْأَغْلَبِ أَوْلَى مِنْ تَوْجِيهِهِ إِلَى الْأَنْكَرِ." (١٧/ ٦٧٠).
=

ولذلك أنكر الشيخ ابن عثيمين على من حمل قول الله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء (٣)] على لغة أكلوني البراغيث، واعتقد بأن الواو من (أسروا) علامة جمع، لكونها لغة قليلة،[١] شاذة عند الجمهور، فقال في شرح الألفية (٢/٢٠٥): "ولذا فلا ينبغي أن نحمل القرآن الكريم على هذه اللغة القليلة، لأنه إنما يحمل على اللغة الفصحى، لأن بلسان عربيٍّ مبين". [٢]

= وقوله: "وَإِنَّمَا يُحْمَلُ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَغْلَبِ الظَّاهِرِ مِنْ تَأْوِيلِهِ، لَا عَلَى الْأَنْكَرِ الْمَجْهُولِ". (٢٤/ ١٧٣).

وقوله: "وَتَأْوِيلُ الْقُرْآنِ إِنَّمَا يُوَجَّهُ إِلَى الْأَغْلَبِ الْأَشْهُرِ مِنْ مَعَانِيهِ، مَا وُجِدَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ، دُونَ الْأَنْكَرِ".(٢٤/ ٣٦٦).

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢٠/ ٤٠): "واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في قالت فُلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة."

(٢) هذا مجرَّد المثال، ومن العلماء من يقوِّي هذه اللغة، ويرى أنها ليست بقليلة، انظر تحقيق شيخنا على شرح القطر (١/ ٥٢١).

القاعدة العاشرة: القرآن حجة للقواعد الإعرابية، ولا تكون حجة عليه

لا بدَّ أن يعلم المعرب أن القرآن منزَّه عن اللحن، وأنه أنزل بلسان عربيٍّ مبين، وأنه أخذ منه كثير من القواعد النحوية، [1] فلا ينبغي أن تكون القواعد هي الأصل، بل القرآن هو الأصل، بحيث تردُّ القاعدة النحويَّة إذا خالفت القرآن، ولا تردُّ الآية بسبب مخالفتها للقواعد النحويَّة، وهذه مسألة عظيمة، قلَّ من تنبَّه لها من النحاة. [2]

---

(١) يقول الدكتور نبيل بن محمد في علم القراءات (ص/ ٤١٤): "وهذه القراءات التي نتجت منها قواعد، أو شاركت في بنائها، لا نستطيع حصرها؛ لأن هذه القراءات وهذه القواعد من الكثرة بمكان، مما يدلُّ دلالة واضحة على أن القراءات كان لها أثر كبير في تقعيد كثير من القواعد، التي لم تكن موجودة قبل القراءة، أو أسهمت بقوَّة في بناء هذه القاعدة."

(٢) فقد وجد جماعة من النحاة في أحيان كثيرة، يعارضون قراءات غير قليلة، ولا يأخذون بها، بل يطعنون فيها، ولقد سجلت لهم المراجع النحوية مطاعن عديدة في قراءات متعدِّدة، لا تقف عند أصابع اليد، وكأن القرآن كلام بشر، يجب عليه أن يمشي على قواعد النحاة، ولا تثبت به اللغة، بخلاف الشعر المجهول، بل إن النحاة كما يقول الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو (ص/ ٣٠): "يرفضون مثلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ثم يروى هذا الفصل كثيرا في الشعر، ويقرأ به قارئ من السبعة آية من القرآن الكريم، فيصرُّ النحاة على الإخلاص لفلسفتهم النحوية، وقبول حكمها، ورفض ما ورد من هذا الفصل في الشعر، وتضعيف رواية القارئ من القرآن".

وكان الأولى أن تردَّ القاعدة التي تخالف القرآن، وإثبات ظاهر القرآن، ويعجبني كلام الرازي في هذا المقام حيث قال في التفسير الكبير (٣/ ١٩٣): "إِذَا جَوَّزْنَا إِثْبَاتَ اللُّغَةِ بِشِعْرٍ مَجْهُولٍ مَنْقُولٍ عَنْ قَائِلٍ مَجْهُولٍ، فَلَأَنْ يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا بِالْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى،... وَكَثِيرًا أَرَى النَّحْوِيِّينَ يَتَحَيَّرُونَ فِي تَقْرِيرِ الْأَلْفَاظِ الْوَارِدَةِ فِي الْقُرْآنِ، فَإِذَا اسْتَشْهَدُوا فِي تَقْرِيرِهِ بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ فَرِحُوا بِهِ، وَأَنَا شَدِيدُ =

قال العلامة ابن القيم رحمه الله في الصواعق المرسلة (٢/٧٤٧): "وقواعد الإعراب والتصريف الصحيحة مستفادة منه، مأخوذة من إعرابه وتصريفه، وهو الشاهد على صحة غيرها مما يحتج له بها، **فهو الحجة لها** والشاهد، وشواهد الإعراب والمعاني منه أقوى وأصح من الشواهد من غيره".

ومثال ذلك أن من قواعد النحاة أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ثم لما قرأ حمزة قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء (١)] بالجرِّ، بادر بعض النحاة إلى ردِّها والحكم عليها باللحن والقبح، حتى قال المبرّد: "لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ﴾ بِالْجَرِّ، لَأَخَذْتُ نَعْلَي وَمَضَيْتُ." (١)

= التَّعَجُّبِ مِنْهُمْ، فَإِنَّهُمْ إِذَا جَعَلُوا وُرُودَ ذَلِكَ الْبَيْتِ الْمَجْهُولِ عَلَى وَفْقِهِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ، فَلأَنْ يَجْعَلُوا وُرُودَ الْقُرْآنِ بِهِ دَلِيلًا عَلَى صِحَّتِهِ كَانَ أَوْلَى."

(١) قال الإمام الشوكاني في الفتح القدير (١/ ٤٨٠): "وَقَدْ رَدَّ الْإِمَامُ أَبُو نَصْرٍ الْقُشَيْرِيُّ مَا قَالَهُ الْقَادِحُونَ فِي قِرَاءَةِ الْجَرِّ فَقَالَ: (وَمِثْلُ هَذَا الْكَلَامِ مَرْدُودٌ عِنْدَ أَئِمَّةِ الدِّينِ، لِأَنَّ الْقِرَاءَاتِ التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تَوَاتُرًا)، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنْ دَعْوَى التَّوَاتُرِ بَاطِلَةٌ يَعْرِفُ ذَلِكَ مَنْ يَعْرِفُ الْأَسَانِيدَ الَّتِي رَوَوْهَا بِهَا، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُحْتَجَّ لِلْجَوَازِ بِوُرُودِ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ".

وكان الأولى أن يعيدوا النظر في هذه القاعدة، حتى يجوِّزوها استدلالا بهذه الآية، ولكنهم لم يفعلوا ذلك، بل بحثوا أوجها أخرى لردِّها، كما فعله ابن عطية في تفسيره (٢/٥) [١] وهذا لعمر الله منكر قبيح، سببه عدم مراعاة هذه القاعدة. [٢]

---

(١) قال أبو حيان في البحر (٣/ ٥٠٠): "وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةَ: (وَيَرُدُّ عِنْدِي هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مِنَ الْمَعْنَى وَجْهَان) فَجَسَارَةٌ قَبِيحَةٌ مِنْهُ لَا تَلِيقُ بِحَالِهِ وَلَا بِطَهَارَةِ لِسَانِهِ. إِذْ عَمَدَ إِلَى قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ بِهَا سَلَفُ الْأُمَّةِ، وَاتَّصَلَتْ بِأَكَابِرِ قُرَّاءِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ تَلَقَّوُا الْقُرْآنَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَابْنُ مَسْعُودٍ وزيد بن ثابت. وَأَقْرَأُ الصَّحَابَةِ أُبَيُّ بْنِ كَعْبٍ عَمَدَ إِلَى رَدِّهَا بِشَيْءٍ خَطَرَ لَهُ فِي ذِهْنِهِ، وَجَسَارَتُهُ هَذِهِ لَا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري، فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَطْعَنُ فِي نَقْلِ الْقُرَّاءِ وَقِرَاءَتِهِمْ".

(٢) علَّق الشيخ أبو بلال الحضرمي بقوله: "لعلَّ صواب الكلام بإسقاط لفظ (عدم)".

قلت: ومقصود الشَّيخ صحيح، كما أنَّ مقصودي صحيح، وذلك لأنه يشير إلى القاعدة: لا يجوز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، ومقصودي هي القاعدة المعنونة لها، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

القاعدة الحادية عشرة: هدم مائة قاعدة نحويَّة أسهل من تحريف معنى آية

المراد من هذه القاعدة هو احترام القرآن، حتَّى لا يحرَّف معنى آية لصيانة قواعد النحاة، وقد تقدَّم في القواعد العامّة أن سلامة المعنى مقدَّمة على مراعاة القواعد النحوية، فعليه لا يجوز تحريف معاني القرآن من أجل المحافظة على قاعدة نحويّة، ما أنزل الله بها من سلطان، بل هدمها وإلغاؤها هو الواجب في هذه الحالة.

يقول العزُّ بن عبد السلام في الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز (ص/٣٣٧): "وقد [يقدر] بعض النحاة ما يقتضيه علم النحو، لكن يمنع منه أدلَّة شرعيَّة، فيترك ذلك التقدير، ويقدِّر آخر يليق بالشرعِ".

ولذلك أنكر الإمام ابن القيم على النحاة حين زعم بعضهم أن قوله تعالى إخبارا عن عيسى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة (١١٦)] قاله عيسى في الدنيا قبل رفعه، حفاظا للقاعدة المشهورة، وهي أنَّ (إن) تخلِّص الفعل للاستقبال، وإن كان لفظه ماضيا، فقال رحمه الله في بدائع الفوائد (١/٤٥): "وغلط على الله من قال: إن هذا القول وقع منه في الدنيا قبل رفعه، والتقدير: (إن أكن أقول هذا فإنك تعلمه)، وهذا تحريف للآية؛ لأن هذا الجواب إنما صدر منه بعد سؤال الله له عن ذلك، والله لم يسأله وهو بين أظهر قومه، ولا اتخذوه وأمه إلهين إلا بعد رفعه بمئين

من السنين، فلا يجوز تحريف كلام الله انتصارا لقاعدة نحوية، **هدم مائة أمثالها أسهل من تحريف معنى الآية** ".

القاعدة الثانية عشرة: تفسير السَّلفِ لا يردُّ بسبب مخالفة نحويَّة

إن فهم السلف للقرآن حجة يحتكم إليه لا عليه، ولو خالفت القواعد النحويّة، فلا يصحُّ ردُّ الوارد عنهم بدعوى أنها تخالف قواعد النحاة، التي ضبطها المتأخرون، وذلك لأنهم يفسرون القرآن بعضه ببعض، ولأنهم "علموا معنى ما أنزل الله على رسوله، تلقيا عن الرسول، فيمتنع أن نكون نحن مصيبين في فهم القرآن، وهم مخطئون، وهذا يعلم بطلانه ضرورة عادة وشرعا". [١]

يقول الإمام علي بن الحسين الباقولي في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات (٢/٩١٨): "وأبدا ينبغي لك أن تفسِّر القرآن بعضه ببعض ما أمكنك، ألا ترى أنهم قالوا في قول الله تعالى: ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الرعد (١١)] إن المعنى: للرسول معقبات، أي ملائكة من أمر الله يحفظونه من بين يديه ومن خلفه، كذا فسَّر إبراهيم النخعي.

ففار فائر القوم، وقالوا في هذا: إنه فصل بين الصفة والموصوف، وقدَّم ظرف الصفة على الصِّفة، فنظرنا في ذلك، فإذا إبراهيم أخذ هذا التفسير

---

(١) مقتبس من كلام شيخ الإسلام في بغية المرتاد (ص/ ٣٣٢).

من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا﴾ [الجن (٢٧)]، والرَّصد: الملائكة، وهو المعقبات، يحفظون النبي ﷺ، فوجب أخذ التفسير من آية نظيرة تلك الآية التي تفسِّرها، فإذا ثبت هذا وصحَّ، علمت سقوط طعن الطاعن، في هذه الآية."

وبهذا يعلم خطأ أبي حيان حيث ردَّ تفسير السلف في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف (٢٤)] بدعوى أن تفسيرهم لا يساعد عليه كلام العرب.

قال في البحر المحيط (٦/٢٥٨): "وَالَّذِي رُوِيَ عَنِ السَّلَفِ لَا يُسَاعِدُ عَلَيْهِ كَلَامُ الْعَرَبِ، لِأَنَّهُمْ قَدَّرُوا جَوَابَ لَوْلَا مَحْذُوفًا، وَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، لِأَنَّهُمْ لَمْ يُقَدِّرُوا لَهُمْ بِهَا. وَلَا يَدُلُّ كَلَامُ الْعَرَبِ إِلَّا عَلَى أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ مِنْ مَعْنَى مَا قَبْلَ الشَّرْطِ، لِأَنَّ مَا قَبْلَ الشَّرْطِ دَلِيلٌ عَلَيْهِ، وَلَا يُحْذَفُ الشَّيْءُ لِغَيْرِ دَلِيلٍ عَلَيْهِ." (١)

(١) قال الدكتور مساعد الطيار في أنواع التصنيف المتعلقة بتفسير القرآن (ص/٥٦): "وهذا منه – رحمه الله–غير سديد، لأن هؤلاء السلف –الذين يزعم أن كلام العرب لا يساعد على قولهم– عرب، وهم أدرى منه بلغتهم، وأقدر على تحديد مراد الله بكلامه من غيرهم من المتأخرين عنهم، فكيف غفل عن هذا؟! ولو كان –رحمه الله– يجعل تفسيرهم حجة يحتكم إليه، ويبني عليه الإعراب، لما قال هذا القول، وهذا الاعتراض فيما يبدوا متناسق مع رأيه، في أنَّ النحويَّ قادر على معرفة التفسير بدون الرجوع إلى تفسير السلف، وقد حكى مذهبه هذا في مقدِّمة تفسيره، قال: =

ولذلك يرى الإمام ابن العربي في أحكام القرآن (١/٤٨٤) أن المسألة التي اختلف فيها الصحابة رضوان الله عليهم يضعف أخذ القول الرَّاجِح من طريق النَّحو، لأن الصَّحَابَةَ الْعَرَبَ الْقُرَشِيِّينَ الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بُلْغَتِهِمْ أَعْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ بِمَقْطَعِ الْمَقْصُودِ مِنْهُمْ؛ وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُحَاوَلَ ذَلِكَ بِغَيْرِ هَذَا الْقَصْدِ.

= (وَمَنْ أَحَاطَ بِمَعْرِفَةِ مَدْلُولِ الْكَلِمَةِ وَأَحْكَامِهَا قَبْلَ التَّرْكِيبِ، وَعَلِمَ كَيْفِيَّةَ تَرْكِيبِهَا فِي تِلْكَ اللُّغَةِ، وَارْتَقَى إِلَى تَمْيِيزِ حُسْنِ تَرْكِيبِهَا وَقُبْحِهِ، فَلَنْ يَحْتَاجَ فِي فَهْمِ مَا تَرَكَّبَ مِنْ تِلْكَ الْأَلْفَاظِ إِلَى مُفَهِّمٍ وَلَا مُعَلِّمٍ، وَإِنَّمَا تَفَاوُتُ النَّاسِ فِي إِدْرَاكِ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، فَلِذَلِكَ اخْتَلَفَتْ أَفْهَامُهُمْ وَتَبَايَنَتْ أقوالهم، وقد جرينا الْكَلَامَ يَوْمًا مَعَ بَعْضٍ مَنْ عَاصَرْنَا، فَكَانَ يَزْعُمُ أَنَّ عِلْمَ التَّفْسِيرِ مُضْطَرٌّ إِلَى النَّقْلِ فِي فَهْمِ مَعَانِي تَرَاكِيبِهِ بِالْإِسْنَادِ إِلَى مُجَاهِدٍ وَطَاوُسٍ وَعِكْرِمَةَ وَأَضْرَابِهِمْ، وَأَنَّ فَهْمَ الْآيَاتِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى ذَلِكَ. وَالْعَجَبُ لَهُ أَنَّهُ يَرَى أَقْوَالَ هَؤُلَاءِ كَثِيرَةَ الِاخْتِلَافِ، مُتَبَايِنَةَ الْأَوْصَافِ، مُتَعَارِضَةً، يَنْقُضُ بَعْضُهَا بَعْضًا).

هذه دعوى عريضة، ولم يدلل عليها أبو حيان، وهو عالم باللغة، ولو تأمل أقوال السلف بحسِّه اللغوي، لما وجد هذا التناقض الكثير الذي يزعمه، ولكن يبدو أن موقف ردِّ هذا القول جعله يصدر هذا الحكم."

قال الإسرافيلي: هذا هو الظاهر، لأن اختلاف تفسير السلف يحمل أكثره على التمثيل، ولا تناقض فيه، وأبو حيان نفسه قد صرَّح هذا في بعض المواضع أنه من باب التمثيل، ولم يقل تناقضا مما يقوِّي ما ذكره أخونا الطيار، ففي البحر (٥/ ٢٢٠): "وَالْأَوْلَى فِي مِثْلِ هَذَا إِذَا وَرَدَ عَنِ الْمُفَسِّرِينَ أَنْ تُحْمَلَ أَقَاوِيلُهُمْ عَلَى التَّمْثِيلِ لَا عَلَى الْحَصْرِ فِي مُعَيَّنٍ؛ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الِاضْطِرَابِ وَالتَّنَاقُضِ وَالْخِلَافِ".

القاعدة الثالثة عشرة: القراءة سُنَّة متَّبعة يلزم قَبولها

يجب على المعرب أن يحترم القراءات القرآنية، لا سيِّما المتواتر منها، وألا يحكم عليها الخطأ واللحن، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

يقول أبو عمرو الداني: "وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصحّ في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية ولا فشوّ لغة؛ لأن القراءة سنّة متّبعة يلزم قبولها والمصير إليها". [(١)]

وقد أولع كثير من النحويين بردِّ القراءات وتخطئتها، والحكم عليها باللحن، إذا خالفت قواعدهم، وكأن القراءات آراء لأصحابها، وليست المتكلِّم بها الله جلَّ وعلا، [(٢)] "والحقيقة أن بعض النحاة كانوا مبالغين في معارضة القراءات إذ لم يقف معارضتهم فقط عند القراءات الشاذَّة بل

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨٦٠)، والنشر لابن الجزري (١/ ١١).

(٢) ويؤيد هذا ما قال ابن المنيِّر تعقيبا على رد الزمخشري على قراءة ابن عامر: "فهذا ظن من الزمخشري أن ابن عامر قرأ قراءته هذه رأيا منه". انظر هامش الكشاف (٢/ ٥٣)، وعلم القراءات للدكتور نبيل (ص/ ٤٠٦).

تعدتها إلى القراءات المتواترة" [١] وكثير من المعربين درجوا على ذاك المنوال، فخطَّأوا بل لحَّنوا كثيرا من القراءات، كأبي حاتم، والزجاج، والفراء، والمبرد، وابن النحاس، والزمخشري.

وجزى الله الإمام أبا حيان خير الجزاء، حيث وقف موقفا عظيما في الدفاع عن القراءات وردِّ المعربين الذين لحَّنوا كثيرا من القراءات، حتى قال في البحر (٥٨٦/١): " فَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا لَحْنٌ، مِنْ أَقْبَحِ الْخَطَأِ الْمُؤَثِّمِ الَّذِي يَجُرُّ قَائِلَهُ إِلَى الْكُفْرِ، إِذْ هُوَ طَعَنٌ عَلَى مَا عُلِمَ نَقْلُهُ بِالتَّوَاتُرِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى."

ولذلك لما حكم الزمخشري على قراءة ابن عامر في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام (١٣٧)] بالضعف، قال أبو حيان في البحر (٦٥٨/٤): "وَأَعْجَبُ لِعَجَمِيٍّ ضَعِيفٍ فِي النَّحْوِ، يَرُدُّ عَلَى عَرَبِيٍّ صَرِيحٍ مَحْضَ قِرَاءَةٍ مُتَوَاتِرَةٍ، مَوْجُودٍ نَظِيرُهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ، فِي غَيْرِ مَا بَيْتٍ، وَأَعْجَبُ لِسُوءِ ظَنِّ هَذَا الرَّجُلِ بِالْقُرَّاءِ الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ تَخَيَّرَتْهُمْ هَذِهِ الْأُمَّةُ لِنَقْلِ كِتَابِ اللَّهِ شَرْقًا وَغَرْبًا، وَقَدِ اعْتَمَدَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى نَقْلِهِمْ لِضَبْطِهِمْ وَمَعْرِفَتِهِمْ وَدِيَانَتِهِمْ".

---

[١] علم القراءات للدكتور نبيل (ص/ ٤٠٦). والنحو والقراءات للبدوي (ص/ ٣٢٢).

وقد سلك هذا المسلك تلميذه السمين الحلبي، فتجده يدافع عن القراءات وأئمتها، ولذلك ردَّ على المبرَّد [١] حين حكم على قراءة أبي عمرو باللحن، فقال في الدر المصون (١/٣٦٢): "وقال المبردُ: «لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإِعراب في كلامٍ ولا شعر، وقراءةُ أبي عمروٍ لَحْنٌ» وهذه جرأةٌ من المبرِّد وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإِعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً." [٢]

[١] قال أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٢١٧): "وَهَذِهِ جَسَارَةٌ مِنَ الْمُبَرِّدِ عَلَى عَادَتِهِ."

[٢] قال أبو حيان في البحر (١/ ٣٣٤-٣٣٥): "وَمَنَعَ الْمُبَرِّدُ التسكين في حركة الْإِعْرَابِ، وَزَعَمَ أَنَّ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو لَحْنٌ، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ أَبَا عَمْرٍو لَمْ يَقْرَأْ إِلَّا بِأَثَرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلُغَةُ الْعَرَبِ تُوَافِقُهُ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْكَارُ الْمُبَرِّدِ لِذَلِكَ مُنْكَرٌ".

القاعدة الرابعة عشرة: لا ترجَّح قراءة على قراءة أخرى في الإعراب

إذا كانت القراءات كلّها من كلام الله جلَّ وعلا، فلا وجه ترجيح قراءة على قراءة أخرى في الإعراب، ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى، وذلك "لأن كل قراءة منها مَعَ الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى بِمَنْزِلَةِ الْآيَةِ مَعَ الْآيَةِ يَجِبُ الْإِيمَانُ بِهَا كُلِّهَا وَاتِّبَاعُ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ الْمَعْنَى عِلْمًا وَعَمَلًا لَا يَجُوزُ تَرْكُ مُوجِبِ إحْدَاهُمَا لِأَجْلِ الْأُخْرَى"، (١) لا سيّما إذا كانتا متواترين، لأن كلام الله الذي أتى به محمد ﷺ، نزل كلُّه بلسان عربيٍّ مبين، وكلُّه في أعلى درجة الفصاحة، فكيف يرجَّح قراءة على قراءة أخرى؟، ويحكم على قراءة أنها هي الجارية على القواعد الإعرابية، بخلاف الأخرى، بل الطريقة المرضيَّة "وهو الذي ينبغي أن يفعله الإِنسانُ في القرآن، أن يَذْكر لكلِّ قراءةٍ توجيهاً من غير تعرُّضٍ لتضعيفِ القراءة الأخرى". (٢)

---

(١) مقتبس من مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٩١).

(٢) الدر المصون للسمين الحلبي (٢/ ٤٠٨).

وأما التفاضل في كلام الله فالظاهر أنه يكون في المعاني، وفي الآيات فقط، لا بالنظر إلى القواعد الإعرابية، كما أنه لا يفضَّل قراءة كاملة متواترة، على قراءة كاملة متواترة، إذ كلها قرآن نزل بها جبريل عليه السلام على رسولنا محمد ﷺ.

ثم بعد ذلك سألت الشيخ المفضال العلامة أبا أسامة سليم بن عيد الهلالي عن هذه المسألة، فقال: التفاضل بين الآيات منصوص عليه في أحاديث، والقراءات ثابتة بالتواتر، فهي متساوية الأقدام، فلا تفاضل، [و]بالجملة لا يجوز، كلها قراءات صحيحة متواترة. =

يقول أبو حيان في البحر المحيط (٢/٥٨٨): "وَهَذَا التَّرْجِيحُ الَّذِي يَذْكُرُهُ الْمُفَسِّرُونَ وَالنَّحْوِيُّونَ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ لَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ كُلَّهَا صَحِيحَةٌ وَمَرْوِيَّةٌ ثَابِتَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلِكُلٍّ مِنْهَا وَجْهٌ ظَاهِرٌ حَسَنٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ، فَلَا يُمْكِنُ فِيهَا تَرْجِيحُ قِرَاءَةٍ عَلَى قِرَاءَةٍ." (١)

ومثال ذلك أن بعض المعربين رجحوا قراءة ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الفاتحة (٤)] على قراءة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، ورجح بعضهم هذه الأخيرة، فقال السمين الحلبي (١/٤٨): "وقد رجَّح كلٌّ فريقٍ إحدى القراءتين على الأخرى، ترجيحاً يكاد يُسْقِط القراءةَ الأخرى، وهذا غير مَرْضِيٍّ، لأنَّ كلتيهما متواترةٌ".

= قلت: ومن المعلوم أن من القراءات ما لم ينقل بالتواتر، وهكذا بعض الآيات، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(١) وقال أيضا في البحر (٤/ ٤٥٥): "وَقَدْ تَقَدَّمَ لَنَا غَيْرَ مرَّةٍ أَنَّا لَا نُرَجِّحُ بَيْنَ الْقِرَاءَتَيْنِ الْمُتَوَاتِرَتَيْنِ. وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو الزَّاهِدُ فِي كِتَابِ الْيَوَاقِيتِ أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبًا كَانَ لَا يَرَى التَّرْجِيحَ بَيْنَ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ. وَقَالَ: قَالَ ثَعْلَبٌ مِنْ كَلَامِ نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ الْإِعْرَابُ فِي الْقُرْآنِ عَنِ السَّبْعَةِ، لَمْ أُفَضِّلْ إِعْرَابًا عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْقُرْآنِ فَإِذَا خَرَجْتُ إِلَى الْكَلَامِ كَلَامِ النَّاسِ فَضَّلْتُ الْأَقْوَى وَنِعْمَ السَّلَفُ لَنَا، أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى كَانَ عَالِمًا بِالنَّحْوِ وَاللُّغَةِ مُتَدَيِّنًا ثِقَةً."

وقال أيضا في نفس المصدر (٣/ ٣٣٢): " وَتَكَلَّمُوا فِي تَرْجِيحِ أَحَدِ الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنِّي لَا أَرَى شَيْئًا مِنْ هَذِهِ التَّرَاجِيحِ، لِأَنَّهَا كُلَّهَا مَنْقُولَةٌ مُتَوَاتِرَةٌ قرآنا، فَلَا تَرْجِيحَ فِي إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ عَلَى الْأُخْرَى."

القاعدة الخامسة عشرة: لا بدَّ من مراعاة التأدُّب مع الله ومع كتابه

إن من احترام القرآن اختيار ألفاظ تناسب إعرابه، تأدبا مع الله ومع كتابه، فينبغي الحذر من بعض الكلمات التي لا يحسن استعمالها تجاه كلام الله جلَّ وعلا، وإن كانت جائزة في إعراب كلام العرب.

ومن ذلك تَجَنُّبُ لَفْظِ الزَّائِدِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، (١) يقول ابن هشام في قواعد الإعراب (ص/١٠٨): "وينبغي أن يَجْتَنِبَ المُعْرِبُ أن

---

(١) وليس معنى ذلك أن الزائد عند النحاة هو الذي لا معنى له، بل الذي ذكره أئمة النحاة وأصحاب علوم القرآن أن الزائد له معنى وهو التوكيد، يقول ابن يعيش في شرح المفصَّل (٥/ ٦٤): "ليس المراد أنّه قد دخل لغير معنى ألبتة، بل يزاد لضرب من التأكيد، والتأكيدُ معنى صحيح."

وقال البيضاوي في تفسيره (١/ ٦٢): "ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان، بل ما لم يوضع لمعنى يراد منه، وإنما وضعت لأن تذكر مع غيرها فتفيد له وثاقةً وقوةً وهو زيادة في الهدى غير قادح فيه."

وقال الزركشي في البرهان (٣/ ٧٤): "وَمَعْنَى كَوْنِهِ زَائِدًا أَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى حَاصِلٌ بِدُونِهِ دُونَ التَّأْكِيدِ، فَبِوُجُودِهِ حَصَلَ فَائِدَةُ التَّأْكِيدِ، وَالْوَاضِعُ الْحَكِيمُ لَا يَضَعُ الشَّيْءَ إِلَّا لِفَائِدَةٍ.

وَسُئِلَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ عَنِ التَّوْكِيدِ بِالْحَرْفِ وَمَا مَعْنَاهُ إِذْ إِسْقَاطُ الْحَرْفِ لَا يُخِلُّ بِالْمَعْنَى؟ فَقَالَ: هَذَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الطِّبَاعِ إِذْ يَجِدُونَ أَنْفُسَهُمْ بِوُجُودِ الْحَرْفِ عَلَى مَعْنًى زَائِدٍ لَا يَجِدُونَهُ بِإِسْقَاطِ الْحَرْفِ، قَالَ: وَمِثَالُ ذَلِكَ مِثَالُ الْعَارِفِ بِوَزْنِ الشِّعْرِ طَبْعًا فَإِذَا تَغَيَّرَ الْبَيْتُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَنْكَرَهُ وَقَالَ: أَجِدُ نَفْسِي عَلَى خِلَافِ مَا أَجِدُهُ بِإِقَامَةِ الْوَزْنِ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَتَغَيَّرُ نَفْسُ الْمَطْبُوعِ عِنْدَ نُقْصَانِهَا وَيَجِدُ نَفْسَهُ بِزِيَادَتِهَا عَلَى مَعْنًى بِخِلَافِ مَا يجدها بنقصانه."

وأما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله فيرى أنه ليس في القرآن لفظة زائدة لمجرد التَّوكيد، فقال رحمه الله كما في جامع المسائل (المجموعة الثامنة/ ٣٣٦): "فاعلم أنَّه ليس في القرآنِ لفظة زائدة لا =

يقول في حرف من كتاب الله تعالى زائد، لأنّه يسبق إلى بعض الأذهان، أنَّ الزائد هو الذي لا معنى له، وكلام الله –سبحانه وتعالى–منزّه عن ذلك، ... وكثير من المتقدِّمين يسمون الزائد صلة، وبعضهم يسميه مؤكدا، وبعضهم يسميه لغوا، لكن اجتناب هذه العبارة في التنزيل واجب." (١)

ومن ذلك تجنب لفظ اللغو في كتاب الله، فلا يقال في الظرف الواقع في القرآن إنه لغو، يقول شارح اللباب: "لا أحب التسمية باللغو، لوقوعه في التنزيل، ففيه إخلال بالأدب، فيسمَّى ظرفا خاصًّا لخصوص العامل فيه، والمستقرُّ ظرفا عاما؛ لأن الملحوظ عموم العامل." (٢)

ومن ذلك ألّا يقال في إعراب لفظ (الله): (الله مرفوع أو منصوب أو مجرور)، بل يقال: لفظ الجلالة مرفوع أو ...، كما لا يقال إذا كان

= تفيد معنى، ولا كلمة قد فُهم معناها [مما] قبلها فأُعيدت لا لمعنى، أو لمجرّد التأكيد المحض دون فائدة جديدة، وهذا في اللفظ المستقلّ بنفسه، بخلاف الحروف التي لا تستقل كالباء واللام."

(١) لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل، والقرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ومع ذلك فقد استعمل هذه العبارة في القرآن جماعة من الأئمة، كإمام النحو سيبويه، وأبي حيان والسمين وغيرهم، ولكنهم لم يريدوا بهذا المعنى، وحاشاهم عن ذلك.

قال سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٢١): "وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام."

(٢) انظر موصل الإعراب (ص/ ١٥٠)، بتحقيق شيخنا خالد بن عبود الحضرمي.

مجرورا: وعلامة جرِّه كسرة، بل يقال: وعلامة جرِّه كسر الهاء، وذلك تأدُّبا معه، فلا ينسب الكسرة إليه.

ولا يقال كذلك: إنه مفعول به، بل: منصوب على التعظيم، كما قال الناظم:

وفي سألت الله في التعليم *** تقول منصوب على التعظيم.

وغير ذلك مما ينبه العلماء في مواضعها، والحمد لله رب العالمين.

تنبيه: بعض القواعد قد تدخل في الأخرى، وإنما ذكرتها لتنصيص بعض العلماء عليها.

❋ ❋ ❋

الفَصْلُ الثَّالِثُ

تَتِمَّاتٌ مُهِمَّة فِي الإعرَابِ

التتمَّة بكسر التاءين في اللغة: اسم لبقية الشيء، يقال: تمَّ الشيء يتم تماما وتتمة إذا كمل، قاله البرماوي، وعبارة المصباح: "بفتح التاء الأولى، وكسر الثانية".

واصطلاحا: اسم لجملة من العلم، مشتملة على مسألة، أو مسائل، وهي من قبيل أسماء التراجم. [١]

ومقصودنا من هذا الفصل ذكر بعض المسائل المهمَّة التي تعتبر تكملة لكيفية الإعراب، ولا يستغني عنها المعرب، لأنها تعين عند تطبيق الإعراب، والله أعلم.

---

(١) أفاده محمد الأمين الهرري الأثيوبي في رفع الحجاب عن مخيَّمات معاني كشف النقاب (١/ ٣١٠).

المسألة الأولى: مِن غَرائِب الإعرَاب

قَال الدكتور مسعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/١٠٨): "ومن غرائب الإعراب أن علامة الإعراب قَد تنتَقِل من كلمة إلى التي بعدها، بسبب أن الأولى لا تتحمَّلها، لأنها اسم على صورة حرف، [١] وذلك في ثلاثة مواضع غير لازمة:

الأول: في (أل) الموصولة، [٢] حيث ينتقل الإعراب منها إلى صلتها، في نحو: (جاء الضارب)، أي: الذي ضرب، فتعرب (أل) اسما موصولا، مبنيًّا على السكون، انتقل إعرابه إلى الذي يليه. [٣]

---

(١) أي: عِندَ مَن يرى باسميَّتها، ومنهم من يرى أنها أحرف في هذه المواضع.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصَّل (٢/ ٣٧٩): "وقد اختُلف في هذه اللام، فذهب قومٌ إلى أنّها حرف، وليست اسمًا، وإن نُوي بها مذهبُ الاسمية، ولذلك أُعرب الاسم الواقع بعدها بإعرابِ "الذي" بغيرِ صلة. ولو كانت اسمًا، لكان الإعرابُ لها، وحُكِم على موضعها بالإعراب الذي يستحِقه "الذي".
وذهب قومٌ إلى أنها اسم، واحتجوا لذلك بعَوْدِ الضمير من الصفة بعدها إليها، كما يعود إلى "الذي" من صلتها. والصوابُ الأول أنها حرف، إذ لو كانت اسمًا، لكان لها موضعٌ من الإعراب. ولا خلافَ أنه لا موضعَ لها من الإعراب".

(٣) قال الرَّضي في شرح الكافية (٢/ ٣٨): "وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول،... فلما كانت اللام الاسميَّة في صورة اللام الحرفيَّة، نقل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في (إلا) الكائنة بمعنى غير،... فقلت: جاءني الضارب، ورأيت الضارب، ومررت بالضارب."

وعندي أن هذا مشكِل، فكيف يعرب ما بعد (أل)؟ وكيف يسمَّى؟[١] ولم أجد أحدا صرَّح فيه بشيء، يقتضي إعرابا، فالأولى أن يُهمل إعراب (أل) بناء على أنها ركبت مع ما بعدها، فهما بمنزلة كلمة واحدة، أو أن يعتقد أنها هنا حرفيَّة، كما هو رأي بعض العلماء.[٢]

والموضع الثاني: (إلا) التي يوصف بها،[٣] في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء (٢٢)]،[١] فقد قالوا: إن الإعراب انتقل منها إلى ما بعدها.

---

(١) الظاهر أنه يعرب ما تستحق (أل) من الإعراب، وهي جملة عند جماعة، والله أعلم.

(٢) قال الأستاذ عباس حسن في النحو الوافي (١/ ٣٥٧): " أطال النحاة القول في إعراب: "أل" الموصولة التي هي اسم مستقل، أتكون مبنية على السكون في محل رفع، أو نصب، أو جر، على حسب جملتها؟ أم تكون. "أل" معربة بحركات مقدرة وليست مبنية؟ وما إعراب الصفة الصريحة بعدها في الحالتين؟ وما نوع الصلة كذلك؟

وخير ما انتهوا إليه. أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه".

(٣) ذكر الدماميني أنها حرف، وصرَّح التفتازاني بأنه لا قائل باسميَّتها، والقول بأنها اسم هو ما قالته الجماعة.

قال المرادي في الجنى الداني (ص/ ٥١٨): " فإن قلت: كيف يوصف بـ(إلا) وهي حرف؟ قلت: التحقيق أن الوصف إنما هو بها وبتاليها، لا بها وحدها. ولذلك ظهر الإعراب في تاليها. ومن قال: =

وهذا مشكل كالأوّل، فلم أجدهم يصرِّحون بإعراب واضح لما بعد (إلا)، إلا أن يعتقد أن لفظ الجلالة رُكِّبَ مع (إلا) ومجموعهما هو الصفة،(٢) ولم أجد ذلك صريحا عند المتقدِّمين، أو يختار قول المبرَّد وهو أن الاستثناء على بابه، وأن الاستثناء في حكم التام المنفيِّ، فـ(إلا) ملغاة، وما بعدها بدل. (٣)

= إن (إلا) يوصف بها، فقد تجوز في العبارة. وإنما صح أن يوصف بها وبتاليها لأن مجموعهما يؤدي معنى الوصف، وهو المغايرة."

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٤١٨): "وإِلَّا: صفة لآلهة، أَيْ: آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهُ وَكَوْنُ إِلَّا يُوصَفُ بِهَا مَعْهُودٌ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَمِنْ ذَلِكَ مَا أَنْشَدَ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ الله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

(٢) والمحدَثون يقولون في إعرابها: إنَّ (إلا) اسم بمعنى غير، مبني على السكون في محلِّ رفع، نعت لـ(آلهة) وهو مضاف، والله لفظ الجلالة مضاف إليه، مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدَّرة منع من ظهورها اشتغال المحلِّ بحركة الرفع المنقولة عن (إلا) التي بمعنى (غير) والتركيب الإضافي في (إلا الله) صفة لـ(آلهة). طريقة الاعراب (ص/ ١٠٩).

(٣) قال أبو البقاء في التبيان (٢/ ٩١٤): " وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى يَصِيرُ إِلَى قَوْلِكَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ لَفَسَدَتَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: مَا جَاءَنِي قَوْمُكَ إِلَّا زَيْدٌ، عَلَى الْبَدَلِ لَكَانَ الْمَعْنَى: جَاءَنِي زَيْدٌ وَحْدَهُ."

والثالث: في (لا) النافية، [١] في نحو: (بلا زاد)، فبعضهم يعربها اسما، انتقل الإعراب، وهو الجرُّ منه إلى ما بعده، لأنه على صورة الحرف. [٢]

وعندي أنه لو قيل: إن (لا) نافية مهملة، لا تؤثِّر في الجملة، ولا تحول بين العامل ومعموله، كحالها قبل المضارع لكان أولى." [٣]

المسألة الثانية: ما يطَّرد نصبه على أنه مفعول مطلق

من الأسماء التي يصحُّ إعرابها مفعولا مطلقا إطلاقا: [٤]

---

(١) ذهب ابن هشام في المغني (٣/ ٣١٦) والمرادي في الجنى الداني (ص/ ٣٠٠) أن (لا) في هذا الموضع حرف زائد، وإن كان لها معنى، وذهب الكوفيون إلى أنها اسم، وأن الجار دخل عليها بنفسها، وأن ما بعدها خفض بالإضافة، وهو الظاهر لأن الأصل في الزائد ألا يكون له معنى خاص.

(٢) أي نقلت حركة إعرابها لما بعدها لتعذر ظهور الحركة عليها، وعليه فنقول: الباء حرف جر، ولا: اسم بمعنى (غير) مجرور بالباء، ونقلت حركة إعرابه إلى ما بعده لتعذر ظهور الحركة عليه. انظر شرح ابن عثيمين للألفية.

(٣) ولو قيل: إن نفسها معربة وهي مضافة، وما بعدها مضاف إليه، وليس هناك انتقال، لكان أحسن وأسهل، قال الشيخ ابن عثيمين في شرح الألفية: "وقال بعض المعربين: إن (لا) هنا بمعنى (غير)، وعلى هذا فتكون الباء حرف جر، و (لا) اسم مجرور اعتباراً بمعناها، مبنية على السكون في محل جر، وتكون مضافة وهذا يرد كثيراً في كلام القدامى."

(٤) انظر طريقة الإعراب للدكتور الخنين (ص/ ٥٧) ومفتاح الإعراب (ص/ ٥٦).

ويحه، ويله، سبحان الله، معاذ الله، أيضا، خصوصا، عموما، مثلا، فضلا، شكرا، عفوا، مهلا، سمعا، طاعة، رجاءً، سلاما، داعيا، عجبا، حقًّا، جدًّا، [١] بتاتا، مطلقا، يقينا، حتما، مرَّةً، مرَّتين، تارة، [٢] خاصة، قطعا، دراسة، تحقيقا، اتفاقا، جوازا، وجوبا، لبيك، [٣] سعديك، [٤] دواليك، [٥] حنَانَيك، [٦] حذَارَيك، [٧] ألبتة، لغة، اصطلاحا، [٨]

---

[١] كقولهم: (هذا أمر جميل جدا)، وأجاز بعضهم فيها أن تعرب حالا، أو على نزع الخافض، وكلاهما بعيد. طريقة الإعراب (ص/ ٥٧).

[٢] وقد تكون الثلاث ظرف زمان.

[٣] أي: اتجاهي وقصدي إليك، وإقبالي على أمرك، مأخوذ من قولهم: داري تلِبُّ داره، أي تحاذيها وتواجهها. مفتاح الإعراب للمرجان (ص/ ٥٦).

[٤] كلمة تقال في الدعاء، ومعناها، إسعاد لك بعد إسعاد. نفس المصدر (ص/ ٥٦).

[٥] أي: تداول بعد تداول. نفس المصدر (ص/ ٥٦).

[٦] أي: رحمة متلُوَّة برحمة. نفس المصدر (ص/ ٥٦).

[٧] أي: ليكن منك حذر بعد حذر. نفس المصدر (ص/ ٥٦).

[٨] كذا أعربهما _هي والتي قبلها_ ابن الحاجب في الأمالي (٢/ ٧٥٢)، ومنهم من يعربهما حالا، أو على نزع الخافض. طريقة الإعراب (٥٧).

بناءً، [1] هلمَّ جرا، [2] وفاقا، مكابرة، عنادا، جدعا، والمصدر المنصوب بعد (إمَّا)، نحو: (سأهجم فإما حياة، وإما موتا)، والمصدر المنصوب بعد همزة الاستفهام (أكفرا بعد ردِّ الموت عنّي).

المسألة الثالثة: ما يطَّرد نصبه على أنه مفعول به

مما يطَّرد نصبه على أنه مفعول به لفعل محذوف: [3]

أهلا، سهلا، مرحبا، (نحن معشر الأنبياء) أي (جئت أهلا، وطئت سهلا، وصادفت مرحبا، وأخص معشر الأنبياء)، وقيل: منه (ويحك وويله).

---

(1) وذلك في نحو: (بناء على ما تقدَّم أقول:...)، وقد تكون في غيره مفعولا لأجله، أو حالا. طريقة الإعراب (ص/ ٥٧).

(2) وهذا إعراب الكوفيين، والبصريون يعربونه حالا، كما زعم أبو بكر الأنباري، وقيل: تمييز. قال ابن هشام: "وَهَذَا يَقْتَضِي أنّ الْفَرِيقَيْنِ تكلمُوا فِي إعْرَاب ذَلِك، وَلَيْسَ كَذَلِك، وإنّما قَالَ أَبُو بكر: إنّ قِيَاس إعرابه على قَوَاعِد الْبَصرِيين أنْ يُقال: إِنَّه حَال، وعَلى قَوَاعِد الْكُوفِيّين أنْ يُقال: إنّه مصدر. هَذَا معنى كَلَامه، وَهَذَا هُوَ الَّذِي فهمه أَبُو الْقَاسِم الزجّاجي". وقال قبل ذلك: "وَبعد فعندي توقُّف فِي كَون هَذَا التَّرْكِيب عربيّا مَحْضا." طريقة الإعراب (ص/ ٥٧). والمسائل السفريَّة لابن هشام (ص/ ٣٢-٤٠).

(3) انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٧).

وقد ينصب بعض الألفاظ على نزع الخافض، نحو: معنى، لفظا، لغة، واصطلاحا، عرفا، ذوقا، عقلا، شرعا. وفي بعضها خلاف كما تقدَّم.[١]

المسألة الرابعة: ما يطَّرد نصبه على الظرفيَّة

هناك بعض الأسماء المشكلة التي يصحُّ إعرابها ظرفا، وهي:[٢]

دون، طرفة عين، ساعة، خارِج، داخل، بين، بدل،[٣] جِوار، حول، حوالي، قُرب، ريث، أبدا، أمدا، دهرا، غدا، أحيانا، وسط، لحظة، مدَّة، برهة، ردحا، تجاه، جهة، قبالة، مقابل، جانب، شطر، حذاء، إزاء، تلقاء، أيَّان، حيال، خلال، قديما، حديثا، زهاء، مليا، آنفا، غالبا، [٤] نادرا، إثر، أصلا،[٥] (ذات) إذا أضيفت إلى زمان أو مكان.

---

(١) انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٧).

(٢) انظر طريقة الإعراب (ص/ ٦١-٦٢).

(٣) عدَّها من ظروف المكان الدكتور عبد الراجحي في التطبيق النحوي (ص/ ٢٤٨).

(٤) وقد أعربها بعضهم منصوبة بنزع الخافض، إعراب الألفية للشيخ خالد الأزهري (ص/ ٢٨).

(٥) وقيل: حال، أي: ذا أصل، وقيل: مفعول مطلق، أي: أقطع بذلك قطعا، وقيل: منصوب بنزع الخافض، أي: في الأصل، وقيل: تمييز نسبة محوَّل عن المفعول به. طريقة الإعراب (ص/ ٦٢).

المسْأَلة الخَامسة: ما يطَّرد نَصبُه على أنه تمييزٌ

ممَّا يطَّرد نصبه على التمييز: الاسم المنصوب الواقع بعد ما يأتي: [١]

أ) كفى، ٢) حسب، ٣) ازداد، ٤) قرَّ، ٥) طاب، ٦) امتلأ، ٧) ألفاظ العدد وكناياته، وهي: (كم، وكأين، وكذا)، ٨) أفعال المدح والذَّم، ٩) الفعل المحوَّل إلى باب (فعُل) نحو: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ [الكهف (٥)].

المسألة السَّادسة: ما يطرد نصبه على الحاليَّة

من الألفاظ التي تعرب حالا اطِّرادا: [٢]

أولا، ثانيا، ثالثا، ...إلخ.

ماديا، أدبيا، سياسيا، جميعا، أجمعين، عوضا، بدلا، خاصة، عامة، قاطبة، عمدا، خطأ، سهوا، دائما، معا، وحدَه، إذا أضيف إلى ضمير.

المسألة السَّابعة: إعراب (كيف)

---

[١] انظر مفتاح الإعراب (ص/ ٥٦-٥٧).

[٢] مفتاح الإعراب (ص/ ٥٧).

قال ابن حمدون في حاشيته على المكودي (١/١٣٩): "وقاعدة (كيف): أنها إذا دخلت على مفرد فهي خبر عنه، [١] وإن دخلت على جملة فهي حال عنه، نحو: (كيف جاء زيد)، [٢] وعن سيبويه أنها ظرف أبدا في محلّ نصب، وعن ابن مالك ليست ظرفا حقيقة، لكن لما كانت في تأويل على أي حال، سميت ظرفا مجازا، وهذا هو الظاهر، وقال بعض: تستعمل مفعولا مطلقا، ومنه قوله تعالى: {كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ} [الفجر (٦)] إذ المعنى: أيُّ فعلٍ فعل ربك."

المسألة الثّامنة: إعراب (أيضا)

قال الأهدل في الكواكب الدرية على متممة الآجروميَّة (ص/٩٨): "أيضا: كلمة لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق في المعنى، ويمكن الاستغناء بكلٍّ منهما عن الآخر، وهي منصوبة على أنها مفعول مطلق، حذف عامله

---

(١) ويلحق به ما لا يستغني عن الخبر كالنواسخ، نحو: (كيف كنت)، وأما (كيف ظننت زيدا)، و(كيف أعلمته فرسك)، فهي خبر في الأصل، لأن ثاني مفعولي (ظن) وثالث مفعولات (أعلم) خبران في الأصل، ولو أعرب حالا فلا بأس. انظر مغني اللبيب (٣/ ١٣٦).

(٢) وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ [النساء (٤١)]: " وكيف فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ إِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ مُبْتَدَأً التَّقْدِيرُ: فَكَيْفَ حَالُ هَؤُلَاءِ السَّابِقِ ذِكْرُهُمْ، أَوْ كَيْفَ صُنْعُهُمْ. وَهَذَا الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْعَامِلُ فِي إِذَا، أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ فِعْلًا أَيْ: فَكَيْفَ يَصْنَعُونَ، أَوْ كَيْفَ يَكُونُونَ." البحر (٣/ ٦٤١).

وجوبا سماعيًّا، أو حال حذف عاملها وصاحبها، وتوقَّف ابن هشام في عربيَّتها، قال السيوطي: وكأنّه ظنَّها مولدة في لسان الفقهاء، وليس كذلك، فقد ثبتت في الكلام الفصيح." (١)

المسألة التاسعة: إعراب (نحو) عند التّمثِيل

قال الدماميني في شرح المغني (١/٤٣): "نحو: برفع، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أي هو نحو: كذا، وبنصبه على تقدير فعل، أي أعني مثلا، وجوَّز بعضهم في مثله أن يكون منصوبا على إسقاط الخافض، أي في نحو كذا، قلت (الدماميني): وليس ذلك بمقيس في مثل هذا الموضع، فلا ينبغي التخريج عليه."

المسألة العاشرة: إعراب مجرور (ربَّ)

كلمة (ربَّ) من حروف الجرِّ (٢) التي لا تحتاج إلى متعلِّق، ولكن لها معنى، (١) ومجرورها له إعرابان: إعراب لفظي، وإعراب حكمي.

---

(١) قال ابن هشام في المسائل السفريَّة (ص/ ٢٩): "وَالَّذِي يظْهر لي أنّه مفعول مُطلق حُذِف عَامله أَو حَال حُذِف عاملها وصاحبها." انظر الفوائد العجيبة (ص/ ٢٧).

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣/ ١٧٤): " وليست اسما خلافا للكوفيين والأخفش في أحد قوليه. بل هي حرف تكثير وفاقا لسيبويه، والتقليل بها نادر. ولا يلزم وصف مجرورها خلافا للمبرد ومن وافقه. ولا مضى ما يتعلق بها، بل يلزم تصديرها وتنكير مجرورها وشبهه."

فالإعراب اللفظي ظاهر، وهو أنه مجرور بـ(ربَّ).

وأما الإعراب الحكمي فله ثلاث حالات: [٢]

١) أن يقع بعده خبرا، فيكون في موضع رفع، بالابتداء، نحو: ربَّ رجل عندي.

٢) أن يقع بعده فعلا، فيكون في موضع نصب، على المفعوليَّة، نحو: ربَّ رجل لقيت.

٣) أن يقع بعده فعلا مشتغلا بالضمير، فيجوز فيه الرفع والنصب، كباب الاشتغال، نحو: ربَّ رجل لقيته. [٣]

المسألة الحادية عشرة: إعراب (كافَّةً)

قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات (٤/١١٥-١١٦): "قد كثر في الوسيط وغيره من كتب الفقه، استعمال لفظ كافة بالألف واللام،

= [١] أي: أنها شبيهة بالزائد.

[٢] قال ابن هشام في المغني (٢/ ٣٣٢): " وَزعم الزّجاج وموافقوه أَن مجرورها لَا يكون إِلَّا فِي مَحل نصب، وَالصَّوَاب مَا قدمْنَاهُ".

قال الدماميني: "وهو تكلُّف لا داعي له".

[٣] انظر المغني (٢/ ٣٣١).

فيقولون: هذا مذهب الكافة وهو قول الكافة، ويقولون: إنما هذا مذهب كافة العلماء فيضيفون كافة، ومرادهم بذلك الجميع، وأكثر من استعملها الخطيب ابن نباتة رحمه الله تعالى.

وهذا غلط عند أهل النحو واللغة، فلا يجوز استعمال كافة مضافة ولا بالألف واللام، ولا تستعمل إلا حالا، فيقال: هذا مذهب العلماء كافة، وقول الناس كافة، فتنصب كافة على الحال، كما قال الله تعالى: ﴿ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة (٢٠٨)] وقال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾ [التوبة: (٣٦)]". (١)

---

(١) قال الحريري في درَّة الغواص (ص/ ٥٢): " وَنَظِير هَذَا الْوَهم قَوْلهم: حضرت الكافة، فيوهمون فِيهِ أَيْضا على مَا حَكَاهُ ثَعْلَب فِيمَا فسره من مَعَاني الْقُرْآن، كَمَا وهم القَاضِي أَبُو بكر بن قريعة حِين استثبت عَن شَيْء حَكَاهُ، فَقَالَ: هَذَا ترويه الكافة عَن الكافة والحافة عَن الحافة، والصافة عَن الصافة، وَالصَّوَاب فِيهِ أَن يُقَال: حضر النَّاس كَافَّة، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ادخُلُوا فِي السّلم كَافَّة﴾ لِأَن الْعَرَب لم تلْحق لَام التَّعْرِيف بكافة كَمَا لم تلحقها بِلَفْظَة مَعًا وَلَا بِلَفْظَة طرا."

قلت: هذا هو المشهور عند العلماء، ولا شكَّ أن الأصل في استعمال (كافة) أن تكون حالا، ولو استعمل مضافة، أو معرَّفة بـ(أل) فقد استعمله العلماء، وتواردوا عليه، مع (أنه قد ورد في كلام البلغاء على خلاف ما ادعوه، كما في كتاب "عمر بن الخطاب" -رضي الله عنه-"لآل بني كاكلة" فإن فيه: قد جعلت هكذا "لآل بني كاكلة" على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال عينا ذهب إبريزا. كتبه "عمر بن الخطاب" وختمه: بـ(كفى بالموت واعظا يا عمر).

قال الفاضل المحقق سعد الملة والدين في شرح "المقاصد": وهذا مما صح عنده والخط في آل "بني كاكلة" إلى الآن. ولما آلت الخلافة إلى أمير المؤمنين "علي بن أبي طالب" رضي الله عنه، عرض =

المسألة الثَّانِية عشرة: إعراب (ويل)

كلمة تستعمل في العذاب والهلاك، وإعرابها إما أن تكون مبتدأ، أو مفعولا لفعل محذوف، وقيل: مفعول مطلق. [١]

قال مكي بن أبي طالب في إعراب المشكل (٢/٨٠٥): "وَالْمُخْتَار فِي (ويل) وَشبهه إذا لم يكن مُضَافا الرّفْع، وَيجوز النصب، فان كَانَ مُضَافا اَوْ مُعَرفا كَانَ الِاخْتِيَار فِيهِ النصب، نَحْو قَوْله: ﴿وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [طه (٦١)]".

= عليه الكتاب فنفذ ما فيه لهم، وكتب عليه بخطه: لله الأمر من قبل ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون، أنا أول من اتبع أمر من أعز الإسلام ونصر الدين والأحكام "عمر بن الخطاب" رضي الله عنه، ورسمت بمثل ما رسم لآل بني كاكلة في كل عام مائتي دينار ذهبا إبريزا واتبعت أثره، وجعلت لهم مثل ما رسم "عمر" إذ وجب علي وعلى جميع المسلمين اتباع ذلك. كتبه "علي بن أبي طالب". اهـ.) [ما بين القوسين مقتبس من شرح درة الغواص للخفاجي (ص/ ٢٠٣).]

ولذلك قال الشهاب الخفاجي في شرح درَّة الخواص (ص/ ٢٠٤): " والحاصل أنهم رواية ودراية لم يصيبوا فيما التزموه من تنكيره ونصبه واختصاصه بالعقلاء، وأنهم اختلفوا في أصله: هل هو مصدر أو اسم فاعل من الكف؟ وأن تاءه هل هي للمبالغة أو للتأنيث كتاء جماعة؟ ثم إنهم تصرفوا فيه واستعملوه للتعميم بمعنى جميعا؟ فلا يغرنك القيل والقال، فماذا بعد الحق إلا الضلال."

وللأستاذ مصطفى الغلاييني بحث في هذه المسألة يجوِّز فيها استعمال ذلك، كما في كتاب (نظرات اللغة والأدب ص(٥٥-٥٦)).

[١] انظر الدرُّ المصون (١٠/ ٧١٥).

المسألة الثالثة عشرة: إعراب (كلما)

قال بعض: لفظة (كل) أذا اتصلت بـ(ما) المصدريَّة تلزم الظرفيَّة، و(ما) مصدريَّة، والزمان محذوف، فلو قيل: كلما حصل كذا أي كل زمان حصل كذا، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب. [١]

المسألة الرابعة عشرة: إعراب (وكثيرا)

يكثر في كلام المصنفين استعمال (كثيرا) بعد الواو منصوبا مع عدم تقدُّم العامل، كقولهم: (وكثيرا ما يكون الأمر كذا)، وفي إعرابها وجهان:

١) أن تكون منصوبة على الظرفيَّة، لأنها من صيغ الأحيان، و(ما) التي تقع بعدها لتأكيد معنى الكثرة، وعاملها ما وقع بعد (ما).

٢) أن تكون مفعولا مطلقا على النيابة، أَي: أن تكون صفة لمصدر الفعل الواقع بعد (ما)، نحو قول الفاكهي في كشف النقاب: "وكثيرا ما تحذف ربَّ مع بقاء عاملها" أي: حذفا كثيرا تحذف...إلخ. [٢]

---

[١] أفادني به الشيخ الجليل خالد بن عبود أكثر من مرَّة.

[٢] تيسير العزيز الوهَّاب حاشية كشف النقاب على ملحة الإعراب (ص/ ٩٢).

المسألة الخامسة عشرة: إعراب الاسم الواقع بعد (حيث)

كلمة (حيث) ظرف مكان، مبنية على الضم، في محلِّ نصب، أو في محلِّ جر إذا سبق بحرف جر، ولا تكون غير ذلك على الصحيح. (١)

وأما الاسم الواقع بعدها فلا يخرج إما أن يكون مرفوعا أو مجرورا.

فإن كان مجرورا فهو مضاف إليه، وهذا على القول بأنَّ (حيث) قد تضاف إلى المفردات، وهي قليل. (٢)

وإن كان مرفوعا ففي إعرابه وجهان:

١) أن يكون فاعل لفعل محذوف، نحو: (حصل وثبت)، لأنها تضاف إلى الجملة الفعلية كثيرا.

---

(١) وقيل: قد تقع مفعولا به، نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام (١٢٤)]، ولم يرتض بذلك الإمام أبو حيان، فقال في البحر (٤/ ٦٣٨): " وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السِّعَةِ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى غَيْرِ السِّعَةِ تَأْبَاهُ قَوَاعِدُ النَّحْوِ، لِأَنَّ النُّحَاةَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ حَيْثُ مِنَ الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ، وَشَذَّ إِضَافَةُ لَدَى إِلَيْهَا وَجَرُّهَا بِالْبَاءِ وَنَصُّوا عَلَى أَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي يُتَوَسَّعُ فِيهِ لَا يَكُونُ إِلَّا مُتَصَرِّفًا وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ امْتَنَعَ نَصْبُ حَيْثُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لَا عَلَى السِّعَةِ وَلَا عَلَى غَيْرِهَا، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي إِقْرَارُ حَيْثُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَجَازِيَّةِ عَلَى أَنَّ تَضَمُّنَ أَعْلَمُ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ اللَّهُ أَنْفَذُ عِلْمًا حَيْثُ يَجْعَلُ رِسالَتَهُ أَيْ هُوَ نَافِذُ الْعِلْمِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَتَهُ، وَالظَّرْفِيَّةُ هُنَا مَجَازٌ كَمَا قُلْنَا".

(٢) قال الرَّضي في شرح الكافية (٣/ ٢٦٧): "وندر إضافة (حيث) إلى المفرد."

٢) أن يكون مبتدأ وخبره محذوف، وهذا على القول بأنها قد تضاف إلى الجملة الاسمية، وهو قليل. [١]

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٢/ ٣٠٣): "وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة، اسميَّة كانت أو فعليَّة، وإضافتها إلى الفعليَّة أكثر".

المسألة السَّادسَة عشرة: إعراب جملة الاستثناء

اختلف المعربون في إعراب جملة الاستثناء، من قولهم: (قام القوم عدا زيدا، أو حاشا زيدا، أو خلا زيدا)، وذلك إذا كان ما بعد الأدوات منصوبا، على قولين:

١) أن الجملة في محلِّ نصب على الحال، ويكون المعنى قام القوم مخالين زيدا، ومعادين زيدا، وإنما صحَّت الحالية لمجيئها بعد المعرفة.

٢) أنها استئنافيَّة، لا محلَّ لها من الإعراب، لأنها جملة جاءت إثر جملة لا تعلُّق لها في الإعراب.

والظاهر أنها تحتمل الوجهين، فلا لوم على من أعرب كلا الإعرابين، وهو قول السيرافي وظاهر كلام ابن عصفور.

قال المرادي في الجَنَى الدَّاني (ص/٤٣٧-٤٣٨): "وإذا نصبت فاختلف في جملتها: هل لها محل أم لا؟ أجاز السيرافي أن تكون في موضع نصب على الحال، كأنك قلت: خالين زيداً. وأجاز أيضاً ألا يكون

لها موضع من الإعراب، وإن كانت مفتقرة، من حيث المعنى، إلى ما قبلها، من حيث كان معناها معنى إلا." [1]

المسألة السابعة عشرة: لام التوكيد أوسع اللامات

قال الدكتور سعود الخنين في طريقة الإعراب (ص/٨٥): "ومن باب التسهيل على المبتدئين من الطلاب الذي لا يبعد أن يقال: إن كثيرا من اللَّامات المفتوحات غير العاملات، يصدق عليهنَّ أنهنَّ لام التوكيد، فإن لم يستطع الطالب تسمية شيء منهنَّ فباب التَّوكيد يشمله، قال الزجاجي في اللامات (ص/١٤٨): "وأما لام التوكيد فإنها تجمع لام القسم، ولام (إنَّ)، ولام الابتداء، واللام اللازمة للفعل المستقبل، في الموجب في القسم"، وذكر الهروي للام التوكيد تسعة مواضع، تشمل كثيرا مما يشكل وأدخل المالقيُّ كلَّ ما أشرنا إليه من اللامات في المؤكدة."

---

[1] قال ابن عصفور في شرح الجمل (٢/ ٢٦١): "ويكون موضع (خلا، وعدا، وحاشا) إذا كانت أفعالا النصب على الحال، كأنك قلت: قام القوم مخالين زيدا، ومعادين زيدا، ...وقد جوَز أن تكون الجملة لا موضع لها من الإعراب، بل هي جملة مستأنفة، جاءت إثر جملة لتدلَّ على الاستثناء."

المسْأَلَة الثَّامِنَة عَشرة: الأصل في إعراب الواو والفاء

يستشكل كثير من الطلاب إعراب الواو والفاء، لكثرة دورانها في الكلام، ولعلَّ من التسهيل أن يقال: إذا كانتا في اوَّل الجملة ولا يعرف ما قبلهما، فيجوز للمعرب ألا يعربهما، أو يقول: (على حسب ما قبلهما)، [١] وأما في أثناء الجملة فباب العاطفة واسع. [٢]

قال الخنين في طريقة الإعراب (ص/٨٦): وشأن الفاء الرابطة لجواب الشرط، وواو المعيَّة في الأسماء والقسميَّة ظاهر لا يخفى، وإن وجد بعدهما مضارِع منصوب، فالواو للمعيَّة، والفاء للسببيَّة، وإلا فإنهما حرف ابتداء واستئناف، ويصحُّ تسمية واو الحال واوَ الابتداء، لكن تخصيصهما بالمعنى الدقيق أَولَى".

---

[١] قال الخنين: "وقد رأيت كثيرا من المعربين يهملهما حينئذٍ، وأحصيت للشيخ عبد الجميد في حاشيته على الأوضح ثلاثة وثمانين موضعا أهمل فيها إعراب الواو والفاء في أول الأبيات التي لم يذكر ما قبلها، بل أهمل الواو مرَّة في أثناء بيت، وأحيانا يعربهما إذا أورد بيتا قبلهما، وقد يهملهما حينئذٍ، ولربما أعربهما في أوَّل جملة ولم يورد ما قبلهما، وقد يكون في بعضها إشارة إلى المعنى في المتن، أو في شرح البيت، والغرض من هذا كلِّه أن الأمر واسع." طريقة الإعراب (ص/ ٨٥).

[٢] وجدت الشيخ ابن عبد الحميد في حاشيته على الأوضح يتسامح كثيرا في شأن العاطفة، في مواضع لا يظهر العطف بجلاء، ويرى جميل علوش أن تعرب الواو والفاء عاطفتين في غير أوائل الأبيات، مع استثناءات يسيرة، وأحال إلى بعض العلماء، قاله الخنين في طريقة الإعراب (ص/ ٨٦) والإعراب النموذجي (ص/ ٥٥-٥٦).

المسألة التّاسعة عشرة: حذف القول كثير في كلامهم

قال ابن مالك في شرح التسهيل (٢/٩٦): "حذف القول استغناء عنه بالمقول مجمع عليه، في غير محل النزاع، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ [آل عمران (١٠٦)] أيْ: فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟، فحذف القول لدلالة المعنى عليه".

قال ابن هشام في المغني (٦/٤٥٤): " وَأَكْثر من ذَلِك _أي مما تقدَّم فيه الحذف_ كُله حذف القَوْل، نَحْو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ﴾ [الرعد (٢٣) (٢٤)]، حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ: (حذف القَوْل من حَدِيث الْبَحْر، قل، وَلَا حرج)". [١]

المسألة العشرون: استعمال الثِّقَات الألفاظ العربية تجعل بمنزلة نقلهم وروايتهم

قال أبو البقاء في الكليات (ص/١٠١٠): "اسْتِعْمَال الثقات الْأَلْفَاظ فِي الْمعَانِي يَجْعَل بِمَنْزِلَة نقلهم وروايتهم، وَإِن لم يُوجد فِي كتب اللُّغَة وَلَا فِي استعمالات الْعَرَب، كاستعمال (قطّ) فِي الْمُضَارع الْمَنْفِيّ، و (أم) الْمُتَّصِلَة مَعَ (هَل)، وادخال اللَّام على (غير)، وَالْجمع بَين النَّفْي

---

[١] وفي مشكل إعراب الحديث لأبي البقاء العكبري (ص/ ١٣٩): " وَفِي حَدِيثه: " فَقضى رَسُول الله [ﷺ] بديتها على الْعَاقِلَة وَفِي جَنِينهَا غرَّة عبد أَو أمة ". التَّقْدِير: وَقَالَ: فِي جَنِينهَا غرَّة، فَحذف القَوْل للْعلم بِهِ، كَقَوْلِه تَعَالَى: {وَإِذ يرفع إِبْرَاهِيم الْقَوَاعِد من الْبَيْت وَإِسْمَاعِيل رَبنَا تقبل منا} أَي: يَقُولَانِ. وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن [والْحَدِيث] وَغَيره."

وَالِاسْتِثْنَاء نَحْو: (مَا زيد إِلَّا قَائِم لَا قَاعد)، و(كَافَّة الْأَبْوَاب) بِالْإِضَافَة، و (أخلفته زيدا) بِمَعْنى جعلت زيدا خلفية لَهُ، و(لَا يذهب عَلَيْك) وَغير ذَلِك." (١)

---

(١) في شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي (ص/ ٢٠٢): "إذا علمنا وضع لفظ لمعنى عام بنقل من السلف وتتبع لموارد استعماله في كلام من يعتد به ويستشهد بكلامه، ورأيناهم استعملوه على حالة مخصوصة من الإعراب والتعريف [والتنكير] ونحوه، فهل يمتنع استعماله على خلاف ما ورد به مع صدق معناه الوضعي عليه أم لا؟ وعلى تقديره جوازه فهل نقول: إنه حقيق أو مجاز؟ والظاهر الجواز؛ لأنا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة حجرنا الواسع وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم، ولما لم يخرج عما وضع له فهو حقيقة، والذي يشهد له العقل السليم أنه لا محيد عما قلناه إلا لمكابر ومعاند." نقلا عن شرح اللباب.

المسألة الحادية والعشرون: إعراب (يجوز كذا خلافا لفلان)

قال ابن هشام في المسائل السَّفريَّة (ص/٢٨): "وأمّا قَوْله: (يجوز كَذَا خلافًا لفلانٍ) فقد يُقال: إنّه يجوز فِيهِ وَجْهَان: الأول: أنْ يكون مصدرا كَمَا أنّ قَوْلك: (يجوز كَذَا اتِّفَاقًا وإجماعاً) بِتَقْدِير: اتَّفقُوا على ذَلِك اتِّفَاقًا، وَأَجْمعُوا عَلَيْهِ إِجْمَاعًا.

الْوَجْه الثَّانِي: أنْ يكونَ حَالا، وَالتَّقْدِير: أَقُول خلافًا لفُلَان، أيْ: مُخَالفا لَهُ. وحذفُ القَوْل كثير جدًّا حَتَّى قَالَ أَبُو عَليّ: (هُوَ من حَدِيث الْبَحْر قل وَلَا حرج). ودلّ على هَذَا الْعَامِل أنّ كل حكم ذكره المصنفون فهم قَائِلُونَ بِهِ. وكأنّ القَوْل مُقَدّر قبل كلّ مَسْأَلَة."

* * *

مُلحَقٌ
بَحثٌ فِي تقدير خَبرِ لامِ الجُحُودِ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أما بعد:

فإنه سألني غير واحد من الأحباب عن صحّة تقدير البصرين بـ((مريدا)) في خبر ((كان)) المنفية التي يأتي بعدها الفعل المقترن بلام الجحود، وذلك لعلمهم أن الأشاعرة يؤولون الصفات إما بالإرادة وإما بقولهم إنها أزلية، إذا كانت الصفات فعليَّة، أو بالمجاز إذا كانت ذاتيَّة، فيقولون مثلا في صفتي الرضا والغضب: "إرادة الثواب والانتقام" فظنوا أنهم يجعلون ذلك سبيلا إلى مقصدهم، وذريعة إلى بلوغِ بغيتهم، ومثل ذاك الظن قد وقع في نفسي، ولكن ما استطعت أن أتفوّه به لعدم علمي من تكلم به قبلي، والإمساك في المتشبهات سلامة من المدلهمات، ثم لما نظرت المسألة متجردا عن الظنون الواهية والأوهام الخالية تبين لي أنَّ الأمر

الذي ذكروه لا يأباه عقل، ولا يمنعه نقل، ولا ينفي به فعل للذات الإلهية، ولا ينكر به صفة لرب البريَّة، وذلك للأمور الآتية:

الأوَّل: أن المقرَّر عند العلماء من أهل التفسير وغيرهم أن صيغة ((ما كان)) ونحوها التي تتقدم على لام الجحود، وقد تأتي مجرّدة عنها، تدخل في الأمر المحظور المحرَّم شرعا أو عقلا، فثبت بهذا أن ((كان)) المنفية أبلغ من غيرها ممن لا يماثله في هذا الحكم، ففيها شيء من التوكيد، وقد قرر نحو هدا العلامة ابن عثيمين في تفسير سورة البقرة (٢/١١٣).

وقال العلامة الشوكاني في فتح القدير (٤/٣٢٦): "وَلَفْظُ مَا كان، وما ينبغي، ونحوهما معناهما الْمَنْعُ، وَالْحَظْرُ مِنَ الشَّيْءِ وَالْإِخْبَارُ بِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَكُونَ شَرْعًا، وَقَدْ يَكُونُ لِمَا يَمْتَنِعُ عَقْلًا كَقَوْلِهِ: ﴿مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا﴾".

الثَّاني: أن المقرَّر عند أهل للغة عن بكرة أبيهم أن (كان) المنفيَّة بـ(ما) الجائي بعدها لام الجحود أبلغ وأوكد من ألّا يأتي بعدها لام الجحود، ثم اختلفوا في تعليل ذلك، وغاية ما ذكره الكوفيون أن لام الجحود زائدة، والزائد يفيد التوكيد، وهذا لا يرضاه نحويّ عرف قواعد القوم، فتعيَّن الأخذ بما يقوله البصريون؛ إذ الذوق والنقل يشهدان له، ومجمل ما ذكروه

أن التي معها لام الجحود تفيد معنى زائدا على نفي مجرَّد الفعل، وهو نفي التهيُّؤ والاستعداد للفعل المنفيِّ عنه وإرادته والصلاحيَّة له، فقولك: ما كان زيد ليقوم أبلغ من قولك: ما كان زيد يقوم، لأن في المثال للتهيئة والاستعداد والإرادة للقيام، وفي الثاني: نفي القيام.

ولا شك أن "نَفْيِ التَّهْيِئَةِ وَالْإِرَادَةِ لِلْفِعْلِ أَبْلَغُ مِنْ نَفْيِ الْفِعْلِ، لِأَنَّ نَفْيَ الْفِعْلِ لَا يَسْتَلْزِمُ نَفْيَ إِرَادَتِهِ، وَنَفْيُ التَّهْيِئَةِ وَالصَّلَاحِ وَالْإِرَادَةِ لِلْفِعْلِ تَسْتَلْزِمُ نَفْيَ الْفِعْلِ، فَلِذَلِكَ كَانَ النَّفْيُ مَعَ لَامِ الْجُحُودِ أَبْلَغَ" كما وضح ذلك الإمام أبو حبان في البحر المحيط (٢/ ٢٠) وغيره.

وهذا الذي ذكروه ظاهر لمن تأمل معاني الآيات التي فيها لام الجحود، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ وقوله ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾، وقوله ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾.

ولذلك صح تقدير البصرين مراعاة لهذا المعنى لا لهدف آخر فيما يظهر.

الثَّالث: أن المقرر عند النحاة قاطبة أنه لا يجوز ادعاء الحذف إلا بدليل، كما أنه لا يجب الحذف إلا إذا كان كونا عاما، ولما ادعى البصرين أن خبرها _أي: كان–محذوف، بدليل أنه أثبت في بعض الأبيات، رأوا أنه

حذفة واجب لقلة إثباته في كلامهم، ولا يكون كذلك إلا إذا كان كونا عاما، فلزمهم أن يقدروا خبرا عاما يصح تقديره في جميع الأحول، وبالنطر إلى المعنى اللغوي وما تقدم توضيحه لم يمكن لهم إلا أن يقدّروا (مريدا) أو نحوها ليناسب جميع الجمل الواردة في أسلوب العرب نحو هذا التركيب.

الرَّابع: أنه لم يوجد–حسب علمي–أحد من أهل العلم الكبار، المناصرين لعقيدة السلف الأخبار انتقادا على تقدير البصرين، بل توارثوا كابرا عن كابر، من غبر نكير مكابر، ولا شك أنهم قرأوا كتب اللغة، بل منهم أئمة اللغة، وعندهم الذكاء الخارق، والفكر العميق، وقد نبهوا على كثير من أغراض القوم، وكشفوا ستره، بل انتقدوا عليهم بعض الأغلاط التي لا تتعلق بالعقيدة. [1]

فلما لم نقف لهم انتقاد على تقدير البصرين وقفنا حيث وقفوا، ووسعنا ما وسعهم، وقد تصفحت كتاب الأثر العقدي وغيره من كتب السنة فلم أظفر بشيء، لا، بل وجدت بعض مشايخ السنَّة قد قدّروا به، أو نقلوا عن غيرهم ورضوا به، فهذا هو المحقِّق الأكبر الذي إذا حرّر أظهر وإذا تكلم

---

[1] ثم أفادني بعد بعض مشايخي أن شيخنا العلامة يحي بن علي الحجوري أنكر هذا التقدير، وما زلت أبحث لنعرف العلّة، ومن وجد نطلب منه الإفادة.

حيّر، وهو الإمام الشنقيطي قدّر هذا التَّقدير في تفسيره العذب المنير أكثير من موضع منها (٢/١٣٤) (٥/٦٤١).

فقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ﴾ يعني: ما كان الله مريدا لأن يظلمهم، أو مقدّرا لأن يظلمهم، أو نحو ذلك.

وقال عند قوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ والمعنى: ما كانوا مريدين لأن يؤمنوا، أو: ما كان مُسْتَعِدِّينَ لأنْ يؤمنوا.[1]

وهذا أيضا العلامة محمد بن علي الإيثوبي السلفي شارح النسائي قد نقل عن المغني هذا التقدير وأقرَّ به كما في كتابه الجميل فتح القريب المجيب في شرح كتاب مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب(١/٤٠٠).

وهذ هو أيضا شيخنا الجليل النَّحوي النبيل خالد بن عبود قد ذكر هذا التقدير في شرحه الجميل على القطر (١/١٨٨)، ولم يعقب بشيء، وقد عقب عليهم بما هو أدنى من هذا بكثير كقولهم: إن الشمس موضوع لكل كوكب نهاري" فدلّ على أنه مقرّ به غير منكر، والله أعلم.

---

(١) التقدير بلفظ الاستعداد لا تطمئن النفس إليه، قاله شيخنا أبو بلال الحضرمي.

الخامس: أن استغلال الأشاعرة وغيرهم من معطلي صفات الباري جل وعلا بهذا التقدير غير ظاهر عند التحقيق، لأنهم مع تأويلهم الصفات بالإرادة فإنهم ينفون أولا معنى الصفة، ويثبتون لازمها، فإنهم يقولون في صفة الرضا مثلا: إرادة الثواب، ولو قالوا: إرادة الرضا لكان الخطب أيسر.

وأما تقدير البصرين فليس شيء من ذلك، فإننا نقول مثلا في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾: مريدا لتعذيبهم، فأثبتنا التَّعذيب الواقع بعد الإرادة ولم نحرفه، بل المعنى والإعراب متطابقان، ولو أوَّلوا ما بعدها لصرخ أهل السنة بالإنكار عليهم، فضلا عن أن يوافقوه، والله أعلم بالصواب.

وإني أقول بعد هذا كله: رأيت من المعقول – إن وافق به مشايخنا–أن نترك تقدير لفظ (مريدا) سدًّا للذريعة، وقطعا من سبل التعطيل، لأنَّ فيه مشابهة أهل التعطيل باعتبار اللفظ فقط، ونقدّر لفظا يماثل معناه ويصحّ به المعنى، وهو لفظ (مقّدرا) وهو أحسن من الأول، وقد أريناك أن الإمام الشنقيطي قّدر هذا اللفظ فيما تقدم، فيقال: "وما كان الله مقدرا لتعذيبهم" و"لم يكن الله مقدرا لغفرانهم". والحمد الله رب العالمين.

هذا ما فتح الله لهذا العبد الفقير، ولم أره لغيري، فإن كان صواباً فمن الله، وأن كان خطأ فمنّي من والشطان، والله ورسوله بريئان من ذلك، والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب.

كتبه وقرأه على الشيخ أبي بلال الحضرمي: أبو مشكور الإسرافيلي

عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي

ليلة الثلثاء (١٠/ربيع الأول/١٤٣٩هـ)

❊ ❊ ❊

مُلحقٌ
بَحثٌ فِي مَسألةِ التَّضمِين

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

أَمَّا بَعدُ:

فإن مسألة التضمين والنيابة من المسائل التي اختلف فيها العلماء قديما وحديثا، وقد تكلَّم عليها كثير من علماء الفنون، كأصحاب النحو، والصرف، والبلاغة، وعلوم القرآن، وغيرهم من المحققين، ومن الصعوبة بمكان أن يحاول الشخص بلوغ الغاية فيها إلَّا بالاستقراء والتتبُّع لآيات القرآن الكريم، ولكن نكتفي في هذه العجالة ذكر اختلاف العلماء فيها، فنقول:

اختلف العلماء في هذه المسألة على مذهبين:

المذهَبُ الأوَّل: أن حروف الجرِّ تنوب بعضها عن بعض، فيستعمل الحرف الواحد معان كثيرة على سبيل الحقيقة، بنيابته عن حرف آخر، لاشتهاره بهذا المعنى وشيوع دلالته، بحيث يفهمها السَّامع من غير غموض، فالحرف (في) مثلا، يؤدِّي معنى الظرفيَّة، كما يؤدِّي معنى

الاستعلاء، نيابة عن (على)، في نحو قول الله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾، وكما يؤدّي معنى المعيَّة والمصاحبة، في نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾.

ومن أمثلة ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾، فالباء هنا نابت عن (عن)، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى﴾، فلفظة (عن) نابت عن الباء، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾، أي من عباده، وهو كثير جدًّا في القرآن.

وهذا القول هو قول الكوفيين، ويشاركهم فيه غيرهم من أئمة النحاة، وقد أشار إلى أخذه جماعة من المحققين، وحجتهم في ذلك:

١) أن وارد في الكلام الفصيح، وهي حجة أيَّ حجّة، لا تساويها حجة في اللغة.

٢) وأنه عمل أسهل من تضمين الفعل.

٣) وأنه لا مانع فيه ولا غرابة، إذ غاية ما فيه الاشتراك اللفظي، وهو موجود في اللغة بكثير.

٤) وأنه بعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع.

٥) أن المتفق عليه عند أهل اللغة أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن ما، وشاع بين الناطقين به، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى: "الحقيقة العرفية"... فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحدًا أصليًا، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية.

ومن ذهب إلى هذا القول:

١) الإمام المبرَّد في الكامل (٣/٤٦) حيث قال: "وحروف الخفض يبدل بعضها من بعض، إذا وقع الحرفان في معنى في بعض المواضع، قال الله جل ذكره: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾" ثم ذكر أمثلة، وقال: "وهذا كثير جداً.".

٢) الإمام ابن قتيبة في كتابه " تأويل مشكل القرآن " وقد عقد باباً بعنوان (ص/٥٦٧) " دخول بعض حروف الصفات مكان بعض".

٣) بل هو قول مصنفي كتب الأدوات العربية ومنها " رصف المباني " للمالقي و " الجنى الداني " للمرادي، و" مغني اللبيب " لابن هشام، و" مصابيح المغاني " للموزعي، وقول أئمة التفسير وإن لم يصرِّحوا به، فإنهم يخرِّجون كثيرا من

الآيات على النيابة، أو التضمين بالحروف، حتى ذكر الزركشي في البرهان (٣٣٨/٣) أنه قول أهل اللغة.

وقد ذكر ابن هشام في المغني (١٨١/٢)، والأزهري في التصريح على التوضيح (٦٣٧/١)، والصبان في حاشته على الصبان (٣١٢/٢)، والخضري في حاشيته على ابن عقيل (٤٦٥/١) أن مذهب الكوفيين أسهل، وأقلُّ تعسَّفا من البصريين.

قال صاحب النحو الوافي (٤١٩/٢): "وهذا رأي نفيس أشار بالأخذ به والاقتصار عليه كثير من المحققين فمن الأنسب الاكتفاء به؛ لأنه عملي سهل، بغير إساءة لغوية، وبعيد من الالتجاء إلى المجاز، والتأويل، ونحوهما من غير داع؛ فلا غرابة في أن يؤدي الحرف الواحد عدة معان مختلفة، وكلها حقيقي كما قلنا، ولا غرابة أيضًا في اشتراك عدد من الحروف في تأدية معنى واحد؛ لأن هذا كثير في اللغة، ويسمى: المشترك اللفظي.

وهناك سبب آخر يؤيد أصحاب هذا المذهب الثاني؛ هو أن الباحثين متفقون على أن المجاز إذا اشتهر معناه في زمن ما، وشاع بين الناطقين به، انتقل هذا المجاز إلى نوع جديد آخر يسمى: "الحقيقة العرفية"، "ولها بحث مستفيض في مكانها من أبواب علم البلاغة"، ومن

أشهر أحكامها: أنها في أصلها مجاز قائم على ركنين أساسيين: علاقة بين "المشبه والمشبه به"، و"قرينة"، تمنع من إرادة المعنى الأصلي، فإذا اشتهر المجاز في عصر أي عصر، وشاع استعماله مع وضوح المراد منه، تناسى الناس أصله، واختفى ركناه، واستغني عنهما وعن اسمه، ودخل في عداد نوعٍ جديد يخالفه، يسمى: "الحقيقة العرفية" فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي إلا معنى واحدًا أصليًا، وأن ما زاد عليه ليس بأصلي، لكان بعد اشتهاره وشيوعه في المعنى الجديد داخلًا في الحقيقة العرفية، وهي ليست بمجاز في صورتها الحالية الواقعة، لا في الصورة السابقة، المتروكة نهائيًا، المنسية كأن لم تكن."

قلت: وكأن الذين يحكمون على هذا المذهب بالخطأ والغلط توهَّموا أن أصحاب المذهب يجوِّزون وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط، يقول الأستاذ عباس حسن في المصدر السابق (٢/٤١٥): " يتردد بين النحاة: "أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فيتوهم من لا دراية له أن المراد هو: "جواز وضع حرف جر مكان آخر بغير ضابط، ولا توقف على اشتراك بينهما في تأدية معنى معين، ولا تشابه مقيد في الدلالة". وهذا ضرب من الفهم المتغلغل في الخطأ؛ إذ يؤدي إلى إفساد المعاني، والقضاء على الغرض من اللغة."

المذهب الثَّاني: أنه ليس لحرف الجرِّ إلا معنى واحدا، وأن كلَّ فعل من الأفعال العربية يختص بتعدٍّ معينٍ إلى حرف جر فلا يتجاوزه، فإن استدعى الحرف معنى آخر غير المعنى الواحد الأصليّ وجب القول بأنَّ ذلك على سبيل التضمين بالفعل أو الاسم، لا بالحرف أبدا، لأن حرف الجرِّ مختص على تأدية معنى واحد.

ومن أمثلة ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾، فإن الفعل (يخالفون) يتعدى بنفسه وبـ إلى، وحين عدي " بعن" تضمن معنى صدَّ، أو أعرض، أو خرج، كما قاله بعضهم.

ومنه قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾، فلو بحثنا في المعاجم العربية عن مادة (الرفث) لوجدنا: رفثت بالمرأة، وليس فيها: رفثت إلى المرأة. ولما كان الرفث في معنى الإفضاء، والفعل (أفضى) يتعدى بـ "إلى" جاءت " إلى" إيذاناً بأنه في معناه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾، فالفعل (خلا) يتعدى بالباء تقول: خلا به أي: انفرد، ولكن ضمّن معنى ارتاح إليه وسكن.

وقد يكون التضمين في الأسماء نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ فقد ضمن النصرة معنى الولاء أو التوجه أو القصد، أي من ينضاف نصرتي إلى الله.

وهذا هو قول البصريين واختاره بعض المحققين وحجتهم في ذلك:

١) أن النيابة أو التضمين بالأحرف ليس فيه فصاحة، ولا فائدة، بخلاف التضمين ففيه تأدية كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ. (١)

٢) أن المعهود عند العرب تعدية الفعل معنى فعل آخر. (٢)

٣) أن النيابة يلزم منها ذهاب معنى الحرف أصلا، بخلاف التضمين ففيه مجموع المعنيين. (١)

---

(١) قال ابن هشام في المغني (٦/ ٤٧١): "قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه وَيُسمى ذَلِك تضمينا، وَفَائِدَته أَن تُؤدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ، قَالَ الزَّمَخْشَرِيّ أَلا ترى كَيفَ رَجَعَ معنى {وَلَا تعد عَيْنَاك عَنْهُم} إِلَى قَوْلك وَلَا تقتحم عَيْنَاك مجاوزتين إِلَى غَيرهم {وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالهم إِلَى أَمْوَالكُم} أَي وَلَا تضموها إِلَيْهَا آكلين اه."

(٢) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٤٣): " وَالْعَرَبُ تُضَمِّنُ الْفِعْلَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَتَهُ".

٤) أن التضمين ألطف وأنسب للغة. [٢]

٥) أد عوى الاشتراك في الحروف تكلُّف. [٣]

قال العلامة ابن القيم في بدائع الفوائد (٢/٢١): " نذكر قاعدة تشير إلى الفرق وهي أن الفعل المعدَّى بالحروف المتعددة لا بد ألا يكون له مع كل حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر وهذا بحسب اختلاف معاني الحروف فإن ظهر اختلاف الحرفين ظهر الفرق نحو: رغبت عنه ورغبت فيه وعدلت إليه وعدلت عنه وملت إليه وعنه وسعيت إليه وسعيت

= [١] قال ابن القيم في بدائع الفوائد (٣/ ٧٠): " والقاعدة أن الحروف لا ينوب بعضها عن بعض خوفا من اللبس وذهاب المعنى الذي قصد بالحرف وإنما يضمن ويشرب معنى فعل آخر يقتضي ذلك الحرف فيكون ذكر

الفعل مع الحرف الذي يقتضيه غيره قائما مقام الذكر الفعلين وهذا من بديع اللغة وكمالها ولو قدر تعاقب الحروف ونيابة بعضها عن بعض فإنما يكون ذلك إذا كان المعنى مكشوفا واللبس مأمونا فيكون من باب التفنن في الخطاب والتوسع فيه فإما أن يدعى ذلك من غير قرينة في اللفظ فلا يصح."

[٢] قال ابن القيم حادي الأرواح (ص/ ١٨٤): " وقد اختلف في قوله: {يَشْرَبُ بِهَا} فقال: الكوفيون الباء بمعنى من أي يشرب منها وقال آخرون: بل الفعل مضمن ومعنى يشرب بها: أي يروى بها فلما ضمنه معناه عداه تعديته وهذا أصح وألطف وأبلغ."

[٣] قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى (٢١/ ١٢٣): " وَهُوَ يُغْنِي عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ النُّحَاةِ عَمَّا يَتَكَلَّفُونَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ دَعْوَى الِاشْتِرَاكِ فِي الْحُرُوفِ،". وانظر الفتاوى الكبرى (١/ ٢٧٧).

به وأن تفاوت معنى الأدوات عسر الفرق نحو قصدت إليه وقصدت له وهديته إلى كذا وهديته لكذا وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر.

وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المتعدي به معناه هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه رحمه الله تعالى وطريقة حذاق أصحابه يضمنون الفعل معنى الفعل لا يقيمون الحرف مقام الحرف وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار تستدعي فطنة ولطافة في الذهن وهذا نحو قوله تعالى: {عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ} فإنهم يضمنون يشرب معنى يروي فيعدونه بالباء التي تطلبها فيكون في ذلك دليل على الفعلين أحدهما: بالتصريح به والثاني: بالتضمن والإشارة إليه بالحرف الذي يقتضيه مع غاية الاختصار.

وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها ومنه قوله في السحاب:

شربن بماء البحر حتى روين ثم ترفعن وصعدن

وهذا أحسن من أن يقال يشرب منها فإنه لا دلالة فيه على الري وأن يقال يروى بها لأنه لا يدل على الشرب بصريحه بل باللزوم فإذا قال يشرب بها

دل على الشرب بصريحه وعلى الري بخلاف الباء فتأمله ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ﴾ وفعل الإرادة لا يتعدى بالباء ولكن ضمن معنى يهم فيه بكذا وهو أبلغ من الإرادة فكان في ذكر الباء إشارة إلى استحقاق العذاب عند الإرادة وإن لم تكن جازمة وهذا باب واسع لو تتبعناه لطال الكلام فيه ويكفي المثالان المذكوران."

وقال الإمام ابن العربي في أحكام القرآن (١/٢٤٣): "وَكَذَلِكَ عَادَةُ الْعَرَبِ أَنْ تَحْمِلَ مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ عَلَى الْأَفْعَالِ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنْ الِارْتِبَاطِ وَالِاتِّصَالِ، وَجَهِلَتْ النَّحْوِيَّةُ هَذَا فَقَالَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ: إنَّ حُرُوفَ الْجَرِّ يُبْدَلُ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، وَيَحْمِلُ بَعْضُهَا مَعَانِيَ الْبَعْضِ، فَخَفِيَ عَلَيْهِمْ وَضْعُ فِعْلٍ مَكَانَ فِعْلٍ، وَهُوَ أَوْسَعُ وَأَقْيَسُ، وَلَجُّوا بِجَهْلِهِمْ إلَى الْحُرُوفِ الَّتِي يَضِيقُ فِيهَا نِطَاقُ [الْكَلَامِ] وَالِاحْتِمَالِ."

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٣/٣٤٣): "وَالْعَرَبُ تُضَمِّنُ الْفِعْلَ مَعْنَى الْفِعْلِ وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَتَهُ، وَمِنْ هُنَا غَلِطَ مَنْ جَعَلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ تَقُومُ مَقَامَ بَعْضٍ كَمَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إلَى نِعَاجِهِ﴾ أَيْ مَعَ نِعَاجِهِ و ﴿مَنْ أَنْصَارِي إلَى اللَّهِ﴾ أَيْ مَعَ اللَّهِ وَنَحْوَ ذَلِكَ وَالتَّحْقِيقُ مَا قَالَهُ نُحَاةُ الْبَصْرَةِ مِنْ التَّضْمِينِ فَسُؤَالُ النَّعْجَةِ يَتَضَمَّنُ جَمْعَهَا وَضَمَّهَا إلَى نِعَاجِهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ

الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ ضُمِّنَ مَعْنَى يُزِيغُونَك وَيَصُدُّونَك وَكَذَلِك قَوْلُهُ: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ ضُمِّنَ مَعْنَى نَجَّيْنَاهُ وَخَلَّصْنَاهُ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾".

قال أبو مشكور حفظه الله ورعاه: قد قرَّبت لك أيُّها القارئ مأخذ القولين، لذا رأيت من الرأي القويم أن أترك لك الترجيح بين القولين، والحمد لله ربِّ العالمين.

كتبه أبو مشكور الإسرافيلي

عبد الشكور بن علي بن عبد الله الصومالي

بتاريخ (٢٨/جمادى الآخر/١٤٣٩هـ).

❊ ❊ ❊

الخَاتِمَة

هذه خاتمة الكتاب، وتتميم الأبواب، وقد جاء بحمد الله مهذّبا منقَّحا، وميسَّرا مفيدا، يفرح به أكابر الطلَّاب، ممن يعرف قدر الإعراب، وقد بذلت فيه جهدا كبيرا، وأعطيته وقتا كثيرا، كلُّ ذلك لنفع طلَّاب العربيَّة، ممن ينتمي إلى الدَّعوة السَّلفيَّة، على أنِّي لست مبرئا عنه كلّ عيب، بل أقول: "يَا أَيُّهَا الْقَارِئُ لَهُ لَكَ غُنْمُهُ، وَعَلَى مُؤَلِّفِهِ غُرْمُهُ، لَكَ ثَمَرَتُهُ وَعَلَيْهِ تَبِعَتُهُ، فَمَا وَجَدْتَ فِيهِ مِنْ صَوَابٍ وَحَقٍّ فَاقْبَلْهُ، وَلَا تَلْتَفِتْ إِلَى قَائِلِهِ، بَلِ انْظُرْ إِلَى مَا قَالَ، لَا إِلَى مَنْ قَالَ، وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ تَعَالَى مَنْ يَرُدُّ الْحَقَّ، إِذَا جَاءَ بِهِ مَنْ يُبْغِضُهُ، وَيَقْبَلُهُ إِذَا قَالَهُ مَنْ يُحِبُّهُ، فَهَذَا خُلُقُ الْأُمَّةِ الْغَضَبِيَّةِ، قَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ: اقْبَلِ الْحَقَّ مِمَّنْ قَالَهُ وَإِنْ كَانَ بَغِيضًا، وَرُدَّ الْبَاطِلَ عَلَى مَنْ قَالَهُ وَإِنْ كَانَ حَبِيبًا، وَمَا وَجَدْتَ فِيهِ مِنْ خَطَأٍ فَإِنَّ قَائِلَهُ لَمْ يَأْلُ جُهْدَ الْإِصَابَةِ، وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يَتَفَرَّدَ بِالْكَمَالِ كَمَا قِيلَ:

وَالنَّقْصُ فِي أَصْلِ الطَّبِيعَةِ كَامِنٌ فَبَنُو الطَّبِيعَةِ نَقْصُهُمْ لَا يُجْحَدُ

وَكَيْفَ يُعْصَمُ مِنَ الْخَطَأِ مَنْ خُلِقَ ظَلُومًا جَهُولًا، وَلَكِنْ مَنْ عُدَّتْ غَلَطَاتُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِمَّنْ عُدَّتْ إِصَابَاتُهُ." (١)

ولا يسعني في نهاية هذا الكتاب إلَّا أن أشكر الله جلَّ وعلا على هذه النِّعمة الجليلة والمنَّة الجزيلة، التي هي من نعمه الكثيرة وآلائه الجسيمة، فهو القائل: ﴿أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً﴾ [لقمان (٢٠)]، ﴿وَآتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم (٣٤)].

ثمَّ أشكر مشايخي النبلاء، وعلمائي الأجلَّاء، وأساتذتي الفضلاء، وأحبابي الأعزَّاء، وأقاربي الكرماء، ومن تعاون معنا على هذا الخير من النبهاء، وأخصُّ بالذِّكر منهم شيخَنا العلَّامة النَّاصح الأمين يحيى بن عليِّ الحجوري أبا عبد الرّحمن، ثم شيخنا الكريم أبا بلال خالد بن عبود الحضرمي حفظه الله ورعاه.

ثم والدي الكريم أبي الفاضل عليِّ بن عبد الله، الذي كان يحثُّني جدّا على العلم والتَّعليم، وترك حقوقه كلّها لأجل التَّعلم والتَّعليم، وهو أوَّل

(١) مقتبس من مدارج السَّالكين للإمام ابن القيِّم (٣/ ٤٨٢).

شيخ لي، درست على يديه، وحفظت القرآن أمام عينيه، ووالدتي الزاهدة العابدة، الصَّائمة القائمة، تلك الأم التي ما رأيت مثلها في التَّعاون معي في مواصلة السَّير في طلب العلم النَّافع، فهي السبب في رحلتي لطلب العلم، بعد الله جلَّ وعلا، ومكوثي في اليمن، وجلوسي بين يدي مشايخ اليمن، فأسال الله رب العرش الكريم أن يرحمهما وأن يغفر لهما، وأن يختم لهما بالحسنى.

كما أشكر خالتي الكريمة الصَّابرة المحتسبة وزوجها الطيِّب المحتسب أبا عبد الرَّحمن عبد الله بن عليِّ عسّر، الذين كنت ولدا لهما، وأعيش معهما من نعومة أظفاري، فجزاهما الله عني خيرا الجزاء، ويرحمهما كما ربَّياني صغيرا.

ولا أنسى أن أشكر أيضا إخواني الأجلاء الذي ساعدوني في إخراج هذا البحث المتواضع، وبذلوا أوقاتهم الغالية لمراجعته.

وأخيرا أختم هذا الكتاب بقول النَّاظم عبد الرَّحمن الأخضري:

وَكُنْ أَخِي لِلمُبْتَدِي مُسَامِحَا
وَكُنْ لِإِصْلاَحِ الفَسَادِ نَاصِحَا
وَأَصْلِحِ الفَسَادَ بِالتَّأَمُّلِ

وَإِنْ بَدِيهَةً فَلاَ تُبَدِّلِ

إِذْ قِيلَ كَمْ مُزَيِّفٍ صَحِيحَا

لِأَجْلِ كَوْنِ فَهْمِهِ قَبِيحَا

وَقُلْ لِمنْ لَمْ يَنْتَصِفْ لِمَقْصِدِي

العُذْرُ حَقٌّ وَاجِبٌ لِلمُبْتَدِي

وَلِبَنِي إِحْدَى وَعِشْرِينَ سَنَهْ

مَعْذِرَةٌ مَقْبُولَةٌ مُسْتَحْسَنَهْ

لَاسِيَّمَا فِي عَاشِرِ القُرُونِ

ذِي الجَهْلِ وَالفَسَادِ وَالفُتُونِ

والحمد لله ربِّ العالمين.

كتبه أبُو مشكور الإسرافيلي
عبد الشَّكُور بن عليِّ بن عَبد الله الصَّومالي
في دار الحدِيث السَّلفية بالحامي حرسها الله تعالى
يوم الخميس (١٦/رجب/١٤٣٨هـ)
ثمَّ تمَّت مراجعته الأخيرة (٨/ربيع الأول/١٤٤٠هـ)

* * *

فَهرَسُ أهمّ المَصَادِرِ والمراجع

١) إحياء النَّحو، المؤلف: إبراهيم مصطفى. بدون ناشر.

٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف أثير الدين الأندلسي، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٣) إعراب الجمل وأشباه الجمل، المؤلف: الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر: دار الكتب العلميَّة.

٤) إعراب القرآن، المؤلف: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد ابن تيمية الحراني، المحقق: ناصر عبد الكريم العقل، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت، لبنان

٦) الأثر العقدي في التوجيه الإعرابي، المؤلف: الدكتور محمد السَّيف، الناشر: دار التدمريَّة.

٧) الإعراب عن قواعد الإعراب، المؤلف: عبد الله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: الدكتور علي فودة نيل، النَّاشر: عماد شؤون المكتبات.

٨) الأشباه والنظائر في النحو، المؤلف: السيوطي، الناشر: دار الفكر.

٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المؤلف: عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، أبو البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية.

١٠) البحر المحيط في التفسير، المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف، أثير الدين الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت.

١١) البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه.

١٢) الجنى الداني في حروف المعاني، المؤلف: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي، المحقق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٣) الخصائص، المؤلف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

١٥) الصفوة من القواعد الإعرابيَّة، المؤلف: الدكتور عبد الكريم بكار، الناشر: دار القلم.

١٦) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، المؤلف: أحمد بن فارس بن زكرياء الرازي، أبو الحسين، الناشر: محمد علي بيضون.

١٧) الكتاب، المؤلف: عمرو بن عثمان، أبو بشر، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٨) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المؤلف: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري.

١٩) الكواكب الدرية شرح متممة الآجروميَّة، المؤلف: الأهدل، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافيَّة.

٢٠) النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف.

٢١) بدائع الفوائد، المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
٢٢) تلبيس إبليس، المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٢٣) تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمّد بن محمّد الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.
٢٤) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.
٢٥) حاشية ابن حمدون على المكودي، المؤلف أبو العباس ابن الجاج، الناشر: دار الفكر.
٢٦) حاشية الخضري على ابن عقيل على الألفيَّة، المؤلف: محمد الخضري الشافعي، النَّاشر: دار الفكر.
٢٧) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان.

٢٨) شرح كافية ابن الحاجب، المؤلف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين، النَّاشر: مؤسسة التَّاريخ العربي، أو المكتبة التوفيقيَّة.

٢٩) شرح تسهيل الفوائد، المؤلف: محمد ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

٣٠) شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، المؤلف: محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.

٣١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، المؤلف: عبد الله بن يوسف أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، المحقق: محمد محي الدين، الناشر: دار الطلائع.

٣٢) شرح الخطيب على مغني اللبيب، المؤلف: الدكتور عبد اللطيف بن محمد الخطيب، النَّاشر: دار المصوِّر العربي.

٣٣) شرح الكافية الشافية، المؤلف: محمد ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة.

٣٤) شرح المفصل للزمخشري، المؤلف: يعيش بن علي بن يعيش أبو البقاء الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٣٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، المؤلف: خالد بن عبد الله الأزهري، زين الدين المصري، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان.

٣٦) شروح العوامل للشريف الجرجاني، ومحمد بن بير علي البركوي، جمع وتعليق إلياس، الناشر: دار الكتب العلميَّة.

٣٧) شرح ألفية ابن مالك لابن عثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي.

٣٨) طريقة الإعراب، المؤلف: سعود بن عبد العزيز الخنين.

٣٩) ظاهرة الإعراب في النَّحو العربي، المؤلف: أحمد سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعيَّة.

٤٠) كشف النقاب عن مخدّرات ملحة الإعراب، المؤلف: عبد الله بن محمد الفاكهي، النَّاشر: دار ابن حزم.

٤١) كيف نتعلم الإعراب، المؤلف توفيق بن عمر بلطه جي، الناشر: دار الفكر المعاصر.

٤٢) لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقى، الناشر: دار صادر – بيروت.

٤٣) مجموع الفتاوى المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.

٤٤) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره: محمد بن محمد البعلي شمس الدين، ابن الموصلي، المحقق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر.

٤٥) مفتاح الإعراب، المؤلف: محمد أحمد مرجان، الناشر: مكتبة الآداب.

٤٦) مقدمة ابن خلدون، المؤلف: ابن خلدون، الناشر: دار الكتاب العربي.

٤٧) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، المؤلف: خالد بن عبد الله الأزهري، زين الدين المصري، المحقق: شيخنا أبو بلال الحضرمي، الناشر: دار الآثار.

٤٨) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

وغيرها كثير والحمد لله ربِّ العالمين.

* * *